



ظاهرة التغليب في العربية

ظاهرة لغوية اجتماعية

تأليف

الدكتور عبد الفتاح الحموز

أستاذ النحو والصرف

جامعة مؤتة

الطبعة الأولى

١٩٩٣م

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ظاهرة التغليب في العربية^{١٣}

ظاهرة لغوية اجتماعية

تأليف

الدكتور عبد الفتاح الحموز

أستاذ النحو والصرف

جامعة مؤتة

الطبعة الأولى

١٩٩٣ م

عبد الفتاح الحموز

ظاهرة التغليب في العربية : ظاهرة لغوية اجتماعية /

عبد الفتاح الحموز . - الكرك : جامعة مؤتة ، ١٩٩٣

(٢٠٨) ص .

ر.أ (١٩٩٣/١/٢٣)

١ - اللغة العربية - النحو والصرف أ - العنوان

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

يطالِعُنَا بعضُ مَنْ صَنَّفُوا في البلاغة العربيَّة - بأنَّ التَّغْلِيْبَ بابٌ واسعٌ يجري في فنونٍ كثيرة، وهي فنونٌ لم تَحْظَ باهتمام هؤلاء البلاغيِّين من حيثُ الحصرُ والشرحُ والتأويلُ والتعليلُ، إذ اكتَفَوْا بالحديث عن هذه الظاهرة في أثناء حديثهم عن أحوال المسند^(١)، وأنواع البديع المعنويِّ واللفظيِّ، فهي النوعُ الحادي والثمانون^(٢). ويكادون يَحْصُرُونَ موضوعاتها في مسائل لغويَّة تدور في فلك المعنى، متناسين تلك التي تدورُ في فلك اللفظ كالحركتين الصرفيَّة والإعرابيَّة، والإعْلالُ والإبدال، وغير ذلك ممَّا سَنَبَسَطُ الحديث فيه. ولعلَّ أهمَّ هذه المسائل تغليبُ المذكَر على المؤنَّث، وأحدِ المفردين فيما يسمَّى بالمشنَّى التغليبي، والعاقِل على غيره، والخطاب على الغيبة، وغيرها. ويُعزَّزُونَ ما مرَّ بشواهد من القرآن الكريم في الغالب.

أما بعضُ مَنْ صَنَّفُوا في العلوم القرآنيَّة فيظهر لي أنَّهم أكثرُ استقصاءً لمسائل هذه الظاهرة في القرآن الكريم، على الرغم من تناسيهم تلك المسائل التي تُعَدُّ من باب التغليب في الحركتين الصرفيَّة والإعرابيَّة وغيرهما، فالزركشيُّ يفرد لها مكاناً ينتهي فيه إلى أنَّ للتغليب أنواعاً عشرةً في القرآن الكريم^(٣). ولست مغالياً إنَّ ذهبتُ إلى أنَّ ما أُلْجَأُهم إلى التحدُّث عن هذه الظاهرة - تأويلُ تلك الآيات القرآنيَّة من حيثُ ما يتوافر فيها من بلاغة باستعمال اللفظة فيما لم توضع له، لأنَّ التغليب يُعَدُّ من باب المجاز.

ويكادُ النحويُّون والتصرفيُّون يتناسَوْنَ هذه الظاهرة في تأليفهم المختلفة، إذا استثنينا تلك الإبياءات إليها في التأنيث والتذكير والتثنية، وغيرهما، وما طالعنا به ابنُ هشام الأنصاريُّ في القاعدة الرابعة (أنَّهم يُغْلِبُونَ على الشيء ما لغيره لتناسُبٍ بينهما أو اختلاط) في كتابه النفيس (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)^(٤)، والسيوطيُّ الذي أفرد للتغليب مكاناً في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)^(٥). ويكادُ حديثُ ابن هشام في هذه المسألة لا يزيد على ما طالعنا به علماء البلاغة أو

(١) انظر: محمد بن القاضي سعد الدين الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت - دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م: ١٨١، فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع): ٥٢ / ٢.

(٢) انظر فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص: ٤٧٣ / ٤.

(٣) انظر بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، ج: ٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٣١٣ - ٣٠٢ / ٣.

(٤) جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م، ٩٠٠ - ٩٠٢.

(٥) جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، مجلدان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م: ١٣٢ / ١ - ١٣٣.

الزركشي من حيث المسائل والقواعد القرآنية، أمّا السيوطي فيكتفي بتدوين كلام أبي هشام زيادة على ما في مغني ابن فلاح من أنّ العرب تُعَلَّبُ الأقرب على الأبعد.

ويتناسى المحدثون نحويين وصرفيين وغيرهم هذه الظاهرة تماماً إلا ما قفوا فيه القدامى من غير أن يُفردوا له مكاناً في تأليفهم، بل جاء منشوراً في أثناء حديثهم عن بعض المسائل، كالذكر والمؤنث، والمثنى التخليبي، وغيرهما. ولعلّ ما يُعزّز ذلك ما في كتاب الشيخ أحمد الحملاوي (زهر الربيع في المعاني والبيان والبدیع) (٦).

ولعلّ ما يدفعني إلى الكتابة في هذه الظاهرة، ويفرض عليّ سلطانه، زيادة على ما مرّ من إهمال وتناسٍ لكثير من مسائلها وتفسيراتها وتعليقاتها - أنّ التغليب ليس من سمات العربية وحدها، بل يطالعنا في لغاتٍ أُخرى، فالإنجليزية مثلاً تميل إلى تغليب المذكر على المؤنث كالعربية في بعض المسائل، ويبدو ذلك بيّناً في جعل بناء المذكر ساداً مسدّ ما يمكن أن يختصّ به المؤنث، نحو: Child, teacher, Engineer, Doctor, Professor.

وأضربها بما يُستغنى به عن نظيره الذي للمؤنث. والقول نفسه في تغليب صفات الذكور على الإناث، نحو:

He is a clever man

She is a clever woman

He is an interesting person

She is an interesting Person

والمخاطب على المتكلم، والغائب عليها في مثل قولنا:

You and I should discuss this matter

He, you and I are invited to the party.

لئلا يُؤسَمَ المتكلم بحبّ الذات وتفضيلها على غيرها، وهي مسألة لا تتوافر في العربية التي لا تميل إلى مثل هذا التغليب، بل تُؤثّر تغليب المتكلم على المخاطب، كما يترأى لي، ولعلّ ما يُعزّز ما أذهب إليه قول العرب: أنا وأنت قمنا، وتغليب المخاطب على الغائب في مثل قولهم: أنت وزيد قمتما، وهي مسألة سنَبسط الحديث فيها في هذا البحث.

ومن التغليب في الإنجليزية أيضاً تغليب المفرد على الجمع، ويبدو ذلك بيّناً في إيجاد الجمع

(٦) الشيخ أحمد الحملاوي، زهر الربيع في المعاني والبيان والبدیع، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة السابعة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، ٧٣-٧٤،

بزيادة بعض اللواحق على صورة المفرد، أمّا المثنى فلا يتوافر فيها. والقول نفسه في العربية في تغليب المفرد على المثنى والجمع اللذين يتوافران فيها، إذ يُكوّن المثنى بزيادة اللاحقتين (ين) في الجر والنصب، و (ان) في الرفع، والجمع بزيادة اللاحقتين (ين) في الجر والنصب، و (ون) في الرفع، وتكسير صورة المفرد بالزيادة أو الحذف، أو تغيير الحركات الصرفية لفظاً، كما في (أسد)، وتقديراً، كما في : فُلُك، وهِجان، ودِلاص، وغيرها.

ومنه الاستغناء بألفاظ الإشارة التي للذكور عن نظائرها التي يمكن أن تكون للإناث، نحو:

This is my sister/brother

These are women / men

أمّا العربية فتجعل لكل من المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعاً، والمؤنث مفرداً أو مثنى، اسماً خاصاً، أما جمعُ الإناث فيستغنى عنه بالذي للذكور، نحو.

هذا رجلٌ، وهذان رجلان، وهؤلاء رجالٌ.

هذه امرأةٌ، وهاتان امرأتان، وهؤلاء نساءٌ.

وتلتقي العربية الإنجليزية في تغليب ألفاظ الإشارة السابقة التي للعقلاء على نظائرها التي يمكن أن تكون لغير العقلاء، والاستغناء بـ (أنا) ضمير المتكلم، و (نحن) ضمير المتكلمين عن نظيريهما اللذين يمكن أن يكونا للمؤنث، على الرغم من أن اللغات العربية تجعل للمتكلمة ضميراً خاصاً، وهو (أن)، وبضمير المتكلمين (نحن) عن الضمير الذي يمكن أن يكون للمثنى.

وتطالعنا بعض مسائل التغليب في لغات أخرى، كالإيطالية التي تُغلب المذكر على المؤنث^(٧)، نحو. (cugin) الذي يُعدُّ أصلاً للمؤنث (cugin)، والفارسية التي تستغني بصفة المذكر عن صفة المؤنث، نحو،

آن مرد خوب است
آن ابستن خوب است

P. H. Matthews, Morphology An Introduction to the Theory (v)
of word-structure, Cambridge Textbooks in Linguistic
Raimo Anttila, An Introduction to Historical and Comparative Linguistics,
Macmillan Publishing Co., Inc.

وتميل الألمانية إلى التفرقة بين المذكر والمؤنث والمحاييد^(٨)، نحو :

guter man

gute Frau

gutes kind

(المحاييد)

ولعلَّ أهميّة هذا البحث تكمن - زيادةً على ما مرَّ - في أنَّ للمجتمع العربيّ وغيره بأعرافه وعاداته ومعتقداته - أثراً بيّناً في هذه الظاهرة، إذ يمكنُ تعليلُ فيضٍ من مسائلها بأنَّ البقاء للأقوى، فالسلطة والسيطرة على الآخرين من سماته التي يرغب في تحقيقها وتحقيق غيرهما من السمات التي ترفعُ من شأنه وقدره، فهو يحتلُّ الأرض، ويسلبُ وينهبُ، والقولُ نفسه في أنَّ الدولة الأقوى هي التي تحتلُّ المكانة المرموقة التي تبدو في خضوع كثيرٍ من الدول لسلطانها. وهي مسائل لا بدَّ أن تؤثر في اللغة، لأنها أداة التعبير ووسيلته، فليس يستغرب أن تنساب إليها، ويبدو ذلك بيّناً في تغليب المذكر على المؤنث في اللغات العالمية المختلفة، في الغالب، لأنَّ الرجل أقوى من المرأة جسمياً، ولا يجلب العارَ الذي تجلبه المرأة حملاً على ما كان سائداً في تلك المجتمعات التي بُنيت القواعد والأصول على كلامها، ولعلَّ خيرَ شاهدٍ على ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(٩). والقول نفسه في تغليب المتكلم على المخاطب رغبةً في تحقيق الشهرة والظهور، وحبِّ الذات، والمخاطب على الغائب؛ لأنَّه أولى من الغيبة، وأكثر تعريفاً وشهرةً. وغير ذلك من المسائل الأخرى التي سنحاولُ تعليلها بتلك الأعراف، والتقاليد، والعادات، والمعتقدات التي كانت تُسيطرُ على تلك المجتمعات قديماً، ولا يزال بعضها يفرضُ سلطانه على كثيرٍ من الناس في عصرنا.

وتكمن أهميته أيضاً في أنَّ هذه الظاهرة يمكن بالحمل عليها - تعليلُ كثيرٍ من مسائل اللغة والنحو والرسم الإملائي التي لم ينتبه إليها القدامى والمحدثون، في الغالب.

ولتبدو هذه الظاهرة بمسائلها وتعليلاتها المختلفة أكثر وضوحاً وإشراقاً؛ رأيتُ أن يكونَ هذا البحث في بابين، وخاتمةً، ومقدمة جعلتها في ذكر أهمِّ ما دفعني إلى الكتابة فيها، وأنَّ العريية تلتقي غيرها في بعض مسائلها، كالتذكير والتأنيث، في الغالب، ومنهجي فيه. أمَّا البابان فهما فيما يأتي :

الباب الأول : ظاهرة التغليب : معنيها، اللغوي والاصطلاحي، مسوغات المصير إليها، مواقف القدامى والمحدثين منها.

(٨) انظر د. إسحاق عمارة، ظاهرة التأنيث في العربية بين اللغة العربية واللغات السامية، دراسة لغوية تأصيلية، عمان - مركز الكتاب العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م : ٢٤.

(٩) النحل : ٥٨-٥٩.

وهو في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : لفظة التغليب لغة واصطلاحاً .

الفصل الثاني : القدامى والمحدثون وظاهرة التغليب .

الفصل الثالث : مسوِّغات هذه الظاهرة ، ودواعي المصير إليها في العربية .

الباب الثاني : ظاهرة التغليب ومسائل العربيّة .

وهو في فصلين .

الفصل الأول : ظاهرة التغليب والمسائل اللغويّة .

الفصل الثاني : ظاهرة التغليب والمسائل النحويّة .

أما الخاتمة فهي في أهمّ ما انتهت إليه في هذا البحث ، وما يمكن أن يزوّد المكتبة النحويّة واللغويّة به من مسائل تُنَوِّسِي كثير منها في الغالب ، إذ لم يُنَبَّه على أنّها من باب التغليب ، أو من مسائله التي تدور في فلكه .

وبعد ، فالله أسأل أن يوفّقنا عالمين ومتعلّمين في كلّ زمانٍ ومكان لخدمة لغة كتابه المبين ، أشرف اللغات وأسمائها ، وأكثرها تعبيراً عن المعاني وأدقّها ، وأسألُه المغفرة ، إنْ زَلَلْتُ ، وجزِيل الثواب ، إنْ أَصَبْتُ ، إِنَّهُ المولى والنصير ، وَسِعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ شَيْءٍ .

المؤلّف

أ. د. عبد الفتاح الحموز

الباب الأول
ظاهرة التغليب
معناها اللغوي والاصطلاحي، ومسوغات المصير إليها،
ومواقف القدامى والمحدثين منها

الفصل الأول لفظة التغليب لغة واصطلاحاً

لفظة التغليب لغة واصطلاحاً

لعل هذه اللفظة التي تُعدُّ مصدراً قياسيًّا (غَلَّبَ)، من باب (فَعَّلَ تفعيلاً) - لم تطالعني في معجمات العربية القديمة، إذا استثنينا ابن منظور (ت : ٧١١ هـ) : «وتَغَلَّبَ على بلد كذا : استولى عليه قهراً، وَغَلَّبْتُهُ أنا عليه تَعْلِيماً» (١٠). وفعلُ التغليب المبني للفاعل أوَّل من ذكره الفارابي (ت : ٣٥٠ هـ) : «وَعَلَّبه عليه، فَغَلَّبَهُ. والمُغَلَّبُ : المغلوب كثيراً، والمُغَلَّبُ : المرميُّ بالغلبة» (١١)، أما المبني للمفعول فأوَّل مَنْ طالعنا به ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) : «ويقال : غُلِّبَ الرجلُ على فلانٍ : إذا حُكِمَ له بِالْغَلْبِ عليه...» (١٢).

ويتناسى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥ هـ) الذي يُنسَبُ إليه تصنيف أوَّل معجم عربيّ هذا المصدرَ وفعله مكتفياً بتدوين ألفاظ تدور في فلك فعل الغلبة واسم المفعول من غَلَّبَ (مُغَلَّب) : «غَلَّبَ يَغْلِبُ غَلْبًا وَغَلْبَةً... والمُغَلَّبُ قد يكونُ المفضَّل على غيره، والأغلبُ : الغليظ الشديد القَصْرَة. وأسدُّ أغلب. وقد غَلِبَ غَلْبًا يكون من داءٍ أيضاً. وهضبةٌ غَلْبَاء، وعِزَّةٌ غَلْبَاء. وتَغْلِبُ كانت تسمَّى الغَلْبَاء. واغْلُوب العشبُ في الأرض : إذا بلغَ كلَّ مَبْلَغٍ» (★).

ويقفو الخليل بن أحمد فيما مرَّ مُصنِّفو المعجمات العربيَّة اللاحقة زيادةً على تدوين بعض الاشتقاقات بمعانيها الحقيقيَّة أو المجازيَّة. ولست فيما مرَّ أومئى بلوم هؤلاء، لإغفالهم هذا المصدرَ وفعله القياسيَّ، بل انتحل لهم عذراً يكمن في أنَّ غايتهم ليست تدوين كل الاشتقاقات التي تَكفَّلَتْ بجمع فيض غزيرٍ منها مظانُّ التعريف المختلفة. ويظهر لي أنَّهم حريصون الحرصَ كلَّه على تدوين ما سُمِعَ من العرب في هذه المسألة.

(١٠) محمد بن مكرم ابن منظور (ت : ٧١١ هـ)، لسان العرب، بيروت - دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م : ١/٦٥٢ (غلب)، وانظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥ هـ)، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، بغداد - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م : ٤/٤٢٠، إسحق بن مرار أبو عمرو الشيباني (ت : ٢١٣ هـ أو ٢١٦ هـ)، كتاب الجيم، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ومراجعة عبد الحميد حسن، القاهرة - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م : ٦/٣، محمد بن الحسن بن دريد (ت : ٣٢١ هـ)، جهرة اللغة، بغداد - مكتبة المثنى (طبعة جديدة بالأوفست) (بلا تاريخ طبع) : ١/٣١٨، محمد بن أحمد الأزهرى (ت : ٣٧٠ هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد العظيم محمود، ومراجعة محمد علي النجار، القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب (بلا تاريخ طبع) : ٨/١٣٨، جار الله محمود بن محمد الزمخشري (ت : ٥٣٨)، أساس البلاغة، القاهرة - كتاب الشعب، دار ومطابع الشعب، ١٩٩٠ م : ٦٨٣.

(١١) إسحق بن إبراهيم الفارابي (ت : ٣٥٠)، ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م : ٣/٣٤١، وانظر : الأزهرى، تهذيب اللغة : ٨/١٣٨، الزمخشري، أساس البلاغة : ٦٨٣.

(١٢) ابن دريد، جهرة اللغة : ١/٣١٨.

(★) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين : ٤/٤٢٠.

ويكاد معنى هذه اللفظة اللغويّ يدورُ في فلك القهر والغلبة حسياً ومعنوياً، على أنّ الحسيّ أكثرُ التصاقاً بها لشيوعه في تلك البيئات اللغوية التي رُوِيَتْ عنها ألفاظ اللغة بمعانيها المختلفة. ولعلّ أهمّ معانيها - كما في مظانّ اللغة المختلفة - القهرُ والغلبة، والاستيلاء، والنفوذ (١٣).

أمّا المعنى الاصطلاحيّ فتناسته معجمات العربية القديمة كما تناست كثيراً من المصطلحات التي أُفردت لها تصانيفُ خاصّة، ولعلّ (المعجم الوسيط) يُعدُّ قصبُ السبق بيده من حيث تدوين معنى هذه اللفظة الاصطلاحي: «التغليب»: في اللغة إثارة أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية، إذا كان بين مدلوليهما علاقة أو اختلاط، كما في الأبوين، الأب والأم، والمشرقين، المشرق والمغرب، والعُمَريين، أبي بكر وعمر» (١٤).

وتطالعنا بعضُ مظانّ المصطلح والنحو والبلاغة وعلوم القرآن بحدّ هذا المصطلح، وهو حدّ يكاد يدور في فلك ترجيح لفظة أو صفتها على أخرى أو صفتها بإعطائها حكمَ المرجّحة، أو إطلاق لفظة عليهما لتصيرهما من باب المتفقين في حكم ما، فهو عند الجرجاني: «هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وإطلاقه عليهما، وفقدوا إطلاقه عليهما للاحتراز عن المشاكلة» (١٥).

ويُعدُّه المُجسِّي في المثني التغليبي من باب المجاز، لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له: «قد عَرَفْتُ أَنَّهُ داخل في تعريف المثني الحقيقي بتعميم المثل معنى ولفظاً، وإن كان معدوداً من المجاز، كما صرّح به محمد بن شريف الحسيني في (شرح الفوائد الضيائية)، قال: لأنّ اللفظ فيه غيرُ مستعمل، كما لا يخفى. واعلم أَنَّهُ يُغَلَّبُ أحد المتجاورين والمتشابهين على الآخر، بأن يُجعل الآخرُ مسمّى به ادّعاءً، ثم يُثنّى ذلك الاسمُ قصداً إليهما جميعاً» (١٦). وهو عند الزركشي: «إعطاء الشيء حكمَ غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، أو إطلاق لفظةٍ عليهما إجراءً للمختلفين مجرى المتفقين» (١٧).

(١٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب: ٦٥٢/١، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الكويت، سلسلة تصدرها وزارة الارشاد والأنباء، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م (غلب)، الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ)، المفردات في غريب القرآن، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ٣٦٤ هـ، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الاثير (ت: ٦٠٦ هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود الطناحي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ طبع): ٣٧٦/٢.

(١٤) مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع أو مكانه): ٦٥٨/٢ (غلب).

(١٥) الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ) كتاب التعريفات، بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ٦٢.

(١٦) محمد أمين بن فضل الله المجسِّي (ت: ١١١١ هـ)، جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت - دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ١١٧.

(١٧) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع): ٣٠٢/٣.

ولعلَّ قوله (إطلاق لفظة عليهما) يكمن في تغليب نعت أحدهما على نعت الآخر، كالأسمرين (الخبز والماء)، أو تغليب نعتيهما عليهما، لاتفاقهما فيه، كالأحمرين (الخمير واللحم)، وغير ذلك من المثنيات التغليبية التي سنَبَسُط الحديث فيها في هذا البحث.

وهو عند القزويني: «والتغليبُ بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة»^(١٨) والمغربي: «والتغليبُ الذي هو أن يُعطى أحدُ المصطلحين أو المُشاكِلَيْنِ حكمَ الآخر...»^(١٩)، والسبكي: «الحادي والثمانون: التغليبُ، ويسمَّى ترجيحُ أحدِ المعلومين على الآخر...»^(٢٠)، والقرطاجني، «أنَّ يُغَلَّبَ الأَرَجَحُ من جهة الفصاحة أو البلاغة لفظاً أو معنى»^(٢١). ويكادون يَتَّفِقُونَ في هذه المسألة - في الغالب - على الرغم ممَّا في تعبيراتهم من اختلافٍ في اللفظ.

وهو عند ابن مالك من النحويين: «وليس هذا من التغليب؛ لأنَّ التغليب هو أن يعمَّ كلا الصنفين بلفظ أحدهما، كقولك: الزيدون، والهندات خرجوا، فالواو قد عمَّت الزيدَينَ والهنداتِ تغليبا للمذكَّر...»^(٢٢).

ويُعَدُّ ابنُ كمالٍ باشا (ت: ٩٤٠ هـ) في مؤلَّفِه الموجز (رسالة في تحقيق التغليب) أوَّلَ من أفرد للتغليب مصنِّفاً، جمع فيه بعض أقوال السابقين، من حيثُ الحدُّ، والأنواعُ، والشيوعُ في الكلام العربي، وكونُه من المجاز، وحكمه في العربية. وهو عنده: «اعلم أنَّ التغليب توسُّع في الكلام، شائع في لسان العرب، مداره على جعل بعض المفهومات تابعا لبعض داخلات تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة للمُعَلَّب بحسب الوضع الشخصي، أو التفرُّعي، ولا عبرة بالوحدة والتعدُّد لا في جانب الغالب ولا في جانب المغلوب، فقد يُغَلَّبُ الواحدُ على الواحد، كما في العُمَرَيْنِ، وقد يُغَلَّبُ التعدُّدُ على التعدُّد، كما في قوله تعالى: ﴿ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله﴾»^(٢٣)، على

(١٨) فرج الله زكي الكردي، شروح التخليص، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي، (بلا تاريخ طبع): ٥١/٢.

(١٩) فرج الله زكي الكردي، شروح التخليص: ٥١/٢.

(٢٠) فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص: ٤٧٣/٤.

(٢١) انظر د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، بغداد - مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٦ هـ -

١٩٨٦ م ٣٠٥/٢.

(٢٢) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي،

دمشق - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع): ١٦٩١/٣.

(٢٣) الفرقان: ١٧. استعملت (ما) في هذه الآية الكريمة للعاقل وغيره من باب تغليب غير العاقل على العاقل، (تغليب

الأصنام على غيرها من العقلاء تحقيراً لها، أو لكثرتها).

بعض الوجوه . وقد يُغْلَبُ المتعدد على الواحد كما في قوله تعالى : ﴿وكانت من القانتين﴾ (٢٤) . وقد يُغْلَبُ الواحد المتعدد ، كما في قوله تعالى : ﴿وما ربُّك بغافل عما تعملون﴾ (٢٥) . وإنَّما الاعتبار بالنكتة التي تقتضيه ، والاختصارُ نكتةٌ مشتركة بين الأقسام كلها ... (٢٦) .

ويكاد كثيرٌ ممن تحدَّثوا عن التغليب يعدُّونه من باب المجاز اللغويّ المفرد الذي يدور في فلك استعمال لفظةٍ ما في غير ما وُضِعَتْ له ، لتوافر علاقة المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه ، وقرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقيّ أو الأصليّ ، كالأسد الذي يُستعمل في الشجاعة ، واليد في النعمة ، وغيرهما . ويختصُّ بعضهم بالمجاز المرسل ليبعدوه عن الاستعارة التي تختلف عنه بأنَّ علاقتهما المشابهة ، أمَّا علاقته غيرها ، إذ يدور في فلك عدة علاقات كالكلية والجزئية ، والسببية ، والحالية ، والمحلية ، واللازمية ، والملزومية ، والآلية ، والبديلية (٢٧) .

ويظهر لي أنَّ التغليب على خلاف المجاز من حيث كونه يشمل ما وُضِعَتْ له اللفظة المغلبة ، وهو المعنى الحقيقي ، وما وُضِعَتْ له اللفظة المغلَّب عليها ، وهو المعنى المجازي ، فيجتمع بذلك المعنى الحقيقيّ والمعنى المجازي ، وهي مسألة لا تتوافر فيما يُعدُّ من باب المجاز العام ، الذي لا بد فيه من معنى عام ثالث يعمهما . ويحمل السيّد الشريف الجرجانيّ في حاشيته على (الكشاف) ذلك على أنَّ المراد معنى واحد تركَّب من المعنيين ، الحقيقيّ والمجازي . وتبدو هذه المسألة في شرحه تأويل الزمخشري لقوله تعالى ، ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك﴾ (٢٨) من حيث كون الإيمان يشمل الإيانيين ، السالفَ والمترقَّب ، لأنَّ هذا القول محمولٌ على تغليب المَوجود على ما لم يوجد ، ولذلك جاء فعل الإنزال بلفظ الماضي : «وأما التعبير عن الماضي والمترقَّب بصيغة الماضي فله وجهان ، أحدهما تغليب

(٢٤) التحريم ١٢ . غلب جمع الذكور (القانتين) في هذه الآية على جمع الإناث (القانتات) للدلالة على أن طاعة المرأة لم تقصر عن طاعة نظائرها من الرجال الكاملين .

(٢٥) هود : ١٢٣ . غُلِبَ المخاطب في هذه الآية على الغائبين .

(٢٦) شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت : ٩٤٠ هـ) ، رسائل ابن كمال باشا اللغوية ، تحقيق د . ناصر بن سعد الرشيد ، الرياض - النادي الأدبي ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م ، ٣٩ -

(٢٧) انظر : الشيخ أحمد الحملاوي ، زهر الربيع ، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة السابعة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ، ١٣٣ ، فرج الله زكي الكردي ، شرح التلخيص : ٥١ / ٢ ، ٤٧٣ / ٤ ، أحمد مصطفى المراغي ، علوم البلاغة ، البيان ، المعاني ، البديع ، بيروت - دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م : ٢٢٩ ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ومعه حاشية السيّد الشريف علي بن علي السيّد زين الدين الجرجاني ، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لأحمد بن محمد بن المنير الاسكندري ، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٨٥ هـ - ١٩٦٦ م :

-١٣٦

(٢٨) البقرة : ٤ .

ما وُجِدَ نزوله على ما لم يوجد . الثاني تشبيه مجموع المنزل بما نزل في تحقُّق النزول ؛ وذلك لأنَّ بعضه نازلٌ وبعضه منتظرٌ سيُنزلُ قطعاً . وقد أُورِدَ على الوجهين لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، إذ ليس هناك معنى ثالث يعمُّهما معاً حتى يُعَدَّ من عموم المجاز . وأجيب بأنَّ الجمع إنَّما يلزم إذا كان كلُّ واحدٍ منهما مراداً باللفظ ، وها هنا أُريدَ به معنى واحد تَرَكَّبَ من المعنى الحقيقي والمجازي ، ولم يُستعملِ اللفظُ في واحدٍ منهما بل في المجموع مجازاً ، ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ألا يكونَ هناك ارتباطٌ بجعلهما معنى واحداً عُرفاً يُقَصَّدُ إليه بإرادة واحدة في استعمالات الألفاظ ... » (٢٩).

ويلتقي التغليبُ المشاكلةَ في أنَّ كليهما يُعَدُّ من باب المجاز اللغوي ، وأنَّهما يدوران في فلك جعل بعض المفهومات تابعا لبعض آخر في التعبير عنه بلفظ أحدهما ، ويختلفان في أنَّ التغليب يكمن في التعبير عن المفهومين بلفظ أحدهما ، وهو المغلَّب ، وتناسي لفظِ المغلَّب عليه ، على أنَّ دلالة عليهما تكون مركبة من المعنى الحقيقي للفظة المغلَّبة والمعنى المجازي للفظة المغلَّب عليها ، أمَّا المشاكلة فلا بُدَّ لها من قرينة المجاورة تحقيقاً أو تقديرًا ، وهي مسألة لا تتوافر في التغليب . ومن المشاكلة التي تُعرِّزها قرينةُ المجاورة تحقيقاً قول الشاعر (٣٠) :

قالوا : اقترح شيئاً نجد لك طبعه قلتُ : اطبخوا لي جُبَّةً وقميصاً

فعبَّرَ عن خياطة الجُبَّة والقميص بالطَّبْخِ لمجاورته الحقيقية لطبخ الطعام . ومن المشاكلة التي تُعرِّزها قرينة المجاورة تقديرًا قوله تعالى : ﴿صَبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صَبْغَةً﴾ (٣١) ، إذ عبَّرَ عن الإيمان بالله في هذه الآية الكريمة بصبغته للمشاكلة ، على أنَّ قرينة الصبغة أو المجاورة مقدرة ، وهي وقوعُ الإيمان في صبغة صبغة النصارى التي يوحى بها سببُ النزول (٣٢) .

ويكادُ هذا المصطلح يختفي في كتاب سيبويه في بعض مسائل التغليب التي تُطالَعُنا فيه ، كالتذكير والتأنيث وغيرهما : «هذا بابُ المؤنَّث الذي يقعُ على المؤنَّث والمذكر ، وأصله التأنيث» (٣٣) ، ويطالعنا هذا الاختفاء أيضاً في حنايا بعض الأبواب وأثنائها ، نحو تغليب

(٢٩) انظر الزمخشري ، الكشاف ، حاشية السيد الشريف الجرجاني ، ١/ ١٣٦ - وانظر ابن كمال باشا ، رسائل ابن كمال باشا : ٤٠ .

(٣٠) انظر الشيخ الحملاوي ، زهر الربيع : ١٦٩ . وانظر المراغي ، علوم البلاغة ، ٣٠١-٣٠٢ . (٣١) البقرة : ١٣٨ .

(٣٢) انظر : الحملاوي ، زهر الربيع ، ١٦٩ ، المراغي ، علوم البلاغة : ٣٠٢ .

(٣٣) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت : ١٨٠ هـ) ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٨ م - ١٩٧٥ م : ٥٦١ / ٣ .

المذكّر على المؤنث في باب (حَبَّذَا) : «زعم الخليل - رحمه الله - أَنَّ حَبَّذَا بمنزلة (حَبَّ الشيء)، ولكنَّ (ذا وحَبَّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو (لولا)، وهو اسمٌ مرفوع، كما تقول، يا ابنَ عمِّ، فالعمُّ مجرور، ألا ترى أَنَّكَ تقولُ للمؤنث، حَبَّذَا، ولا تقول، حَبَّيْهِ؛ لأنَّه صارَ مع (حَبَّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّر هو اللازم؛ لأنَّه كالمثل» (٣٤). ومنه تغليبُ الفرع على الأصل ككثنية حُصِيَّة على خُصِيَّيْنِ على الرغم من أَنَّ الأصلِ خُصِيَّتَانِ، والأصلُ على الفرع كثنية مَذْرَى على مَذْرَوَيْنِ، على الرغم من أَنَّ القياس قلبُ الألف المقصورة الرابعة أيَّا كان أصلُها ياءً (٣٥)، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي يبدو فيها التغليب من غير الإيحاء إلى هذا المصطلح.

ويطعنا بفعل الغلبة في أحد الأبواب : «هذا بابٌ ما غَلَبَتْ فيه المعرفة النكرة، وذلك قولُك : هذان رجلانِ وعبدُ الله منطلقين. وإِنَّا نَصَبْتُ المنطلقين، لأنَّه لا سبيلَ إلى أَنْ يكونَ صفةً لعبد الله، ولا أَنْ يكونَ صفةً للاثنين، فلمَّا كان ذلك مُحَالاً جعلتهُ حالا صاروا فيها، كأنَّكَ قلت : هذا عبدُ الله منطلقاً. وهذا شبيهٌ بقولك : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمين ...» (٣٦).

ولا يذكر أبو العباس المبرد هذه اللفظة على الرغم من أَنَّهُ يدوّن كثيراً من مسائل هذا الباب في مؤلفه (المقتضب) (٣٧)، وبعضُ مسائل التغليب في مواضع أخرى (٣٨) مستغنيا عنها بما يوصي إلى أَنَّ المسألة من التغليب، نحو : «لأنَّه إذا اجتمع مذكر ومؤنثُ جُعِلَ الكلامُ على التذكير؛ لأنَّه الأصل» (٣٩). والقولُ نفسه مع الأخفش في تأويل تذكير خبر المؤنث في قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٤٠)، إذ يحملُه على تذكير المؤنث في أحد التأويلات (٤١)، والفراء في تناسي ذكره له في تأويل بعض الآيات القرآنية التي يُمكنُ حملُها عليه، ومنها قوله تعالى ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (٤٢)، و﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ (٤٣)، و

(٣٤) سيبويه، الكتاب. ١٨٠/٢.

(٣٥) انظر سيبويه، الكتاب : ٣٨٧/٤.

(٣٦) سيبويه، الكتاب : ٨١/٢.

(٣٧) انظر محمد بن يزيد المبرد (ت : ٢٨٥)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦ هـ - ١٣٨٨ هـ : ٣١٤.

(٣٨) انظر المبرد، المقتضب : ٢٦٣/٤، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٥.

(٣٩) المبرد، المقتضب : ١٨٢/٢.

(٤٠) الأعراف : ٥٦.

(٤١) انظر سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش (ت : ٢٩٥ هـ)، معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م (بلا مكان طبع) : ٣٠٠/٢.

(٤٢) القيامة : ٩. وانظر يحيى بن زياد الفراء (ت : ٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطابع سجل العرب (بلا تاريخ طبع) : ٢٠٩/٣.

﴿يَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ (٤٤)، وثعلب في حمله التثنية (خَصَمَان) بعد الجمع (تَسَوَّرُوا) في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ...﴾ (٤٥) على معنى الجمع (٤٦)، وابن جنِّي الذي يذكر بعض مسائل التغليب في فصل الحمل على المعنى (٤٧) من غير أن يُصَرِّح بهذا المصطلح.

ويترأى لي أن أبا الطيب اللغوي (ت : ٣٥١ هـ) يُعَدُّ أَوَّلَ مَنْ طالعنا بفعل الْعَلْبَةِ في أثناء بعض عناوين أبواب المثني : «الاثْنَانِ غَلَبَ اسْمُ أَحَدِهِمَا عَلَى اسْمِ صَاحِبِهِ» (٤٨)، «الاثْنَانِ غَلَبَ نَعْتُ أَحَدِهِمَا عَلَى نَعْتِ صَاحِبِهِ» (٤٩)، «الاثْنَانِ غَلَبَ عَلَيْهِمَا لِقَبٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا» (٥٠). ويبدو أنه اتبع سيبويه في هذه المسألة، كما مرَّ، إلا في تعديته هذا الفعل بحرف الخفض (على)، وهي تعدية جائزة في العربية (٥١).

ويطالعنا به أبو علي الفارسي معدِّي إلى مفعول صريح مُتَّبَعًا في ذلك سيبويه، كما مر: «وَمِمَّا ثَنِّيَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ قَوْلُهُمْ ضُبْعَانِ لَذِكْرِ الضُّبَاعِ، زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَبُو عَمْرٍ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا تَثْنِيَةَ ضُبْعَانِ قَالُوا فِي تَثْنِيَتِهِ ضُبْعَانِ، فَثَنُّوا الْمَذْكُورَ عَلَى اسْمِ الْمُؤَنَّثِ، فَغَلَبَ الْمَذْكُورَ الْمُؤَنَّثُ فِي هَذَا الْبَابِ» (٥٢).

ويكاد ابن السكيت (ت : ٢٤٤ هـ) يأخذ قصب السبق في استعماله فِعْلَ التغليب (غَلَبَ)، إذ يطالعنا به في عنوان المثني التغلبي: «بَابُ الْأَسْمِينِ يُغَلَّبُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ لَشُهرَتِهِ، أَوْ لَخَفَّتِهِ مِنَ النَّاسِ» (٥٣). أمَّا المصدر (التغليب) فيُعَدُّ ابنُ فارس (ت : ٣٩٢ هـ) من أوائل من صاروا إليه: «قِيلَ لَهُ، إِنَّهُ قَالَ ذَلِكَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لِأَنَّهُ جَمَعَ مَا يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ، فَغَلَبَ مَا يَعْقِلُ، وَهِيَ

(٤٣) النور : ٤٥ . وانظر الفراء، معاني القرآن : ٢٠٧/٢ .

(٤٤) الزخرف . وانظر الفراء، معاني القرآن . ٣٣/٣ .

(٤٥) ص : ٢٢ .

(٤٦) أحمد بن يحيى ثعلب (ت : ٢٩١ هـ)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - دار المعارف، النشرة الثانية (بلا تاريخ طبع) : ٢٤٩ .

(٤٧) انظر عثمان بن جنِّي (ت : ٣٩٢ هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبع) : ٤١١/٢ .

(٤٨) انظر عبد الواحد بن علي اللغوي، أبو الطيب (ت : ٣٥١ هـ)، كتاب المثني، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق - مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٠ م : ٤ .

(٤٩) انظر أبو الطيب اللغوي، المثني : ٢٧ .

(٥٠) انظر أبو الطيب اللغوي، المثني، ٣٥ .

(٥١) انظر ابن منظور، لسان العرب (غلب).

(٥٢) الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) شرح الأبيات المشككة الإعراب، المسمَّى إيضاح الشعر، تحقيق د. حسن هنداي، دمشق - دار القلم، ودار العلوم والثقافة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ١٣٦ .

(٥٣) يعقوب بن السكيت (ت : ٢٤٤ هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، القاهرة - دار المعارف (بلا تاريخ طبع) : ٤٠٠ .

سَنَّةٌ مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ (أَعْنِي بَابَ التَّغْلِيْبِ). وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٥٤)، فَقَالَ (مِنْهُمْ) تَغْلِيْبًا لِمَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ، وَهُمْ بَنُو آدَمَ (٥٥).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذَا الْمَصْطَلَحَ فِعْلاً أَوْ مُصْدَرًا قَدْ اسْتَوَى عَلَى سَوْقِهِ فِي تَأْلِيفِ نَحَاةِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ وَالْقُرُونِ الْلاحِقَةِ، كَابْنِ عَصْفُورٍ (ت : ٦٦٩ هـ) : «فَعَلَى هَذَا لَا يَخْلُو أَنَّ يَتَّفَقُ الْأَسْمَانِ فِي اللَّفْظِ أَوْ يَخْتَلِفُ، فَإِذَا اخْتَلَفَا فَالْعَطْفُ، وَلَا يَجُوزُ التَّشْبِيهُ إِلَّا فِيمَا غُلِبَ فِيهِ أَحَدُ الْأَسْمَانِ عَلَى الْآخَرِ، وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ...» (٥٦)، وَابْنُ مَالِكٍ (ت : ٦٧٢ هـ) : «وَلَيْسَ هَذَا مِنَ التَّغْلِيْبِ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْبَ هُوَ : أَنْ يُعَمَّ كِلَا الصَّنَفَيْنِ بِلَفْظٍ أَحَدُهُمَا، كَقَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ، وَالْهِنْدَاتُ خَرَجُوا، فَالْوَاوُ قَدْ عَمَّتِ الزَّيْدَيْنِ وَالْهِنْدَاتِ تَغْلِيْبًا لِلْمَذْكُورِ ...» (٥٧)، وَابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ (ت : ٧٦١ هـ).

وَتَطَالُعُنَا فِي بَابِ الْمُنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مِظَانِ النَّحْوِ لَفْظَةً (الْغَالِبِ) مُرَادًا بِهَا الْأَوَّلَى أَوْ الْأَكْثَرُ، فَالْعَلَمُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ يُنْمَعُ مِنَ الصَّرْفِ بِقَيْدِ كَوْنِ هَذَا الْوِزْنِ مَخْتَصًّا بِالْفِعْلِ أَوْ غَالِبًا فِيهِ (٦٣)، وَفِي بَابِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ لَفْظَةُ (الْعَلَبَةِ)، جَاءَ فِي كِتَابِ (الْخَصَائِصِ) لِابْنِ جَنِّيٍّ، «بَابُ مِنْ غَلْبَةِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ» (٦٤). وَمِمَّا عُدَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ (٦٥) :

وَرَمَلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعَتْهُ
إِذَا أَلْبَسْتَهُ الْمِظْلَمَاتُ الْحَنَادِسُ

فَجَعَلَ الْأَصْلَ فَرْعًا وَالْفَرْعَ أَصْلًا فِي تَشْبِيهِ الرَّمْلِ بِالْأَوْرَاكِ، إِذْ قَلَبَ التَّشْبِيهَ لِلْمَبَالِغَةِ.

وَقَدْ تَقَوُّمُ لَفْظَةُ التَّرْجِيحِ الَّتِي تَطَالُعُنَا فِي مِظَانِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ أَوْ مَا يَدُورُ فِي فَلَكَهَا مَقَامَ لَفْظَةِ التَّغْلِيْبِ إِذَا تَنَوَّسِيَ الْمَرْجُّحُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّرْجِيحِ مِنْ تَوَافُرِ أَمْرَيْنِ أَوْ حُكْمَيْنِ أَوْ تَأْوِيلَيْنِ، أَوْ غَيْرَهُمَا، لِتَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبْدُو بِوُضُوحٍ فِي الْخِلَافَاتِ النَّحْوِيَّةِ

(٥٤) النور : ٤٥.

(٥٥) أحمد بن فارس (ت : ٣٦٥ هـ)، الصَّاحِبِيُّ فِي فَهْمِ اللُّغَةِ وَسُنَنِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا، تَحْقِيقُ مُصْطَفَى الشَّوَيْمِيِّ، بَيْرُوت - مُؤَسَّسَةُ أ. بَدْرَانَ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، ١٩٦٤م - ١٣٨٣هـ : ٣٢. وَانْظُرْ : ضِيَاءُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ هِزَةَ ابْنَ الشَّجَرِيِّ (ت : ٥٤٢ هـ)، الْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيُّ، بَيْرُوت - دَارُ الْمَعْرِفَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ (بَلَا تَارِيخُ طَبْعٍ) : ١٤ / ١.

(٦٣) انْظُرْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّبَّانُ (ت : ١٢٠٦ هـ)، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ، الْقَاهِرَةُ - دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيُّ وَشُرَكَاهُ (بَلَا تَارِيخُ طَبْعٍ) : ٢٥٩ / ٣، السِّيُوطِيُّ، الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ : ٢٩٤ / ١.

(٦٤) ابن جني، الخصائص : ٣٠٠ / ١. وانظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١٩٤ / ١، ١٠٧ / ١.

(٦٥) انظر ابن جني، الخصائص : ٣٠٠ / ١.

والقول نفسه في الاختيار كما في إجازة ابن مالك وغيره ثنية التوكيد في مثل قولنا : جاء الزيدان نفساهما : «ومنع ذلك أبو حيّان، وقال : إِنَّهُ غَلَطُ لَمْ يَقُلْ به أحدٌ من النحويّين، وأنّا مُنِعَ أو قَلَّ لكرهية اجتماع تشيتين فيما هو كالكلمة الواحدة . واختير الجمع على الأفراد ؛ لأنّ الثنية جمعٌ في المعنى» (٦٦).

وبعدُ فلستُ أميلُ إلى حصر هذه الظاهرة في مسائلٍ تخضعُ لسلطان الحدّ السابق الذي طالعنا به البلاغيّون والنحويّون ومن صنفوا في علوم القرآن، بل أدعو بلا ترددٍ إلى حمل كثيرٍ من مسائل اللغة والنحو عليها سواء أكانت اللفظةُ المغلبةُ تحملُ معنىً مُركّباً من الحقيقي والمجازي أم لا، كما في المثنيّ التغليبيّ وغيره من المسائل، وعليه فإنني أعدُّ من مسائلها تغليبَ حكمٍ ما في كلمةٍ ما لعلّةٍ ما، على الرغم من جواز الحكم الآخر أحياناً، كتغليب فتح حروف المضارعة في الخماسيّ والسداسيّ على ضمّها ؛ لأنّ النقلَ من الثلاثيّ أكثرُ منه في الرباعيّ، فحمل على الأكثر في هذه المسألة، وأنهما ثقلان لكثرة حروفهما، والثقلُ تختصّه العربيّة بما يُخفّفه، على الرغم من أنّ بعض العرب يضمُّ هذه الحروف حملاً على الرباعيّ : ينطَلِقُ، ويستخرجُ (٦٧). ومن ذلك أيضاً تكسيرُ (فعل) اسماً صحيحَ الآخر على (أفعل)، لكونه أكثر استعمالاً وشيوعاً من غيره من الأبنية الثلاثيّة، التي تُكسّرُ على (أفعال)، فغلبوا بذلك (أفعل) على (أفعال) لخفته ؛ لأنهم يُعطونَ كثير الاستعمال الأخفّ وقليله الأثقل ؛ لتحقيق التعادل، وهي مسألة قد أفردتُ لها بحثاً (٦٨). وغير ذلك من المسائل النحويّة واللغويّة التي سنحاول تغليبَ حكم فيها على آخر.

(٦٦) جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون)، الكويت - دار البحوث العلمية، ١٩٧٥ - ١٩٨٠ : ١٩٧/٥ .
(٦٧) انظر عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق - مطبعة الترقّي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م : ٤٠٤ .
(٦٨) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات . وانظر الأنباري، أسرار العربية : ٤٨ .

الفصل الثاني القدامى والمحدثون وظاهرة التغليب

القدامى والمحدثون وظاهرة التغليب

يتراءى لي أن كثيراً من القدامى والمحدثين قد تناسوا هذه الظاهرة التي يمكن حمل كثير من مسائل اللغة والنحو عليها، إذ اكتفى جمهورهم بذكر بعض مسائلها إمّا بالإيحاء إليها أو النصّ الصريح وإمّا بعدمهما، في أثناء بعض الأبواب النحويّة واللغويّة أو حناياها، كالمثنى التغليبيّ، والتذكير والتأنيث، وغيرهما. ويبدو لي أن من صَنَّفوا في العلوم البلاغيّة أكثر تنبّها إليها من غيرهم في تدوينهم بعض مسائلها. والقول نفسه مع بعض من صَنَّفوا في علوم القرآن كالزركشيّ الذي يدوّن ما يُمكن أن يُحمَل عليها من الآيات القرآنيّة. وغالباً ما يكتفي اللاحق بتدوين تلك الشواهد والمسائل التي في تصانيف من كانوا قبله، وعليه فإن كثيراً من مسائلها وشواهد القرآنيّة تطالعنا في أثناء كثير من التآليف البلاغيّة وغيرها.

ويظهر لي أن هذه الظاهرة كانت في بداية التنبّه إليها في تصانيف القدامى نحويين وتصريفيين وبلاغيين وغيرهم، وهي مسألة تُعزّزها قلة مسائلها وشواهدا في هذه التصانيف، فسيبويه يكتفي بذكر بعض مسائل التغليب في «هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث» (٦٩) من غير أن يطالعنا بنصّ صريح على أنّها من التغليب، وهي مسائل تدور في فلك تغليب الأصل على الفرع، كتذكير العدد في قولك: له ثلاثُ شياه، وثلاثٌ من الشاء لأنّ الشاء أصله التأنيث، وقولك: له خمسٌ من الإبل ذكور، وخمسٌ من الغنم ذكور؛ لأنّ الغنم والإبل مؤنثان. ومن ذلك تغليب المؤنث على المذكر في قول العرب: لخميس بقين أو خلون على أنّ الليالي المؤنثة غلبت على الأيام المذكّرة، وتغليب المذكر في قول الشاعر (٧٠):

فطاف ثلاثاً بينَ يومٍ وليلةٍ يكونُ النكيرُ أن تُضيفَ وتجاراً

وقولك: أعطاه خمسة عشر من بين عبدٍ وجارية، وغير ذلك من الشواهد التي يُمكن إخضاعها لسلطان التغليب.

ومنه تغليبُ تذكير (ذا) في (حبّذا) على تأنيثه (٧١)، وتغليبُ الفرع على الأصل في تثنية خُصيّة على خُصيين، على الرغم من أنّ الأصل خُصيتان، والأصل على الفرع في تثنية مَذَرَى على مَذَرَوَيْن، على الرغم من أنّ القياس قلب الألف المقصورة في الأساء المقصورة الرباعيّة أو الخماسيّة أو السداسيّة - ياء (٧٢). ويطالعنا - كما مرّ - باب يذكّر فيه فعل الغلبة: «هذا باب ما غلبت فيه

(٦٩) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٦١.

(٧٠) انظر سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٦٣.

(٧١) انظر سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٠.

(٧٢) انظر سيبويه: الكتاب: ٤/ ٣٨٧.

المعرفة النكرة» (٧٣)، ومن هذا التغليب قولك : هذان رجلان وعبدُ الله مُنْطَلِقَيْنِ، على أَنَّ (مُنْطَلِقَيْنِ) حالٌ، ولا يصحُّ جعلُها صفةً لهم؛ لأنَّ (رجلان) نكرة، و (عبد الله) معرفة، فَغُلِبَتِ المعرفةُ على النكرة؛ لأنَّ صاحب الحال الأصل فيه أن يكون معرفة (٧٤).

والقول نفسه مع أبي العباس المبرد من حيث عدم النص الصريح على أَنَّ هذه المسألة أو تلك من باب التغليب، وعدم إفراده باباً يُدَوَّنُ فيه أهمُّ مسائل هذه الظاهرة. ومما يمكنُ عدُّه من باب التغليب في كتابه (المقتضب) تغليبُ المذكَر على المؤنث؛ لأنَّه الأصلُ، في قول العرب : هذا رابعٌ أربعة، على أَنَّ هذا رابعُ النسوة الثلاث، إذ يُقَلُّ : هذا رابعٌ أربع (٧٥)، والمعرفة على النكرة، كما مرَّ عند سيبويه (٧٦)، وأحدِ المُثَنِّيِّين فيما يسمَّى بالمشئى التغليبيِّ كالعمرين والأبوين (٧٧).

وينهج النهج نفسه الأَخْفَشُ (٧٨)، والفرَّاء (٧٩)، وغيرهما من النحاة الأوائل. ويطالعنا بعضُ النحاة القدامى بالتصريح بأنَّ هذه المسألة أو تلك تُعدُّ من باب التغليب، ويكادُ هذا التصريح يكون محصوراً في بعض مسائله كالمثنى التغليبي الذي اختصَّه بعضهم بباب، كأبي الطيّب اللغوي (٨٠)، وابن السكيت (٨١)، والمحبي (٨٢)، وتغليب المذكَر على المؤنث كأبي علي الفارسي، وابن مالك، وتغليب ما يعقل على ما لا يعقل، كابن فارس (٨٣).

ولعلَّ ابن هشام الأنصاري أول من أفرد لهذه الظاهرة مكاناً في كتابه النفيس (مغني اللبيب)، ذكر فيه بعض مسائلها، وهي (٨٤) :

(١) تغليبُ أحدِ المُثَنِّيِّين على الآخر فيما يسمَّى بالمشئى التغليبيِّ، كالعمرين، أبي بكرٍ وعُمَرَ، والقمرين، الشمس والقمر، في أحد قولين، والأبوين، الأب والأم.

(٧٣) سيبويه، الكتاب : ٨١ / ٢.

(٧٤) انظر سيبويه، الكتاب : ٨١ / ٢.

(٧٥) انظر المبرد، المقتضب : ١٨٢ / ٢.

(٧٦) انظر المبرد، المقتضب : ٣٦٤ / ٤.

(٧٧) انظر المبرد، المقتضب : ٢٦٣ / ٤، ٣٢٣، ٣٢٦.

(٧٨) انظر الصفحة : ١٣ - ١٤.

(٧٩) انظر الصفحة : ١٣ - ١٤.

(٨٠) انظر الصفحة : ١٥ - ١٦. وسيأتي التفصيل في هذه المسألة.

(٨١) انظر الصفحة : ١٥ - ١٦.

(٨٢) انظر المحبي : جني الجنتين : ١١٧.

(٨٣) انظر ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة : ٣٢.

(٨٤) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٩٠٠ -

(٢) تَغْلِبُ مَنْ يَعْقِلُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (٨٥) .

(٣) تَغْلِبُ الْمُخَاطَبُ عَلَى الْغَائِبِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٨٦) ، إِذْ غَلَبَ الْمُخَاطَبِينَ فِي هَذَا الْقَوْلِ فِي (تَتَّقُونَ) عَلَى الْغَائِبِينَ (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) .

(٤) تَغْلِبُ الْمَذْكُرُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانَتِينَ﴾ (٨٧) ، إِذْ لَمْ يُقَلَّ (وَكَانَتْ مِنَ الْقَانَتَاتِ) .

(٥) تَغْلِبُ الْمَجْمُوعُ عَلَى الْوَاحِدِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ...﴾ (٨٨) عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُتَّصِلٌ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ إِبْلِيسَ مِنَ الْجِنِّ ، وَمُسَوِّغٌ ذَلِكَ التَّغْلِيبَ لَكثَرَةِ الْمَلَائِكَةِ وَشَرَفِهِمْ (٨٩) .

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ السِّيَاطِي فِي إِفْرَادِ مَكَانٍ لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ ، يُنْقَلُ فِيهِ مَا فِي مَغْنِي ابْنِ هِشَامٍ ، وَمُغْنِي ابْنِ فَلَاحٍ الَّذِي يَذْكُرُ فِيهِ أَنَّ الْعَرَبَ تُغْلِبُ الْأَقْرَبَ عَلَى الْأَبْعَدِ بِدَلِيلِ تَغْلِيبِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، وَالْمُخَاطَبِ عَلَى الْغَائِبِ ، وَأَنَّ الْمُضَارِعَ حَقِيقَةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَالِ مَجَازٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَدُورُ فِي فَلَاحٍ تَغْلِيبُ الْأَقْرَبِ عَلَى الْأَبْعَدِ أَيْضًا (٩٠) . وَيُطَالِعُنَا بِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ يُغْلَبُ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ ، وَهِيَ تَثْنِيَّةُ ضَبْعِ الْمُؤَنَّثِ عَلَى ضَبْعَيْنِ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمَذْكُورَ ضَبْعَانِ ، فَلَمْ يُقَلَّ ضَبْعَانَانِ ، وَالتَّأْرِيخُ بِاللَّيَالِي لَا بِالْأَيَّامِ ، كَقَوْلِكَ : كُتِبَ لِحَمْسٍ خَلَوْنَ ، لَا لِحَمْسَةٍ ، فُغْلِبَ الْمُؤَنَّثُ عَلَى الْمَذْكُورِ (اليوم) . وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ مِنَ التَّغْلِيبِ ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيبَ عِنْدَهُ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَعْمَ كِلَا الصَّنِفَيْنِ بِلَفْظٍ أَحَدِهِمَا ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَحْمُولٌ عِنْدَهُ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ ذِكْرِ الْأَيَّامِ لَكُونَ الْمُرَادُ مَفْهُومًا (٩١) . وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ ابْنِ هِشَامٍ ، إِذْ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ أَرْنَحَتْ بِاللَّيَالِي لِسَبْقِهَا ؛ لِأَنَّ أَشْهُرَهُمْ كَانَتْ قَمَرِيَّةً ، حَمَلًا عَلَى أَنَّ الْقَمَرَ يَطْلُعُ لَيْلًا (٩٢) . وَقِيلَ إِنَّ أَوَّلَ الشَّهْرِ لَيْلٌ وَأَخِرُهُ يَوْمٌ .

(٨٥) النور : ٤٥ .

(٨٦) البقرة : ٢١ .

وانظر أثر الدين محمد بن يوسف بن علي ، أبو حيان النحوي (ت : ٦٥٤ هـ) ، البحر المحيط ، الرياض - مكتبة ومطابع النصر الحديثة (بلا تاريخ طبع) : ٩٦/١ .

(٨٧) التحريم : ١٢ .

(٨٨) البقرة : ٣٤ .

(٨٩) انظر : أبو حيان النحوي ، البحر المحيط : ١/١٥٣ ، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت : ١٠٦٩ هـ) ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، تركيا - المكتبة الإسلامية ، محمد أزمير ، ديار بكر : ١٣٣/٢ .

(٩٠) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ١/١٣٣ .

(٩١) انظر ابن مالك ، شرح الكافية : ٣/١٦٩١ .

(٩٢) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ١/١٣٤ . وانظر مع الهوامع : ٥/٣١٩ ، الصبان ، حاشية الصبان :

٧٨/٤ .

ويظهر لي أنَّ ابن مالك وابن هشام وغيرهما قد اتَّبَعُوا سببويه في هذه المسألة : «ألا ترى أنَّك تقول :
لخمس بقين أو خلون، ويَعْلَمُ المخاطبُ أنَّ الأيام قد دخلت في الليالي، فإذا أُلْقِيَ الاسمُ على الليالي
اكتُفِيَ بذلك عن ذكر الأيام...» (٩٣). ولستُ أذهب مذهب هؤلاء النحويين في حصر هذه الظاهرة
فيما يتوافر فيه جعل حكم كلمة ما أو مفهومها تابعاً لحكم كلمة أخرى أو مفهومها على أنَّ هذا
الحكم يَشْمَلُ كليهما بلفظ إحداهما لما بينهما من تناسب أو اختلاط، بل أذهب بلا تردُّدٍ إلى إشاعة
هذه الظاهرة فيما يخضع لهذا الحدِّ وما يُغْلَبُ فيه حكمٌ على آخر في كلمة ما لعلَّة ما سواء أُنُوسِيَ
المغْلَبُ عليه أم لا، أو كلمة ما على أخرى، إذ نَسْتَطِيعُ بهذه الإشاعة تعليل كثيرٍ من مسائل النحو
والصرف في العربية.

أَمَّا مَنْ صَنَّفُوا في علوم القرآن وهذه الظاهرة فيعدُّ قَصْبُ السبق في أفراد مكان لها بيد الزركشي في
كتابه (البرهان في علوم القرآن) (٩٤). ولها في القرآن الكريم عنده عشرة أنواع :

- (١) تغليبُ المذكر على المؤنث .
- (٢) تغليبُ المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب .
- (٣) تغليبُ العاقل على غيره .
- (٤) تغليبُ المتَّصِف بالشيء على ما لم يَتَّصِف به، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى
عِبْدِنَا فَلَا تُؤْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٩٥)، على أنَّ فيه
تغليب غير المرتابين على المرتابين، كما سيأتي فيما بعد .
- (٥) تغليبُ الأكثر على الأقل .
- (٦) تغليبُ الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس .
- (٧) تغليبُ الموجود على ما لم يُوجد .
- (٨) تغليبُ الإسلام، كقوله تعالى : ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا
يُظْلَمُونَ﴾ (٩٦) على أنَّ الإسلام غُلِبَ على الكفر في الجن والإنس؛ لأنَّ الدرجات للعلوِّ
والدرجات للسفل، كما سيأتي .
- (٩) تغليبُ ما وقع به مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه، كقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ
أَيْدِيَكُمْ﴾ (٩٧)، على أنَّ الأيدي غُلِبَتْ على غيرها؛ لاختصاصها بأداء أكثر الأعمال .
- (١٠) تغليبُ الأشهر على الأقل شهرةً كما في بعض المثنيات التغلبيَّة كالمشرقين، وغيرهما .

(٩٣) سببويه، الكتاب : ٥٦٣/٣ . وانظر يعقوب بن السكيت (ت : ٢٤٤ هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق عبد السلام هارون،

وأحمد محمد شاكر، القاهرة - دار المعارف (بلا تاريخ طبع) : ٢٩٨ -

(٩٤) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣٠٢ - ٣١٣ .

(٩٥) البقرة : ٢٣ .

(٩٦) الأحقاف : ١٩ .

(٩٧) آل عمران : ١٨٢ .

وَيُنْهِي حَدِيثَهُ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِتَدْوِينِ فَائِدَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا فِي أَنَّ جَمِيعَ مَا يُخَصَّعُ لِسُلْطَانِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلِفَةِ يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ، وَالْأُخْرَى فِي أَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا مِرَاعَاةُ الْأَشْرَفِ، كَمَا فِي الْأَبْوِينَ وَالْمَشْرِقِينَ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمُثْنِيَّاتِ التَّغْلِيْبِيَّةِ.

وَيُعَدُّ السَّكَّاكِيُّ (ت : ٦٢٦ هـ) أَوَّلَ مَنْ تَحَدَّثَ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ مِنَ الْبَلَاغِيِّينَ فِي كِتَابِهِ (مِفْتَاحِ الْعُلُومِ) فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنْ أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي جَعَلَهَا لِتَقْيِيدِ الْفِعْلِ بِحَرْفِ الشَّرْطِ (إِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ...﴾ (٩٨). إِذْ يُذَكِّرُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَعْضَ أَنْوَاعِهَا بِشَوَاهِدِهَا الْقُرْآنِيَّةِ، وَهِيَ تَغْلِيْبُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْأَقْلَ، وَالْمَذَكَّرِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ، وَالْمَخَاطَبِ عَلَى الْغَائِبِ، وَالْعَاقِلِ عَلَى غَيْرِهِ (٩٩). وَيَتَّبَعُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْقَزْوِينِيُّ (ت : ٧٣٩ هـ) فِي (الْإِيضَاحِ) وَتَلْخِيصِهِ (١٠٠)، وَشَرَّاحُ تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ (١٠١) إِذَا اسْتَنْثِنَا السَّكَّاكِيَّ (ت : ٧٧٣ هـ) الَّذِي أَفْرَدَ لَهَا مَكَانًا آخَرَ فِي (عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ)، عَدَّهَا فِيهِ النُّوعَ الْحَادِيَّ وَالْثَّانِينَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ (١٠٢). وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ مَعَ الزَّرْكَشِيِّ فِي تَدْوِينِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالشَّوَاهِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا السَّكَّاكِي، كَمَا مَرَّرَ. وَيَكْتَفِي حَازِمُ الْقُرْطَاجَنِيُّ (ت : ٦٨٤ هـ) فِي كِتَابِهِ (مَنْهَاجُ الْبَلْغَاءِ وَسِرَاجُ الْأَدْبَاءِ) بِحَدِّثِهَا (١٠٣).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ ابْنَ كِمَالٍ بَاشَا (ت : ٩٤٠ هـ) الَّذِي صَنَّفَ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ، وَالْأَدَبِ وَالْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، وَالْفَلَسَفَةِ - قَدْ أَخَذَ قِصَبَ السَّبْقِ مِنَ الْقِدَامِيِّ وَالْمُحَدِّثِينَ فِي اخْتِصَاصِهِ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ بِرِسَالَةٍ، هِيَ (رِسَالَةٌ فِي تَحْقِيقِ التَّغْلِيْبِ)، وَقَدْ اتَّخَذَ عُمْدَتَهُ فِيهَا بِمَسَائِلِهَا الْمُخْتَلِفَةَ (مِفْتَاحِ الْعُلُومِ) لِلْسَّكَّاكِيِّ الَّذِي يُعَدُّ عُمْدَةً لِمَنْ تَحَدَّثُوا عَنْهَا (١٠٤)، وَ (التَّلْوِيحِ) لِلتَّنْفَازَانِي (١٠٥)، وَ (شَرْحِ الْمِفْتَاحِ) لِلْفَاضِلِ الشَّرِيفِ (١٠٦)، وَ (شَرْحِ الْمِفْتَاحِ)

(٩٨) الْحَجَّ : ٥.

(٩٩) انظر يوسف بن أبي بكر بن محمد السَّكَّاكِيُّ (ت : ٦٢٦ هـ)، مِفْتَاحِ الْعُلُومِ، تحقيق أكرم عثمان يوسف، بغداد - مطبعة دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ : ٤٥١.

(١٠٠) انظر الخطيب القزويني (ت : ٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت - دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠ هـ : ١٨١ -

(١٠١) انظر فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص : ٥١ / ٢.

(١٠٢) انظر فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص (عروس الأفراح) : ٤٧٣ / ٤.

(١٠٣) انظر حازم القرطاجني (ت : ٦٨٤ هـ)، مناهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، تونس (بلا مكان طبع)، ١٩٦٦ م : ١٠٣.

(١٠٤) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا : ٤٤، ٤٥، ٤٧.

(١٠٥) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا : ٤٢.

(١٠٦) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا : ٤٣، ٥٠.

للجرجاني (١٠٧)، و (الكشاف) للزخشري (١٠٨)، و (حاشية الكشاف) للتفتازاني (١٠٩)، و (حاشية الكشاف) للسيد الجرجاني (١١٠)، و (إصلاح المنطق) لابن السكيت (١١١)، و (الصحاح) للجوهري (١١٢)، و (تهذيب اللغة) للأزهري (١١٣). ويبدو لي أيضاً أنه يَعْتَمِدُ مِنْهَجَ الجمع في هذه الرسالة، إذ يكتفي بتدوين ما في المظان التي اتخذها عُمْدَتَهُ، إذا استثنينا حَدَّهُ لها، كما مرَّ، ولعلَّ أهمَّ ما طالعنا به فيها: حَدُّ هذه الظاهرة، وقيدُ توافُرِ النكتة فيها، وأنها من المجاز، وبعض أنواعها، نحو: تغليب الأكثر على الأقل، والمذكّر على المؤنث، والمتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، والعاقِل على غيره، والمنشئ التغليبي.

ولَسْتُ أَتَنَاسَى قول أبي العلاء المعري الذي يَعُدُّ فيه التغليب باطلاً لو حُمِلَ على ظاهره (١١٤):

زعموا أنَّ ما يُذَكَّرُ إنَّ قَا رَنَّ أنثى لم يعدمِ التغليب
باطلٌ ذاك إنَّ لَبَى إلى الدُّنْ يا قرينُ وما يَزَالُ سَلِيبَا

ويتناسى المحدثون هذه الظاهرة تماماً، إذا استثنينا الشيخ أحمد الحملاوي (ت: ١٣٥١ هـ) في كتابه (زهر الربيع في المعاني والبيان والبدیع) (١١٥)، في أثناء حديثه عن إخراج الكلام على خلاف مُقْتَضَى الظاهر. والقول نفسه معه من حيث الاكتفاء بتدوين بعض مسائلها بشواهدا من تصانيف البلاغيين القدامى. وينهج النَّهَجَ نفسه الدكتور أحمد مطلوب في حَدِّه الظاهرة في كتابه (المصطلحات البلاغية وتطورها) (١١٦).

وبعدُ فيتبيّن لنا مرَّ أنَّ القدامى والمحدثين مِمَّنْ اختصّوا هذه الظَّاهِرَةَ بالحديث في تأليفهم البلاغية وغيرها، أو في رسالة خاصّة - قد اكتفى اللاحقُ منهم بتدوين ما في المظان السابقة من

(١٠٧) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٦.

(١٠٨) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٠، ٤٥، ٤٨.

(١٠٩) انظر ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا، ٤٠، ٤١.

(١١٠) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٧.

(١١١) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٨.

(١١٢) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٨.

(١١٣) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٩.

(١١٤) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٩.

(١١٥) انظر أبو العلاء المعري، اللزوميّات، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م: ٩٥/١.

(١١٦) انظر الحملاوي، زهر الربيع: ٧٣-٧٤.

(١١٦) انظر د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٣٠٥-٣٠٦.

مسائل وشواهد، وهي مسائل وشواهد تدور في فلك ما في القرآن الكريم من مواضع يُمكن إخضاعها لسلطانها، وعليه فإنني أذهب بلا تردد إلى أن ما دعاهم إلى مثل هذا الاختصاص تأويل تلك الآيات القرآنية التي تُعدّ على خلاف مقتضى الظاهر، ولعلّ ما يُعزّز ما أذهب إليه أن شواهدا من القرآن الكريم، أمّا تلك الشواهد من الكلام العربي نظمه ونثره فتكاد تختفي تماماً، وأنّ السكّاكي الذي يُعدّ أوّل من تنبّه إلى جمع بعض شواهدا ومسائلها - قد جاء حديثه عنها عارضا في أثناء حديثه عن تقييد الفعل بحرف الشرط (إن) في قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ ... ﴾ (١١٧)، وهي مسألة قد تَبَعَهُ فيها الشّراح والملخّصون، كما مرّ، وأنّ الزركشي قد أفرد لها في كتابه (البرهان في علوم القرآن) مكاناً، كما مرّ، تحدّث فيه عن أنواعها وشواهدا القرآنية .

ويتبيّن لنا أيضاً أنّهم قد حصروها في تلك المسائل التي يُمكن أن تخضع لسلطان ما انتهوا إليه في حدّها، متناسين أنّه يمكن جعلها تشمّل مسائل أخرى يمكن حملها عليها، كتلك التي يُغلّب فيها حكم ما لعلّة ما على آخر في كلمة لا في كلمتين، كتغليب بناء (أين) على الفتح على الضمّ والكسر، وتغليب الحكاية بالواو على غيرها، وغير ذلك من المسائل الثرة التي سنبسّط الحديث فيها في هذا البحث .

الفصل الثالث

مَسْوَغَاتُ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَدَوَاعِي الْمَصِيرِ إِلَيْهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ

مُسَوِّغَاتُ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَدَوَاعِي الْمَصِيرِ إِلَيْهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ

لَعَلَّ مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ - كَمَا مَرَّ - يَدُورُ فِي فَلَكَ الْخُرُوجِ عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ الَّذِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَأْوِيلٍ ؛ لِثَلَا يُؤَسِّمُ بِالْغُلْطِ أَوْ الشَّدُودِ عَلَى الرِّغْمِ مِنْ تَوَافُرِهِ فِي شَوَاهِدٍ كَثِيرَةٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ نَظْمُهُ وَنَثْرُهُ . وَلَعَلَّ مَا أَلْجَأَ الْعَرَبِيَّ الَّذِي اعْتَادَ لِسَانَهُ نَهْجاً خَاصاً إِلَى مَخَالَفَةِ هَذَا الْاِعْتِيَادِ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ - خُضُوعُهُ لِسُلْطَانِ مَجْتَمَعِ الْبَيِّنَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ ، بِأَعْرَافِهِ وَتَقَالِيدِهِ وَعَادَاتِهِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ مَسَايَرَتِهَا وَالتَّأَثُّرِ بِهَا فِي الْغَالِبِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبْدُو بِوُضُوحٍ وَجَلَاءٍ تَامِينَ فِي مَجْتَمَعِ الشَّوَاهِدِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي يُبَيِّنُثُ عَلَيْهَا الْأَصُولُ وَالْمُقَايِيسُ فِي الْفَتْرَتَيْنِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تَنْتَهِي بِبِدَايَةِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ (١٣٢ هـ) . وَلَعَلَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ بِمَسَائِلِهَا الْمُخْتَلَفَةِ يَبْدُو أَثَرُ الْمَجْتَمَعِ بِمَا فِيهِ مِنْ عَادَاتٍ وَتَقَالِيدٍ وَأَعْرَافٍ فِيهَا بَيِّنَاتٌ ، إِذْ تُعَدُّ اللَّغَةُ وَسِيلَةً مِنْ وَسَائِلِ التَّعْبِيرِ عَمَّا فِي الْمَجْتَمَعِ ، وَعَلَيْهِ فَمِنْ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَتَسَرَّبَ هَذَا الْأَثَرُ إِلَى اللَّغَةِ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهَا وَتَرَاقِيظِهَا مِنْ حَيْثُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ وَغَيْرُهُمَا ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إِلَى مَخَالَفَةِ الظَّاهِرِ ، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَذْهَبُ بِهَا تَرَدُّدٌ إِلَى عَدِّ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ اجْتِمَاعِيَّةً لُغَوِيَّةً فِي مُسَوِّغَاتِهَا وَدَوَاعِي الِاتِّجَاعِ إِلَيْهَا فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّقْدِيرِ وَتَعْلِيلِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الَّتِي عَلَى خِلَافِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُطَالِعُنَا فِي لُغَاتٍ أُخَرَ كَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ وَغَيْرِهَا ، كَمَا مَرَّ .

وَلَقَدْ تَنَاسَى الْقَدَامِيُّ وَالْمَحْدُوثُونَ مِمَّنْ تَحَدَّثُوا عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَمَاماً ، إِذْ يَكَادُ حَدِيثُهُمْ عَنْهَا يَكُونُ عَامّاً مُوجِزاً ، عَلَى الرِّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ تَنَبَّهَ إِلَى مُسَوِّغَاتِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الْمُغْلَبَةِ وَلَا سِيَّامَا تِلْكَ الَّتِي تَدُورُ فِي فَلَكَ الْمُشْنَى التَّغْلِييِّيِّ ، كَالشَّهْرَةِ ، وَالْكَثْرَةِ ، وَالْقُوَّةِ ، وَالْقُرْبِ ، وَغَيْرِهَا مِمَّا سَنَبِطُ الْحَدِيثَ فِيهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ . وَيَتَرَأَى لِي أَنَّ ابْنَ كِمَالٍ بَاشَا أَوَّلَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْاِخْتِصَارُ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَصَاحِبَهُ نَكْتَةٌ مَا تُؤَدِّي إِلَى تَغْلِيْبِ لَفْظَةٍ عَلَى أُخْرَى فِي الْحُكْمِ أَوْ الْمَفْهُومِ : «وَأَمَّا الْاِعْتِبَارُ بِالنَّكْتَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهِ ، وَالْاِخْتِصَارُ نَكْتَةٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْأَقْسَامِ كُلِّهَا ، فَهُوَ لَا يَكْفِي فِي تَعْيِينِ وَاحِدٍ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَخْتَصٍ وَمَعْيَنٍ ، كَالْتَذَكِيرِ فِي الْقَمَرِ ، وَالتَّخْفِيفِ فِي الْعَمْرِ...» (١١٨) . وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْاِخْتِصَارَ يَدُورُ فِي فَلَكَ التَّخْفِيفِ لَفْظاً وَكِتَابَةً ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ سِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الرَّئِيسَةِ تَبْدُو فِي كَثِيرٍ مِنْ أَلْفَاظِهَا وَتَرَاقِيظِهَا اللَّغَوِيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ كَالْحَذْفِ النَّحْوِيِّ (١١٩) (الاسم ، الْفِعْلُ ، الْحَرْفُ ، الْحَرَكَةُ ، الْجُمْلَةُ) ، وَالْإِعْلَالُ وَالْإِبْدَالُ ، وَالْإِدْغَامُ ،

(١١٨) ابْنُ كِمَالٍ بَاشَا ، رِسَالَتُهُ ابْنَ كِمَالٍ بَاشَا : ٣٩-٤٠ .

(١١٩) انْظُرْ كِتَابَيْنَا : د . عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْحَمُوزُ ، التَّأْوِيلُ النَّحْوِيُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، الرِّيَاضُ - مَكْتَبَةُ الرِّشْدِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٥٤ هـ - ١٩٨٤ ، الْحَذْفُ فِي الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ ، عَمَانَ - دَارُ عِمَارٍ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، ١٤٥٥ هـ - ١٩٨٧ م .

والتخلُّص من القتاء الساكنين ونقل الحركات ، وغيرها من مسائل التَّخفيف التي تَشيعُ في العربية (١٢٠) ، إذ تُسَدُّ اللفظة في هذه الظاهرة مسدَّ اللفظتين المغلَّبة والمغلَّب عليها ، فتدلُّ بذلك على المعنيين الحقيقي والمجازي . ولكنَّ هذا الاختصار يختفي فيما نُعَدُّه من باب تغليب حكم على آخر في لفظة واحدة ، كبناء (أين) على الفتح ، و (أيُّ) على الضمِّ ، وحكاية ما يُرْفَعُ بالواو بها ، والتأريخ بالليالي ، وغيرها من المسائل المختلفة التي سنبسط الحديث فيها في هذا البحث ، إلا إذا تراءت لنا الأوجه الأخرى المغلَّب عليها والمتناساة في الغالب .

ولعلَّ أهمَّ ما يُمكنُ إخضاعه لسلطان مجتمع البيئة اللغوية بأعرافه وتقاليده وعاداته ومُعتقداته من النُّكات الرئيسة أو مسوَّغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها في العربية - ما يأتي :

(١) مكانتا الرجل والمرأة :

تكادُ مجتمعاتُ البيئات اللغوية المختلفة التي تُبنى على كلامها القواعدُ والأصول اللغوية - لا تحتلُّ المرأة فيها تلك المكانة التي يحتلُّها الرجلُ ويَتَبَوَّها ، فهو الأمرُ الناهي ، ذو السلطة ؛ لما يتمتَّع به من قوة جسدية أو غيرها تراءى للناس في تلك المجتمعات آنذاك ، ولما يشيعُ في هذه المجتمعات من تدنُّ وانحطاطٍ في مكانة المرأة بزرع بذور الاحتقار والإهمال والتناسي في نفوس الناس آنذاك ، تُغذِّيها الأعرافُ والعاداتُ والتقاليدُ والمعتقدات التي ترسُم صورةً مشوَّهة لها ، على الرغم من أنَّ الإسلام قد رفع من شأنها وأعلى ، فاحتلَّت في مجتمعه مكانةً ليست متوافرةً في المجتمعات الأخرى قديماً وحديثاً . ويُمكن أن يدورَ ما مرَّ في فلك آدمَ وحواءَ من حيثُ كونُ آدمَ الأصل ، وعليه فإنَّ هذه المسألة لا بُدَّ من أن تسرَّب إلى اللغة ، وسيلة الاتصال والتفاهم والتخاطب ، كما تسرَّبت إلى نواح شتى كالمعاملات وغيرها . ولعلَّ ما يُعزِّزُ تسرَّب هذه المعتقدات والأعراف والتقاليد إلى اللغة العربية في هذه المسألة ما يطالعنا فيها من مسائل توحى بأن المذكرَ أولى من المؤنث وأعلى ، ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عدُّه من ذلك ما يأتي :

(١) أن علماء العربية قديمهم ومحدثهم قد عدُّوا التذكيرَ أصلاً والتأنيثَ فرعاً ، والأصل أعلى من الفرع وأشرف ، فلم يُحتجَّ إلى علامةٍ لتحقيق أمن لبسه ، وهي علامة لا بُدَّ من توافرها في الغالب في المؤنث لتحقيق أمن اللبس هذا . وذكر ابنُ يعيش (١٢١) أنَّ ما يدلُّ على أنَّ المذكرَ أصلٌ أنَّ العرب استعملت لفظة (شيء) المذكرة للدلالة على المؤنث والمذكر ، وأنَّ المؤنث يفتقر إلى علامة

(١٢٠) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، الرياض - مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ٦١-٢٦٣ .

(١٢١) انظر موفق الدين يعيش بن يعيش (ت : ٦٤٣ هـ) ، شرح المفصل ، إشراف مشيخة الأزهر ، القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية (بلا تاريخ طبع) : ٨٨/٥ ، الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، كتاب التكملة ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، بغداد ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م (بلا مكان طبع) : ٢٩٣ .

تأنيث لتحقيق أمن لبسه، إذ لو كان أصلاً لما افتقر إليها، كالمعرفة التي تُعدُّ فرعاً في افتقارها إلى علامة التعريف، أمّا النكرة فلكونها أصلاً فلم تفتقر إليها. ولعلَّ ما يُعزِّز ذلك أيضاً أنَّ العَلَمَ المؤنَّث يُمنَع من الصرف، أمّا المذكر فيصرف، ويُعدُّ الصرفُ أصلاً والمنع فرعاً، فاختصَّ الأصل بالأصل، والفرع بالفرع.

(٢) أنَّ بعض الألفاظ التي تُستعمل للدلالة على المذكر لفظاً والمؤنَّث معنى قد تُنوسى التأنيث فيها تماماً في بعض اللهجات المعاصرة، وهي مسألة توحى بتغليب المذكر على المؤنَّث أصلاً، كما مرَّ. ومن هذه الألفاظ: ذراع، يمين، قدم، أرنب، دلو، سوق، ضُبع، عُقاب، وغيرها، وهي مسألة تطالِعُنا في اللهجتين القاهرية (١٢٢) والأردنية، وغيرهما.

(٣) أنَّ جمع ما لا يعقل قد عومل في العربية معاملة المؤنَّث في تأنيث صفته أو حاله أو خبره، نحو: الجبال عالية أو عاليات، وهي مسألة توحى بأنَّ المذكر أعلى وأشرف، فاختصَّ جمعُ العقلاء بما يبيِّن مكانته وقدره في مجتمع البيئات اللغوية.

(٤) أنَّ الأسماء المُبْهَمة عُدَّتْ مذكَّراتٍ في العربية؛ لأنَّ المذكرُ أصلُ والمؤنَّث فرع، ومن هذه الأسماء: أحد، ديار، صافر، كراب، عريب، مثل، غير، أفضل، وبَعْض. ويُعزِّز ذلك قول الفراء: «فإنَّ هذا كَلِّه يجري مؤنَّثه على التذكير، فيقال: غيرها قام، ومثلها قام، وبعضهنَّ ذهب؛ لأنَّ هذه الحروف ليست بمعلومات، فأجرين مجرى مَنْ وكلَّ المُبْهَمة التي لا يقصد قصدها، فَمَنْ أَنْتَ فِعْلٌ شَيْءٍ مِنْ هَذَا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: مِنْهُنَّ مَنْ ذَهَبَ، وَمِنْهُنَّ مَنْ ذَهَبَتْ، فَيَوْجُهُ الْكَلَامُ إِلَى مَعْنَاهُ، وَيُتْرَكُ لَفْظُهُ» (١٢٣). وذكر المفضل بن سلمة أنَّ التذكير فيه أكثر (١٢٤)، ولعلَّ ما يوكِّد ذلك خُلُوُّ هذه الألفاظ من علامة تأنيث؛ لأنَّ التذكير أصل، فلم يحتج إلى علامة.

والقول نَفْسُهُ في (مَنْ) و (ما)، و (أَيَّ) المضافة وغير المضافة؛ لأنَّ لفظها التذكير، ومعناها التأنيث، وعليه فإنَّ الفِعْلَ معها يجوز تذكيره حملاً على اللفظ، وتأنيثه حملاً على المعنى (١٢٥).

(١٢٢) انظر: د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥ م. ١٦٤ م، د. إبراهيم السامرائي، عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشرة، العدد ٣٤، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م: ٥٠.

(١٢٣) يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، المذكر والمؤنَّث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة - مكتبة دار التراث، ١٩٧٥ م: ٧٠، وانظر: محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، المذكر والمؤنَّث، تحقيق د. طارق عبد عون الجناي، بغداد - مطبعة العاني، ١٩٧٨ م: ٦٦٤-٦٧٥، عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، المذكر والمؤنَّث، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدة - دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ٩٢: المفضل بن سلمة (ت: ٣٠٠ هـ)، المذكر والمؤنَّث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة - الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٥ م: ٥٢.

(١٢٤) ابن سلمة، المذكر والمؤنَّث، ٥٠.

(١٢٥) انظر التفصيل في هذه المسألة: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنَّث: ٦٦٤ -

(٥) أَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ (الله) يُعَدُّ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَذْكُورًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ أَوْلَى وَأَشْرَفَ مِنَ الْمُؤَنَّثِ، فَاخْتَصَّ لَفْظُ الْجَلَالَةِ بِالتَّذْكِيرِ كَمَا اخْتَصَّ بِسَمَاتٍ أُخَرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، كَجَوَازِ قَطْعِ الْهَمْزَةِ فِيهِ (١٢٦)، وَتَعْوِضِ الْمِيمِ الْمَشْدُودَةِ فِي آخِرِهِ مِنْ حَرْفِ النِّدَاءِ (اللَّهُمَّ)، وَجَرَّهُ بِنَاءِ الْقِسْمِ، وَنِدَائِهِ بِحَرْفِ النِّدَاءِ (يَا) بِلا وَصَلَةٍ نِدَائِهِ (أَيَّ)، وَغَيْرِهَا (١٢٧). وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ فِي أَسْمَاءِ الرِّسْلِ وَالْمَلَائِكَةِ مِنْ حَيْثُ عُدَّهَا مَذْكُورَاتٍ.

(٦) أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ أَنْ تَكُونَ مَذْكُورَةً، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ تَسْمِيَةَ الْإِنَاثِ بِهَا، نَحْوُ: جِهَادٍ، نِهَادٍ، اقْتِدَارٍ، زَيْنَبٍ، هِنْدٍ، عِطَافٍ، وَدَعْدٍ - تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّذْكِيرَ أَشْرَفَ وَأَوْلَى فِي تِلْكَ الْبَيِّنَاتِ لِلْعَوِيَّةِ، وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّ هُنَاكَ أَلْفَاظًا مُؤَنَّثَةً سَمِّيَ بِهَا ذَكَورٌ، نَحْوُ: طَلْحَةٍ، قَتِيْبَةٍ، خَلِيفَةٍ، مَعَاوِيَةٍ، وَغَيْرِهَا، لِأَنَّهَا تُعَدُّ قَلِيلَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى سَابِقَتِهَا. وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي تِلْكَ الْأَلْفَاظِ الْمُؤَنَّثَةِ تَأْنِيثًا مُجَازِيًّا، وَلَيْسَ فِيهَا عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ، نَحْوُ: عَنَاقٍ، وَعَقْرَبٍ، وَقِدْرٍ، وَشَمْسٍ، وَغَيْرِهَا، وَتِلْكَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، نَحْوُ: فَرَسٍ، وَدِرْعٍ، وَطَرِيقٍ، وَبَلَدٍ، وَغَيْرِهَا. وَلَسْتُ أَسْتَبْعِدُّ أَنْ تَكُونَ تَسْمِيَةُ الْإِنَاثِ بِأَسْمَاءِ الذُّكُورِ الْخَاصَّةِ - مِنْ بَابِ التَّيَمُّنِ وَالتَّفَاوُلِ، أَوْ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ عَلَى مَعَامِلَةِ الْأُنْثَى مَعَامِلَةَ الذَّكَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَا سِيَّيَا مَا يَطَالِعُنَا فِي التَّسْمِيَّاتِ الْمَعَاوِرَةِ، نَحْوُ: مُدَّلَّلٌ عَلِمًا لِأُنْثَى. وَلَقَدْ نَصَّ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا لَا يُعْرَفُ أَمْدُكُورٌ هُوَ أَمْ مُؤَنَّثٌ مِمَّا لَا يَلِدُ أَوْ يَبْيِضُ - حَقُّهُ التَّذْكِيرُ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، نَحْوُ: جَبْرِيلَ، وَمِيكَالَ، وَغَيْرِهَا (١٢٨) لِأَنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَيْسَتْ مُتَوَافِرَةً.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ هَذَا الْأَصْلَ أَنَّ أَسْمَاءَ الشُّهُورِ مَا عدا الْجُمَادِيَيْنِ تُعَدُّ مَذْكُورَةً (١٢٩)، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي أَسْمَاءِ الْأُسْبُوعِ، مِنْ حَيْثُ عُدَّ السَّبْتُ وَالْأَحَدُ وَالْخَمِيسُ مَذْكُورَاتٍ، وَالثَّلَاثَاءُ وَالْأَرْبَعَاءُ وَالْجُمُعَةُ مُؤَنَّثَاتٍ، لِتَوَافُرِ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، أَمَّا (الْإِنْتَيْن) فَمَذْكُورٌ لَخُلُوهُ مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ مُثْنًى لَفْظًا (١٣٠).

وَيُعَزَّزُ ذَلِكَ أَيْضًا عَدُّ الظُّرُوفِ مَذْكُورَاتٍ، لَخُلُوهَا مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَهَا حُمِّلَ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي التَّصْغِيرِ، نَحْوُ: رِيَّةٍ، وَقُدَيْدِيْمَةٍ، وَأُمَيْمٍ وَأُمَيْمَةٍ فِي تَصْغِيرِ: وَرَاءَ، وَقَدَّامَ، وَأَمَامَ (١٣١).

(١٢٦) انظر ابن منظور، لسان العرب (أله).

(١٢٧) انظر في الميم المشددة في هذه المسألة بحثنا: المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية)، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٨٦ م: ٧٤-

(١٢٨) انظر المبرد، المذكر والمؤنث، ١٠٨.

(١٢٩) انظر الفراء، المذكر والمؤنث: ١٠٤، أبو بكر الأتباري، المذكر والمؤنث: ٢٢٣.

(١٣٠) انظر أبو بكر الأتباري، المذكر والمؤنث، ٢٢٠، ابن منظور، لسان العرب (ثنى).

(١٣١) انظر: الفراء، المذكر والمؤنث: ١٠٩-١١٠.

وتبدو هذه المسألة بيّنة فيما يُستغنى فيه ببعض صفات الذكور عن صفات الإناث إذا ذُكر الموصوف، وهي مسألة تدلُّ بوضوح على أنَّ الأصل التذكير الذي لا يحتاج إلى العلامة، وأنَّ الفرع التأنيث الذي لا بُدَّ له من علامة. ومن أبنية هذه الصفات في هذه المسألة: فَعِيل بمعنى مفعول (قتيل)، وفَعُول بمعنى فاعل (شكور)، ومِفْعَل (مَغْشَم)، ومِفْعَال (مَهْذَار)، ومِفْعِيل (مِعْطِير) وفَعَال (حَصَان)، وفَعْل بمعنى مفعول (ذَبَح)، وفَاعِل (بَكْر)، وفَعْل بمعنى مفعول (قَنَص). وفُعْل (جُنُب)، وغيرها من الصفات الأخرى (١٣٢).

ويتبيَّن لنا هذا الأصل بوضوح في صفات الإناث التي لا تتوافر في الذكور، نحو: طالِق وحائِض وطامِث، وغيرها من الصفات التي تُعدُّ من أوصاف الإناث غير المتوافرة في الذكور، إذ لم تُثبت الهاء علامة التأنيث لتحقيق أمن اللبس بين المذكر والمؤنث. والقول نفسه في الصفات التي غلب فيها المذكر على المؤنث لكثرتها فيه أو شيوعها، نحو: رجلٌ بالغٌ، وامرأةٌ بالغٌ، ورجلٌ أيمٌ، وامرأةٌ أيمٌ، ورجلٌ عاشقٌ، وامرأةٌ عاشقٌ، وغيرها من الصفات الغالبة في المذكر. ويُعزِّز ذلك أيضاً قولهم: فلانةٌ وصيٌّ أو كيلٌ فلان، وفلانةٌ شاهدٌ فلان، ومؤذنٌ بني فلان امرأة. ويبدو تغليب صفات المذكر على المؤنث لشيوعها فيه وكثرتها بيّناً، على الرغم من جواز ذكر علامة التأنيث، إمّا من باب تأكيد التأنيث كما في وكيلة ووصية، وغيرها، وإمّا من باب الدلالة على أنَّ هذه الصفات متوافرة فعلاً في النساء زيادةً على أنها خَلْقِيَّةٌ، نحو: حائِض وطامِث وأضرابها ممّا لا حظَّ فيه للمذكر. وما يُحمَلُ على طالقٍ وأضربها قولُ العرب: امرأةٌ عانسٌ، بلا هاء التأنيث، ورجلٌ بادنٌ (سمينٌ وضخم)، وامرأةٌ بادن، فلم يدخلوا الهاء؛ لأنَّ هاتين الصفتين أكثر ملازمةً للنساء منها للرجال (١٣٣).

ولعلَّ ما يُعزِّز غلبة الصفة في المذكر أو المؤنث في هذه المسألة ما يُمكنُ تكسيه من باب (فاعل) صفةً لمذكرٍ عاقلٍ على (فواعل)، نحو: فارس وفوارِس، وناكِيس (مَنْ يُطأطئُ رأسه) ونَوَاكِس، وشاهدٍ وشواهِد، وحاجِبٍ (بَوَّاب) وحواجِب، وخالِفٍ (يتخلفُ عن الجهاد) وخوالِف، وباسِلٍ وبواسِل، وحارِسٍ وحوارِس، وسابِحٍ وسوابِح، وقارٍ (شاهد أمين) وقوارٍ، وسابِقٍ وسوابِق، وحاسِرٍ (مكشوف الرأس) وحواسِر (من يرفعُ صوتهُ في القراءة)، وقابِس (من يقبس العلم) وقوابِس، وخارجٍ وخوارِج، وغير ذلك من الصفات التي تُعدُّ من الصفات

(١٣٢) انظر: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ٤٨٦، فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، بيروت - مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م: ١٧٩ -
(١٣٣) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ١٤٥ - ١٤٧.

الغالبية في الرجال، وهي صفات القياس فيها عند النحويين والتصنيفيين القدامى ألا تُكسر على (فواعِل) (١٣٤)، لتحقيق أمن اللبس بين تكسير صفات الذكور العقلاء وصفات غيرهم من الإناث العاقلات وغيرهن، كما مر، إذ يتحقق أمن اللبس في هذه الصفات بكونها غالبية في الذكور، وبذلك تكون بيّنة الدلالة على موصوفاتها.

(٧) أن المذكر استأثر ببعض السمات في العربية، أمّا المؤنث فتنازعها أشياء أخرى في بعض هذه السمات، ومن ذلك جمع المذكر السالم الذي تختص به أعلام الذكور وصفاتهم بقيود معروفة، أمّا جمع المؤنث السالم، أو الجمع بألف وتاء الذي يعدّ همار النحويين فليس كذلك، إذ يدور في فلكه أعلام الإناث العاقلات وغيرهن، وصفاتهن، وبعض الذكور من غير العقلاء نحو: ابن أوى، وابن عرس، إذ يقال في جمعها: بنات أوى، وبنات عرس، والمصادر التي من باب: إكرام، واستغفار، وتكسير، وغيرها، ومصغر ما لا يعقل، نحو: نهيرات، وجبيلات، وكل اسم محاسني لم يسمع له جمع تكسير، نحو: سرادقات، وحمامات، وسجلات، وغيرها، وكثير من الألفاظ الأعجمية، نحو: باصات، وتكسيات، وكمبيوترات، وغيرها من الألفاظ الأعجمية، وأعلام الذكور المنتهية بعلامة تانيث، نحو: الحمّات، والفقيّات، والطلّحات، على الرغم من جواز جمعها جمع مذكر سألما على المذهب الكوفي.

ومّا استأثرت به أوصاف الذكور العقلاء بلا منازع ما يطالعنا في بعض جموع التكسير، نحو تكسير (فاعل) صحيح اللام علي (فُعَال)، نحو: كُتّاب، وقُرّاء، وحُرّاس، ونوّام، ولا يصحّ تكسير (فاعلة) في العربية على هذا البناء إلاّ شذوذاً نحو صُدّاد جمع صادة في بعض التأويلات (١٣٥). أمّا مُعْتَلّ اللام فيكسر على (فُعَلَة) نحو: غُرّة وقُضاة وهُدّاة. والقول نفسه في تكسير ما يُعَدُّ من باب غَنِيٍّ وغَنِيٍّ على أَغْنِيَاء، وأَغْنِيَاء (أَفْعِلَاء)، وما يُعَدُّ من باب عَلِيم، وفَقِير، وأَضْرَاهِمَا، وعَزِيز وذَلِيل، وأَضْرَاهِمَا على: عُلَمَاء وفُقَرَاء، وأَعْرَاء وأَذْلَاء (أَفْعِلَاء)، وغير ذلك من الجموع التكريسية الأخرى التي سنُفَرِّد لها بحثاً آخر (١٣٦). أمّا صفات الإناث العاقلات فليست كذلك في العربية في هذه المسألة على الرغم من أنها تُنازع صفة المذكر في هذه المسألة في بعض أبنية التكسير، نحو (فُعَل) الذي يطرّد في كلّ وصف من باب (فاعل) و (فاعلة) صحيحي اللام، نحو: راعٍ وراكعة ورُكّع، وساجد وساجدة وسُجّد. وينازعها في

(١٣٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١٠٦/٦، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤١/٤، عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٦-٧٧.

(١٣٥) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، القاهرة - دار المعارف، ١٩٧١م: ٦٠.

(١٣٦) عنوان البحث. جموع التكسير واللبس وتحقيق أمتنه.

هذا البناء صفاتٌ غير العقلاء من باب (فاعل) صحيح اللام، نحو : حافل (من أوصاف الضرع ذي اللبن الكثير) وحفّل، وعاسِل (من أوصاف الذئب الذي يعدو مضطرباً ويهزُّ رأسه) وعُسل، وكانِس (من أوصاف الطيبي الذي يدخل في كناسه للاستتار) وكُنَس، وخانس (من أوصاف الكوكب، لأنّه يخنس في المغيب) وخنَس، وغيرها (١٣٧). ومما يَنازِعُ المؤنث فيه المذكّر من أبنية التكسير (فُعَل) الذي يطرد في كل ما يُعَدُّ من باب (أَفْعَل فعلاء) من الصفات المشبهة، نحو : أحمر وحمرأ ومُحمر، وأشقر وشقراء وشُقُر، على الرغم من أنّ هنالك ألفاظاً في العربية سُمِعَ تكسيّرهما على هذا البناء، نحو أسد وأسد، وبازل وبُزل، وغيرها (١٣٨). ومن ذلك (فِعال) و (فَعَالِي) اللذان يطرّدان في (فَعْلان فَعَلِي)، نحو : عَطشان عطشى وعِطاش وعِطاشي، وعُضبان عُضْبِي وعِضاب وعِضَابِي، وغيرها من الصفات التي لا تُجْمَعُ جمع تصحيح على المذهب البصري (١٣٩).

ولعلّ ما يُعزّزُ عَدَمَ اسْتِثْناء وصف المؤنث بجمع تكسيري في هذه المسألة أنّ أبنية أخرى تُنازَعُ في بناء (فواعل) الذي يطرّدُ زيادةً على فاعِل أو فاعلة صفةً لمؤنثٍ عاقل - في (فاعل) اسماً لغير العاقل أو صفةً، نحو، صاهل وصواهل، وشاهق وشواهق، و(فَوَعَل)، نحو : جَوهر وجَواهر، و (فَوَعَلَة)، نحو جَوهرَة وجَواهر، و (فاعِل)، نحو، طابع وطوابع، و (فاعلاء)، نحو : قاصعاء وقواصع، وغير ذلك مما يُمْكِنُ أن يُكسّر على هذا البناء (١٤٠). ولقد نصّ جمهور النحاة على أنّ فاعِلاً صفةً المذكّر العاقل لا يُكسّر على هذا البناء إلّا شذوذاً، وهي مسألة تدلّ على أنّ المذكّر في هذه المسألة - كما يترأى لي - لا بُدَّ من تحقيق أمن لبسه بغيره من هذه الأبنية التي تُكسّر على (فواعل)، لأنّه أوّلَى وأعلى، على الرغم من أنّ بعض المحدثين أجاز هذه المسألة في أوصاف الذكور العقلاء قياساً على ما توصّل إليه من شواهد (١٤١).

(٨) أنّ العربية اختصّت مَنْ ليس بذَكَر ولا أنثى ببناء من أبنية المؤنث، وهو (فُعَلِي)، نحو الحُنثى، وهي لفظة تدلّ بوضوح وجلاء على أنّ للرجال صفاتٍ محبوبةً في الغالب لا تتوافر في النساء، وهي صفات لا تتوافر في الحُنثى، وهي لفظة تستعمل للمذكر والمؤنث، وتدور في فلك الليونة والتشّي، وهما من سمات المرأة، وتُعدّان عيباً في الرجال. ولست أنكر أنّ في العربية ألفاظاً للذكور انتهت بالألف المقصورة، نحو : الزُبَعي (الجميل الشديد، أو السيّء الخلق)،

(١٣٧) انظر عباس أبو السعود، الفِصل في ألوان الجموع : ٥٩.

(١٣٨) انظر عباس أبو السعود، الفِصل في ألوان الجموع، ٤٦.

(١٣٩) انظر عباس أبو السعود، الفِصل في ألوان الجموع : ٨٥، ١٥٥.

(١٤٠) انظر أبو السعود، الفِصل في ألوان الجموع : ٧٥ -

(١٤١) انظر عباس أبو السعود، الفِصل في ألوان الجموع : ٧٦ -

وَالْعَبَّيَّ (الجميل الضخم)، وَالْجَلَعَبَيَّ (الجميل الضخم)، وَالصَّلَخْدَى (الجميل الضخم)، وغيرها (١٤٢)، ومؤنثات هذه الألفاظ من باب (فعلة): زَبَعْرَا، وَعَبَنَّا، وَجَلَعْبَا، وَصَلَخْدَا. ويظهر لي أن هذه الألف فيها للإلحاق لا التأنيث، وعليه فإنها تُصَرَّف في العربية.

(٩) أن في العربية مواضع يجوز فيها تذكير الفعل أو الضمير على الرغم من أن الظاهر يقتضي التأنيث، ولعلَّ ممَّا يمكن عدُّه منها تذكير مجرور (ربَّ) وتوحيده، كقولنا: رَبَّهُ رجلاً، وبتاً، ورجلين وبتين، ورجالاً وبتات. وهي مسألة تدلُّ بوضوح على أن التذكير أهمُّ وأولى؛ لأنَّه الأصل. وأجاز الكوفيون تشيته وتأنيثه وجمعه (١٤٣).

وممَّا ذُكِّر فيه الفعل على الرغم من كون فاعله مؤنثاً حقيقةً - قولنا: نِعَمَ المرأةُ هندُ، بتذكير الفعل على أن المراد الجنس لا امرأة معينة (١٤٤)، وما قام إلَّا هندُ، إذ عدَّ التذكير فيه أَرْجَحَ حملاً على المعنى، لأنَّ الفاعل في الحقيقة مذكَّر، أي: ما قام أحدٌ إلَّا هندُ (١٤٥).

(١٠) أن كثيراً من المسائل اللغوية غُلِبَ فيها المذكر على المؤنث، وهي مسائلُ سنسبُط الحديث فيها في هذا البحث زيادةً على ما مرَّ، ولعلَّ في ذلك دليلاً يبيِّننا على أنَّ المذكر أهمُّ وأشرفُ من المؤنث في تلك البيئات اللغوية العربية وغيرها. ولست أنكر أنَّ المؤنث قد اختصَّته العربية ببعض السمات، كترخيمه علماً أو نكرةً مقصودةً بقيد انتهائه بالتاء المربوطة، وأنَّ ترخيمه فيها أكثر من تمامه رغبةً في تخفيفه في الغالب زيادةً على بعض الدواعي الأخر كالتمليح والاستهزاء وغيرهما، لتحقيق أَمْنِ اللبس بينه وبين العلم المنادى غير المرخم. ولا يُقَيَّد المرخم في هذه المسألة بالزيادة على ثلاثة أحرف كما قُيِّد العلم المذكر غير المنتهي بهذه التاء في الغالب، وأنَّ ترخيمه يكمن في حذف التاء وحدها، أمَّا العلمُ المذكر المنتهي بحرفين أوَّلها أحد حروف اللين الزائدة الساكنة فيرخمُ بحذف هذين الحرفين بقيد كون حركة ما قبل حرف المد من جنسه لفظاً أو تقديرًا، نحو مراون ومُصْطَفَيْنَ ومُصْطَفَوْنَ، عَلمَيْنِ، وكون حرف اللين مكماً أربعة أحرف

(١٤٢) انظر: ابن جنى، المذكر والمؤنث: ٥١، الفراء، المذكر والمؤنث: ١٠٨-١٠٩، الزبيدي، تاج العروس، (زبعر)، ابن يعيش، شرح المفصل: ١٠٨/٥-١٠٩.

(١٤٣) انظر: حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٥ م: ٤٢٤-٤٢٥، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد (بلا مكان طبع أو تاريخه): ١٣٤ -

(١٤٤) انظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ١٧٥.

(١٤٥) انظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ١٧٥.

فصاعداً. ولست أنكر أن عامراً ومالكاً وحارثاً أعلاماً تشاركه في شيوع ترخيمها لكثرة استعمالها في الشعر والنثر العربيين وتسمية الذكور بها (١٤٦).

(٢) الكثرة والقلة :

يظهر لي أن الكثرة تُعدُّ في الغالب مما يُستحبُّ ويُصار إليه في مجتمع البيئات اللغوية العربية التي بُنيت على كلامها القواعد والأصول النحوية والصرفية، وغيرها من المجتمعات الأخرى، وتبدو هذه المسألة بيّنة في أن القبائل العربية كانت تفاخر بعضها بكثرة أبنائها، وتتوعد تلك التي تتوافر فيها سمة قلّة الأفراد بالغزو الذي يكثر فيه السلب والنهب، أو الإجلاء من الأراضي، وغير ذلك. ويتراءى لنا بوضوح قول كثير من العامة وغيرهم: الكثرة غلبت أو تغلب القوة والشجاعة، على الرغم من أن القلة المتميزة قد تغلب الكثرة، كما في قوله تعالى: ﴿قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله﴾ (١٤٧). ويُسيطر على كثير من الناس أن المال الكثير أولى من القليل وأكثر جذباً، والقول نفسه في كثرة الأرضين وغيرها مما يُغدي نار الحرص على تحقيقه والوصول إليه.

ولعل تسرّب إشارِ الكثرة على القلة إلى مسائل العربية ليس ببعيد، إذ تطالعنا آثارها في بعض المواضع، كجموع القلة والكثرة، والنظائر الكثيرة التي لا بدّ من توافرها في كثير من الأبنية وغيرها من مسائل العربية (١٤٨)، وكثرة الاستعمال التي تشيع في كثير من مسائل العربية، وهي تقتضي التخفيف بالحذف وغيره (١٤٩). وتبدو هذه الكثرة بيّنة في حدّ النقل الذي هو الكلام العربي الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً، والخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة (١٥٠)، وأنّ المقيس عليه ليس من شرطه الكثرة (١٥١)، وأنّ الشاذ ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته (١٥٢). ولعلّ أهم ما يعزّز هذه المسألة زيادة على ما مرّ - ما يأتي :

(١) أن بعض مسائل المنع من الصرف وعدمه يمكن حملها على الكثرة والقلة أو الندرة، ولعلّ ممّا

(١٤٦) انظر محمد علي النجار، ضياء المسالك إلى أوضح المسالك : ٢٩٤-٢٩٣/٣.

(١٤٧) البقرة : ٢٤٩.

(١٤٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، النظر في العربيّة من حيث الاعتدال به وعدمه، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت، المجلد العاشر، العدد ٣٨، ١٩٩٠ م. (١٤٩). انظر بحثنا، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد : ٢٥، ١٩٨٧ م : ٣٧.

(١٥٠) انظر عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ)، الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد

الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م : ٩١.

(١٥٢) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٢١١.

يمكنُ عدُّه من ذلك - جموعُ التكسير التي من باب (مفاعل)، أو (مفاعيل)، أو ما يشبههما، وهي مسألةٌ تبدو في حمل (سراويل) التي تعدُّ في الغالب مفردةً، في المنع من الصرف، على الجمع من هذا الباب؛ لشيوعه فيه، وعدم توافُر النظير في المفردات. والقول نفسه فيما سُمِّي بهذه الجموع من الأعلام، من حيث المنع من الصرف، حملاً على تغليب الكثرة على القلة، على الرغم من أنَّ الدلالة على المفرد لا على الجمع. ولعلَّ ما يعزِّز هذا الحَمْلَ إعراب ما سُمِّي بجمع المذكر السالم أو المؤنث السالم، أو المثنى، إعراب ما سُمِّي به، في أحد الأوجه، وهو الغالب، تغليباً للكثرة على القلة، والأصل على الفرع.

ومما يمكنُ عدُّه من باب تغليب المنع من الصرف على عدمه في هذه المسألة - تلك الجموع التي تشبه (مفاعل) على الرغم من توافُر بعض المفردات تعدُّ نظيرةً لها في الظاهر. ويظهر لي أنَّ هذا المنع يعود إلى شيوع هذه الأبنية وكثرتها في الجموع ونُدرتها في المفردات، ولذلك يطالعنا النحويُّون بأنَّ ما يُعدُّ جمعاً في هذه المسألة لا بدَّ من أنَّ يكون أوَّلُه مفتوحاً، وأن يكون ثلثه ألفاً غير عوض، يليها كسرٌ غير عارضٍ ملفوظٌ، نحو: أرانب، أو مقدَّر، نحو دواب (دوابب). وعليه فإنَّ عذافراً (الجمال الشديد، أو اسم من أسماء الأسد) مصروفٌ لكونه مفرداً، وهو لا يُعدُّ نظيراً للجمع في هذه المسألة؛ لأنَّه لا يتوافُر في العربيَّة مفرد ثلثه ألف بعدها حرفان متحركان أولهما مكسور، أو ثلاثة إلّا وأوَّلُه مضموم (١٥٣). والقول نفسه في يمانٍ وشآمٍ، لكون الألف فيهما عوضاً من إحدى ياءِي النسب (يمنيّ وشأمي)، وفي تدارك، لضم أوَّل الحرفين بعد الألف، وتدانٍ، لكون كسرة أولهما عارضة (تدانؤ)، وطواعية وكُراهية لكون ثاني الأحرف الثلاثة بعد الألف متحركاً كما في ملائكة وصيارفة وغيرهما من الجموع المتحركة الوسط، وغير ذلك من المفردات التي لا تعدُّ نظيرة للجمع في هذه المسألة (١٥٤).

ومنها أنَّ بعض النحويِّين قد قيّد منع صرف الاسم المؤنث الخالي من علامة تأنيث والزائد على ثلاثة أحرف - بالألّا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر، وعليه فإنَّ ذراعاً مسمًى به مذكر يُصرفُ، لأنَّه يكثرُ في أعلام الذكور (١٥٥).

وأنَّ الفعل المسمًى به مذكر يُمنعُ من الصرف بقيد كونه مختصّاً به أو غالباً فيه، والغالب عند

(١٥٣) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٢٤١/٣ -، السيوطي، همع الهوامع، ٧٨/١.
(١٥٤) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٩٣، ٢٤١، السيوطي، همع الهوامع: ٧٨/١.
(١٥٥) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٥٥/٣، السيوطي، همع الهوامع: ١١١-١٠٠/١.

الأشْمُونِي (١٥٦) ما يكون الفعلُ به أولى إمَّا لكثرة فيه كائْتِمِدَ، وإمَّا لأنَّ في أوَّلِهِ زيادةً تدلُّ على معنى في الفعل دون الاسم، نحو أَذْهَبَ وأَكْتَبَ وغيرهما.

وَأَنَّ مَا يُبَيِّنُ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِ الْعَرَبِ يُلْحَقُ بِهِ فِي أَحَدِ ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ، بِقَيْدِ بَنَائِهِ عَلَى قِيَاسِ مَطْرُودٍ، كَبَنَاءِ ضَرْبٍ مِنْ (ضَرْبٍ)، وَهُوَ نَظِيرُ قَرَّدٍ (فَعْلَلٍ) الَّذِي يُعَدُّ قِيَاسًا فِي الْإِلْحَاقِ؛ لِتَكَرُّرِ اللَّامِ، فَهُوَ لَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا إِذَا تَوَافَرَ فِيهِ مَا يُمْنَعُ (١٥٧).

وأنّ ما سَمِّيَ باسم مجهول ليس من عادة العرب التسمية به - يجري في المنع من الصرف مجرى الأعجميّ: نحو (أبو صُغُرور) (١٥٨)، لعدم استعمالهم إياه.

(٢) أَنَّ بعض الأبواب النحويّة قد سُمِّيت بأسماء أَجْزائها على أَنَّ ذلك من باب تسمية الكل بالجزء الأكثر شيوعا واستعمالا، وتبدو هذه المسألة بيّنة في (كان) وخواتها، و (إِنَّ) وأخواتها، و (كاد) وأخواتها، و (ظن) وأخواتها، وغيرها.

(٣) أنَّ الثلاثيَّ الصحيح اختير ليكونَ أصلاً للميزانِ الصرْفِيّ في العربيَّةِ؛ لأنَّه أكثرُ شيوعاً في الكلامِ العربيِّ من الثلاثيِّ المعتلِّ والرباعيِّ فعلاً أو اسماً، والخماسيِّ اسماً.

(٤) أنَّ في العربيّة مسائلٌ مختلفة تدور في فلك تغليب الأكثر على الأقل ، وهي مسائل سَبَسُط الحديث فيها فيما بعد .

(٥) أَنَّ العرب قد كَسَرُوا (فَعَلًا) على (أَفْعَل) الذي يَعُدُّ أَحَفَّ من (أَفْعَال)، لَأَنَّهُ أَكْثَرُ شِيعَا فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ سَائِرِ أَبْنِيَةِ الثَّلَاثِي (فَعَلْ، فِعْلٌ، فُعْلٌ، فِعْلٌ، فُعْلٌ، فِعْلٌ) الَّتِي تَكْسَرُ عَلَى (أَفْعَال)، فَاخْتَصَّوهُ بِأَخْفِّهَا؛ لِتَحْقِيقِ التَّعَادُلِ بَيْنَ كَثْرِ الِاسْتِعْمَالِ وَقِلِيلِهِ هَٰذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ (١٥٩).

(٦) أنَّ الترخيم في العربية يكاد يدور في فلك المنادى لكثرة وشيوعه، وتحقق أمن اللبس، لأنَّ الأصل في المنادى أن يكون حاضراً، فاخْتَصُّوه بذلك لتخفيفه. ولست أنكر أنَّ الترخيم يُطالَعُنا في باب التصغير، وهو ترخيم لا يُصار إليه إلا قليلاً، لتوافر اللبس بين كثير من المصغرات المرحَّمة، زيادة على أنَّ التصغير يُعَدُّ مُلبساً في العربية؛ ولذلك لا يكثر إلا في الأعلام والصفات

(١٥٦) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٥٨/٣، السيوطي، همع الهوامع: ٩٧/١.

(١٥٧) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١٠٧/١.

(١٥٨) انظر السيوطي، *همع الهوامع* : ١٠٦/١.

(١٥٩) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية : ٣٤٨.

لنا بحث بعنوان : التعادل في العربية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ١٩٩١م .

الغالبه، لأنها بيّنة الدلالة على مُسمّياتها أو موصوفاتها^(١٦٠)، على الرغم من أنّ المنادي المنتهي بالتاء علماً كان أو نكرة مقصودة يُرَحَّمُ بلا قيد .

(٧) أنّ لفظ الجلالة اختصّته العربية في النداء بحذف (أي) وصلة نداء ما فيه (أل) لكثرة استعماله وشيوعه، كما اختصّته بحذف ألفه وجوبا، وبتاء القسم (تالله)، وزيادة الميم المشدّدة في آخره على أنّها عوضٌ من حرف النداء المحذوف على المذهب البصري، أو بقية جملة على المذهب الكوفي، أو غير ذلك^(١٦١)، وبتفخيم اللام وترقيقها، وجواز قطع ألفه في النداء .

وبعدُ فيتينّ لنا بوضوح وجلاء أنّ الكثرة ممّا يُرَغَّبُ فيه ويصار إليه في المجتمعات المختلفة في الغالب، وأنّها قد تسرّبت إلى مسائل لغويّة كثيرة، ففرضت سلطاتها عليها، وهي مسائل تُوجي بأهمّيّتها علةً من العلل، يُمكنُ حملُ كثير من مسائل العربيّة عليها، ولعلّ أهمّها ما يُعدُّ من باب التغليب .

(٣) الحضور أو الوجود أو الاتّصاف بأمر ما وعدمها :

يظهر لي أنّ الحضور أولى وأهمُّ من عدمه في المجتمعات المختلفة، إذ تبدو هذه المسألة بيّنة في أنّ الشاهد في قضيّة ما لا بدّ من حضوره أيّا كانت مكانته الاجتماعية، لما لشهادته من فائدة في التوصل إلى حكم عادل . والقول نفسه مع المتّهم، إذ لا بدّ من حضوره، ليتمكّن من ردّ ما يوجّه إليه من اتهامات وإيراد الأدلّة البيّنة التي تودّي إلى تبرّئه إن كان بريئا، وإن لم يحضر حكم غايبيّا، وهو حكم لا يستطيع به تقديم أدلّة أو وثائق يمكن أن تُثبت براءته في الاستئناف . ولعلّ ما مرّ يُعزّز قول العامة : الغائب ما له نائب .

وما لنا نتناسى ما في كتاب الله تعالى من آيات تدور في فلك الحضور كقوله تعالى : ﴿ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً﴾^(١٦٢)، و ﴿وإنّ كلّ لما جميعٌ لدينا مُحضرون﴾^(١٦٣)، وغيرهما^(١٦٤) . وعليه فليس بمستهجن أن تتسرّب هذه المسألة إلى مسائل في العربيّة تُعدُّ مسرّحا رحبا

(١٦٠) انظر في هذه المسألة بحثنا : باب التصغير في مغان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني؛ ١٩٨٨ .

(١٦١) انظر في هذه المسألة بحثنا : المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية)، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٨٦م : ٦٢-٦٤ .

(١٦٢) الكهف : ٤٩ .

(١٦٣) يس : ٣٩ .

(١٦٤) انظر : البقرة : ١٣٣، ٩٨٠، ١٩٦، ٢٨٢، آل عمران : ٣٠، الأعراف : ١٦٣، المائدة : ١٠٦، النساء : ٨، ١٨،

١٢٨، المؤمنون، ٩٨، مريم، ٦٨، القصص : ٦١ سبأ، ٣٢، ٥٤، ٧٥، الأحقاف : الصافات : ٥٧، ١٢٧، ١٥٨،

القمر : ٢٨، التكويز : ١٤ . القمر :

لما يسود في المجتمعات من أعراف وتقاليد ومعتقدات، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك ما يطالعنا من مسائل العربية التي يمكن أن تدور في فلك ما مرَّ :

(١) أنَّ الضمائر في العربية ثلاثة أنواع، وهي ضمائر التكلُّم، والخطاب، والغيبة، ولعلَّ للحضور وعدمه أثرًا بيِّنًا في توافر هذه الأنواع الثلاثة، ولذلك يعدُّ أخصَّ الضمائر أعرَفَها، فضمير المتكلِّم أعلاها، وأوسطها المخاطب، وآخرها الغائب، ولذلك يُغلبُ الأخصُّ في هذه المسألة على غيره (١٦٥).

(٢) أنَّ الاسم في العربية نوعان، اسم ذات واسم معنى، وهذان النوعان للحضور وعدمه أثرٌ بيِّنٌ في توافرهما في مظانَّ النحو والصرف، إذ يَدُلُّ اسم الذات على ما يُدرك بالحواس في الغالب، كالأعلام وأسماء الأجناس، أمَّا اسم المعنى فليس كذلك، إذ يُدرك بالعقل، كالمصدر.

(٣) أنَّ الاسم المنصوب على الاختصاص قُيِّدَ بأنَّ يكونَ في الأكثر بعد ضمير المتكلِّم أو المتكلِّمين، وفي الأقل بعد ضمير الخطاب، أما بعد ضمير الغيبة فلا يصحُّ ذلك على مذهب الجمهور، ويصحُّ إنَّ كانَ ضمير الغيبة في تأويل ضمير التكلُّم أو الخطاب على مذهب بعض النحويِّين. وهي مسألة تدلُّ على أنَّ للحضور أثرًا في هذا القيد، ويظهرُ لي أنَّ التباهي والتفاخر والتواضع وغيرها من أغراض الاختصاص تتحقَّق بتحقُّق الحضور لا الغيبة؛ لأنَّ الأصل فيها توافر الناس المُستَمعين لتبدو بيَّنةً زيادةً على أوضاع المتكلِّم أو المخاطب، وعليه فإنَّ باب الاختصاص يُشبهُ بابَ النداء في أنَّ كليهما لا بدَّ فيه من الحضور، فالنداء يقتضي الخطاب، أمَّا الاختصاص فيقتضي التكلُّم والخطاب على أنَّ الغائب لا يُنادى ولا يكون منصوبًا على الاختصاص لعدم توافر الحضور فيه (١٦٦)، في الغالب.

(٤) أنَّ باب التحذير في العربية يكاد يدور في فلك المخاطب الذي يَسْتَمع إلى المحذَّر الذي يأمره أنَّ يحذَّر أمرًا ما، وقد يكون في القليل للمتكلِّم، أمَّا ضمير الغيبة فلا يصحُّ فيه ذلك. ولعلَّ هذه المسألة تدلُّ بوضوح بيِّنٍ على أثر الحضور، وأنَّه أولى من الغيبة (١٦٧). والقول نفسه في باب الإغراء الذي يُحصَرُ في المخاطب الذي يكون حاضرا.

(١٦٥) انظر السيوطي، همع الهوامع : ٢١٦/١.

(١٦٦) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٣/٣٩، ٤٦، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣/١٨٥، عباس حسن، النحو الوافي : ٤/١٢٢.

(١٦٧) انظر السيوطي، همع الهوامع : ٣/١٦.

(٥) أنَّ العوامل المعنويَّة كالابتداء، والتعريَّة، والخلاف، والتشبيه، والإشارة، والمفاجأة، وغيرها من هذه العوامل تُعدُّ ضعيفةً بالإضافة إلى العوامل اللفظيَّة، وهو ضعف يعود إلى كونها غيرَ مذكورة (حاضرة) (١٦٨).

(٦) أنَّ النحويِّين يكادون يُجمعون على أنَّ الخبر إذا كان كوناً عامّاً وجب حذفه على أنَّ الجار والمجرور أو ظرف المكان أو الزمان يتعلّقان به؛ لأنَّه كالملفوظ به (كال حاضر)، فلا عنتَ في تقديره، أمّا إنَّ كان كوناً خاصّاً فلا يجب حذفه. والقول نفسه في خبر ما بعد (لولا) (١٦٩)، من حيثُ حذفه وجوباً لكونه كوناً عامّاً (مستقرّ، أو كائن، أو موجود، أو استقرّ، أو ثبت وغيرهما). ولعل هذه المسألة تومىء إلى أنَّ الحضور أولى من عدمه.

(٧) أنَّ الاسم الظاهر لا يُبدّل من ضمير الحاضر، متكلّماً كان أو مخاطباً؛ لأنَّ الحضور يُكسبهما وضوحاً وجلاءً، والاسم الظاهر ليس كذلك، فإحلاله محلَّ هذا الضمير لا يصحُّ في الغالب؛ لأنَّه أقلُّ وضوحاً، لأنَّ البدل يكون مقصوداً على خلاف الصفة وعطف البيان اللذين يكونان للتخصيص والتوضيح. ولعلَّ ما يعزّز أثر الحضور في هذه المسألة أنَّ ضمير الغائب يُبدّل منه بلا قيد، وأنَّ الإبدال من ضمير الحاضر قيّد بكون البدل من باب بدل بعض من كلّ، أو الاشتغال؛ لأنَّهما من خواصّه، أمّا بدل كلّ فلا بدّ من توافر الإحاطة فيه في الغالب (١٧٠).

(٨) أنَّ ما يمكن أن يُعدَّ من باب التغليب من المسائل التي سنبسّط الحديث فيها في هذا البحث زيادةً على ما مرّ - يعزّز أهمية الحضور في مجتمعات البيئات اللغويّة ومكانته، إذ تسرّباً إلى العربية في مسائل مختلفة. ومما يمكن عدّه من مواضع التغليب تغليبُ المتكلّم والمخاطب على الغائب، كقولنا: أنا ومحمدٌ كتّبتنا. ومنه قوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾ (١٧١) على أنَّ (أنتم) ضمير المخاطبين غلب على (قوم) الغائبين في قوله (تجهلون)، وقوله: ﴿أذهب فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ...﴾ (١٧٢) على أنَّ المخاطب غلب على الغائب (فَمَنْ) في (جزاؤكم)، وغيرهما ممّا سنبسّط الحديث فيه في موضعه.

(١٦٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٦٣-١٢٦٧.

(١٦٩) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٢٦، عباس حسن، النحو الوافي: ١/ ٤٧٥.

(١٧٠) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٤٤١-٤٤٣، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٠/٣.

(١٧١) النمل: ٥٥.

(١٧٢) الإسراء: ٦٣.

وَمَا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ تَغْلِيْبُ الْوُجُوْدِ وَالْإِتِّصَافِ بِالشَّيْءِ عَلَى عَدَمِهِمَا، وَمِنْ الْأَوَّلِ تَغْلِيْبُ النَّظِيرِ عَلَى عَدَمِهِ، إِذْ يُعْتَدُّونَ بِهِ فِي مَسَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْغَالِبِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ أَفْرَدْنَا لَهَا بَحْثًا خَاصًّا (١٧٣). وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (١٧٤): ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَغْلِيْبًا لِلْمَوْجُوْدِ عَلَى عَدَمِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ (بِمَا أُنْزِلَ) الْمَنْزَلُ كُلُّهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبْدُو بِاسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَهُ لَمْ يُنْزَلْ بَلْ كَانَ مُنْتَظَرًا، فَغُلِبَ الْمَنْزَلُ (الْمَوْجُوْد) عَلَى مَا لَمْ يُنْزَلْ (غَيْرِ الْمَوْجُوْد) (١٧٥). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١٧٦) عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ تَغْلِيْبِ مَا سُمِعَ عَلَى مَا لَمْ يُسْمَعْ (١٧٧). وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١٧٨) عَلَى أَنَّ غَيْرِ الْمُرْتَابِينَ قَدْ غَلَبُوا عَلَى الْمُرْتَابِينَ، وَهُوَ تَغْلِيْبُ رِدِّهِ قَوْلُهُ ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾، وَ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، وَعَلَيْهِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْخُطَابُ لِلْكَافِرِينَ الْمُرْتَابِينَ، أَوْ يَكُونُ مِنْهُمْ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ وَلَكِنَّهُ يُنْكِرُهُ عِنَادًا. وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّهُ يُمَكِّنُ عُدَّةَ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ بَابِ تَغْلِيْبِ الْمُرْتَابِينَ عَلَى غَيْرِهِمْ، لِأَنَّهُ يَسَائِرُ مَا عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ مِنْ تَحْدِييِ الْكَفَّارِ فِي أَنْ يَدْعُوا شُهَدَاءَهُمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْهُودٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ (يَكُنْ) أَوْ (يَتَيَّنْ) (بَعْدَ (إِنْ))، لِنَصَحِيحِ الْمَعْنَى، أَيْ: إِنْ يَتَيَّنْ كَوْنُكُمْ فِي رَيْبٍ، أَوْ تَكُونَ (إِنْ) بِمَعْنَى (إِذْ)، أَيْ: قَدْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ، أَوْ تَكُونَ (كَانَ) بَاقِيَةً عَلَى مَضِيِّهَا. وَيُمْكِنُ أَيْضًا حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى التَّوْبِيخِ الَّذِي لَا أَثَرَ فِيهِ لِلتَّغْلِيْبِ، كَقَوْلِكَ لِأَحَدِ أَصْدِقَائِكَ مَوْبِخًا إِيَّاهُ عَلَى تَسَاوُلِهِ الْكَثِيرَ عَنْ أَمْرٍ مَا: إِنْ كُنْتُ فِي رَيْبٍ فَافْعَلْ ذَلِكَ. إِذْ لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْفَرَضِ وَالتَّخْمِينِ وَالْحَدْسِ. وَذَكَرَ الْأَلُوسِيُّ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ بَابِ تَغْلِيْبِ مَنْ لَا قَطْعَ بَارْتِيَابِهِمْ عَلَى مَنْ سَوَاهُمْ: «أَوْ لَتَغْلِيْبِ مَنْ لَا قَطْعَ بَارْتِيَابِهِمْ عَلَى مَنْ سَوَاهُمْ، أَوْ لِأَنَّ الْبَعْضَ لَمَّا كَانَ مُرْتَابًا، وَالْبَعْضُ غَيْرُ مُرْتَابٍ جَعَلَ الْجَمِيعَ كَأَنَّهُ لَا قَطْعَ بَارْتِيَابِهِمْ وَلَا

(١٧٣) انظر بحثنا: النظر وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثامن والثلاثون، ربيع ١٩٩٠، ٩٠-١٣٦.

(١٧٤) البقرة: ٤.

(١٧٥) انظر: الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: ١/١٣٦، الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ (ت: ١٠٦٩ هـ)، حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، تَرْكِيبُ-الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مُحَمَّدُ أَرْذَمِير، دِيَارُ بَكْر: ١/٢٣٦، السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ، الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْتُون: ١/١٠١.

(١٧٦) الْأَحْقَافُ: ٣٠.

(١٧٧) انظر: الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: ١/١٣٦، ٣/٥٢٧، الشَّهَابُ، حَاشِيَةُ الشَّهَابِ: ٨/٣٧.

(١٧٨) البقرة: ٢٣.

بعدمه ... (١٧٩). ويبدو لي أنَّ ظاهر الآية يَوْمِيء إلى تغليب المرتابين على غيرهم، على الرغم من أنَّ العربية تميل إلى تغليب المتَّصف بالشيء على ما لم يتَّصف به، على أنَّ الخطاب يشملهما، ولعلَّ ما يُعزِّز ما أذهب إليه أنَّه يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ...﴾ (١٨٠) نظيراً لقوله السابق في أنَّ من بين المؤمنات مَنْ هُنَّ غَيْرُ مؤمنات افتراضاً، فَعَلَّيْنِ في قوله ﴿فَاْمْتَحِنُوهُنَّ﴾ على المؤمنات من باب الحرص والتثبت في الأمر على الرأي من أنَّهن لم يدخلن في الخطاب. ويمكن أن تحمل هذه الآية على أنَّهن سمَّين مؤمنات قبل أن يُمتَحَنَنَّ، لنطقهِنَّ بالشهادة وتوافر سماتٍ أخرى تعزِّز هذا الإيَّان (١٨١)، وهو الأظهر والأولى.

ومما يمكن عدُّه من باب الاتِّصاف بأمرٍ ما وعدمه ما يطالعُنا من تغليب صفة أحد المثنَّين على صفة الآخر، وهي مسألة قد أفرَدَ لها أبو الطَّيِّب اللغوي في كتابه (المثنَّى) باباً (باب الاثنين غلب نعت أحدهما على نعت صاحبه) (١٨٢)، كالأسمرين، الخبز والماء، على أنَّ صفة الخبز قد غلبت على صفة الماء، والأسودين، التمر والماء، على أنَّ صفة التمر قد غلبت على صفة الماء أيضاً، والأخضرين، البحر والليل، على أنَّ صفة البحر قد غلبت، وغيرها من المثنَّى التغلبي من هذا الباب. والقول نفسه في تغليب لقب أحدهما على الآخر من حيث إفرا دُ أبي الطَّيِّب له في كتابه بابا (هذا باب الاثنين غلب عليهما لقبٌ واحدٍ منهما) (١٨٣)، كالْبَرِّيَكَيْنِ، البريك وبارك، والشتَّين، الشَّنة والصُّدي.

وبعد فلعلَّ ما مرَّ من مسائل لغوية يُبيِّن أنَّ الحضور أو الوجود أو الاتِّصاف بأمرٍ ما يُعَلِّب على عدمه في العربية حملاً على تلك الأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تُسَيِّطِرُ على مجتمع البيئات اللغوية، كغيره من المسوِّغات والدَّواعي التي تدور في فلكها ظاهرة التغليب موضوع هذا البحث.

(١٧٩) انظر: محمود الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠ هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت - دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م: ١/١٩٢.

وانظر في ذلك: السمين الحلبي، الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون، ١/١٩٦، الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/٣٠٨-٣٠٩، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/١٠٧، فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص: ٢/٤٩.

(١٨٠) الممتحنة: ١٠.

(١٨١) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/٢٥٦، الشهاب، حاشية الشباب على تفسير البضاوي: ٨/١٨٨.

(١٨٢) انظر أبو الطَّيِّب اللغوي، كتاب المثنَّى: ٢٧.

(١٨٣) انظر أبو الطَّيِّب اللغوي، كتاب المثنَّى: ٣٥.

(٤) القرب والبعد مكانياً:

يُعَدُّ القربُ نسباً ومكاناً أولى وأهمُّ من البعد، إذ يحرص كلُّ فردٍ على أن يكون قريباً مما يحقُّ له فائدة أو رغبةً ما، فمشاهد المباريات المختلفة يرغب في أن يكون قريباً من الملعب؛ ليتمكن من رؤية ما يجري بوضوح وجلاء، والقول نفسه في الاحتفالات والندوات المختلفة من حيث الحرص على أن يكون المشاهد أو المستمع قريباً من المحاضر، أو الخطيب. وتبدو هذه المسألة بيّنة في الصفوف الأولى خلف الإمام في الصلاة ولا سيما صلاة الجمعة، والأعياد. وليست رغبة المحبِّ في أن يكون قريباً من حبه بخافية.

وما لنا نتناسى ما في القرآن الكريم من آياتٍ تدعو إلى رعاية حقوق الجار المختلفة، كقوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب...﴾ (١٨٤)، وقوله: ﴿وقال لا غالب لكم اليوم من الناس وإنِّي جَارٌ لَكُمْ﴾ (١٨٥). والقول نفسه بالنسبة للحديث النبوي الشريف من حيث الدعوة إلى احترام الجار والتقيّد بما له من حقوق، ومن ذلك قوله عليه السلام: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه» (١٨٦). وسميت الضرة جارةً للمجاورة بين الزوجتين، ومن ذلك قوله عليه السلام، «كنت بين جارتين لي» (١٨٧)، وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «قال لحفصة: لا يغرك أن كانت جارتك هي أوسم وأحبّ إلى رسول الله - ﷺ - منك» (١٨٨). ويُعزّز ما مرّ قول العرب: «قد يؤخذ الجار بذنب الجار» (١٨٩).

ولعلّ أهم ما يُمكنُ عدّه من باب المسائل التي تأثرت بالقرب والبعد مكانياً في العربيّة - ما يأتي.

(١) الجوار الذي يطالعنا في حُرُوف كثير من الكلمات العربيّة، وهو جوارٌ لا بدّ فيه من تحقيق الانسجام الصوتي بين هذه الحروف، ولذلك يحدث الإدغام، والإتباع، والإعلال والإبدال،

(١٨٤) النبأ: ٣٦.

(١٨٥) الأنفال: ٤٨.

(١٨٦) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/١٦٢.

(١٨٧) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٣١٢.

(١٨٨) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٣١٣.

(١٨٩) انظر: أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني (ت: ٥١٨ هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

بيروت - دار المعرفة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م: ٢/١٠٩، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم:

٢٠، ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب: ٨٩٧، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو: ١/١٤٨.

والحذف، والقلب المكاني، وغيرها مما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير. والقول نفسه في تجاوز بعض الألفاظ، وهو تجاوز يؤدي أحياناً إلى بعض العوارض، كالجرّ الجوّاري، والإتباع، والمزاوجة، وغيرها من المسائل الأخرى التي أفردنا لها ولسابقتها مؤلفاً خاصاً (١٩٠)، إذ يبدو أثر القرب المكاني بيناً في هذه المسائل.

(٢) أنّ القرب والبعد مكانياً لهما أثر واضح في بعض المسائل الخلافية بين النحويين، إذ يلجأ إليهما بعضهم لتعزيز مذهبهم، ومن ذلك ما يطالعنا في باب التنازع الذي يُعمل فيه البصريون الثاني، لأنه قريب من المعمول، وهو مذهب ابن يعيش أيضاً: «وحجة البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنه أقرب إلى المعمول، وليس في إعماله تغيير المعنى، إذ لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني، وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة. ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: جُحِرَ ضُبٌّ خربٍ، وماءٌ شَنٌّ باردٍ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه... ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة: حُشِنَتْ بصدده وصدّر زيد، فأجازوا في المعطوف وجهين، أجودهما الخفض، فاختر الخفض ههنا حملاً على الباء، وإن كانت زائدة، في حكم الساقط للقرب والمجاورة، وكان إعمال الثاني فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة...» (١٩١).

ومنه ما ذهب إليه الكوفيون من حيث إنّ جواب الشرط مجزوم لمجاورته فعل الشرط (١٩٢) وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تُحمّل على المجاورة.

(٣) أنّ بعض النحويين لجأ إلى القرب المكاني في الاحتجاج لبعض المسائل أو تصنيفها، ومن الأول أنّ ابن الأنباري قد ذكر أن حروف الجر اختصت بالجر، لأنها تقع وسطاً بين الاسم والفعل، والجر يقع وسطاً بين الرفع والنصب، فأعطى الأوسط (١٩٣). ومن الثاني جعلهم أسماء الإشارة ثلاث مراتب، قربى يختص بها المجرد من حرفي الخطاب والبعد (اللام والكاف)، ووسطى، يختص بها ذو الكاف، وبُعْدَى، يختص بها ذو الكاف واللام (١٩٤). ومنه كون الهمزة في باب

(١٩٠) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، وظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها، وأنواعها، عمان - دار عمار للنشر والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
(١٩١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٧٩/١. وانظر المبرد، المقتضب: ١١٢/٣، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢١.

(١٩٢) انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ - ٦٠٢.

(١٩٣) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٢٦١/١.

(١٩٤) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٣٢/٣.

النداء للقريب على مذهب بعض النحويين ، وللقريب والمتوسط على مذهب آخرين ، ويا ، وأيا ، وهيا ، وآي ، وآ للبعيد - في الغالب - على مذهب كثير من النحويين (١٩٥).

(٤) قيام الاسم الأوّل في باب التحذير مقام الفعل المحذوف وجوبا ؛ لأنّ هذا الفعل رتبته قبل الاسم الثاني ، كما في قولنا ، الأسد الأسد .

(٥) أنّ لكل لفظ في التراكيب العربية رتبة محدّدها موقعها الإعرابي الوظيفي ، وهذه الرتبة تُعدّ قرينة رئيسة في تحقيق أمن اللبس في بعض التراكيب اللغوية ، ومن ذلك تقدّم الموصول على الصلة ، والموصوف على صفته ، والمعطوف عليه على المعطوف ، والمبدل منه على البدل ، والمؤكّد على المؤكّد ، والحروف العاملة على معمولاتها ، والحروف الأخرى على ما يليها ، كحروف العطف ، وواوي المعية والحال ، وغيرها ، والمبتدأ على الخبر ، والفعل على الفاعل ، والفاعل على المفعول ، والفضلات المختلفة ، والمفسّر على الضمير ، والحال والخبر والصفة المفردة على شبه الجملة والجملة في التعدّد ، وغير ذلك من الرتب المختلفة التي تطالعنا في أبواب النحو المختلفة (١٩٦) .

وبعد فتيّن لنا بوضوح أنّه كثيراً ما يُصار إلى هذه المسألة في كثير من مسائل النحو والصرف زيادة على ما يمكن أن يُعدّ من باب التغليب بما يخضع لسلطانها ، ويتبيّن لنا أيضاً أنّها من آثار الأعراف والتقاليد والمعتقدات التي تشيع في مجتمعات البيئات اللغوية .

(٥) القرب والبعد زمانياً :

ليس بخاف ما يسود كثيراً من مجتمعاتنا من التباهي والتفاخر بأجدادنا القدماء علماء وقادة ، لما حقّقوه من مكانة مرموقة علمية وغيرها ، فهذا نحن اليوم ندعو إلى اتّخاذهم أُسوة حسنة في ذلك ، ولا سيّما أولئك الذين كانوا في العصور العباسية ، لوصولهم إلى ذروة السنام في علوم كثيرة كالطب والفلك والرياضيات وغيرها ؛ ولذلك تطالعنا أسماء بعض هؤلاء تزيّن تلك اللوحات التي تضم أسماء كثير من الشوارع ومحالّ بيع الأدوية والمشافي والمدارس وغيرها ، كابن سينا ، والفارابي ، والرازي وغيرهم من العلماء المسلمين . ولست أنكر أنّ في مجتمعاتنا من لا يعتدّ بالماضي على الرغم مما فيه من حسنات ؛ لأنّه قديم . ولعلّ ما يُعزّز هذا الصراع ما يطالعنا به أنصار القديم والحديث ولا سيّما في شعر أبي تمام (١٩٧) . ولعلّ ما يعزّز الاعتداد بالقديم أنّ كثيرا من النحويين المتأخّرين والمحدثين

(١٩٥) انظر ابن الأنباري ، أسرار العربية : ٦٨ .

(١٩٦) انظر د . تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م : ٢٠٧ .

(١٩٧) انظر د . محمد مندور ، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة ، القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر (بلا تاريخ طبع) : ٨٠ -

يعدُّون كل ما ورثناه عن النحويين القدامى كسيبويه، والخليل بن أحمد وأبي علي الفارسي، وابن جنِّي والمبرد وغيرهم، من آراء نحويَّة أو صرفيَّة - من باب ما لا تصحُّ مخالفته أو تغليطه، ولذلك يطالَعُنا بعضهم بإغلاق باب التجديد والتيسير والتقريب إلى الطلبة والمريدين، يترأى لهم القول: ليس في الإمكان أبدع مما كان، إذ يُتَعَصَّبُونَ لكل قديم تعصُّباً يوصدُّ باب الاجتهاد ويُرَدُّ ما يُمكن أن يُعَدَّ من باب الغلط بالإضافة إليه، وكأني بهم يقفون سدّاً منيعاً أمام أولئك الذي يدعون إلى إلغاء النحو أو أبواب كثيرة منه حاملين لواء التجديد والتيسير، الذي يكمن في الدعوة إلى العامة وإسكان أواخر الكلم، وهم في ذلك رائداهم الهدم والتدمير لا التجديد والتيسير، وقطعُ صلتنا بكتابتنا العزيز وتراثنا العلمي الذي ورثناه عن أجدادنا. ولست في ذلك مُتَعَصِّباً للقديم أو داعياً إلى إغلاق باب الاجتهاد والتيسير والتقريب، بل أدعو إلى ما مرَّ بقيد الحرص على العربية وأهلها بالحفاظ على لغتها حيَّة، وأن يكونَ بإلغاء ما لا ضرورةَ إليه من التقديرات والتأويلات وبعض المسائل لغير المختصين.

ولعلَّ ما يُعزِّزُ اعتداد اللغويين والنحويين القدامى وكثير من المحدثين بالقديم وتعصُّبهم له - أنهم لا يستشهدون إلا بشعر الجاهليين والمخضرمين في بناء أصولهم وقواعدهم النحويَّة والصرفيَّة، والمعاني والبيان والبدیع، بالإجماع؛ لأنه قديم، لا لكونه يتَّسم بِسماتٍ راقية ليست متوافرةً في غيره، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك قولُ أبي عمرو بن العلاء في شعر الإسلاميين أو المتقدمين، كجرير والفرزدق: «لقد حَسُنَ هذا المولَّد حتى لقد هَمَمْتُ أَنْ أمرَ صبياننا برواية شعره» (١٩٨)، وعلى الرغم من ذلك فقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة - يُلَحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرُّمة وغيرهم من شعراء الطبقة الثالثة، إذ كانوا يُعَدُّونهم من المولدين، لأنهم كانوا معاصرين لهم. أمَّا النحويون اللاحقون كسيبويه وغيره فقد استشهدوا بشعرهم. والطبقة الرابعة من المولدين لا يُستشهد بشعرها مطلقاً، على الرغم من أنَّ الزمخشري قد استشهد بقول أبي تمام على أنَّ (أظلم) قد يكون متعدِّياً في العربيَّة (١٩٩):

هما أظلما حالي تُمَّت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

«وهو - وأن كان محدثاً لا يُستشهدُ بشعره في اللغة - فهو من علماء العربيَّة، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويهِ، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليلُ عليه بيئُ الحماسة، فيَقْتَنَعُونَ بذلك؛ لوثوقهم بروايته

(١١٨) انظر محمود شكري الألوسي (ت: ٣٤٢هـ)، إتحاف الأجداد فيما يصح به الاستشهاد، تحقيق عدنان الدوري، بغداد - وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ٦٨. (١٩٩) انظر الزمخشري، الكشف: ٢٢٠/١.

وإتقانه» (٢٠٠). وقد تبعه في ذلك الرضوي (٢٠١)، إذ استشهد بشعر المولدين.

ويظهر لي أنَّ تأثير البعد والقرب زمانياً في مسائل النحو والصرف غير بيّن، إذ لم أوفق في الاهتداء إلى ما يمكن أن يكون من هذا الباب إلا فيما يُسمّى بالمشيِّ التخليبيِّ كالبصريين، والحيرتين، إذ غلبت البصرة على الكوفة، والحيرة عليها أيضاً، ولم يُعتدَّ بذلك في العُمَريين، أبي بكر وعمر، لأنَّ أبا بكر أقدم من عمر، كما سيأتي فيها بعد.

(٦) الخفة والثقل :

من الطبيعي أن تميل النفس البشرية إلى ما لا يُكَلِّفها عنتاً ومشقةً من الأمور، وتنفر مما يبدو ثقيلاً لا يطاق، وتبدو المسألة بيّنة في كثير من الآيات القرآنية، كقوله تعالى : ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾ (٢٠٢)، و ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ...﴾ (٢٠٣)، و ﴿انفروا خفافاً وثقالاً...﴾ (٢٠٤)، و ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا...﴾ (٢٠٥) : و ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ...﴾ (٢٠٦)، و ﴿وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم...﴾ (٢٠٧). ولكن هذه الخفة مكروهة في ميزان الدنيا والآخرة، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَن خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ...﴾ (٢٠٨)، وقوله : ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ...﴾ (٢٠٩)، على أنَّ الإنقاص يوحى بالتخفيف، و ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ...﴾ (٢١٠).

(٢٠٠) الزمخشري، الكشاف : ٢٢٠/١ - ٢٢١.

(٢٠١) انظر الألوسي، إتحاف الأبحاد : ٧٠-، عبد القادر البغدادي (ت : ١٠٩٣ هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب

على شواهد الكافية، القاهرة - المطبعة الميرية ببولاق (بلا تاريخ طبع) : ٣/١ -

(٢٠٢) الأنعام : ١٥٢، الأعراف : ٤٢، المؤمنون : ٦٢. وانظر : البقرة : ٢٣٣، ٢٨٦، الطلاق : ٧.

(٢٠٣) البقرة : ١٧٨.

(٢٠٤) التوبة : ٤١.

(٢٠٥) الأنفال : ٦٦.

(٢٠٦) النساء : ٢٨.

(٢٠٧) النحل : ٨٠.

(٢٠٨) الأعراف : ٩، وانظر، المؤمنون : ١٠٣، القارة : ٨.

(٢٠٩) هود : ٨٤.

(٢١٠) الأعراف : ٨٥.

وانظر : يوسف : ٨٨، البقرة : ٤٠، هود : ٨٥، الإسراء : ٣٥، الشعراء : ١٨١.

ولعمري إنَّ هذا الميل إلى التخفيف لا بُدَّ من أنَّ يفرض سلطانه على فيض غزير من مسائل النحو والصرف رغبةً في التخفيف وتيسيرِ عمليَّةِ النطق وتسهيلها . ويكْمُنُ الثقل في اللغة في اللفظ والمعنى ، والثقل اللفظي بَيِّن ، لأنَّه يدور في فلك تجاور أصوات الكلمة التي تميل العربية إلى تحقيق الانسجام بينها بالإدغام والإعلال ، والإبدال ، والإتباع ، والنقل ، والقلب المكاني ، وحذف الحركة أو بعض الحروف ، وغيرها مما ستحدِّث عنه في هذا البحث ، ويُصار إلى التخفيف أيضا بحذف كلمةٍ أو أكثر تتوافر قرينة الدلالة عليها ، ولعلَّ الحذف يُعَدُّ من سمات العربية الرئيسة ، إذ يشيع فيها شيوعاً مفرطاً (٢١١) .

أمَّا الثقل في المعنى فيكمن في دلالات الألفاظ ، إذ يُعَدُّ ذو الدلالة الواحدة أخفَّ من ذي الدالتين أو أكثر ، لأنَّ تفكير المرء في تحديدها ، والاهتداء إليها يطول ، فالاسم الجامد نحو رجل أخفَّ من الفعل ، لأنَّه يدلُّ على مسماه بلا عنت أو مشقة ، أمَّا الفعل فيدلُّ على الحدث ومن قام به وزمانه ، ولذلك يُعَدُّ ثقيلاً : «والدلالة على المذهب الأول أنَّ في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقل ، والخفَّة والثقل يُعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، فالخفيف ما قلَّت مدلولاته ولوازمه ، والثقل ما كثر ذلك فيه ، فخفَّة الاسم أنَّه يدل على مسمًى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه ، كلفظة رجل ، فإنَّ معناها ومسمّاها الذكر من بني آدم ، والفرس هو الحيوان الصَّهَّال ، ولا يقترن بذلك زمانٌ ولا غيره . ومعنى ثقل الفعل أنَّ مدلولاته ولوازمه كثيرةٌ ، فمدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك ...» (٢١٢) . ويبدو أثر الخفَّة والثقل في هذا البحث فيما يسمَّى بالثنائي التغليبي كالعُمَريْن ، وغيرهما ، وإِشار حركة على أخرى في البناء أو الإِتباع ، أو غير ذلك ممَّا سَنَبْطُ الحديث فيه في هذا البحث . ويقيّد إثثار الأخفَّ في التغليب بالأَّ يكون المغلَّب مؤنثاً والمغلَّب عليه مذكراً (٢١٣) ، كما سيأتي .

(٧) الشهرة والأهمية وعدمهما :

يعدُّ الأشهر والأهم أكثر معرفةً وقرباً إلى الناس ، إذ ليسوا بحاجة إلى ما يحدِّده أو يعرفه ، فلا ينشغلون في التفكير فيه . وللمجتمع أو البيئة الأثر الرئيس في توافر الشهرة والأهمية اللتين تختلفان

(٢١١) انظر : د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٣٣-٨٣٧ ، الحذف في المثل العربي ، عمان - دار عمار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٦٧-٣٠٣ .

(٢١٢) عبد الله بن الحسين العكبري (ت : ٦١٦ هـ) ، مسائل خلافية في النحو ، تحقيق د . محمد خير الحلواني ، دمشق - دار المأمون للتراث ، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع) : ١١١-١١٢ ، وانظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ١/١٤٥ ، د . عبد الفتاح الحموز ، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٦٧ .

(٢١٣) انظر المحبِّي ، جنى الجنتين : ١١٧ .

باختلافها، ومن الأمثال التي تدلُّ على مكانة الشهرة والأهمية قولُ العرب : «أشهرُّ من فارس الأبلق» (٢١٤)، وقولُ كثيرٍ من الناس في عصرنا : أشهرُّ من نارٍ على علم، وفلانٌ علَمٌ، إذا كان مشهوراً، ونكرةٌ، إذا كان مجهولاً لا قيمة له في المجتمع .

ومما يدلُّ على أثر ما مر في اللغة وتسربُّه إليها ما يأتي :

(١) أنَّ النحويِّين جعلوا الاسمَ قسمين على وَفْقِ التعريف والشهرة وعدمهما، وهما النكرة والمعرفة، على أنَّ النكرة تُعَدُّ الأصل، وهي مسألة تُعزِّز أن للمجتمع أثراً بيّناً في تحديد الشهرة أو المعرفة أو الأهمية . ولقد عُدَّ لفظ الجلالة أكثرَ المعارف تعريفاً وشهرةً، واختلفوا في أعرف المعارف في غير اسم الله تعالى، إذ قيل إنَّ الضمائر أعرفُها، أو أسماء الإشارة، أو ذا الألف واللام، وغير ذلك . واختلفوا أيضاً في تحديد الأكثر تعريفاً في كل نوع من أنواع المعارف، فعُدَّ ضميرُ المتكلم أعرفَ الضمائر، وأسماءُ الأماكن أعرفَ الأعلام، واسمُ الإشارة الذي للقريب أعرفُها (٢١٥) . ولعلَّ هذا التحديد والتعيين مصدره الشهرة والأهمية اللتان يعودان إلى المجتمع بأفراده .

(٢) أنَّ التصغير يشيع في الأعلام في العربية ويقلُّ في النكرات، لتحقيق أمن اللبس بين المصغرات، إذ الأعلام بيّنة الدلالة على مسمياتها لشهرتها، أمَّا النكرات فيتحقَّق اللبس على أشده بتصغيرها، وهي مسألة قد أفردنا لها بحثاً خاصاً (٢١٦) .

(٣) أنَّ اللقب والكنية يسدَّان مسدَّ العلم ويغنيان عنه إذا كانا أكثرَ شهرةً منه كالفاروق، والصدِّيق، وأبي بكر، وأمَّ المؤمنين، وذات النطاقين، والرشيد، والسفاح، وأبي حنيفة، والشافعي، وغيرها، والقول نفسه في الصفات الغالبة التي تكتسب الشهرة ممَّا يشيع في المجتمع . ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنَّ الأصل في النسب إلى المركب الإضافي أنَّ يُنسب إلى صدره إلّا إذا توافر اللبس في هذا النسب، وعليه فلا بُدَّ من أنَّ يُنسب إلى الجزء الثاني؛ لأنَّه أكثرُ شهرةً وتعريفاً، نحو : بكريّ في أبي بكر، وكلثوميّ في أم كلثوم، وعباسيّ في ابن عباس، ومسعوديّ في ابن مسعود، وشَمْسِيّ في عبد شمس، وغيرها من المركبات الإضافيّة .

(٢١٤) انظر : أبو عبيد القاسم بن سلام (ت : ٣٣٨ هـ)، كتاب الأمثال، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق - دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م : ٣٧٢، الميداني، مجمع الأمثال : ٣٧٩/١ .

(٢١٥) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١٩٠/١ .

(٢١٦) انظر بحثنا : باب التصغير في مظانِّ النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٨٨ م .

(٤) أن الناس في المجتمعات المختلفة يميلون إلى استعمال اللفظة المشهورة الشائعة من الألفاظ المترادفة كالأسد والليث من خمسمائة اسم^(٢١٧)، والسيف والحسام وغيرهما من ألف اسم^(٢١٨)، وغير ذلك .

(٥) أن النحويين لم يعدوا (عيسى) في قولنا: قرأ قالون عيسى، عطف بيان، لأن الأول أوضح وأشهر من الثاني، بل عدوه بدلا، لأنه المقصود عينه، إذ لا يوضح أو يخصص الأول كما يوحي به عطف البيان؛ ولذلك غلب البدل على عطف البيان في هذا القول على وفق الشهرة والوضوح^(٢١٩).

وبعد فتيبنا لنا بوضوح ما للشهرة والأهمية من أثر في مسائل لغوية، ويعززها ما يمكن عده من باب المثني التغليبي، كالمشرقين، المشرق والمغرب، إذ غلب المشرق لشهرته، والمطرين، المطر والريح، إذ غلب المطر لأهميته، كما سيأتي فيما بعد .

(٨) القوة والضعف :

لعل أهم ما يميز العرب في العصر الجاهلي وغيرهم من الأمم في هذه الفترة - الاعتداد بالقوة الفردية والقبلية التي تحقق لهم كثيرا من المنافع الدنيوية، كالجاه والسلطان والعزة والغنائم المختلفة، ولذلك كان الغزو والسلب والنهب، إذ لا بد للقبيلة التي تتسم بالقوة في كثرة فرسانها الأقوياء وكثرة أفرادها من أن تنهج هذا النهج في الغالب . ولعل ما يطالعنا في عصرنا من شواهد مختلفة تعزز أن البقاء للأقوى، في الحيوان والإنسان من غير مبالاة بما قد يرافق ذلك من ظلم وقهر للآخرين وسلب حقوقهم وغيرها . ولعل ما يعزز شيوع الرغبة في توافر القوة في تلك المجتمعات تلك الآيات القرآنية الكثيرة التي تضم هذه اللفظة وما يدور في فلكها، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك ﴾^(٢٢٠)، و ﴿ وآتيناهم من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة ... ﴾^(٢٢١)، و ﴿ وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك ﴾

(٢١٧) انظر الحسين بن أحمد بن خالوية (ت : ٣٧٠ هـ)، أسماء الأسد، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٢١٨) انظر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت : ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، القاهرة - مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع (بلا تاريخ طبع) : سيف .

ذكر الفيروزبادي أن للسيف أكثر من ألف اسم دونها في الروض المسلول .

(٢١٩) انظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب : ٤٣٩ .

(٢٢٠) النمل : ٣٣ .

(٢٢١) القصص : ٧٦ .

أهلكناهم... ﴿٢٢٢﴾، و ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ...﴾ ﴿٢٢٣﴾. والإسلام يدعو إلى القوة الحقّة التي لا تقوم على الظلم أو أكل حقوق الناس أو سلب ممتلكاتهم، وأن نُعدَّ لعدونا الظالم ما استطعنا من أسباب القوة والمنعة : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ...﴾ ﴿٢٢٤﴾. والقويّ الذي يظلم الناس عند أبي بكر - رضي الله عنه - ضعيفٌ حتى يأخذ الحقّ منه : «أَلَا إِنَّ أَقْوَامَكُمْ عِنْدِي الضَّعِيفُ حَتَّى آخِذَ الْحَقِّ لَهُ، وَأَضْعَفُكُمْ عِنْدِي الْقَوِيُّ حَتَّى آخِذَ الْحَقِّ مِنْهُ...» ﴿٢٢٥﴾. والشجاعةُ مظهرٌ من مظاهرِ القوّة التي كان يفاخر الناس بعضهم بعضاً بها، ومن ذلك قولهم في المثل : «إِنَّهُ لَأَشْجَعُ مِنْ لَيْثٍ عِفْرَيْنٍ» ﴿٢٢٦﴾.

وتتأثر بعض المسائل اللغويّة بما يشيعُ في المجتمعات من هذه المسألة، إذ تتحكّم في ترجيح حركةٍ على أخرى، أو حكمٍ على آخر، فالتصغير يُعدُّ أضعفَ من جمع التكسير، ولذلك لزم طريقة واحدة، والتكسير أقوى، لأنّه يدلُّ على أكثر من اثنين، فاختصَّ الأقوى بأكثر من طريقة أو بناء؛ للقلّة والكثرة ﴿٢٢٧﴾. والفاعل أقوى من المفعول؛ لكونه يقوم بالحدث في الغالب؛ ولذلك اختصَّ بأقوى الحركات، الضمّة، أما المفعول الذي يُعدُّ ضعيفاً، بالإضافة إلى الفاعل، فَأُعْطِيَ الفتحَة أضعفَ الحركات ﴿٢٢٨﴾. والقول نفسه مع المبتدأ الذي يُعدُّ قوياً، لأنّه يبتدأ به، ولذلك أُعْطِيَ الضمّة أقوى الحركات ﴿٢٢٩﴾. والاسم أقوى من الصفة وأخفُّ لدلالته على مسماه فقط، أمّا الصفة فتدلُّ على الحدث ومن قام به، وقد تدلُّ أحياناً على الزمن، ولذلك فُتِحَتْ عينُ ما هو من باب (فَعَلَات) جمعاً لـ (فَعَلَة)، أمّا ما كان جمعاً لـ (فَعَلَة) صفةً فلا تُفْتَحُ عينه، لتحقيق التعادل بينهما، إذ أُعْطِيَ القويُّ الخفيفُ الحركةَ، وحُرِمَ منها الضعيفُ الثقيلُ ﴿٢٣٠﴾. ولعلّ ما يعزّز هذه المسألة تقسيمُ النحاة العوامل النحويّة إلى عاملٍ أصيلٍ وفرعٍ، وقويٍّ وضعيفٍ، والعامل الضعيف لا يرقى في العمل إلى رتبة العامل القوي، من حيث التقديم

﴿٢٢٢﴾ محمد : ١٣ .

﴿٢٢٣﴾ القصص : ٢٦ .

﴿٢٢٤﴾ الأنفال : ٦٠ . وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوى).

﴿٢٢٥﴾ انظر : أحمد زكي صفوت ، جهرة خطب العرب ، بيروت - المكتبة العلمية (بلا تاريخ طبع) : ١ / ١٨٠ .

﴿٢٢٦﴾ انظر ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، كتاب الأمثال : ٧١ ، الميداني ، مجمع الأمثال : ١ / ٣٨٠ .

﴿٢٢٧﴾ انظر ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ٣٦٣ .

﴿٢٢٨﴾ انظر ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ٧٨ .

﴿٢٢٩﴾ انظر ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ٦٩ .

﴿٢٣٠﴾ انظر ابن الأنباري ، أسرار العربية : ٣٥٣ .

انظر بحثنا : التعادل في العربيّة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١ م.

والتأخير، أو وصوله إلى معموله بوساطة حرف التقوية اللام أو غيره (٢٣١). والقول نفسه في العوامل المعنوية التي يُعَدُّ عملها ضعيفاً بالإضافة إلى العوامل اللفظية، كما مرّ، وغير ذلك من المسائل اللغوية المختلفة التي يترأى لنا منها أثر القوة أو الضعف فيها، وهي تشهد بأنّ اللغة تخضع لسلطان كثير من العادات والأعراف والتقاليد والمعتقدات وغيرها مما يشيع في مجتمعات البيئات اللغوية المختلفة.

ويرأى لي أنّه لا بدّ أن تؤثر هذه المسألة في هذه الظاهرة، ولعلّ أثرها يكاد يدور في فلك إثارة حركة بنائية أو صرفية على أخرى، كبناء (أي) على الضم لتقويتها بعد أن حُذِفَ صدرُ صلتها في أحد المذاهب، فَعُلِّبَت الضمّة على الكسرة والفتحة (٢٣٢). ومن ذلك أيضاً تغليب الفتحة فيما يُعَدُّ من باب (فَعَلَات) جمعاً لـ (فَعَلَة) اسماً - على السكون، كما مرّ، أو إثارة حكم على آخر يدور في فلك القوة أو الضعف، كتغليبهم اسمية (حبذا) على فعليتها؛ لأنّ الاسم أقوى من الفعل عند النحويين؛ ولأنّها مركبة من الفعل (حبّ) والاسم (ذا)، فَعُلِّبَ الاسم على الفعل، لما مرّ (٢٣٣). وترجيح الرفع في الاستثناء المنفيّ على النصب، في مثل قولنا: ما جاء الرجال إلّا رجلاً؛ لأنّ البدل على نية العامل، والنصب على التشبيه بالمفعول؛ ولذلك يُعَدُّ الرفع أولى لكون البدل أقوى، زيادة على أنّ اختلاف الحركة يشعر باختلاف المعنى، فيكون الاتفاق أولى في أحد المذاهب النحوية (٢٣٤). ويمكننا أن نُعَزِّزَ هذه المسألة ببعض المثنيات التغليبية كالأبوين، إذ غلب الأب على الأم زيادة على التذكير والتأنيث، لأنّ الرجل يجعله تكوينه الجسديّ أقوى من المرأة، فَعُلِّبَ الأقوى على الأضعف، والعمرين، على أنّ عمر وصلت في عهده الخلافة الإسلامية من حيث الفتوحات ونشر الإسلام أكثر ممّا وصلت إليه في عهد أبي بكر، ولذلك غلب الأقوى على من هو أقلّ قوة في هذه المسألة كما يظهر لي.

(٩) الأصل والفرع والعارض :

تطالعنا عباراتٌ على ألسنة كثير من الناس قديماً وحديثاً، من مثل : أصْل الشيء (عَرَفَ أصله)، إنّه لأصِيل (له أصل، أو ثابت الرأي)، وهذا قولٌ أصِيل (له أصل)، وإنّ النخل بأرضنا

(٢٣١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ١٢٨١-١٣٢٦. وانظر ابن الأنباري، أسرار العربية : ٢١٠، ٢٠٢، ١٦٥.

(٢٣٢) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية : ٣٥٣، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ١٠٧، شرح شذور الذهب : ١٠٩.

(٢٣٣) انظر ابن الأنباري : أسرار العربية : ١٠٩.

(٢٣٤) انظر ابن الأنباري : أسرار العربية : ٢٠٥ - ٢٠٦.

لأصيل (له أصل)، وإنَّ النخل بأرضنا لأصيل (لا يزال ولا يفنى)، وله أصلٌ وفصلٌ (له حسبٌ ولسان). ولعل هذه العبارات تدلُّ على صفات حميدة مستحبة، وهي تومىء إلى أنَّ الأصل أولى مما يحتمل عليه مشابهةً وتقليداً، ويعزز ذلك ما يشيع في عصرنا من رغبة في الأشياء الأصلية ونفور مما يُعدُّ تقليداً لها. ولستُ أنكرُ أنَّه تُطالِعُنا بعضُ العبارات توحى بالشم والدم تدور في فلك الأصل في عصرنا، وهي عباراتٌ تُنَوِّى فيها صفة ذميمة، نحو: الأصل السيِّء، وغيرها. ومما ذُكرت فيه لفظة الأصل في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء﴾ (٢٣٥).

ولعلَّ ما يدلُّ على تأثُّر العربية بمسائلها المختلفة بها مرّ - أنَّ النحويين يطالعونا بحدِّ هذه اللفظة في مظاتهم (٢٣٦)، وأنها تشيع في أثناء هذه المظان وحناياها شيوعاً مفرطاً (٢٣٧). ويدور في فلك الأصل الفرع والعارض، وهما يُنيان عليه، إذ الفرع ثابِتٌ يُبنى على أوّل، هو الأصل، أما العارض فتغيّرٌ آتٍ في لفظة ما، في بنائها الصرفي، أو في حركتها الإعرابية، أو في خروجها عما وضعت له من الاسمِية والوصفيّة، أو في معناها، أو في تركيب لغويٍّ من حيث التقديّم والتأخّر، أو في زيادة حرفٍ، أو في اجتماع مثلين، أو في غير ذلك، لموجب ما، يزول بزواله هذا العارض (٢٣٨). ويُجمِعُ النحويّون على أنَّ العارض لا يُعدُّ به، وأنَّ الفرع أحطُّ رتبةً من الأصل، ويعزز ذلك ما في العربيّة من شواهد، وهي مسألة قد بسطنا الحديث فيها وأصلناها في بحثنا (العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه) (٢٣٩).

ومما يُعزِّزُ اعتدادهم بالأصل وتغليبهم إيَّاه على الفرع والعارض (٢٤٠) - ما يأتي :

- (١) أنَّ الأصل يَعْمَلُ في المعمولات عملاً كاملاً، أمّا الفرع فيُعدُّ عمله ناقصاً، ومن ذلك أنَّ (إنَّ) تنصب الاسم، وترفع الخبر؛ لأنّها الأصل، أمّا (لا) النافية للجنس التي تُعدُّ فرعاً فلا تعمل إلّا في الاسم، عند البصريّين (٢٤١). والقولُ نفسه في (ليس) وما يَعْمَلُ عملها من الحروف المشبّهة بها (ما، إن، لات، لا) من حيث تقييدُ عملها بقيود، لأنّها فرع، و (ليس) الأصل (٢٤٢). ومنه أنَّ

(٢٣٥) إبراهيم : ٢٤ .

(٢٣٦) انظر بحثنا : العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه : ١٨ .

(٢٣٧) انظر : العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه : ٤٨ .

(٢٣٨) انظر العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه : ٤٧ .

(٢٣٩) انظر العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه : ٤٨ .

(٢٤٠) انظر التفصيل في هذه المسألة في بحثنا : العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه .

(٢٤١) انظر ابن الأنباري، أسرار العربيّة : ٢٤٨ .

(٢٤٢) انظر السيوطي : همع الهوامع : ١٠٩ / ٢ .

الواو فرجٌ في القَسَمِ والباء أصلٌ فيه ، ولذلك اختصَّت الواو بجر المظهر ، أمّا الباء فتجر المضممر والمظهر؛ لأنها الأصل (٢٤٣). والقول نفسه في الأفعال وما يُحمَلُ عليها في العمل من المشتقات والمصادر التي تنحطُّ عن رتبة الأفعال ؛ لأنها فرع . وتعدُّ الحروف في العمل (إنَّ وأخواتها) فرعاً على الفعل (٢٤٤).

(٢) أنَّ كثيراً من المسائل تخضع لسلطان الأصل والفرع ، منها أنَّ التنكير أصلٌ والتعريف فرع ، والإفراد أصلٌ والثنية والجمع فرع ، وعدم التركيب الأصل والتركيب الفرع ، والعجمة فرع والعربية أصل ، والصرف أصل ، وعدمه فرع ، والعذل فرع وعدمه الأصل ، والمكبر أصل والمصغر فرع ، وغير المنسوب أصل والمنسوب فرع ، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تطالعنا في العربية (٢٤٥).

ويعزّز هذه المسألة تلك المسائل التي يمكن عدّها من باب التغليب أو ترجيح حكم على آخر كترجيح النصب في مثل قولنا : يا محمدُ الكريمُ ؛ لأنَّ الأصل في المنادى أن يكون منصوباً ، فعُلِّبَ الحمل على الموضع على الحمل اللفظ ، وهو اختيار أبي البركات بن الأنباري (٢٤٦). وتغليب أبي الاسمين المراد تثنيتهما عليهما ، أو جدّهما ، وقد أفرد أبو الطيّب اللغوي هذه المسألة باباً «هذا بابُ الاثنين ثنياً باسم أبٍ أو جدٍّ ، أو أحدهما ابن الآخر، فغلب اسم الأب» (٢٤٧) في كتابه (المثنى). ومن ذلك المَضْران (قيسٌ وخندِفُ) (٢٤٨) ، والجَوْنان ، معاوية بن شُرْحبيل بن أخضر بن الجون ، وحسان بن عمرو بن الجَوْن (٢٤٩)، والمِسْمَعان مالك وعبد الملك ابنا مسمع بن سفيان بن شهاب الجَحْدَرِي (٢٥٠)، وغيرها . ومِمَّا غُلِبَ فيه اسم الأب على الابن العَمْران ،

(٢٤٣) انظر ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ٢٧٦ .

(٢٤٤) انظر ابن الأنباري ، أسرار العربية : ١٥٠ .

(٢٤٥) انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٥٨/١ ، ابن الأنباري ، أسرار العربية : ٤٨ ، ١٧٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٧ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨٨/٥ .

(٢٤٦) انظر ابن الأنباري : أسرار العربية : ٢٣٥ .

(٢٤٧) انظر أبو الطيّب اللغوي ، كتاب المثنى : ٥٣ ، السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ١٨٩/٢ ، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت : ٣٧٠ هـ) ، ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م : ٣٤٢ ،

(٢٤٨) انظر أبو الطيب اللغوي ، كتاب المثنى : ٥٣ . وانظر السيوطي ، المزهر : ١٨٩/٢ .

خندِف امرأة إلياس بن مضر ، وقيس ابن الناس بن مضر .

(٢٤٩) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٥٣ ، المحبّي ، جنى الجنتين : ١٢١ .

(٢٥٠) انظر أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٥٣ .

عمرو، بن جابر وابنه بدر (٢٥١)، والأخوصان، الأخوص بن جعفر وعمرو ابنه (٢٥٢)، والمصعبان، مُصْعَب بن الزبير، وعيسى ابنه، وقيل مُصْعَب وأخوه عبد الله بن الزبير (٢٥٣)، وغيرهما مما سنسبط الحديث فيه في هذا البحث. ومما يُمكنُ عدُّه من ذلك المشرقان، المشرق والمغرب، لأنَّ المشرق الأصل، والمغرب الفرع حملا على شروق الشمس وغروبها (٢٥٤)، والأبوان على أنَّهما للأب والخالة في أحد الأقوال في قوله تعالى: ﴿ورفع أبويه على العرش﴾ (٢٥٥)؛ لأنَّ أمَّه شراحيل كانت قد ماتت (٢٥٦). وقول العرب: شاورَ نفسَه (٢٥٧)، على أنَّ النفسين الإرادة (الفعل وعدمه)، ويتراءى لي أنَّ إرادة الفعل أولى؛ لأنَّها الأصل، أمَّا عدمه ففرع، ولذلك غلبت الإرادة الإيجابية على السلبية، فتكون النفس قائمة مقام الإرادة الإيجابية.

وقد يكثر الفرع ويقلُّ الأصل في بعض المسائل، فيؤدِّي ذلك إلى أن يصير الفرع كالأصل، ويُغلب عليه، ولقد أفرد ابن جنِّي في كتابه (الخصائص) بابا لغلبة الفروع على الأصول (باب من غلبة الفروع على الأصول) (٢٥٨)، وهو باب قد دوَّن بعضه السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، عنوانه (الفروع قد تكثر وتطرَّد حتى تصير كالأصول وتُسبَّبه الأصول بها) (٢٥٩). ومما عدَّ من ذلك التشبيه المقلوب (٢٦٠)، ومنه قول ذي الرِّمَّة (٢٦١):

ورملٍ كأوراقِ العذارى قطعتهُ
إذا ألْبسته المظلمات الحنادِسُ

فجعل الأصل (الرمْل) فرعاً، والفرع (أوراق العذارى) أصلاً؛ لأنَّ الأصل أن تُسبَّه أعجازُ النساء بكثبان الرمل. ومما يمكنُ عدُّه من باب تغليب الفرع على الأصل من مسائل

(٢٥١) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثني: ٥٤، السيوطي، المزهري: ١٨٥/٢.

(٢٥٢) انظر: السيوطي، المزهري: ١٨٥/٢، أبو الطيب اللغوي، المثني: ٥٤، المحيبي، جنى الجنتين: ١١٩.

(٢٥٣) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثني: ٥٤، السيوطي، المزهري: ١٨٥/٢، المحيبي، جنى الجنتين: ١٢٨.

(٢٥٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب (شرق)، الزبيدي، تاج العروس (شرق)، السيوطي، المزهري: ١٨٦/٢، أبو الطيب اللغوي، المثني: ١٣، ١٢، المحيبي، جنى الجنتين: ١٢٨.

(٢٥٥) يوسف: ١٠٠.

(٢٥٦) انظر ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٤٢.

(٢٥٧) انظر ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٤٢. وانظر الزبيدي، تاج العروس (نفس).

(٢٥٨) انظر ابن جنِّي، الخصائص: ٣٠٠/١.

(٢٥٩) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٥٨/١.

وانظر د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربية: ١٦٣-١٧٩، وانظر شواهد أخرى في ابن جنِّي، الخصائص: ٣٠٠/١.

(٢٦٠) انظر د. عبد الفتاح الحموز: ظاهرة القلب المكاني في العربية: ١٦٣-١٧٩.

(٢٦١) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٥٨/١، ابن جنِّي، الخصائص: ٣٠٠/١.

(أ) حَمَلُ الجزر في قولنا : هذا الحسنُ الوجهِ ، على قولنا : هذا الضاربُ زيدٌ ، في أحد قولي سيبويه ، ويبدو ذلك في أنَّ الجزر في (زيدٍ) في القول الثاني - محمولٌ على الجزر في (الوجه) في المثال الأول ، ويعود ذلك إلى أنَّ إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى - قد كثُرَتْ واطَّردت ، فصارت كأنَّها أصل ؛ ولذلك عاد سيبويه فحمل ما عُذَّ أصلاً على ما صار أصلاً ، وهو اختيارُ ابن جنى : «وهذا يدلُّك على تمكُّن الفروع عندهم ، حتى إنَّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت ، فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها ، وجعلته عطيةً منها لها» (٢٦٢).

(ب) إعراب الأسماء الخمسة بالحروف : أُعْرِبَت الأسماءُ الخمسة أو الستة بالحروف حملاً على إعراب المثني والجمع السالم بها ، وهو إعرابٌ يُعَدُّ فرعاً ، لأنَّ الأصل الإعرابُ بالحركات التي تُطالَعُنا في الأسماء المفردة ، وعليه فإنَّ إعراب الأسماء الخمسة بالحروف يُعَدُّ من باب تغليب الفرع على الأصل ، أو حَمَلِ الأصل على الفرع (٢٦٣).

(ج) حذف حرف من الأصل : الأصل في المضارع المسبوق بجازم أن تكون علامة جزمه السكون ، أمَّا الأفعال الخمسة فتُعَدُّ في إعرابها بإثبات النون في الرفع وحذفها في النصب والجزم من باب الفرع ، وجزم المضارع المعتل الناقص بحذف حرف العلة من آخره فيه حَمَلٌ للأصل على الفرع ، وتغليبٌ للفرع عليه . والقول نفسه في حذف الألف الرابعة الأصيلية من كل ما هو من باب مَرَعَى ، وَمَغْزَى ، وَمَرَمَى ، وَأَضْرَاجُها في النسب : مرعيّ ، ومغزيّ ، ومرميّ ، إذ يُعَدُّ هذا الحذف محمولاً على حذف الألف الزائدة في مثل حُبْلَى وسَكْرَى (حُبْلَى ، وسَكْرَى) في أحد ثلاثة أوجه (حُبْلَى ، حُبْلَاوِيّ ، حُبْلَاوِيّ) ، وبذلك غُلِبَ الفرعُ على الأصل . وحذف ياء (تحيّة) الأصيلية في النسب (تَحَوِيّ) محمول على حذف الزائدة في منسوب شَقِيَّة (شَقَوِيّ) ، وَغَنِيَّة (غَنَوِيّ) ، وغير ذلك ممَّا يُغْلَب فيه الفرع على الأصل (٢٦٤).

(د) منع الاسم من الصرف : يُمنَع الاسم من الصرف بقيودٍ معروفة حملاً على الفعل ، وفي هذا المنع تغليبٌ للفرع على الأصل ، والقول نفسه في بناء بعض الأسماء ، نحو : كَمْ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وغيرها ، حملاً على الحرف ، وهو بناءٌ يدور في فلك تغليب الفرع على الأصل (٢٦٥).

(٢٦٢) ابن جنيّ ، الخصائص : ٢٩٧/١ - ٢٩٨.

(٢٦٣) انظر ابن جنيّ ، الخصائص : ٣٠٩/١.

(٢٦٤) انظر ابن جنيّ ، الخصائص : ٣١٠/١.

(٢٦٥) انظر ابن جنيّ ، الخصائص : ٣١١/١.

(هـ) اعتلال المصدر وصحّته لاعتلال فعله وصحّته : المصدر يُعَدُّ أصلاً ، والفعل فرع على المذهب البصريّ ، وعليه فإنَّ اعتلالَ المصدر في مثل : جاور جواراً ، وحاورَ حِواراً ، وقاوم قِواماً - من باب تغليب الفرع على الأصل ، وهي مسألةٌ محمولةٌ عندهم على التعادل (٢٦٦) . وهذا الاعتلال اتخذهُ الكوفيّون دليلاً على أنَّ الفعل الأصل والمصدر الفرع ، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي يُعَلَّب فيها الفرع على الأصل (٢٦٧) .

وبعدُ فيظهر لنا بماً دوناه من مسائل أو أرجأنا تدوينه إلى المكان الذي سنبسُط الحديث فيه عنه - أنَّ للأصل أثراً رئيساً فيما يُمكنُ عدّه من التغليب وغيره من مسائل النحو والصرف ، وهو أثرٌ انساب إلى العربيّة من تلك الأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات التي كانت قائمةً في مجتمعات البيئات اللغويّة العربيّة . ويعزّز هذا الأثر أنَّ بعض التاليف قد حمَلَتْ في أثناء عناوينها هذه اللفظة ككتاب (الأصول في النحو) لابن السراج ، وكتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي ، وأنَّ بعضها قد تفرّد بها ، ككتاب (الأصول) للدكتور تمام حسان (٢٦٨) وغيره (٢٦٩) .

(١٠) العقل وعدمه :

من البديهيّ أن يكون العاقل في المجتمعات كافة أهمّ وأولى من غيره من الحيوان وغيره ؛ لأنّه يتميّز بالعقل الذي يتمكّن به من تبيين الحقّ من الباطل ، والضارّ من النافع ، وغير ذلك بماً للعقل الدور الرئيس فيه . ولعلّ ما يعزّزُ أهميّة هذه المسألة أنَّ لفظة (يعقلون) تطالِعُنا في مواضع كثيرة في القرآن الكريم وغيره ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (٢٧٠) ، و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٢٧١) .

وتتسرّب هذه الأهميّة إلى اللغة ، فتفترّض سلطانيّتها عليها في بعض مسائلها ، ويبدو ذلك في تقسيمهم العلم إلى شخصيّ وغيره (٢٧٢) ، وجعلهم (مَنْ) للعاقل ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ (٢٧٣) ، و (ما) لغيره ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا

(٢٦٦) انظر ابن الأنباريّ ، أسرار العربية ، ١٧١-١٧٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣٥ -

(٢٦٧) انظر ابن جنّي ، الخصائص : ٣٠٠-٣١٢ .

(٢٦٨) انظر د . تمام حسان ، الأصول ، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، نحو فقه لغة ، بلاغة ، القاهرة - الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، ١٩٨٢ م .

(٢٦٩) انظر د . عبد الهادي الفضلي ، فهرست الكتب النحويّة المطبوعة ، الأردن ، الزرقاء - مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م : ٣٤ .

(٢٧٠) البقرة : ٤٤ . وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عقل) .

(٢٧١) البقرة : ٧٣ . وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عقل) .

(٢٧٢) انظر ابن هشام الأنصاريّ ، شرح شذور الذهب : ١٣٨ .

(٢٧٣) الرعد : ١٩ .

عندكم يَنْفَدُ وما عند الله باقٍ ﴿٢٧٤﴾. وعدّهم عودة نون النسوة على جمع الإناث العاقلات مطلقاً أحسن وأولى أيّاً كان هذا الجمع قلةً أو كثرةً، تكسيراً أو تصحيحاً، نحو : الزينبات كتبتُ، أولى من كتبتُ. ومما جاء في القرآن الكريم معززاً ذلك قوله تعالى : ﴿والمطلقات يتربصن﴾ (٢٧٥)، و ﴿والوالدات يُرْضِعْنَ...﴾ (٢٧٦). ومما يُمكنُ عدّه من باب : الزينباتُ كتبتُ، قوله تعالى : ﴿ولهم فيها أزواج مطهرةٌ وهم فيها خالدون﴾ (٢٧٧) على أنّه لو أريد (طَهَّرْنَ) لقليل : مُطَهَّرَات (٢٧٨). أما جمع المؤنث غير العاقل فالأحسن فيه - إن كان للكثرة - أن يكون بالتاء رفعاً، نحو : البيوتُ هُدُمتُ، وإن كان للقلة فبالنون، نحو : الأبيات هُدُمتُ (٢٧٩).

ومن ذلك إجماع جمهور النحويين على أن (هَن) يُكنى به عن علم غير عاقل لا علم عاقل في الغالب (٢٨٠)، أو علم جنس. ويظهر لي أنّ اختصاصهم المذكر العاقل بأبنية من جموع التكسير - يُعزّزُ عدّهم العاقل أولى في اللغة من غيره، ورغبتهم في رسمه بسماٍ يُتبيّنُ بها، ويبدو ذلك في الجموع التفسيرية التالية :

- (أ) فَعَلَةٌ : وهو يطرّد في وصف المذكر العاقل الصحيح اللام من باب (فَاعِل) نحو : كاتبٌ وكتّبة.
- (ب) فُعَلَةٌ : وهو يطرّد في وصف المذكر العاقل المعتلّ اللام من باب (فَاعِل) نحو : قاضٍ وقُضاة.
- (ج) فُعَلَاء : وهو يطرّد في وصف المذكر العاقل الصحيح اللام من باب (فَاعِل) بمعنى (فاعل)، غير مضاعف دالاً على سجيّة، نحو : كريمٌ وكُرماء.
- (د) أَفْعَلَاء : وهو يطرّد في وصف المذكر العاقل المعتلّ اللام أو المضعّف، من باب (فَاعِل) بمعنى فاعل، نحو : غَنِيٌّ وأغنياء، وطبيبٌ وأطباء.

ويبدو ذلك بيّناً أيضاً في تلك القيود التي يجب أن تتوافر في كلّ ما يُجمَع جمع مذكر سالماً، وهي قيودٌ تدور في فلك المذكر العاقل، وجعلهم بناء (فَواعِل) لتكسير غير صفة العاقل التي من باب فاعِل، في الغالب (٢٨١). ومن ذلك أيضاً حكاية النكرة التي للعاقل والتي لغير العاقل بـ (مَنْ) إذا توافرتا في تركيب لغويّ، نحو : لقيت رجلاً وحمارين، إذ يقال في حكايتهما : مَنْ وأَيَّين (٢٨٢).

-
- (٢٧٤) النحل : ٩٦.
(٢٧٥) البقرة : ٢٣٣.
(٢٧٦) البقرة : ٢٢٢.
(٢٧٧) البقرة : ٢٥.
(٢٧٨) انظر السيوطي : همع الهوامع : ٢٠٦/١.
(٢٧٩) انظر السيوطي، همع الهوامع : ٢٠٥/١.
(٢٨٠) انظر السيوطي : همع الهوامع : ٢٥٦/١.
(٢٨١) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٧٥.
(٢٨٢) انظر عثمان النجدّي الحنبلي، (ت : ١٠٩٧ هـ)، رسالة أيّ المشدّدة، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، عمان - دار الفیحاء، ودار عمّار للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، حواشي الصفحة : ٣٤.

والإخبار (أو الوصف) عن جمع غير العقلاء بالمفرد أو الجمع : نحو : الكتب كثيرة أو كثيرات ، أمّا جمع العقلاء والعاقلات فلا يكون إلا بالجمع ، وهي مسألة تدلّ على تغليب العاقل على غيره .

وتبدو هذه المسألة بيّنة جليّة فيما يمكن عدّه من باب التغليب زيادةً على ما مرّ ، وفي القرآن مواضع قد تصل إلى حدّ الكثرة من تغليب العاقل على غيره ، وهو تغليبٌ يترأى لنا من خلال استعمال (مَنْ) الموصولة ، وضمير العقلاء الذي للرفع أو النصب والجرح ، وجمع المذكر السالم للدلالة على غير العقلاء أيضاً ، أو غيرها كما سيأتي فيما بعد . ومّا وردت فيه (مَنْ) قوله تعالى : ﴿والله خلق كلّ دابةً من ماءٍ فمنهم مَنْ يمشي على بطنه ومنهم مَنْ يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ...﴾ (٢٨٣) على أنّ مَنْ يعقل غلب على ما لا يعقل . ومّا ورد فيه ضمير العقلاء الذي للنصب قوله تعالى : ﴿وعلم آدم الأسماء كلّها ثمّ عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء ...﴾ (٢٨٤) على أنّ استعمال ضمير النصب الذي للجمع في (عرضهم) من باب تغليب العقلاء على غيرهم على أنّ فيهم غير عقلاء (٢٨٥) في أحد التأويلات . ومن ضمير الرفع قوله تعالى : ﴿والذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كلّ في فلكٍ يسبحون﴾ (٢٨٦) على أنّ الواو في (يسبحون) تعود على غير العقلاء ، من باب تنزيلهم منزلةً مَنْ يعقل في الطاعة ، فغلب فعل العقلاء على فعلهم ، ولا سيما أنّ السباحة تكاد تكون مقصورةً على العقلاء ، ولذلك لم يقل (يسبحن) (٢٨٧) ، على الرغم من أنّه قد لا يترأى لبعض القراء التغليب في هذه الآية ، وهو تغليبٌ يكمن في رأيي في تغليب حكم على آخر ، أو تغليب المنزل منزلة العاقل على ما لا يعقل . ومن جمع المذكر السالم قوله تعالى : ﴿بل له ما في السموات والأرض كلّ له قانون﴾ (٢٨٨) على أنّ في هذا القول تعليلين ، الأول تغليب غير العاقل على العاقل كما في (ما) ، والآخر تغليب العاقل على غيره كما في (قانون) صفة المذكر العاقل ، وهي مسألة سيأتي تفصيلها فيما بعد .

ولست أنكر أنّ في العربية مواضع غلب فيها غير العاقل ، على العاقل ، كقوله تعالى السابق ، وقوله تعالى : ﴿والله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابةٍ﴾ (٢٨٩) على الرغم من أنّ بعض النحويين والمؤولين قد حملوا ذلك على أنّ (ما) واقعة على أجناس مَنْ يعقل خاصة (٢٩٠) ، كما سنفصل فيه فيما بعد .

(٢٨٣) النور ، ٤٥ .

(٢٨٤) البقرة : ٣١ .

(٢٨٥) انظر : أبو حيّان النحويّ ، البحر المحيط : ١٤٦/١ ، ابن فارس ، الصحاح في فقه اللغة ، ٣٢ .

(٢٨٦) الأنبياء : ٣٣ . وانظر الشعراء : ٧٢ .

(٢٨٧) انظر : أبو حيّان النحويّ ، البحر المحيط : ٣١٠/٢ ، محمد بن أحمد الأنصاريّ القرطبي (ت : ٧٦١ هـ) ، الجامع

لأحكام القرآن ، القاهرة - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

(٢٨٨) البقرة : ١١٦ .

(٢٨٩) النحل : ٤٩ .

(٢٩٠) انظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٣٠٧/٣ .

وَمَا يَمَكُنْ عُدَّهُ مِنْ بَابِ أَغْرَاضِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ زِيَادَةً عَلَى مَامَرٍّ - تِلْكَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَلْحَقُهَا بَعْضُ التَّغْيِيرِ لِيَتَحَقَّقَ التَّعَادُلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا، إِذْ غُلِبَ مَا فِي لَفْظَةٍ مِنْ تَغْيِيرٍ عَلَى لَفْظَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ أَفْرَدْنَا لَهَا بَحْثًا خَاصًّا (٢٩١). وَلَعَلَّ أَهَمَّ مَا تَبَدُّو فِيهِ بَيِّنَةٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - الْإِتْبَاعُ الَّذِي يَطَالَعُنَا فِي كَلِمَتَيْنِ ثَانِيَتَهُمَا تَتَّبِعُ الْأَوَّلَى لَيْسَ فِي حَرَكَةِ إِعْرَابِيَّةٍ أَوْ بِنَائِيَّةٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا كَحَرَكَةِ التَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، أَوْ الْحِكَايَةِ، بَلْ تَتَّبِعُهَا فِي مَسَائِلِ الْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ وَالْجَمْعِ وَغَيْرِهَا. وَمِنْ ذَلِكَ جَمْعُ لَفْظَةٍ مُفْرَدَةٍ إِتْبَاعًا لْجَمْعٍ أُخْرَى قَبْلَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبِكِيًّا﴾ (٢٩٢) عَلَى أَنَّ (بِكِيًّا) جَمْعُ (بَاكِ)، وَهُوَ جَمْعٌ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ، إِذِ الْقِيَاسُ بُكَاءٌ كَقَاضٍ وَقُضَاةٌ وَرَاعٍ وَرُعَاةٌ، وَلَكِنْ صِيرَ إِلَى هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ لِتَحْقِيقِ التَّعَادُلِ بَيْنَ (سُجَّدًا) وَ (بِكِيًّا)، فَغُلِبَ بِنَاءُ الْأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى بِنَاءِ الثَّانِيَةِ. وَجَمْعُ لَفْظَةٍ جَمْعًا غَيْرَ مَقِيسٍ لِيَتَحَقَّقَ التَّعَادُلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَلِمَةٍ أُخْرَى مُفْرَدَةٍ قَبْلَهَا فِي الْبِنَاءِ تَقْرِيبًا فِي الْفَلْظِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ثُمَّ نُنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ (٢٩٣) عَلَى أَنَّ (جِثِيًّا) جَمْعُ جَاثٍ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِلتَّعَادُلِ مَعَ (مَقْضِيًّا). وَتَعْدِيَةُ فِعْلٍ لَزِمَ إِتْبَاعًا لِأَخْرَقْلَهُ غُلِبَ عَلَيْهِ، كَقَوْلِ الْعَرَبِ : هَنَانِي وَمَرَّانِي، عَلَى أَنَّ (مَرًّا) تَعَدَّى إِتْبَاعًا، إِذِ الْأَصْلُ أَنَّ يُقَالُ فِي غَيْرِ الْإِتْبَاعِ (أَمْرَانِي) (٢٩٤). وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ بَابِ إِتْبَاعِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي فِي هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ - حَدِيثُ الشَّرْبِ : «فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ» (٢٩٥). وَمِنْهُ إِعْلَالُ حَرْفِ عِلَّةٍ إِعْلَالًا غَيْرَ مَقِيسٍ إِتْبَاعًا لِلْكَلِمَةِ الْأَوَّلَى الْمَغْلَبَةِ، كَقَوْلِهِمْ : «لَا دَرَيْتَ وَلَا تَكَلَيْتَ» (٢٩٦)، عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ فِي (تَكَلَيْتَ) هُوَ تَكَلَّوْتُ، وَقَوْلُ الرِّسُولِ ﷺ فِي كِتَابِهِ إِلَى وَائِلِ بْنِ حُبْرٍ الْحَضْرَمِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَقْيَالِ وَالْعِبَاهِلَةِ : «وَمَنْ أَجَبَا فَقَدْ أَرَبَى» (٢٩٧) عَلَى أَنَّ أَصْلَ (أَجَبَا) هُوَ (أَجَبَا)، إِذْ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ

(١٩١) انظر د. عبد الفتاح الحموز : التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية. والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١ م.

(٢٩٢) مريم : ٥٨.

(٢٩٣) مريم : ٧١، ٧٢.

(٢٩٤) انظر التفصيل في هذه المسألة في بحثنا، التعادل في العربية : ٨٢.

(٢٩٥) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤ / ٣١٣.

(٢٩٦) انظر أحمد بن فارس (ت : ٣٩٥ هـ)، الإتياع والمزاوجة، تحقيق كمال مصطفى، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م (بلا مكان طبع) : ٦٩، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣١، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١٤ / ١.

(٢٩٧) انظر مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (ت : ٦٠٦ هـ)، منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، دمشق - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع) : ٧٣.

إِتباعاً لـ (أربى) من باب تغليب الثانية على الأولى في هذه المسألة، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي سننسط فيها الحديث فيما بعد.

وبعدُ فلعلَّ ما مرَّ من مسوِّغات ودواعٍ يمكن حمل هذه الظاهرة عليها - يدور في فلك ما يسيطر على مجتمعات البيئات اللغويَّة المختلفة من عادات وتقاليِد وأعراف ومعتقدات، استطاعت بآثارها وسيطرتها أن تتسرَّب إلى كثير من مسائل اللغة فتؤثِّر فيها تأثيراً بيِّناً يجعلنا نذهب بلا تردِّد إلى عدِّ هذه الظاهرة لغويَّة اجتماعيَّة، إذ هي صورةٌ صادقة تعكس على صفحتها ما في المجتمع ممَّا مرَّ من مؤثِّراتٍ في هذه الظاهرة، ولعلَّ الالتجاء إليها لا بدَّ من أن يواكبه أغراض أخرى زيادةً على مسوِّغات ودواعيها كالاختصار الذي يكمنُ في تيسير عمليَّة النطق وتسهيلها؛ لتكون العربيَّة مقربةً إلى أبنائها الذين يعتزُّون بها، وبعض النكات كالتعظيم، والتحقير، وتصحيح ما قد يترأى في التركيب اللغويِّ من عدم خضوع لسلطان الأصل والقياس. وتتحكَّم هذه الظاهرة أيضاً في إطلاق عناوين على بعض الأبواب، كما في (كان وأخواتها)، و (إنَّ وأخواتها)، و (كاد وأخواتها)، وغيرها، وتقديم وتأخير في أثناء هذه الأبواب وحناياها، إذ يبدو ذلك في تقديم النفس والعين على ألفاظ التوكيد المعنويِّ الأخرى، لدلالتهما على حقيقة الشيء، على خلاف كلِّ وبعض اللتين تدلَّان على الإحاطة والعموم اللذين لا بدَّ لهما من أن يدلَّاً على مُحاطٍ به، فتكون دلالة النفس والعين أخصَّ وأدقَّ من دلالتها (٢٩٨). وتقديم أفعال المقاربة (كاد وكرب، وأوشك) على أفعال الشروع والرجاء. والقول نفسه في تقديم بابٍ على آخر أحياناً، كما في تقديم ابن هشام الأنصاريِّ لباب الفاعل على غيره من المرفوعات، لأنَّ عامله لفظيٌّ مذكور، أمَّا عامل المبتدأ فمعنويٌّ، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي، فقَدَّم الأقوى على الأضعف (٢٩٩).

(٢٩٨) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية : ٢٨٤.

(٢٨٩) انظر ابن هشام الأنصاريِّ، شرح شذور الذهب : ١٥٨.

الباب الثاني ظاهرة التغليب ومسائل العربية

الفصل الأول ظاهرة التغليب والمسائل اللغوية

الفصل الأول

ظاهرة التغليب والمسائل اللغوية

يشيع التغليب في المسائل اللغوية المختلفة شيوعاً مفراطاً - كما يترأى مما انتهينا إليه من حدّ لهذه الظاهرة - بالإضافة إلى توافره في المسائل النحوية في لغتنا العربية؛ لأنّه يدور في فلك تغليب حكم لغويّ أو صرفيّ على آخر، وهو الأكثر في هذه المسألة، وفلك الحمل على المعنى، أمّا المسائل النحوية التي تقوم على الحركات الإعرابية أو البنائية وما يرتبط بها - فليست كذلك في هذه الظاهرة من حيث الشيوخ، أو الكثرة. ولعلّ أهمّ ما يمكن عدّه من باب المسائل اللغوية التي تُعزّز كون هذه الظاهرة قياساً يتّبع ويُلجأ إليه، على الرغم من أنّ السيوطي قد عدّها غير قياسية فيما يسمّى المثنيّ التغليبيّ: «ومنها ما لا يصلح لعطف مثله عليه، وذلك ما كان على سبيل التغليب، كالأبوين، للأب والأم، والقميرين، للشمس والقمر، والعُمَريّن، لأبي بكر وعُمَر، وهذا النوع مسموعٌ يحفظ ولا يقاس عليه...» (٣٠٠). ولست أتفق معه فيما ذهب إليه، بل أذهب بلا تردّد إلى القياس على ما في الكلام العربيّ من شواهد من هذه الظاهرة، لشيوعها في العربيّة من حيث الشواهد التي تدور في فلك مسائل كثيرة، ولأنّ التوسّع من سمات العربيّة، إذ يشيع فيها الحذف، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، ووضع لفظة موضع أخرى، وغير ذلك من المسائل التي تدلّ على أنّ العربيّة لغة حيّة متطورة لا لغة جمود، على ألاّ تُتناسى القواعد والأصول والشواهد الفصيحة الثرة بحجة التطوير والتطور، وغيرها، وهي مسألة سأفرد لها بحثاً خاصاً. ولعلي لم أوفق إلى مَنْ نبّه من النحويّين القدامى أو المحدثين على أنّ ظاهرة التغليب قياسية أو غير قياسية إلاّ السيوطي، وهي مسألة تُوحى بكونها قياسية لعدم نصّهم على أنّها غير ذلك، إذ لو كانت كذلك لَنصّوا عليها، كما نصّوا على غيرها من الظواهر، كالشدوذ، والضرورة الشعرية، والندرة، وكثرة الاستعمال، والتعويض، والقلب المكانيّ، وغيرها من ظواهر العربيّة ومسائلها المختلفة (٣٠١).

ولعلّ أهمّ ما يمكن عدّه من باب هذه الظاهرة لغويّاً - ما يأتي :

(٣٠٠) السيوطي، همع الهوامع : ١/ ١٣٦.

(٣٠١) انظر د. عبد الفتاح الحموز : ظاهرة التعويض في العربية، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربية، ظاهرة القلب المكانيّ في العربية.

(١) التذكير والتأنيث

تطالعنا في العربية مسائل كثيرة يُمكن عدّها من باب التغليب، وهي مسائل تجعلنا نذهبُ بلا تردّد إلى القياس عليها، لشيوعها في الكلام العربيّ، نظمه ونثره، والقرآن الكريم، والحديث النبويّ الشريف، ولعلّ ما يُعزّز ما نذهب إليه أنّ كثيرا من مظانّ النحو والتصريف، قديمها وحديثها - يكاد يحصر التغليب في بابي التأنيث والتذكير وما يُسمّى بالمشئى التغليبيّ. ويبدو أنّ أكثر ما تبدو فيه هذه الظاهرة بيّنة جليّة في العربية - التأنيث والتذكير، اللذان يُعتمد فيهما تغليب المذكر على المؤنث في الغالب، لتسرّب ما يتوافر في مجتمعات البيئات اللغويّة من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات - إلى اللغة وسيلة التفاهم والتخاطب، والتأثير في مسائلها وسننها في تراكيبها اللغويّة، كما مر. ولعلّ أهمّ ما يُمكن عدّه من باب تغليب المذكر على المؤنث، على الرغم من أنّني قد ذكرت بعضه في حديثي عن مسوغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها، فيما مر - ما يأتي :

(١) إفراد (أفعل) التفضيل المجرد من (أل) أو المضاف إلى نكرة:

لقد نصّ النحويّون قياسا على ما في العربيّة من شواهد فصيحة يُبنى الأصل أو القاعدة النحويّة أو الصرفيّة عليها - على أنّ (أفعل) التفضيل الذي يتوافر فيه هذان القيدان - يجب تذكيره وإفراده، وهي مسألة تومىء تماما إلى تغليب المذكر المفرد على المؤنث والتثنية والجمع. ولعلّ هذا التغليب في هذه المسألة ما جعل ابن السراج يوجب ذلك أيضا في المضاف إلى معرفة، على الرغم من أنّ الجمهور على جواز التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع في هذا الاسم، أما المعرف بـ (أل) فتجب فيه المطابقة تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً. وذهب الفراء إلى جواز الأمرين في المضاف إلى نكرة قريبة من المعرفة، كالنكرة الموصوفة، نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا، والهندان فضليا امرأتين تزوراننا. وأجاز سيبويه الإفراد في المضاف إلى معرفة، وفي هذه المسألة خلاف مبسوط في مظانّه (٣٠٢). ومما يُعدّ على خلاف ما مرّ قول ابن رشد : «والأفضل في المتحرّكات واجبٌ أنّ يكون له الجهة الأفضل» (٣٠٣)، والقياس : الجهة الفضلى، وبذلك يكون قد غلبَ المذكر على المؤنث في هذا القول.

(٣٠٢) انظر في ذلك : السيوطي، همع الهوامع : ١١٠/٥، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٧/٣، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح : ١٠٤/٢.

(٣٠٣) محمد بن رشد (ت : ٥٩٥ هـ)، تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الثالثة (بلا تاريخ طبع) : ١٢٠/١. وانظر د. عبد الفتاح الحموز، تراكيب ابن رشد الفلسفة اللغويّة، مؤنة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

ويتناسى النحويّون والتصرفيّون، قديمهم ومحدثهم التماسَ علّةٍ ما لوجوب تذكير (أفعل) التفضيل وإفراده في هذه المسألة إلا الصّبّان الذي ذهب إلى أنّ ذلك يعود إلى أنّه يشبه (أفعل) الذي للتعجب، في : ما أفعل. ويظهر لي أنّ هذا الشبه يكمن في قيود ما يُبينان منه من الأفعال، ووجوب استتار الضمير إلا في مسألة الكحل التي تطالعنا في (أفعل) التفضيل، إذ يجب فيها إظهار فاعله، نحو : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد^(٣٠٤)، واتفاقهما في المبنى والمعنى، ويفترقان في العمل، إذ ينصب فعل التعجب مفعولاً صريحاً على خلاف اسم التفضيل. ويبدو لي أنّ هذا التغليب في هذه المسألة يمكن تأويله بأنّ (أفعل) التفضيل و (من) قبل المفضّل عليه ملفوظة أو منوطة - يعد اسماً مركباً من لفظتين، ولهذا مُنِعَ من الصرف؛ لتحقيق التعادل بينه وبين غيره من غير المركّبات^(٣٠٥)، وهو تعادلٌ يكمن في تثقيل المخفّف وتخفيف المثقل، ولعلّ ما يعزّز ذلك أنّ (من) يجب حذفها إذا أُريد المفاضلة، لأنّ المفضل عليه محذوف، في كل ما يُعدّ من باب المضاف أو المقترن بـ (أل)، الذي تجب فيه المطابقة، كما مرّ. وعليه فإنّ إلحاق علامة التأنيث أو التثنية أو الجمع يُعدّ تثقيلاً لهذا الاسم المركّب، والأولى تخفيفه؛ لأنّ العربية تكره تركيب كلمة من ثلاثة أشياء، كقولنا : لا رجُلَ ظريفَ في البيت^(٣٠٦). وهذا التركيب الذي يطالعنا في اسم التفضيل (اسم التفضيل + حرف الجر من + المفضّل عليه) تزيده ثقلاً العلامات الثلاث السابقة.

(٢) تسمية الإناث بأسماء الأصل فيها أن تكون مذكرة :

لعلّ النظرة الفاحصة في بعض مظانّ الأعلام العربية تُبيّن أنّ أعلام الإناث التي تنتهي بإحدى علامات التأنيث المسمّى بها الذكور - نادرة في العربية، نحو : معاوية، وقتيبة، ونُسَيبة، وطلحة، ومدحت ورأفت وغيرهما من الأعلام التي كُتِبَتْ فيها التاء المربوط مفتوحة والتي تُعدّ من آثار التركية، على الرغم من أنّ الأولى كتبها بالمربوطة؛ لأنّها مصادر يوقّف عليها بالهاء، إلا في لغة قليلة، كقولهم : يا أهل سورة البقرت، ولا أحفظ فيها ولا آيت، وهذا طلحت، وعليه السلام والرّحمت، وغيرها^(٣٠٧). والقول نفسه في المؤنّثات معنوياً التي لا تنتهي بعلامة تأنيث من حيث تغليب بناء المذكر على المؤنّث، وهي مسألة تدلّ بوضوح على أنّ المذكر أصلٌ والمؤنّث فرع، وأنّ هذه المؤنّثات قد اكتسبت التأنيث من البيئة الاجتماعية، ويعزّز ذلك أنّ كثيراً منها بقي محافظاً على هذا

(٣٠٤) انظر شمس الدين محمد بن حسن النكساري (ت : ٩٠١ هـ)، رسالة على مسألة الكحل من الكافية، تحقيق د. عبد

الفتاح الحموز، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٨٧ م : ٨٩ -

(٣٠٥) انظر تفصيل هذه المسألة في بحثنا : التعادل في العربية.

(٣٠٦) انظر د. عبد الفتاح الحموز، النظير وعدمه في العربية : ١٦٦ -

(٣٠٧) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٦ / ٢١٥، عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن

هنداوي، دمشق - دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م : ١٥٩ / ١.

الأصل زيادةً على الاستعمال العارض . ولقد أفرد لهذا النوع من صنفوا في المذكر والمؤنث مكاناً، كأبي بكر الأنباري (باب ما يُذكر ويؤنث من سائر الأشياء) (٣٠٨)، كالسلطان، والموسى، والحانوت، والهدي، والعنكبوت، وغيرها . والقول نفسه في تلك الألفاظ التي تختلف في المعنى، وتتفق في اللفظ، وهي ألفاظٌ قد أفرد لها أبو بكر الأنباري باباً أيضاً (باب ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلافٍ من معناه) (٣٠٩)، كالشمس (الشمس التي تطلع، وهي مؤنثة، وضرب من الحلي، وهي مذكر) وغيرها (٣١٠) . ويعزز أن أصل هذه الألفاظ التذكير وأن التأنيث عارض - قول الفراء : «والعرب تجتري على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء ...» (٣١١) .

أما تسمية الإناث بألفاظ موضوعة في الأصل للذكور فشائعة في العربية، نحو : جهاد، ونداء، وغيرها من المصادر الدالة على نوع، وصباح، ونهاد، وعير، وكوثر، وكوكب، وغيرها من أعلام الإناث التي تطالعنا في عصرنا هذا (٣١٢) . ولعل ما مرَّ يُعدُّ بوضوح من باب تغليب المذكر على المؤنث في العربية، إذ ليس بمستغرب أن تُعدَّ بعض الألفاظ التي اكتسبت التأنيث فيما مضى مذكراتٍ في بعض البلدان العربية، كاليمين والذراع، وغيرها .

ولعل ما يُعزِّز تغليب المذكر الذي يُعدُّ الأصل على المؤنث أن ما لا يُعرفُ أهو مذكر أم مؤنث حقُّه عند النحويين أن يكون مذكراً، لأنَّ التأنيث يكون بالعلامة، ومن ذلك جبريل وميكال .

(٣) تغليب صفات الذكور على صفات الإناث :

لعل ما يطالعنا في العربية من استعمال صفات الذكور للإناث - يدلُّ بوضوح على أن المذكر الأصل والأهم والأشرف؛ ولذلك غلب على المؤنث في هذه المسألة . وهذه الصفات من حيث ذكر الموصوف أو عدمه نوعان :

(أ) صفاتٌ غيرُ مقيَّدة بذكر الموصوف : وهي الصفات التي لا تتوافر في الذكور البتَّة، ولذلك اختير بناء المذكر في هذه المسألة للمؤنث، لتحقيق أمن اللبس بين صفة المذكر والمؤنث، على الرغم من عدم ذكر الموصوف، ولعل أهم أبنية هذه الأوصاف التي لا تتوافر في الذكور ولا حظَّ لهم فيها، في الغالب - ما يأتي :

(٣٠٨) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٣٠٩ -

(٣٠٩) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ١٨٧ -

(٣١٠) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ١٨٧، محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني (ت : ٤١٢ هـ)، العشرات في اللغة، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م (بلا مكان طبع) .

(٣١١) الفراء، المذكر والمؤنث : ٨٦ .

(٣١٢) انظر المبرد، المذكر والمؤنث : ١٠٨ .

(١) فاعِل :

لعلَّ هذا البناء أكثر هذه الأبنية شيوعاً في الكلام العربيّ، وهو نوعان، نوعٌ يكون بمعنى فاعل، وآخر بمعنى مفعول، والثاني يُعدُّ نادراً وقليلًا في العربية. ولقد أفرد ابن سيده لكليهما باباً في كتابه (المخصّص) (٣١٣). وحذف التاء من البناء الأول محمولٌ على أنَّ المراد به النسب لا إجراؤه مجرى الفعل، وهو مذهب سيبويه والخليل، واختيار ابن سيده (٣١٤)، وغيرهما (٣١٥)، أو على أنَّ أَمَنَ اللبس بين صفة المذكر والمؤنث قد تحقّق بأنَّ المذكر لا حظَّ له في مثل هذه الصفات. ويجيء هذا البناء في مؤنّثات الأناسين، نحو : حائض وكاعب، وناهد، وهاجن (الصغيرة من النساء)، وطامث، وطاهر (مَنْ تَطَهَّرَ من الحيض)، وقاعد (مَنْ تقعد عن الحيض والولد). وناشِر (شائنةٌ لزوجها)، وغيرها (٣١٦)، والحيوان، نحو : فَرَس ظالِعٌ (عرجاء)، وناقَة واسق (أغلقت رحمها على ماء الفحل)، وضارب (ضربت برجلها وامتنعت من الحالب)، وغيرها (٣١٧)، وشاة نافر وناثر (تسعل ويشتت من أنفها شيء)، وحادٍ (تريد الفحل)، وساحٍ (غاية في السمن)، وغيرها، وكلبة رائس (تأخذ الصيد برأسه)، وظيفية فارِد (تنفرد عن القطيع)، وسبعة صارِف (تريد الفحل)، وتكون هذه الصفة أيضاً في كل ذات مخلب وظلف). وتطالعنا هذه الصفات أيضاً في الطير (٣١٨)، نحو : نعامة راخِم (تحضن بيضها)، وعُقَاب كاسر، وغيرهما. ومن صفات ما لاهية فيه في هذه المسألة : نخلة حائل (تحمل سنةً بعد سنة)، وبُسْرَة خالِع (نضيجة)، ونخلة كابس (قصيرة)، وقوس فارِج (بان وترها عن كبدها)، ورملة عاتِك (متعقدة)، وبئرٌ ناكِز (قلّ ماؤها)، ودرع ذائل (طويلة الذيل)، وغير ذلك من الصفات المختلفة المعنى المتحدة البناء التي تعزز تغليب صفة المذكر على صفة المؤنث في الاستغناء عن التاء علامة التأنيث لعدم توافرها في الذكور، وهي مسألةٌ تدلُّ بجلاءٍ على أنَّ التذكير الأصل والتأنيث العرض، زيادةً على التخفيف في حذف التاء.

أمّا بناء (فاعِل) بمعنى مفعول في هذه المسألة فقليل نادر في العربية، إذ لم يطالعنا ابن سيده منه إلاّ بثمان، وهي امرأة أو ناقَة حائِض (رثقاء)، وناقَة عائِد (عاذ بها ولدها)، وناقَة فاطِم (فُطِمَ عنها ولدها)، وباهِل (التي لا سمة عليها)، ودابّة حاسر (حسرها السير)، وشاة شافع (شفعها ولدها)، وعاقِف (معقوفة الرجل)، وغِلالة رادع (الغِلالة ما يلبس تحت الثوب، والرادع المطلّخ

(٣١٣) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٢٠/١٦.

(٣١٤) انظر : ابن سيده، المخصّص : ١٢٠/١٦، ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير قريب : ٥٢.

(٣١٥) انظر المفضّل بن سلمة، المذكر والمؤنث : ٤٤.

(٣١٦) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٢٠/١٦.

(٣١٧) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٢٧-١٢٤/١٦.

(٣١٨) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٢٦/١٦.

بالزعران (٣١٩). ولعلَّ ما يعزِّز هذا التغليب أنَّ بناء (فاعل) الذي بمعنى المفعول في غير ما مرَّ تجب فيه المطابقة، نحو: سرَّكاتم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (٣٢٠)، و﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (٣٢١)، و﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (٣٢٢).

(٢) مُفْعِل :

يشيع هذا البناء في الكلام العربيّ شيوعاً (فاعل) الذي بمعنى الفاعل لا المفعول، وهو في الأناسين وغيرهم (٣٢٣)، ومن ذلك: امرأة مُذَكِّر (التي تلد الذكور)، وموئِنَت (التي تلد الإناث)، ومُرْجِل (التي تلد الرجال)، ومُحْمِق (التي تلد الحمقى)، ومُرْء (التي يستين حملها)، ومُتِم (التي تتَّم الحمل)، ومومِس، ومُرْضِع، وغيرها من الصفات التي تطالعنا في مظانِّ التصريف والتذكير والتأنيث المختلفة. وفرس مُمَّهَر (التي لها مهر)، ودابة مُضْلِع (التي لا تقوى أضلاعها على الحمل)، وناقَة مُبْلِم (التي لا تتج)، ومُرْتِج (التي تغلق الرحم على ماء الفحل). وشاة مُقَصَّص (التي استبان ولدها)، ومُجَر (التي عظم ولدها في بطنها، فهزلت)، ومُحْدَث (التي قرب ولدها). وظبية مُخْدَل (التي أقامت على ولدها)، وكلبة مُجْعَل (التي تحبَّ نزو الذكر عليها)، وكذلك الذئبة، وكل ذات ظفر من السباع، ودجاجة مُرْخِم (التي تحضن بيضها)، ومُقِفَّ (التي انقطع بيضها). ونخلة مُوقِر (التي يكثر حملها)، ومُعْضِف (التي كثر سعفها وساء ثمرها)، ومُمرِط (التي يسقط بُسرُها). وريح مُجْفِل (التي تسرع)، وسحابة مُخِيل (التي تحسب أنها ماطرة) وأرض مُمَجَل، وداهية مُذَكِّر (التي لا يقوم لها إلا الذكران)، وحَمَى مُرْدِم (التي تدوم)، وغير ذلك من الصفات الثَّرة من هذا الباب.

(٣) مُفْعَل :

وهذا البناء قليل بالإضافة إلى (مُفْعِل)، ومنه: مُكَّعَب (كعاب، وهي التي نهذ ثديها)، ومُعْجَز (هرمة)، ومُثَيَّب (ثَيَّب)، وناقَة مُسَبَّط ومُسَبَّع (التي تلقي ولدها لغير تمام)، ومُعْضَل (التي ينشب ولدها في بطنها)، وشاة مُرْمَد (التي استبان حملها)، وقطاة مُطَرَّق (التي حان خروج بيضها)، وشجرة مُسَوَّق (التي صار لها سوق)، وثمرَة مُصَلَّب (التي بلغت الثَّيْس)، وغيرها من الصفات التي من هذا الباب (٣٢٤).

(٣١٩) انظر ابن سيده، المخصص : ١٢٨/١٦.

(٣٢٠) هود : ٤٣.

(٣٢١) الطارق : ٦.

(٣٢٢) الحاقة : ٢١.

(٣٢٣) انظر، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٥١٣-، ابن سيده، المخصص : ١٢٩/١٦-، المفضل بن سلمة، المذكر والمؤنث : ٤٦، الفراء، المذكر والمؤنث : ٦٥.

وانظر في ذلك د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٤٤٨ -

(٣٢٤) انظر ابن سيده، المخصص : ١٣٣/١٦ - ١٣٤. أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٥٣٠ -

(٤) مُفَاعِل :

والقول في هذا البناء كالقول في سابقه من حيثُ قَلَّةُ الشُّيُوعِ في الكلام العربي، ومنه : امرأةٌ مُجَالِح (التي تلقي عنها الحياء)، ومُرَاسِل (التي تراسل الحُطَّاب). وناقَة مُجَالِح (التي تدرّ في القر والجوع)، ومقامِح (التي تأبى أن تشرب الماء)، ومُمارِن (التي ضربت ولم تَلْقَح)، ومُذائِر (التي لا تشم ولدها). وسحابة مُرائِس (التي تتقدم السحاب)، وغيرها (٣٢٥).

(٥) مُفَعَّل :

لم يزودنا ابن سيده من هذا البناء إلا بلفظة واحدة، هي مُقَطَّارٌ (الناقة التي تشول بذنبها عند إشعارها باللقح)، ويظهر لي أنّها اسم الفاعل من (اقطّر) على أنّها من باب (مُفَعَّلِل). وهي لفظة لم أوفق في الاهتداء إليها في مظان اللغة التي اتخذتها عمدي (٣٢٦). ويتراءى لي أنها مُقَطَّارٌ لا مُقَطَّارٌ التي تعدّ اسم فاعل كما مرّ، أمّا (مُفَعَّل) فمن أمثلة المبالغة، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه ما طالعنا به الزبيدي : «واقطّارت الناقة : نفرت، فهي مُقَطَّارٌ على النسب...» (٣٢٧). وعليه فإنني أذهب إلى أنّ هذا البناء قد ضُمّ أوله من باب الغلط، أو أنّ بعض العامة كانوا يضمّون الميم في تلك الفترة، على الرغم من أنّ بناء (مُفَعَّل) قد طالعنا في (المخصص) (٣٢٨).

(٦) مِفْعَال :

يشيع هذا البناء في العربيّة، ويكون للمؤنث والمذكر، نحو : مهذار، ومِعْطار، ومِعْطاء، ومِدراس، وغيرها، وهذه الصفات لا بدّ من ذكر موصوفاتها للدلالة على المؤنث، ليتحقّق أمنّ اللبس بين المذكر والمؤنث. وفي العربيّة أمثلة ثرة يمكن عدّها من الصفات الخاصّة بالمؤنث التي لا حظّ للمذكر فيها، فلا بأس في حذف موصوفاتها لتحقّق أمنّ اللبس، ومنها : مِذكّار (التي تلد الذكور)، ومِثْناث (التي تلد الإناث)، ومِحمّاق (التي تلد الحمقى)، ومِكيّاس (التي تلد الأكياس)، ومِيقاب (واسعة الفرج)، وناقَة مِمْلَاص (التي تلقي ولدها وهو مضغّة)، ومِزلاق (التي تلقي ولدها لغير تمام)، وشاة مِذْفَاع (التي تدفع اللبن على رأس ولدها، لكثرتة). ونخلة مِبْكار (التي تدرك في أول النخل)، ومِنْخار، ومِملّاس (التي يتناثر بُسْرُها). وغيرها من الصفات التي

(٣٢٥) انظر : ابن سيده، المخصص : ١٦ / ١٣٤، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٥٣١.

(٣٢٦) انظر : ابن منظور، لسان العرب، الزبيدي، تاج العروس (قطر).

(٣٢٧) الزبيدي، تاج العروس (قطر).

(٣٢٨) انظر ابن سيده، المخصص : ١٦ / ١٣٤.

حفظتها مظانُّ المذكر والمؤنث والتضريف وغيرها (٣٢٩). ولا بدّ من شيوع بعض الصفات التي يمكن صوغ أمثالها من الأصول نفسها لتؤدّي معاني مختلفة تتوافر في الذكور، والإناث - في مجتمع ما لتكتسب الدلالة المرادة، نحو : مِذْكَار (التي يَذْكَر كثيرا)، ويتراءى لي أنّ أمن اللبس يمكن تحقيقه بأنّ ما كان خاصّاً بالمؤنث لا يُذْكَرُ موصوفه، زيادةً على بعض القرائن الأخرى في التراكيب اللغويّة المختلفة، كالقرينة اللفظيّة، كقولنا : قابلت مِذْكَاراً ترضع ابنها، إذ يُعَدُّ الضمير العائد من القرائن اللفظيّة البيّنة. ولقد عُدَّ هذا البناء (مفعّل) أشدَّ انعدالا عن النعوت من (فَعُول) كصبور وشكور، لأنّه يشبه المصدر الميميّ في زيادة الميم على الرغم من اختلاف الحركة الصرفيّة؛ لأنّ ميم المصدر الميميّ المصاغ من الثلاثيّ (مَفْعَل) مفتوحة، والمصاغ من مزیده أو الرباعيّ مضمومة (على وَفْق اسم المفعول)، أمّا ميم هذا البناء فمكسورة.

(٧) فَيَعِل :

يُعَدُّ هذا البناء قليل الدوران في الكلام العربيّ، ويكون للمذكر والمؤنث، على الرغم من أنّ بعض المظانّ قد ذُكِرَتْ بعض الصفات التي قد تكون ملازمة للمؤنث أو صفات غالبية، وهي صفات لا بدّ من أن يتوافر فيها الشيوخ في مجتمع ما، لاكتساب هذه الدلالة، ومنها : الجَيْحَل (المرأة غليظة الخلق، الضخمة، ومن معانيها زيادة على ما مرّ الصخرة العظيمة، والعظيم من كل شيء، والجبل، وغيرها) (٣٣٠)، والعَيْلَم (البئر الكثيرة الماء، ومن معانيها أيضا البحر والماء الذي علته الأرض، والصفدع) (٣٣١)، والعَيْلَم (المرأة الحسنة، أو الجارية المغتلمة، ومن معانيها أيضا الشاب العظيم المفرق الكثير الشعر، والسلفحاة) (٣٣٢)، والناقعة العَيْهَل (السريعة، وتعني أيضا الذكر من الإبل على أنّ الأُنثى عَيْهَلَة) (٣٣٣). ويتراءى لي أنّه لا بدّ من ذكر الموصوف مع هذه الصفات؛ ليتحقّق أمنُ اللبس؛ لأنّها لا تُعَدُّ في الغالب من الصفات الخاصة أو الغالبة، أو الملازمة، إلّا إذا اكتسبت من مجتمعها هذه الدلالة.

(٨) فَيَعِل :

القول في هذا البناء كالقول في سابقه من حيث قلّته في العربيّة، وتوافر الشيوخ في المجتمع لاكتساب الدلالة الخاصة بالمؤنث، أو ذكر الموصوف، لتحقيق أمن اللبس. ومنه أيّم (المرأة التي لا

(٣٢٩) انظر : السيوطي، الزهر : ٢٠٦/٢ - ٢٠٧، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، ٥٢٢-، ابن سيده، المخصص : ١٣٥/١٦.

(٣٣٠) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٥٣٣، ابن منظور، لسان العرب (جحل).

(٣٣١) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٥٣٣.

(٣٣٢) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٥٣٣، ابن منظور، لسان العرب (غلم).

(٣٣٣) انظر : السيوطي، الزهر : ٢٠٧/٢، ابن منظور، لسان العرب (عهل، عهم).

زَوْجَ لَهَا، وَمِنْ مَعَانِيهَا الْحَرَّةُ، وَالْقَرَابَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَتَزَوَّجْ، عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ أَيْمَةٌ (٣٣٤). وَالرَّيْضُ (الناقة الصعبة)، وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ أَيْضًا رَيْضٌ، وَيُقَالُ أَيْضًا: غِلَامٌ رَيْضٌ (٣٣٥).

وغير ذلك من الأبنية المختلفة التي حفظتها مظانّ التصريف واللغة ولا سيما (المخصّص)، والتي يُمكنُ عدّها من باب الصفات الخاصة بالمؤنث أو الملازمة له، أو الغالبة، على الرغم من أنّ بعضها قد يستعمل للمذكر أيضا، ولكنّ ما يشفع لها أنّ هذه الدلالة الخاصة أكسبها إياها مجتمعا أو بيئتها الاجتماعية، وهي مسألة تُنوسيت بها الدلالة الأخرى، ولعلّ ما طالعنا به ابن سيده وغيره من هذه الألفاظ يُعدّ من هذا الباب (٣٣٦).

(ب) صفات مُقيّدة بذكر الموصوف.

تشيع هذه الصفات في الكلام العربيّ شيوعا مفرطا أكثر من شيوع تلك الصفات التي يمكن أن يُستغنى فيها عن موصوفاتها، كما مرّ؛ لأنّ صوغها يُعدّ قياسيا على خلاف الأخرى التي لا بدّ من أن يتوافر فيها الاختصاص، أو اللزوم، أو الغلبة، وإكساب المجتمع إياها تلك الدلالة التي يُتناسى بها المذكر تماما، ليتحقّق أمن اللبس. ولعلّ هذه الصفات التي لا بدّ من ذكر الموصوف معها تبدو فيها هذه الظاهرة بيّنة، إذ صير فيها إلى الأصل، وهو التذكير، لا التأنيث، فغلّب بناء المذكر على المؤنث الذي يُعدّ طارئا، لتحقيق أمن اللبس بذكر الموصوف. ولعلّ أهمّ ما يُمكنُ عدّه من هذه الصفات - ما يأتي :

(١) فَعُول :

قِيْدُ تَغْلِيْبُ صِفَةِ الْمَذْكَرِ (فَعُول) عَلَى (فَعُولَةٍ) صِفَةِ الْمُؤنَّثِ بِأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ لَا مَفْعُولٍ، وَذَكَرَ مَوْصُوفَهُ؛ لِيَتَحَقَّقَ أَمْنُ اللَّبْسِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ. وَيَكَادُ النُّحَوِيُّونَ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ اخْتَصَّ بِهَذِهِ السِّمَةِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ بِنَاءِ فَاعِلٍ، فَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ يُبْنَى عَلَيْهِ، كغیره من أسماء الفاعلين التي تختلف عنه بأنّ لها فعلا، نحو كاتب وكتّبت، ومكاتب وكتّبت، ومكّتب وكتّبت، ومُتَكَبِّرٌ وتكَبَّرَ، ومُنْطَلِقٌ وانْطَلَقَ، ومُقْتَدِرٌ وَاقْتَدَرَ، وغيرها. وَذَكَرُوا أَيْضًا أَنَّ ذِكْرَ التَّاءِ فِي (فَعُول) بِمَعْنَى مَفْعُولٍ - يَعُودُ إِلَى تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ بِنَائِي فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

وَيَتَرَاءَى لِي تَأْوِيلٌ آخَرُ يَكْمُنُ فِي أَنَّ فَيْضًا غَزِيرًا مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي طَالَعْنَا بِهَا مِظَانَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّصْرِيفِ وَغَيْرِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - يَكَادُ يَدُورُ فِي فَلَكَ الصِّفَاتِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُعَدَّ مِنْ

(٣٣٤) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٦ / ١٦٤، ابن منظور، لسان العرب (أيم).

(٣٣٥) انظر : ابن سيده، المخصّص : ١٦ / ١٦٤، ابن منظور، لسان العرب (روض).

(٣٣٦) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٦ / ١٢٤-١٨٢.

باب الصفات الخاصّة بالمؤنّث، أو الملازمة له، أو الغالبة بالإضافة إلى ما شاع في مجتمع مَنْ أكسبوها هذه السمة (٣٣٧). وهي صفات يمكن أَنْ تُعَدَّ من باب ما لا حظّ للمذكّر فيه، كحائض، وطالق، وناهد وطامث، وغيرها، كما مرّ، ولذلك حُذِفَتْ علامة التأنيث، التاء، إذ يمكن أَنْ يتحقّق أَمْن اللبس بكونها شائِعَةً في المجتمع بَيِّنَةُ الدلالة على موصوفاتها زيادةً على ذكر الموصوف الذي يمكن أَنْ يُعَدَّ من بابٍ توكيد تحقيق أَمْن اللبس هذا، أو الحرص على وضوح المراد وجلائه. ويُحْمَل اختصاص (فَعُول) بمعنى فاعل بهذه السمة وعدم اختصاص (فَعُول) بمعنى مفعول بها - كما يبدو لي - على تغليب الكثرة على القلة فيها، إذ تُعَدُّ الألفاظ الخاصّة بالمؤنّث أو الملازمة له، أو الغالبة عليه - من باب ما يكون بمعنى اسم الفاعل، لا المفعول، والقول نفسه في هذا البناء. أمّا (فَعُول) بمعنى مفعول فيُعَدُّ قليلاً في الكلام العربي، أو من باب تغليب الأقوى على الأضعف، إذ الفاعل الذي يقوم بالفعل أولى من المفعول الذي يقع عليه فعل الفاعل، فَتَقَرَّدَ بهذه السمة (حذف التاء). ويبدو لي تأويل آخر أيضاً يكمن في أَنَّ فَعُولاً بمعنى فاعل أكثر شيوعاً منه بمعنى مفعول، والأكثر شيوعاً يُعَدُّ أثقل، والأقلُّ يُعَدُّ أخفّ، فَخَفَّفَ الثقل بحذف التاء، وثُقِّلَ الخفيف بذكرها، فيتحقّق بذلك التعادل بينهما.

ومما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث من هذا البناء : صَبور وشكور، وغَفور، وودود. ومن الأوصاف التي يمكن أَنْ تكون ملازمةً للإناث : امرأة ردوح (عجّزاء)، وجارية بسُوق (التي يجري اللبن في ثديها، وهي بكر)، وامرأة عَجوز، ورصوف (صغيرة الفرج)، ورصوص (رتقاء)، ورطوم (واسعة الفرج كثيرة الماء)، وخَفُوق (التي يُسَمِّع لفرجها صوت في الجماع)، ومَصُوص (التي يمتصّ رحمها الماء)، وخَصُوف (التي تلد في التاسع ولا تدخل في العاشر)، وعَرُوب (عاشقة لزوجها)، وغيرها من الصفات التي يمكن أَنْ تكونَ خاصّةً بالنساء (٣٣٨). ومِمَّا يُعَدُّ من باب صفات غير العاقلات في هذه المسألة : فرس نَتُوج (حامل)، وعَقُوق، وجُوح، وناقّة بروق (التي تشول بذنبها تُري أَنَّها لاقح وليست كذلك)، وغَمُوس (التي في بطنها ولد). ودَحُوق (التي تَخْرُج رحمها عند التناج)، وغيرها من صفات النوق المختلفة (٣٣٩). وسحابةٌ دلُوح (مُثَقَلَة بالماء)، وشاة تُعُول (التي لها حلمة زائدة في أحد المعاني)، ودَجُون (التي لا تمنع ضرعها سخال غيرها)، وبَعُور (التي تَبْعُرُ على حالبها، فتفسد اللبن)، وأرنب زَمُوع (التي تمشي على رَمْعها إذا دنت من موضعها)، ودجاجة يَبُوض، وحمامة

(٣٣٧) انظر : ابن سيده، المخصّص : ١٣٨/١٦ - ١٤٩، أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث : ٤٨٦ - ٥١١، السيوطي، المزهر : ٢٠٦/٢.

(٣٣٨) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٤١/١٦.

(٣٣٩) انظر : ابن سيده، المخصّص : ١٤٢/١٦ - أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث : ٤٨٦ -

هَتُوف، وَضَبَّةٌ مَكُونٌ (التي تبيض)، ونخلة كَبُوس (سريعة الحمل)، وقوس قَلُوع (التي تنفلت في النز، فتقلب، وقيل الناقة الضخمة الجافية، ولا يوصف به الحمل) (٣٤٠)، وطحوم (سريعة السهم). وبئر بيون (بعيدة القعر)، وشَطُون (التي لا تخرُج دلوها إلا بحبلين)، وبَكْرَةٌ دموك (سريعة)، وغير ذلك من الصفات المختلفة التي حفظتها المظان المختلفة في أنثائها وحناياها. ولعل ما يعزّز اختصاص هذه الصفات في هذه المسألة بالمؤنث أن ابن سيده وغيره ممن تحدّثوا عنها ينصّون على أن هذه الصفة تُستعمل للذكر والأنثى، إن كانت كذلك: «ونَقُوز : وثأبة، فأما قوله :

إراحة الجداية النفوز

فإنَّ النفوز ليس بصفة للمؤنث ضرورة؛ لأنَّ الجداية يقع على الذكر والأنثى (٣٤١)، «ويقال للرجل عجوز، وللمرأة عجوز...» (٣٤٢)، «ورقوب : لا يعيش لها ولد، ويوصف به الرجل، وهي من الإبل التي لا تدنو إلى الحوض مع الوحام، وذلك لكرمها ...» (٣٤٣). وينصُّ بعضهم أحياناً على أنَّ هذا الوصف خاصٌّ بالمؤنث : «والقَلُوع : الناقة الضخمة الجافية، ولا يوصف به الحمل، وهي الدلوح أيضاً» (٣٤٤).

ولعل ما يعزّز تغليب المذكر على المؤنث في هذا البناء أنهم لا يذكرون التاء، علامة التأنيث، في مصغره سواء أكان خاصاً بالمؤنث أو ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو، امرأة صُبَيْر، وشكَيْر، ورَصِيص، ومُصَيِّص، وغيرها، والقول نفسه في جمعه على (فَعْل)، نحو : صُبِرَ وشُكِرَ، ولُعب، وصُفِح، وغيرها، إذ غلبوا المذكر على المؤنث فيه (٣٤٥). ويظهر لي أنَّ الأولى أن تُجمع تلك الصفات التي من هذا الباب والخاصة بالمؤنث، أو الملازمة له، أو الغالبة عليه - على (فعائل)؛ لتحقيق أمن اللبس بين تكسير ما يستوي فيه المذكر والمؤنث وما هو خاص بالمؤنث.

وقد يحذفون التاء علامة التأنيث من (فَعُول) بمعنى مفعول إذا كان من الصفات الخاصة بالمؤنث التي لا حظَّ للمذكر فيها، نحو حَلُوب بمعنى محلوب في قول كعب بن سعدٍ

(٣٤٠) انظر : ابن منظور، لسان العرب، الزبيدي، تاج العروس (قلم) : ابن سيده، المخصّص : ١٦ / ١٤٧.

(٣٤١) انظر : ابن سيده، المخصّص : ١٦ / ١٤٧-، وانظر ابن منظور، لسان العرب، الزبيدي، تاج العروس (نقز).

الجداية بفتح الجيم وكسرهما : الذكر والأنثى من أولاد الطباء، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة، وعدا. وخصَّ بعضهم به الذكر.

(٣٤٢) ابن منظور، لسان العرب (عجز). وانظر الزبيدي، تاج العروس (عجز)، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ١٤١.

(٣٤٣) ابن سيده، المخصّص : ١٦ / ١٤٢.

(٣٤٤) ابن منظور، لسان العرب (قلم).

(٣٤٥) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٤٨٩، ابن سيده، المخصّص : ١٦ / ١٣٩.

بَيَّنْتُ النَّدى - يا أُمَّ عَمْرٍو - ضَجِيعَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُنْقِيَاتِ حَلْبٌ

ويظهر لي أنَّ في هذا الحذف تحقيقاً للبس بين ما هو بمعنى الفاعل وما هو بمعنى المفعول إذا أردنا المبالغة فيمن يقوم بحلب الشاة وغيرها. ولعلَّ ما يعزِّز حذف التاء في هذه المسألة قوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ (٣٤٧) على أنَّ ركوباً بمعنى مَرَكُوب، فلم تذكر التاء. ومنه أيضاً: حَضُورٌ وَقَذُوعٌ (مرمية بالفحش)، وشاة رَغُوثٌ (التي يرضعها ولدها) (٣٤٨)، وقيل إنَّ ذلك لا ينقاس. وحَمَلُ الْعُكْبَرِيِّ (٣٤٩) الآية على النسب، أي: ذو ركوب. ويظهر لي تأويل آخر أقلَّ تكلفاً، وهو أنَّ في هذه الآية الكريمة تَغْلِيلاً للمذكَّر على المؤنَّث، لكونه يطبق حمل الأثقال، وأقوى من المؤنَّث، فتكون لفظة (ركوب) مراداً بها المذكر والمؤنَّث، على أنَّ المؤنَّث في هذه المسألة كالمذكَّر.

ومما جاء بالتاء علامة التأنيث حملاً على ما مر: أَكُولَةُ الرَّاعِي (الشاة التي يسمنها لنفسه)، والعلوفة، والحَمُولَة، والجَزُوزَة (التي تُجَزُّ أصوافها)، وغيرها من الألفاظ التي تطالعنا في مظانها المختلفة (٣٥٠).

(٢) فاعِل :

الأصل في بناء (فاعل) أن يطابق موصوفه إذا كان مشتركاً بين المذكر والمؤنَّث، فلا بدَّ من التاء علامة التأنيث إذا كان صفةً لمؤنَّث، ويُستثنى من هذه المسألة - كما مرَّ - ما كان خاصاً بالإناث أو ملازماً لها، أو غالباً عليها، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ في العربية أمثلةً مما يشتركان فيه حُدِّثَتْ منها هذه العلامة: «وقال الذي ينقض قوله: إنَّ في الكلام شيئاً كثيراً يشترك فيه المذكر والمؤنَّث لا تثبت فيه الهاء في المؤنَّث، نحو قولهم: بغير ضامرٍ، وناقَة ضامرٍ، وبغير ساعِلٍ وناقَة ساعِلٍ...» (٣٥١)،

(٣٤٦) انظر: الفراء، المذكر والمؤنَّث: ٦٤، المفصل بن سلمة، المذكر والمؤنَّث: ٤٩، ابن منظور، لسان العرب (حلب)، الزبيدي، تاج العروس (حلب).

(٣٤٧) يس: ٧٢.

(٣٤٨) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣٤٧/٧، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١٨٦/٢. وانظر ألفاظ أخرى من هذا الباب حُدِّثَتْ منها التاء؛ لأنها تكاد تكون من صفات الإناث الخاصة في: ابن سيده، المخصَّص: ١٤٩/١٦.

(٣٤٩) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١٨٦/٢.

(٣٥٠) انظر، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنَّث: ٤٨٦-٤٨٩، ابن سيده، المخصَّص: ١٤٩/١٦.

(٣٥١) أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنَّث: ١٣٩-١٤٩.

«والدليل على صحته أننا رأينا أشياء يشترك فيها المذكر والمؤنث يُسْقِطُونَ الهاء منها، كقولهم : ناقة ضامر، وجمل ضامر، وناقة بازِل، وجمل بازِل، وذلك كثير في كلامهم ...» (٣٥٢).

وهذا البناء الذي عُدَّ كثيرا في الكلام العربيّ ويستوي فيه المذكر والمؤنث - يكون بمعنى الفاعل لا المفعول حملا على تلك الشواهد التي تدور في فلكه، نحو : رجل بالغ، وجاريةٌ بالغ، وجمل بازِل، وناقة بازِل، وبعير ضامر وناقة ضامر، وبعير ساعِل، وناقة ساعِل، ورجل عانس وامرأة عانس، ورجل سافر (مسافر، وسمي بذلك لكشفه السر عن وجهه)، وامرأة سافر، ورجل عاشق، وامرأة عاشق، وغيرها من الألفاظ التي وردت في العربية مستويا فيها المذكر والمؤنث.

ويكاد النحويون والتصرفيون يُجمعون على أن استواء المذكر والمؤنث فيما مرّ يعود إما إلى إرادة النسب فيها لا إجرائها مجرى الفعل الذي يوجب أن تكون صفة المؤنث بالتاء علامة للتأنيث، كما مرّ، نحو قائم وقائمة، ودارس ودارسة، حملا على حائض وأضرابها، أي : ذات حيض، وهو مذهب الأخفش وغيره من البصريين (٣٥٣). ويكاد مذهب سيبويه في هذه المسألة يكون قريبا من هذا التأويل، إذ يَحْمِلُ ذلك على أن حائضا وأضرابها صفاتٌ لمذكر محذوف، والتقدير : شخص حائض. وإما لتحقيق أمن اللبس بين صفة المذكر والمؤنث بعدم توافر هذه الصفات في الذكور، أو أنها من الصفات الغالبة، وهو مذهب الفراء. ويردُّ أبو بكر الأنباري مذهب سيبويه والبصريين مختارا ما ذهب إليه الفراء؛ لأن النسب المشار إليه يكاد يكون محصورا في تلك الألفاظ التي وردت عن العرب مستويا فيها التذكير والتأنيث، فلا نستطيع أن نُخْصَع لها الصفات الثرة التي من هذا الباب، إذ لا يقال : هندٌ قائم ولا جالس، لعدم وروده عنهم. والقول نفسه في حذف الموصوف المذكر (شخص أو شيء).

ويراءى لي أن ما مرّ من صفات مروية عن العرب يمكن حملها على ظاهرة التغليب، تغليب صفة المذكر على المؤنث، لأنها أكثر ملازمة له، أو لأنها أكثر ملازمة للمؤنث، فكأنها من الصفات الخاصة، كحائض، وطامث، وكاعب، وأضرابها. ولا بدّ من أن تُقَيَّد هذه الصفات بالشيوع واستعمال العرب إياها هذا الاستعمال؛ لأنها لا يمكن أن تكون قياسا لغيرها في هذه المسألة، لئلا تكون على خلاف سننهم في فيض غزير من الصفات التي لا يتوافر فيها هذا الاستواء. ومما يمكن عده من باب تغليب صفة المذكر على صفة المؤنث لكثرة استعمال العرب إياه فيه - بالغ : «وقولهم : رجل بالغ أكثر من قولهم : امرأة بالغ؛ لأنهم إذا أرادوا أن يصفوا المرأة بهذا قالوا : مُعَصِر، فلا

يدخلون الهاء في مُعْصِر؛ لأنه لا حظَّ للرجال فيه...» (٣٥٤). وسافر (مسافر، سمي سافرا لكشفه القناع عن وجهه)، لأن السفر يكاد يكون من الصفات الغالبة على الرجال لما يتحملون من متاعب ومشقات، وقيل امرأة سافر تغليبا لصفة المذكر على صفة المؤنث لكثرتها فيه وشيوعها في مجتمع البيئة اللغوية (٣٥٥). وعاشق، لأنَّ العشق في تلك المجتمعات كان يكثر من الرجال الذين يتمتعون بما يميّزهم عن النساء، ولذلك قيل: امرأة عاشق من باب التغليب في هذه المسألة. وبازل (الجمال الذي انشَقَّ نابه في السنة التاسعة)؛ لأنَّ رغبة العرب في الذكور أكثر من رغبتهم في الإناث، إذ كانوا يُسرُّون بانشقاق أسنانهم، فَتَسرَّب ذلك إلى الجمال على الرغم من أنَّ رغبتهم في النوق قد تكون أكثر منها في الجمال؛ لما تزوّداهم من حليب أو غيره؛ ولذلك غُلِبَت صفة المذكر على المؤنث لكثرتها في تلك المجتمعات، فقيل: ناقةُ بازل. ولست أَتَّفَق مع أبي بكر الأنباري في أنَّ الناقة قد يُراد بها التذكير في العربية كالشاة: «لأنَّ الهاء التي في الناقة لا توجب التأنيث الحقيقي، وذلك أنَّنا نجدُ مثل الناقة تكون فيها هاء التأنيث، وهي واقعة على المذكر، من ذلك الشاة، تقع على المذكر والمؤنث، وفيها علامة التأنيث...» (٣٥٦)، لأنَّ الذي شاع في العربية ومجتمعاتها قديما وحديثا أنَّ الناقة من الألفاظ المؤنثة (٣٥٧) الحقيقية. والقول نفسه في: جمل ضامر وناقة ضامر، وجمل ساعِل وناقة ساعِل، من حيث كثرة الاستعمال والشيوع، وتغليب المذكر على المؤنث (٣٥٨).

ولعلَّ ما يعزِّز تغليب صفة المذكر على صفة المؤنث في هذه المسألة لشيوعها وكثرة استعمالها في المجتمع العربي - قولهم، أميرُ بني فلانٍ امرأة، وفلانٌ وصيُّ بني فلان، وفلانٌ وكيلُ بني فلان، وفلانٌ شاهدُ بن فلان، ومؤدَّن بني فلان امرأة، وهي أقوال تدلُّ على أنَّ هذه الصفات تكاد تكون من صفات الذكور الملازمة أو الغالبة، على الرغم من جواز تأنيث صفة المؤنث (٣٥٩). ومن ذلك قول الشاعر (٣٦٠):

فليتَ أميرنا - وعزِلتَ عنا -
مُخَضَّبَةٌ أناملها كعابُ.

ويعزِّز ما مرَّ ما يدور على ألسنتنا من تراكيب لغوية يُغلب فيها المذكر على المؤنث، نحو: البنت

(٣٥٤) انظر: أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ١٤٣. وانظر: ابن منظور، لسان العرب (بلغ)، الزبيدي، تاج العروس (بلغ).

المُعْصِر هي التي بلغت عصر شبابها، أو التي أدركت وحاضتها.

(٣٥٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب (سفر)، الزبيدي، تاج العروس (سفر): أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ١٤٣.

(٣٥٦) أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ١٤١.

(٣٥٧) انظر: المبرد، المذكر والمؤنث: ٨٧، ابن منظور لسان العرب (نوق)، الزبيدي، تاج العروس (نوق).

(٣٥٨) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ضمير)، الزبيدي، تاج العروس (ضمير).

(٣٥٩) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ١٤٦.

(٣٦٠) انظر: ابن سيده، المخصص: ٣٦/١٧، الفراء، المذكر والمؤنث: ٦٢، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ١٤٧.

ضابط، والمرأة جندي، وهي عقيد أو رائد، أو مُقَدَّم، وهي صاحِبُه، وكفيلُه ودليلُه، وسميَرُه، وقريبُه، وجارُه، وغير ذلك. ولعل ما أكسبها سمة التغليب كثرة الاستعمال بهذه الدلالة في مجتمعات البيئات اللغويّة العربيّة.

ومّا يمكن عدُّه من باب الصفات الخاصة بالمؤنَّث أو الملازمة له، أو الغالبة عليه عانس، التي تُعدُّ من الصفات الغالبة على النساء، فكأنّها من باب حائض وطالق وطامث من حيث تغليب صفة المذكر الأصل على صفة المؤنَّث الفرع (٣٦١).

أما (فاعل) بمعنى المفعول الذي يستوي فيه المذكر والمؤنَّث - فَيُعدُّ نادرا في العربية، إذ لم يطالعنا ابن سيده إلّا بثمانية ألفاظ، كما مرّ، وهي ألفاظ لا يصحُّ القياس عليها، لأنّها اكتسبت هذه الدلالة من الاستعمال في ذلك المجتمع. ويشفع لها أنّها من الصفات التي لا حظّ للمذكر فيها في الغالب.

(٣) فَعِيل :

تُعَلَّب صفة المذكر على صفة المؤنَّث في هذا البناء إذا توافر فيه قيدان، الأول أن يكون بمعنى (مفعول)، والآخر أن يُدَكَّرُ موصوفه، ليتحقّق أمن اللبس بين ما هو للمذكر وما هو للمؤنَّث، نحو : قَتِيل، وجَرِيح، وذَبِيح، وطَرِيد، وخَضِيْب، وكَحِيل، وهَشِيم، وغيرها من الصفات الثرة التي حفظتها المظانّ المختلفة أو التي يُمكنُ صوغُها في العربية (٣٦٢). ويكاد النحويّون يجمعون على أنّه صير إلى حذف التاء علامة التأنيث من صفة المؤنَّث، لتحقيق أمن اللبس بين ما يكون من باب (فَعِيل) بمعنى (فاعل) وما يكون منه بمعنى (مفعول) (٣٦٣). والقول نفسه في عدم إجازة أن يُجْمَعَ جمع مذكر سالما في الغالب؛ لثلاث تجميع صفات الإناث جمع مؤنث سالما، على الرغم من أن المفرد يكاد يكون واحدا، نحو: قَتِيلين وقَتِيلات جمعا لقتيل، زيادة على تحقيق أمن اللبس بين ما هو جمع لـ (فَعِيل) بمعنى فاعل، وما هو جمع له بمعنى (مفعول) كسميعين، وجريحين، وقتيلين، على توهُّم توافر هذين المعنيين في كلّ بناء. ويعزّزه أيضا أنّهم يُكَسِّرون فعيلًا بمعنى فاعل إذا كان صفةً صحيح اللام غير مضعّف على (فُعلاء)، نحو: علّماء وخُبراء، وعلى (أَفِعلاء) إذا كان معتلّ اللام أو مضعّفا، نحو: أغنياء، وأعزّاء. أمّا ما هو بمعنى مفعول فيكسّر في الغالب على (فَعلى)، نحو :

(٣٦١) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنَّث، ١٥٢، ابن منظور، لسان العرب (عنس). الزبيدي، تاج العروس (عنس).
(٣٦٢) انظر : الفراء، المذكر والمؤنَّث، ٦٠، ابن سيده، المخصّص : ١٥٤/١٦، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٩٦/٤.

(٣٦٣) انظر : الفراء، المذكر والمؤنَّث : ٦٠، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٩٦/٤، ابن سيده، المخصّص : ١٥٤/١٦.

جَزَحِي، وَقَتْلَى . وَلَسْتُ أَنْكُرُ أَنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْيُفَازَ كُسِّرَتْ عَلَى (فُعْلَاء) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهَا بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، نَحْوُ : قَتِيلٌ وَقُتْلَاءٌ، وَأَسِيرٌ وَأُسْرَاءٌ، وَدَفِينٌ وَدُفْنَاءٌ، وَسَجِينٌ وَسُجْنَاءٌ، وَجَلِيبٌ وَجُلْبَاءٌ، وَشَهِيدٌ وَشُهَدَاءٌ، وَهِيَ جَمْعٌ تُعَدُّ شَاذَةً لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا (٣٦٤).

وَفِي الْعَرَبِيَّةِ أَلْفَاظٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) حُذِفَتْ مِنْهَا التَّاءُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّهَا مِنْ الصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ أَوْ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِنَاثِ، إِذْ تُعَامَلُ فِي ذَلِكَ مَعَامَلَةَ حَائِضٍ وَطَامِثٍ وَكَاعِبٍ وَنَاهِدٍ وَأَضْرَابِهَا، وَمِنْهَا : امْرَأَةٌ خَرِيعٌ (نَاعِمَةٌ)، وَخَلِيقٌ (حَسَنَةُ الْخَلْقِ)، وَرَخِيمٌ (سَهْلَةُ الْمَنْطِقِ)، وَعَطِيفٌ (مَطْوَاعٌ)، وَبَغِيٌّ (فَاجِرَةٌ)، عَلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ (فَعِيلٍ) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ وَزْنَهَا فَعُولٌ، وَنَاقَةُ سَدِيسٍ (الَّتِي تَلْقَى ثَنِيَّتَهَا فِي السَّادِسِ)، وَعَسِيرٌ (الَّتِي تَرْفَعُ ذَنْبَهَا فِي الْعَدُوِّ)، وَنَجِيبٌ (كَرِيمَةٌ)، وَضَرِيعٌ (عَظِيمَةُ الضَّرْعِ)، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي دَوَّنَهَا ابْنُ سِيدِهِ فِي مَخْصَصِهِ (٣٦٥). وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ جَهْمُورِهَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُلَازِمَةِ لِلْمُؤَنَّثِ - لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهَا غَيْرُهَا مِنَ الصِّفَاتِ فِي حَذْفِ التَّاءِ، لِأَنَّهَا اكْتَسَبَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةَ مِنْ مَجْتَمَعَاتِهَا الَّتِي كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهَا، فَتَغْلِبُ الْمَذْكَرُ فِيهَا عَلَى الْمُؤَنَّثِ يَدُورُ فِي فِلَكِ الْعَرَفِ وَالِاسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ.

(٤) فَعَلٌ :

وَيَكَادُ هَذَا الْبِنَاءُ يُقَيَّدُ بِكَوْنِهِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ زِيَادَةً عَلَى وَجُوبِ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ؛ لِيَتَحَقَّقَ أَمْرُ اللَّبَسِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ ثَوْرٍ قَنَّصٌ، وَبَقَرَةٌ قَنَّصٌ، وَثَوْبٌ سَلَبٌ، وَدَرَعٌ سَلَبٌ، وَغَيْرُهُمَا. وَيَطَالِعُنَا ابْنُ سِيدِهِ بِأَمْثَلَةٍ تُعَدُّ مِنَ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ فِي الْمُؤَنَّثِ، كَمَا يَظْهَرُ لِي، مِنْهَا : امْرَأَةٌ نَصَفٌ (مُسَنَّةٌ، الَّتِي بَلَغَتْ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ)، وَتَكُونُ هَذِهِ الصِّفَةُ لِلذَّكَرِ أَيْضًا : «وَالنَّصَفُ : الْكَهْلُ، كَأَنَّهُ بَلَغَ نِصْفَ عَمْرِهِ ... وَالْأُنْثَى نَصَفًا وَنَصْفَةً، كَذَلِكَ أَيْضًا ...» (٣٦٦). وَشَاةٌ نَصَفٌ (مَهْزُولَةٌ)، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ تُطَالَعْ فِي مِطَازِ اللُّغَةِ الَّتِي عُذْتُ إِلَيْهَا، وَمَا فِيهَا هُوَ : رَجُلٌ عَجَفٌ وَامْرَأَةٌ عَجَفٌ، وَأَعَجَفٌ وَعَجَفَاءٌ (٣٦٧)، وَيَدُورُ لِي أَنَّهُ بَنَاهَا قِيَاسًا مِنْ : عَجَفَ الدَّابَّةُ يَعْجِفُهَا عَجْفًا (هَزَلَهَا). وَأَرْضٌ صَبَبٌ (مَا انْحَدَرَ) (٣٦٨)، وَجَزَزَ (مَجْدَبَةٌ) (٣٦٩)، وَمِفَازَةٌ قَذَفَ (بَعِيدَةٌ) (٣٧٠)، وَبَثْرٌ نَكَزَ (قَلِيلَةُ الْمَاءِ)، وَمَا فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ) نَكَزَ : «نَكَزَتِ الْبَثْرُ تَنْكَزُ نَكَزًا وَنُكُوزًا، وَهِيَ بَثْرٌ نَكَزَ وَنَاكَزَ وَنَكَوزَ : قَلَّ

(٣٦٤) انظر : عباس أبو السعود، الفَيْصَلُ فِي أَلْوَانِ الْجَمْعِ : ٧٢، ابن سيدة، المَخْصَصُ : ١٥٥/١٦.

(٣٦٥) انظر ابن سيدة، المَخْصَصُ : ١٥٧/١٦ - ١٥٨ ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٥٤٩/٢.

(٣٦٦) ابن منظور، لسان العرب (نصف). وانظر الزبيدي، تاج العروس (نصف) قيل إِنَّ بَغِيًّا مِنْ بَابِ (فَعُولٍ) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٥٤٩/٢.

(٣٦٧) انظر : ابن سيدة، المَخْصَصُ : ١٦٢/١٦، ابن منظور، لسان العرب (عجف). الزبيدي، تاج العروس (عجف).

(٣٦٨) انظر : ابن منظور، لسان العرب (صبب)، الزبيدي، تاج العروس (صَبَبَ)، ابن سيدة، المَخْصَصُ : ١٦٢/١٦.

(٣٦٩) انظر ابن سيدة، المَخْصَصُ : ١٦٢/١٦، ابن منظور، لسان العرب (جزر).

(٣٧٠) انظر : ابن سيدة، المَخْصَصُ : ١٦٢/١٦، ابن منظور، لسان العرب (قذف)، الزبيدي، تاج العروس (قذف).

ماؤها...» (٣٧١)، ويظهر لي أنَّ التَّكْر مصدر (نَكِرَ)، فيكون ذلك من باب الوصف بالمصدر الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع إن لم يُحمَل على التنوُّع. وغيرها من الألفاظ الأخرى (٣٧٢). وقد يكون (فَعَلَ) بمعنى (فاعِل)، ومِمَّا يمكن عدُّه من ذلك (يَيْس) كما في (المخصَّص) (٣٧٣)، وغيره (٣٧٤).

(٥) فُعِلَ :

يبدو أنَّ بناء (فُعِلَ) أكثر شيوعاً في العربية من (فَعَلَ)، ويعزَّز ذلك تلك الأمثلة التي طالعنا بها أبو بكر الأنباري (٣٧٥)، وابن سيده (٣٧٦)، ومنه : أرض جُرْز (جديبة)، كما في قوله تعالى : ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرْزِ﴾ (٣٧٧)، وامرأة فُرْج، ورجل فُرْج (لا يكتُم سرّاً)، وناقَة سُرج (سهلة السير)، وامرأة نُزِر (قليلة الولد)، وغيرها. وتكاد الأمثلة التي طالعنا في بعض مظان اللغة (٣٧٨) تدور في فلك الصفات التي يمكن أن تكون ملازمة للمؤنث أو الغالبة عليه.

(٦) فُعِلَ :

ومنه : امرأة نُكِر، ورجل نُكِر، ولعلَّ هذا من باب الوصف بالمصدر للمبالغة، ويعزّزه أنَّه يُقال : رجل نُكِر، ونُكِر (٣٧٩)، وامرأة رُوْد (ناعمة لينة) (٣٨٠) وناقَة عُبر الهواجر (تعبرها) (٣٨١)، وأرض سِي (مستوية، أصلها سُوي) (٣٨٢)، وغُفِل (لم تُمَطَّر) (٣٨٣)، وغيرها (٣٨٤).

-
- (٣٧١) ابن منظور، لسان العرب (نكر).
(٣٧٢) ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦.
(٢٧٣) انظر ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦.
(٣٧٤) انظر : ابن منظور، لسان العرب (يس)، إبراهيم بن إسحق الفارابي (ت : ٣٥٠ هـ)، ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة، - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ومطبعة الأمانة، ١٣٩٤ هـ - ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٤ م - ١٩٧٩ م : ٣ / ٢١٧.
(٣٧٥) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٨٤ -
(٣٧٦) انظر ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦.
(٣٧٧) السجدة : ٢٧.
في جُرْز أربع لغات : جُرْز، جُرْز، جَرَز، جَزَز.
(٣٣٨) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٨٤، ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦.
(٣٧٩) انظر : ابن منظور، لسان العرب (نكر)، الزبيدي، تاج العروس (نكر).
(٣٨٠) انظر : ابن منظور، لسان العرب (رأد)، الزبيدي، تاج العروس (رأد)، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٦، الفارابي، ديوان الأدب : ١٥١ / ٤، ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦.
(٣٨١) انظر : الفارابي، ديوان الأدب : ١٥٣ / ١، ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦، ابن منظور، لسان العرب (عبر)، الزبيدي، تاج العروس (عبر).
(٣٨٢) انظر : الفارابي، ديوان الأدب : ١٩ / ٤، ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٥.
(٣٨٣) انظر : الفارابي، ديوان الأدب : ١٥٨ / ١، ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦.
(٣٨٤) انظر : ابن سيده، المخصَّص : ١٦٢ / ١٦.

(٧) فِعْل :

يستوي المذكر والمؤنث في هذا البناء إذا كان بمعنى المفعول، نحو : خروف ذُبَح، وشاة ذُبَح، ورأي مِسَخ، وفكرة مِسَخ، وقَمَح طَحْن، وذرة طَحْن، أو بمعنى الفاعل، نحو : شاب بِكْر، وشابَّة بِكْر، ورجل زِير (يخالط النساء)، وهو الغالب، وامرأة زِير (٣٨٥)، ورجل قِرْن، وامرأة قِرْن (الكفاء والنظير) (٣٨٦). وتكاد بعض الصفات فيه تكون خاصة أو ملازمة للمؤنث، نحو : هِل (متفضلة في ثوب واحد)، وناقة ثني (تلد اثنين)، وثَلث (تلد ثلاثة)، وغيرها (٣٨٧).

(٨) فَعَال :

ومنه : رجلُ حَصان، وامرأة حَصان، ورجل جَواد، وامرأة جَواد، وجَبان، ورزان، وناقة رَداح (ضخمة الألية)، وكبش رَداح، وامرأة ثَقال (اللازمة لمجلستها، أو الرزان)، ورجل ثَقال (٣٨٨)، وغيرها. ومما يمكن عدُّه من باب الصفات الخاصة بالمؤنث أو الملازمة له، عَضاد (قصيرة)، وبَضاض (كثيرة اللحم، أو رقيقة الجلد)، ونَوَار (تنفر عن الشر)، وعَوان (نصف بين المسنة والبكر)، وذَرَاع (خفيفة اليدين في الغزل)، وغير ذلك من الصفات التي حفظها ابن سيده في (المخصَّص) (٣٨٩).

(٩) فِعَال :

ومنه : رجل ضِنَّاك، وامرأة ضِنَّاك (الموثق الخلق الشديد، والضِنَّاك المرأة الثقيلة العجيبة)، وناقة لِكَاك، وجمل لِكَاك (شديد اللحم)، ورجل إِزاء مال، وامرأة إِزاء مال (يحسن رعيته)، وناقة كِناز، وجمل كِناز (كثير اللحم). ومما يمكن عدُّه من باب الصفات الملازمة أو الغالبة : امرأة مِشان (سليطة مشاتمة)، وشِناط (مكتنزة اللحم)، وغيرها من الصفات التي يطالعنا بها ابن سيده (٣٩٠).

(٣٨٥) انظر : ابن منظور، لسان العرب (زور)، الزبيدي، تاج العروس (زور)، ابن سيده، المخصَّص : ١٦ / ١٦١، الفارابي، ديوان الأدب، ٣ / ٣٢٤.

(٣٨٦) انظر : ابن سيده، المخصَّص : ١٦ / ١٦٠، ابن منظور، لسان العرب (قرن).

(٣٨٧) انظر ابن سيده، المخصَّص : ١٦١-١٦٢. ابن منظور، لسان العرب (هَل، ثنى، ثلث)، الفارابي، ديوان الأدب : ١٦ / ٤، ١٧٨ / ١، الزبيدي، تاج العروس (هَل، ثنى، ثلث).

(٣٨٨) انظر : ابن سيده، المخصَّص : ١٦ / ١٥١، ابن منظور، لسان العرب (ثقل)، الفارابي، ديوان الأدب : ١ / ٣٨٢.

(٣٨٩) انظر ابن سيده، المخصَّص : ١٦ / ١٥١-١٥٢.

(٣٩٠) انظر ابن سيده، المخصَّص : ١٦ / ١٥٢-٦٥٤.

(١٠) فُعَال :

وهذا البناء قليل الشيوع في الكلام العربي (٣٩١)، ومِمَّا يمكن عدُّه منه مستويًّا فيه المذكر والمؤنث :
مدية حُدَاد، وحسام حُدَاد، وشراب سُحَام (لِين)، وخمر سُحَام، على الرغم من جواز تذكيرها،
ومدية هُذَاد، وجُزَاز وهُذَام، والحُسام كذلك (٣٩٢). ومِمَّا يمكن عدُّه من باب الصفات الملازمة
للمؤنث أو الغالبة عليه : ناقة كُبَاس (عظيمة الرأس)، وناقة رُواع (حديدة الفؤاد) (٣٩٣)، وقوس
حُدَال (التي تحدر إحدى سبتيها وترفع الأخرى)، على الرغم من أنَّ الجوهرية قد ذكر أنَّ القوس
تُذَكَّر وتؤنَّث (٣٩٤)، وغيرها.

(١١) فَعَل وفَعِل، وفُعِل :

تكاد هذه الأبنية تختص بالإناث، وَمِنْ (فَعِل) : ناقة ضِرْزِم (المُسِنَّة التي يسيل لعابها من
الكبر) (٣٩٥)، وامرأة أَوْ نعجة هِرْزَمِل (التي فيها هوج واسترخاء) (٣٩٦)، وَخِذْعِل (الحمقاء)،
والخِرْمِل (الحمقاء) (٣٩٧)، وناقة دِلْقِم (التي تكسر فوها فسال لعابها) (٣٩٨)، وغيرها من الصفات
الأخرى (٣٩٩).

ومن (فَعَل) : ناقة صَمْعَج (غليظة) (٤٠٠)، وامرأة قَرَّع (حمقاء)، وسَلْفَع (جريئة)، ورَعْبَل
(خَرْقَاء) (٤٠١)، وناقة دَلْعَس، وبلْعَك (ضخمة)، وغيرها من الصفات الأخرى التي تُعدُّ ملازمة
للأنثى (٤٠٢).

أما (فُعِل) فيعدُّ نادرا، إذ لم يذكر منه ابن سيده إلا لفظتين : ناقة كُحْكُح (مسِنَّة)، وفيه لغة

(٣٩١) انظر ابن سيده، المخصص : ١٥٤/١٦.

(٣٩٢) انظر، ابن منظور، لسان العرب (هذد، هذم، جزز)، ابن سيده، المخصص : ١٥٤/١٦.

(٣٩٣) انظر : الزبيدي، تاج العروس : (روع)، ابن منظور، لسان العرب (روع)،

(٣٩٤) انظر الجوهرية، الصحاح (قوس).

(٣٩٥) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٢، ابن منظور، لسان العرب (ضرم)، ابن سيده، المخصص :
١٦٧/١٦.

(٣٩٦) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٢، ابن سيده، المخصص : ١٦٧/١٦.

(٣٩٧) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٢، ابن منظور، لسان العرب (خذعل، خرمل)، ابن سيده، المخصص :
١٦٧/١٦.

(٣٩٨) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٢، ابن سيده، المخصص : ١٦٧/١٦، ابن منظور، لسان العرب
(دلقم).

(٣٩٩) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٢- ابن سيده، المخصص : ١٦٧/١٦.

(٤٠٠) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٤، ابن سيده، المخصص : ١٦٦/١٦، ابن منظور، لسان العرب
(صممع).

(٤٠١) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٤.

(٤٠٢) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٦٩٤-٦٩٥، ابن سيده، المخصص : ١٦٦/١٦.

أُخرى، وهي كَحَكِح (بالكسر)، وعُبُسُر (شديدة) (٤٠٣).

وغير ذلك من الأبنية المختلفة التي تدور في فلك الصفات التي تختص بالإناث أو الملازمة لهن، وهي أبنية تكفل ابن سيده بحفظها في كتابه النفيس (المختصص) (٤٠٤). ولست أنكر أن جمهور الأبنية السابقة بأمثلتها المختلفة تُعد من باب الصفات الملازمة للإناث أو المختصة بهن، وهي صفات لا تتوافر في الذكور، ويتحقق بذلك أمن اللبس بين المذكر والمؤنث في هذه المسألة زيادة على تحققه بذكر الموصوف أو القرائن الأخرى المختلفة، ولست أدعو إلى وجوب ذكر الموصوف في الصفات الخاصة بالمؤنث؛ لتحقيق أمن اللبس بدونه، كما في حائض وطالق وطامث وأضرابها. وقد تلحق التاء، علامة التأنيث، تلك الصفات الخاصة بالمؤنث أو الملازمة أو الغالبة على الرغم من تحقق أمن اللبس بذكر الموصوف، أو بكون الصفة لا حظ لها في الذكور، وغيرها من القرائن، لتأكيد التأنيث. وأحيانا تُحذف هذه التاء من بعض الألفاظ الشائعة لتحقيق أمن اللبس، ومن ذلك قول امرأة من فصحاء العرب: أنا أماً أريد الخير (٤٠٥).

(٤) جواز تذكير الفعل مع فاعله أو نائبه أو وجوبه :

الأصل في الفعل أن يكون مذكراً في هذه المسألة، فلا تلحقه التاء، علامة التأنيث، إذا كان ماضياً، أو تسبقه المفتوحة، إذا كان مضارعاً، وأن يكون مفرداً إذا كان فاعله أو نائبه مفرداً أو مثني أو جمعا، فلا يطابقه إلا فيما يطالعنا في لغة (أكلوني البراغيث). ويعرض لهذا الفعل في بعض التراكيب اللغوية ما يجعله يهجر هذا الأصل، إذ يجب أن تلحقه التاء الساكنة إذا كان ماضياً، وتسبقه المفتوحة إذا كان مضارعاً، بقيد أن يكون فاعله أو نائبه مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً معنوياً أو لفظياً ملاصقاً له غير مفصول عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وكانت امرأتى عاقراً﴾ (٤٠٦)، و﴿فتذكر إحداهما الأخرى﴾ (٤٠٧)، وغيرهما من الآيات الأخر التي تطالعنا في القرآن الكريم (٤٠٨). ويُعد حذف التاء، علامة التأنيث، في هذا الموضع قبيحاً (٤٠٩)، على الرغم من وروده عن العرب: «وقال بعض العرب

(٤٠٣) انظر: ابن سيده، المختصص: ١٦٨/١٦، ابن منظور، لسان العرب (كحكح).

(٤٠٤) انظر ابن سيده، المختصص: ١٦٦/١٦ -

(٤٠٥) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع: ٢٨١.

(٤٠٦) مريم: ٨.

(٤٠٧) البقرة: ٢٨٢.

(٤٠٨) انظر: محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات في أسلوب القرآن، القاهرة - مطبعة حسان (بلا تاريخ طبع)، القسم الثالث، الجزء الأول: ٥٥١.

(٤٠٩) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ٦١٦، المبرد، المقتضب: ٥٩/٤، ١٤٦/٢، ٣٣٧، الصبان، حاشية الصبان: ٥١/٢ -

: قَالَ فَلَانَةُ» (٤١٠)، وهو قول رديء عند الشيخ خالد الأزهرى : «وشدَّ قول بعضهم : قَالَ فَلَانَةُ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، وهو رديء لا يَنْقَاسُ ، فيقتصر فيه على السماع» (٤١١). والاختيار عند أبي بكر الأنباريَّ الإثباتُ : «اعلم أنَّ أفعال المؤنَّث إذا لاصقتها كان الاختيار إثبات التاء ، وكان حذفها قبيحاً...» (٤١٢). والقول نفسه مع أبي القاسم الزخشي (٤١٣)، والنحَّاس (٤١٤)، إذ لا يصحُّ الحذف عندهما. ويظهر لي أنَّ أبا موسى الجزوليَّ (ت : ٦٠٧ هـ) قد أجاز هذا الحذف على الرغم من كونه قليلاً في الكلام العربي : «وذهب أبو موسى الجزوليَّ إلى إجازة حذف علامة التانيث إلاَّ أنَّ حذفها عنده من غير فعل ليس بكثير» (٤١٥)، وهي مسألة تومئى إلى تغليب الأصل (المذكر). على الفرع (المؤنَّث).

ويكاد القدامى يُجمعون على أنَّ تانيث الفعل مع فاعله أو نائبه في هذه المسألة يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين المذكر والمؤنَّث على الرغم من تحقُّقه بكون الاسم الظاهر المرفوع بالفعل مؤنَّثاً حقيقياً؛ لأنَّه قد يُسمَّى بمؤنَّث مذكر (٤١٦) : «ويلزم فعله علامة التانيث في نحو : قامت المرأة، وذهبت الجارية، فتلحق التاء الفعلَ للإيذان بأنَّ فاعله مؤنَّث، كما تلحقه علامة التثنية والجمع في نحو : قاما أخواك، وقاما إختوتك، للإيذان بعدد الفاعلين، فإنَّ قيلَ : الاختيار : قام أخواك، وقام إختوتك، فما بالك توجب إلحاق العلامة في المؤنَّث، نحو : قامت هند؟ فالجواب أنَّ الفرق بينهما أنَّ التانيثَ معنى لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره، وليس كذلك التثنية والجمع، فإنَّهما غير لازمين، إذ الاثنان قد يفارق أحدهما الآخر، فيصير واحداً، ويزيدان، فيصيران جمعا، وكذلك الجمع قد ينقص، فيصير تثنيةً، وليس التانيث كذلك، فللزوم معنى التانيث لزمت علامته، ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتهما» (٤١٧). ويظهر لي أنَّ للجوار أثراً يَبِينُ في هذه المسألة (٤١٨)؛ لأنَّ الجار قد يؤخذ بجرم جاره، فالمؤنَّث الحقيقي لفظياً أو معنوياً يُعَدُّ ضدَّ المذكر الذي يُعَدُّ الأصل، ولذلك اختصَّ المؤنَّث الفرع بعلامة التانيث، الفرع في الاسم، وأثّر في جاره الملاصق (الفعل) في

(٤١٠) سيبويه، الكتاب : ٣٨-٣٩.

(٤١١) انظر الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح : ٣٧٩/١.

(٤١٢) أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنَّث : ٦١٦.

(٤١٣) انظر على بن مؤمن بن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس (بلا مكان طبع)، الطبعة الأولى : ١٩٨٠ م : ٢٧٨-٢٧٩.

(٤١٤) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٩.

(٤١٥) ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٣٧٨.

(٤١٦) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٨-٢٧٩، سيبويه، الكتاب : ٣٦/٢، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأسموني : ٥٠/٢.

(٤١٧) ابن يعيش، شرح المفصل : ٩٢/٥.

(٤١٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم.

إلحاق علامة التأنيث، ويعزز ذلك قول أبي بكر الأنباري: «اعلم أن أفعال المؤنث إذا لاصقتها كان الاختيار إثبات الناء، وكان حذفها قبيحاً، كقولك، قامت هند، وفاطمة، وعائشة، وإنما قبح؛ لأن التأنيث بابٌ مضافٌ باب التذكير، فيُفرق بين فعل المذكر، والمؤنث لاختلافهما، فإذا فصلت بين فعل المؤنث وبينه شيء اعتدل التذكير والتأنيث، كقولك: ضرب زيداً هند، فمن أنث لزم القياس، ومن ذكر قال: لما حجز بين الفعل والمؤنث حاجزٌ رجع الفعل إلى أصله، والقياس التأنيث، والتذكير جائز» (٤١٩). ولست أميل إلى جعل تحقيق أمن اللبس بين المذكر والمؤنث سبباً رئيساً في هذه المسألة؛ لأنه يتحقق بالمؤنث الحقيقي، أمّا المعنوي فيتحقق فيه ذلك باكتسابه التأنيث من الشيوخ وكثرة الاستعمال في المجتمع، زيادةً على قرائن أخرى تتوافر في التراكيب اللغوية المختلفة، على الرغم من أنه قد يُسمّى بالمؤنث مذكراً؛ لأن أمن اللبس يتحقق بالشيوع وكثرة الاستعمال كما مرّ، وبقلّة من يُسمّى من الذكور بأسماء الإناث. وعليه فإنّ هذا التأنيث في رأيي يعود إلى أثر الجوار في الفعل ليكون الفعل وفاعله ضيّدين للمذكر وفِعْله الذي يجب تذكيره أيضاً، ويُعدُّ تذكير المؤنث أولى وأحسن من تأنيث المذكر، لأن التأنيث فرعٌ، والتذكير أصلٌ، فتذكير المؤنث يُعدُّ إلحاقاً بالأصل، أمّا تأنيث المذكر فيُعدُّ من باب إلحاق الأصل بالفرع (٤٢٠).

ويجب تأنيث الفعل أيضاً مع فاعله أو نائبه الضمير إذا كان مسبوقةً بمفسر مؤنث تأنيثاً حقيقياً أو مجازياً، كقوله تعالى: ﴿كَمْثَل حَيَّةً أَنْبَتَتْ سَنَابِلَ﴾ (٤٢١)، ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (٤٢٢). وذكر سيبويه أن تذكير الفعل فيما مرّ جائز في الشعر: «وقد يجوز في الشعر: مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا، كأنّه اكتفى بذكر الموعظة عن الناء...» (٤٢٣). ومما جاء في الشعر من ذلك قول الأعشى (٤٢٤):

فإِذَا تَرَى لِمَتِي بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقول عامر بن جوين الطائي (٤٢٥):

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَاهَا

وقول طفيل الغنوي (٤٢٦):

(٤١٩) أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ٦١٦.

(٤٢٠) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٩.

(٤٢١) البقرة: ٢٦١،

(٤٢٢) الأعراف: ٨٣.

(٤٢٣) سيبويه، الكتاب: ٤٥/٢.

(٤٢٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٤٦/٢، البغدادي، خزانة الأدب، ٥٧٨/٤، ابن يعيش، شرح المفصل:

٩٥/٥، ٦/٩، ٤١.

(٤٢٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٤٦/٢، البغدادي، خزانة الأدب، ٢١/١، ٣٣٠/٣.

(٤٢٦) انظر محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثالث، الجزء الأول، ٥٣٨-٥٤٦، سيبويه،

الكتاب: ٤١/٢.

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ

وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِيٍّ مَكْحُولٌ

وقول الشاعر (٤٢٧) :

يَمُتُّ بِقَرْبَى الزَيْنِينِ كَلِيْهَا

إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ

وقول ابن مقبل (٤٢٨) :

وَكَلَّتَاهُمَا قَدْ حُطَّ لِي فِي صَحِيفَةٍ

فَلَا الْعَيْشُ أَهْوَاهُ وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ

وغير ذلك من الشواهد الأخرى التي تعزز إجازة عود الضمير مذكراً على مفسر سابق مؤنث تأنيثاً حقيقياً أو مجازياً ، على الرغم من أَنَّ النحاة قد عدوها من باب الحمل على المعنى للضرورة الشعرية . ولعل هذه الشواهد وغيرها تعزز تغليب الأصل (المذكر) على الفرع (المؤنث) ؛ لأنَّ حمل النص على الظاهر أولى وأظهر إذا لم يكن هنالك محوَجٌّ ما . ويزيدي اطمئنانا إلى توافر تغليب المذكر فيما مرَّ على المؤنث تلك القراءات القرآنية التي يمكن حملها على هذا التغليب ، ومنها قراءة الأعمش : ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونَ عَنْ وُجُوهِهم النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورهم وَلَا هم يُنْصَرُونَ بل يَأْتِيهم بَغْتَةً فَيَبْهَتهم فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هم يُنْظَرُونَ﴾ (٤٢٩) بالياء في (يأتِيهم) و (فَيَبْهَتهم) ، ويَحْمِلُ الزمخشري هذه القراءة على أَنَّ الضمير للوعد في الآية السابقة : ﴿وَيَقُولُونَ متى هَذَا الْوَعْدُ...﴾ (٤٣٠) ، أو للحين المذكور في هاتين الآيتين ، على الرغم من أَنَّهُ قد أجاز عودته في غير هذه القراءة إلى (النار) ، أو الوعد ؛ لأنَّه في معنى النار (٤٣١) . وقراءة بعض القراء : ﴿وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعةُ قُلْ بلَى وَرَبِّي لِيَأتِيَنَّكُم عَالَمُ الْغَيْبِ لَا يعزبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ...﴾ (٤٣٢) بالياء في (لِيَأتِيَنَّكُم) ، وهي محمولة عند ابن جني (٤٣٣) على أَنَّ المخوف من الساعة عقابها ، فَغَلَبَ معنى

(٤٢٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٧، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، بغداد - مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م : ٢٣٩/١ .

(٤٢٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٧، الفراء، معاني القرآن : ١٤٢/٢ .

(٤٢٩) الأنبياء : ٣٩-٤٠ .

(٤٣٠) الأنبياء : ٣٨ .

(٤٣١) انظر : الزمخشري، الكشاف : ٥٧٣/٢، أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٣١٤/٦ .

(٤٣٢) سبأ : ٣ .

(٤٣٣) انظر عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي

ناصف، ود . عبد الفتاح شلبي، ود . عبد الحليم النجار، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامية، ١٣٨٦ هـ : ١٨٦/٢ .

التذكير. وذهب الزمخشري^(٤٣٤) إلى أَنَّ الساعة بمعنى اليوم، أو أن يكونَ الفعل مُسنداً إلى (عالم الغيب) في قراءة الرفع. وذكر أبو حيان النحوي^(٤٣٥) أَنَّهُ يبعد أن يكونَ الضمير عائداً إلى (الساعة)؛ لأنَّه مذهب به مذهب التذكير، وهي مسألة لا تصحُّ إلا في الشعر عنده. وقراءة مجاهد ومقاتل: ﴿قد كان لكم آية في فتنتين التفتتا فئةً يقاتل في سبيل الله...﴾^(٤٣٦) بالياء في (يقاتل) على تغليب معنى الفتنة (القوم المذكور) على لفظها المؤنث^(٤٣٧). وقراءة الحسن وقتاده: ﴿فجعلناها حصيداً كأن لم يَغْنَ بالأمس﴾^(٤٣٨) بالياء في (يَغْن) على أن الضمير فيه عائد على المضاف المحذوف (الزرع) أي: فجعلنا زرعها حصيداً، فغلبَ المضاف المحذوف (المذكور) على المضاف إليه (المؤنث)، وقامت (ها) في (عليها) و (أتاها)، و (فجعلناها) في قوله تعالى: ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازيّنت وظنَّ أهلُها أَنهم قادرون عليها أتاها أمرُّنا ليلاً ونهاراً فجعلناها...﴾^(٤٣٩) مقامه. وقيل إنه عائد إلى (زخرفها) أو (حصيداً)، وهو الأولى عند أبي حيان النحوي^(٤٤٠). وقراءة مجاهد وابن جبير: ﴿ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارعةً أو يحلّ قريباً من دارهم﴾^(٤٤١) بالياء في (يحلّ) على تغليب معنى القارعة (البلاء) على لفظها، وقيل إنَّ الهاء في (قارعة) للمبالغة والضمير عائد إلى الرسول ﷺ^(٤٤٢).

وبعدُ فيتبيّن لنا بوضوح ممّا مرّ من شواهد شعريّة وآيات قرآنيّة - أن تغليب المذكّر على المؤنث في عودة الضمير مذكراً على مفسّر سابق مؤنث مجازياً أو حقيقياً - جائز يصار إليه في النثر والشعر، ولستُ أتفق مع النحويّين الذين حصروا هذه المسألة في باب الضرورة الشعريّة. ويبدو تغليب المذكّر على المؤنث بيّناً - زيادةً على مرّ - في وصف المؤنث أو الإخبار عنه بمذكّر، على الرغم من أن النحويين قد حصروا ذلك في الضرورة الشعريّة^(٣٤٣). وممّا يُعدُّ من هذه المسألة قول أبي ذؤيب الهذلي^(٤٤٤):

لو كان مِدْحَةٌ حيّ مُنْشِراً أحداً
أحيا أبأكنّ يا ليلي الأمادحُ

-
- (٤٣٤) انظر الزمخشري، الكشاف : ٢٧٩/٣، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٣١٤/٦ .
(٤٣٥) انظر : أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٢٥٧/٧، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول : ٤٨٦ . .
(٤٣٦) آل عمران : ١٣ .
(٤٣٧) انظر أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٣٩٤/٢ .
(٤٣٨) يونس : ٢٤ .
(٤٣٩) يونس : ٢٤ .
(٤٤٠) انظر : الزمخشري، الكشاف : ٢٣٣/٢، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ١٤٤/٥ .
(٤٤١) الرعد : ٣١ .
(٤٤٢) انظر أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٣٩٣/٥ .
(٤٤٣) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٨ .
(٤٤٤) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٦، محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني (ت : ٤١٢ هـ) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة، الاسكندرية - منشأة المعارف (بلا تاريخ طبع) : ٣٢، الجوهري، الصحاح (مدح). (بلا تاريخ طبع) : ٣٢، الجوهري، الصحاح (مدح).

فغلبَ صفة المذكر (مُنْشَرًّا) على صفة المؤنث (مُنْشَرَّة) على أَنَّ المِدْحَة بمعنى المدح، أو على مذهب بعض النحويين في أَنَّ كل ما لا روح له يجوز فيه التذكير والتأنيث (٤٤٥). وقول الشاعر (٤٤٦):

هنيئاً لسعدٍ ما اقْتَضَى بعدَ وَقَعْتِيْ
بناقةٍ سعدٍ والعشِيَّةُ باردٌ

فغلبَ (بارد) المذكر على (باردة) المؤنثة؛ لأنَّ العشِيَّةَ بمعنى العشي. وغيرهما من الشواهد الشعرية الأخرى التي غلبَ فيها المذكر على المؤنث، على الرغم من أَنَّها يُمكنُ أَنْ تُعدَّ من باب تغليب الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ (٤٤٧).

ومِمَّا يُعَدُّ من باب تذكير الفعل وجوباً مع فاعله المؤنث مجازياً أو حقيقياً، على أَنَّ المذكر قد غلبَ على المؤنث، زيادةً على ما مرَّ - الفعل (كفى) بقيد كون فاعله مجروراً بالباء الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وَكُفِيَ بِجَهَنَّمَ سَعيراً﴾ (٤٤٨)، و﴿كُفِيَ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً﴾ (٤٤٩)، وقولك: كفى بزینب مدرّسة، على أَنَّ الباء زائدة للتوكيد، وما بعدها فاعلُ هذا الفعل الذي حُذِفَ مفعولُه في أحد التأويلات (٤٥٠)، وذكر الصبَّان (٤٥١) أَنَّ المجرورَ وجارَه في صورة الفضلة التي لا تقتضي تأنيث الفعل، ولست أَتَّفِقُ معه في هذا القول، لأنَّ الفضلة ليست ركناً أساسياً من أركان الجملة، الفعلية أو الاسميَّة، والفاعل المجرور بالحرف الزائد لا يُعَدُّ فضلة، وعليه فإنَّ الفعلَ معه يجوز تذكيره سواء أكان مؤنثاً مجازياً أم حقيقياً، ويعزّز ما أذهب إليه ما يطالعنا في القرآن الكريم، وكلام العرب، نَظْمُه ونَشْرُه - من مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ (٤٥٢)، و﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا﴾ (٤٥٣)، و﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا...﴾ (٤٥٤)، وغيرها (٤٥٥).

(٤٤٥) انظر القزاز القيرواني، ضرائر الشعر: ٣٢.

(٤٤٦) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٦، أبو البركات الأنباري، الإنصاف: ٧٦٨/٢.

(٤٤٧) انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف: ٧٥٨-٧٨٢، ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٦، القزاز القيرواني، ضرائر الشعر: ٢٩-٣٠.

(٤٤٨) النساء: ٥٠.

(٤٤٩) الإسراء: ١٤.

(٤٥٠) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٨٢، محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول: ٤٧٢.

(٤٥١) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٥١/٢.

(٤٥٢) الأنعام: ٤.

(٤٥٣) الحجر: ٥، المؤمنون: ٤٣.

(٤٥٤) الأنبياء: ٦.

(٤٥٥) انظر: الأنعام: ٥٩، يس: ٤٦.

ومَّا جاءَ فيه الفعلُ مذكَّراً في هذه المسألة - قوله تعالى : ﴿وما أصابَكَ من سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ (٤٥٦)، و ﴿ما يَكُونُ منْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ...﴾ (٤٥٧). وفي أيَّهما (التذكير والتأنيث) أولى وأظهر - خلافٌ بين النحويِّين، إذ ذهب ابن جني (٤٥٨) إلى أنَّ التذكيرَ هو الوجه، والرازي إلى أنَّه الأكثر (٤٥٩)، أمَّا أبو حيَّان النحويُّ فالأكثرُ والقياسُ عنده التأنيثُ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة، والفعلُ مسندٌ إلى مؤنَّث (٤٦٠).

ويُترأى لي أنَّ زيادةَ الباءِ في فاعِل (كفى) ليستْ كزيادة (مِنْ) فيما مرَّ؛ لأنَّ هذه الباءَ تكادُ تكونُ قريبةً من اللازمة، فهي في منزلةٍ بين الأصيلَّة والزائدة، مثل (رَبِّ)؛ ليتحقَّقَ المعنى المراد في مثل هذا الأسلوب، المدح أو الذمُّ، كما ذكر ابن عطية (٤٦١)، أو أنَّ (كفى) بمعنى (اكتَفِ)، كما ذكر الزَّجَّاج (٤٦٢)، وهو مذهبُ مردودٍ عند جمهور النحويِّين، لأنَّ في تأويله إشعاراً بعدم الزيادة، زيادةً على أنَّ الأمرَ يَقْتَضِي أنَّ يكونَ فاعله مخاطباً، على أنَّ الجار والمجرور بعد هذا الفعل في محل نصبٍ على المفعول به، والعامِلُ فيه الفعل نفسه. وقيل إنَّ الفاعلَ ضميرُ المصدَّر المفهوم (الاكتفاء)، على أنَّ الجار والمجرور في موضع نصبٍ على المفعول به، وهو قول ابن السَّراج، وإنَّ الباءَ زائدةٌ جوازاً لا لزوماً، وغير ذلك من التأويلات والتقديرَات (٤٦٣).

(٤٥٦) النساء : ٧٩.

(٤٥٧) المجادلة : ٧٠.

(٤٥٨) انظر : ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات : ٣١٥ / ٢، محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول : ٤٨٩-٤٩٠.

(٤٥٩) انظر أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٢٣٤ / ٨.

(٤٦٠) انظر أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٢٣٤ / ٨.

(٤٦١) انظر أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٢٠ / ٦.

(٤٦٢) انظر : أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٢٦١ / ٣، محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول : ٤٧٢ -

(٤٦٣) انظر محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول : ٤٧٢، د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٨٢، أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٥٦ / ٨٥١٥، ٥٦ / ٧ - ٥٠٥ - ٢٦١ / ٣، ٥٠٦.

ويظهر لي، كما مرَّ، أنَّ هذه الباء قريبةٌ من (ربَّ) من حيث عدُّها حرف جرٍّ شبيهاً بالزائد، فهي زائدةٌ في النحو، لازمةٌ في المعنى، فتكون (ربَّ)؛ نظيرةٌ لها في هذه المسألة. أمَّا تذكير الفعل الواجبُ فنظيره تذكيرُ الفعل مع نائب الفاعل إذا كان جارًّا ومجروراً لا ضميراً مستتراً على مذهب بعض النحويين (٤٦٤).

ومنه كونُ الجارِّ والمجرور نائبَ فاعلٍ، إذ يجب تذكير الفعل معه تغليباً للمذكر على المؤنث، كما يترأى لي، كقولك: جُلِسَ في المدرسة، وغَضِبَ على المرأة.

وبناءً التعجُّب (أفعل ب)، كقولنا: أَكْرِمَ يَهْد، وأَجْمَلْ بفاطمة، على أنَّ الباءَ زائدةٌ في فاعل هذا الفعل في أحد التأويلات (٤٦٥). والقول نفسه في هذه الباء من حيث كونها قريبةً من اللازمة، لتحقيق المعنى المراد، إذ لا يتحقَّق بدونها، ولذلك غلبَ التذكير الأصل على التأنيث الفرع.

ويَعُدُّ ابن جني تذكير المؤنث أو تأنيث المذكر من باب الحمل على المعنى الذي يُفرد له فصلاً في كتابه النفيس (الخصائص): «اعلم أن هذا الشَّرْحَ غورٌ من العريَّة بعيدٌ ومذهبٌ نازحٌ فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد...» (٤٦٦). وتذكيرُ المؤنث واسعٌ عنده؛ لأنَّه من باب ردِّ الفرع إلى الأصل، على خلاف تأنيث المذكر الذي هو ردُّ أصلٍ إلى فرع، وبذلك يكونُ أذهب في التناكر والإغراب (٤٦٧).

وتترأى لنا ظاهرة التغليب بوضوح فيما ذكَّر فيه الفعل مع فاعله أو نائبه جوازاً، إذا كان مؤنثاً حقيقياً مفصلاً عن ذلك الفعل بفاصلٍ ما، أو مجازياً سواء أَفْصَلَ أم لم يُفْصَل، إذ يُعَدُّ هذا الجوازُ في موضع التأنيث - كما يبدو لي - من باب تغليب المذكر الأصل على المؤنث الفرع. ومن المؤنث الحقيقيِّ المفصول قراءةُ النخعيِّ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ...﴾ (٤٦٨) بالياء، وهي قراءة فيها ثلاثة تأويلات عند النحويين، أوَّلها أن يكونَ اسم (يكن) ضميراً يعودُ على الله، وثانيها أن يكونَ ضميرَ الشأن، على أنَّ الجملة الاسميَّة (له صاحبةٌ) خبرها، والأخير أن يكونَ (صاحبةٌ) على أنَّ الفعل يجوز

(٤٦٤) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٦٤/٢.

(٤٦٥) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٨٢.

(٤٦٦) ابن جني، الخصائص: ٤١١/٢.

(٤٦٧) انظر ابن جني، الخصائص: ٤١٥/٢.

(٤٦٨) الأنعام: ١٠١.

فيه التذكير للفصل بيَّنه وبينَ فاعله في المعنى (اسم يكن) المؤنَّث تأنيثاً حقيقياً (٤٦٩). ويكاد هذا التغليب في هذه المسألة يكون قليلاً في القرآن الكريم وغيره بالإضافة إلى المواضع التي يؤنَّث فيها الفعل مع فاعله أو نائبه، على الرغم من الفصل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ (٤٧٠)، و﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ...﴾ (٤٧١)، و﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا...﴾ (٤٧٢) و﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ...﴾ (٤٧٣)، وغيرها (٤٧٤). ولعلَّ هذه المسألة جعلت المبرِّد يُعَدُّ التذكير من باب الشاذ الذي لا يقاسُ عليه (٤٧٥)، وهو الصحيح عند ابن عصفور: «والصحيح عندي ما ذهب إليه المبرِّد؛ لأنَّ سيبويه ذكر أنَّ ذلك في الحيوان قليل، ثم قال: وهو في الآدميين أقل، ف: حَضَرَ القاضي امرأةً، وأمثاله، على هذا، أقلُّ، وما كان على هذه الصفة لا يجوز القياسُ عليه...» (٤٧٦). وتذكير المؤنَّث عنده أحسنُّ من تأنيث المذكر، لأنَّ التذكير الأصل، والتأنيث الفرع.

أمَّا تذكير الفعل مع فاعله أو نائبه المؤنَّث تأنيثاً مجازياً سواء أكان مفصلاً أم غير مفصول - فيظهر لي أنَّه أقلُّ - ولا سيَّما في الاتصال - من التأنيث (٤٧٧)؛ إذ بلغت مواضع التأنيث مع المجازي المتَّصل في القرآن الكريم مائة وستَّة وأربعين، ومائةً واثنين وعشرين مع المنفصل (٤٧٨). أمَّا مواضع تذكيره مع المجازي التأنيث فسبعة وخمسون، يكاد جمهورها يدورُ في فلك الفصل، منها أربعة وعشرون مع الاتصال تستولي لفظة العاقبة على اثنتين وعشرين منها (٤٧٩). وبلغت مواضع تذكير الفعل مع فاعله المؤنَّث حقيقياً أو مجازياً، أو جمع تكسير، أو اسم جمع، أو جمع مؤنَّث سالم - مائة وثلاثة وتسعين، أمَّا مواضع تأنيثه فبلغت ستاً وثمانمائة وسبعة عشر (٤٨٠).

(٤٦٩) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ٢٢٤-٢٢٥، محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوَّل: ٤٨٢.

(٤٧٠) المائدة: ١.

(٤٧١) القصص: ٢٥.

(٤٧٢) لقمان: ١٤.

(٤٧٤) انظر محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول: ٥٥١.

(٤٧٥) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٣٧-٢٧٨.

(٤٧٦) ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٩.

(٤٧٧) انظر محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوَّل: ٤٨٨.

(٤٧٨) انظر محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوَّل: ٤٨٨-

(٤٧٩) انظر محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوَّل: ٤٨٨-

(٤٨٠) انظر محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوَّل: ٤٨٨.

ومأً ذُكر فيه الفعل مع فاعله المؤنث مجازياً المفصول عنه - قوله تعالى : ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شِفَاعَةٌ...﴾ (٤٨١)، و ﴿لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حِجَّةٌ﴾ (٤٨٢). ومن المتّصل قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ (٤٨٣)، و ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمَكْذِبِينَ﴾ (٤٨٤).

وبعدُ فيتبيّن لنا أنّ التّأنيث فيما مرّ أرجحُ، لأنّ الأصلَ تأنيث الفعل مع فاعله أو نائبه المؤنث أيّاً كان تأنيثه، والقول نفسه في تذكيره معها مذكّرين. ولعلّ تلك المواضع التي تُعدّ على خلاف هذا الأصل - للتغليب أثرٌ بيّنٌ فيها.

ومأً يُعدّ فيه التذكيرُ أرجحَ على الرغم من كون الفاعل أو نائبه مؤنثاً مجازياً أو حقيقةً غير مفصول - أفعال المدح والذمّ (نعم وأخواتها). ومن المؤنث المجازيّ قوله تعالى : ﴿فَنَعَمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (٤٨٥)، ومن الحقيقيّ قولك : نعم المرأةُ هندُ، وبئسَ البنتُ دعدُ، لأنّ المرادَ جنس النساء لا المرأة الواحدة، والجنس يجوز فيه الوجهان (٤٨٦). ويظهر تغليب المذكر بيّناً في هذه المسألة على الرغم من كون المراد الجنس؛ لأنّ الحمل على ظاهر اللفظ يعزّزه.

ومأً يمكن عدّه من ظاهرة التغليب في هذه المسألة ما فيه الفاعل أو نائبه، المذكر والمؤنث - متعاطفان، كقولنا : جاءَ محمّدٌ وفاطمةُ، وهي مسألةٌ للنحويّين فيها - كما يظهر لي - مذهبان.

(١) أنّ التذكيرَ واجبٌ إذا كان أوّل المتعاطفين مذكّراً، نحو : جاءَ محمّدٌ وفاطمةُ، وواجب التّأنيث إذا كان أوّلها مؤنثاً، نحو : جاءت فاطمةٌ ومحمّدٌ. ويظهر لي أنّ أثرَ الجوار في هذا المذهب بيّن.

(٢) أنّ التذكير يجب تغليبه على التّأنيث أيّاً كان الأوّل منهما، وهو مذهب أبي حيّان النحويّ في تأويله تذكير الفعل في قوله تعالى : ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ...﴾ (٤٨٧) : «لم تلحق علامة التّأنيث في ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾؛ لأنّ تأنيث الشمس مجاز، أو لتغليب التذكير على

(٤٨١) البقرة : ٤٨.

(٤٨٢) البقرة : ١٥.

(٤٨٣) الأنفال : ٣٥.

(٤٨٤) آل عمران : ١٣٧.

(٤٨٥) الرعد : ٢٤.

(٤٨٦) انظر : الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني : ٥١ / ٢، محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك :

٢٢ / ٢.

(٤٨٧) القيامة : ٩.

التأنيث . وقال الكسائي : حُمل على المعنى ، والتقدير : جُمع النوران ، أو الضياءان» (٤٨٨) .
 وذهب الصَّبَّانُ (٤٨٩) إلى أنَّ التغليبَ في هذين المتعاطفين يكون في الصفة ، أو الخبر ، أو الحال ،
 كما يُفهمُ من كلامه : «ثمَّ هذا اللزومُ باقٍ إذا عُطِفَ عليه مُذَكَّرٌ ، نحو : قامت هيَ زَيْدٌ ، كما
 يلزمُ في نحو : قامت هندٌ زَيْدٌ ، وكما يلزمُ التذكيرُ في عكسه نحو : قامَ زَيْدٌ وهندٌ . وقولهم
 يُعَلِّبُ المذكَرَ على المؤنَّثِ عند الاجتماعِ خاصُّ بنحو : هندٌ زَيْدٌ قائمانِ» (٤٩٠) . ويتراءى لي أنَّ ما
 ذهب إليه أبو حيَّان أولى وأظهر ، لأنَّ ظاهر الآية القرآنيَّة يعزِّزه ، على الرغم من كون الشمس
 مؤنَّثَةٌ مجازيًّا وأنَّ تغليب المذكَر على المؤنَّثِ يشيعُ في العربيَّة ، وأنَّ توافره في مثل : هندٌ زَيْدٌ
 قائمانِ ، أو قاما يعزِّز ما نذهب إليه . ويُعزِّزه أيضاً تذكير الصفة في مثل قولنا : مررت برجل وامرأةٍ
 عاقلين ، لا عاقلتين . ولعلَّ ما يشهد لعدم مطابقة المجاور في هذه المسألة - قول عمر بن
 الخطاب : «لا تُطَمِّ امرأةٌ أو صبيٌّ تَسْمَعُ كلامكم» (٤٩١) ، إذ أُعيدَ الضمير مؤنَّثاً على المرأة ،
 فَغَلِبَ المؤنَّثُ على المذكَر على الرغم من أنَّ الأصلَ تغليب المذكَر . ويظهر لي أنَّ ذلك محمولٌ على
 أنَّ المرأةَ أكثرُ أهميَّة وفائدةً في هذا القول من الصبيِّ ، ويجوز أيضاً أنَّ يُحمَلَ الكلامُ على حذف
 معطوف وحرف عطفٍ ، أي تَسْمَعُ كلامكم وَيَسْمَعُهُ ، والقول نفسه في كلام ابن رشدٍ : «وأنَّ
 الجودَ الإلهيَّ أفاضَ - وفي نسخةٍ (فاض) - عليها الحياة - وفي نسخةٍ (الجود) - والإدراك التي بها
 دَبَّرَتْ ذاتها ، وحفظت وجودها» (٤٩٢) ، يظهر لي أنَّ القياسَ : أفاضَ الحياةَ والإدراكَ اللذين بهما
 دَبَّرَتْ ذاتها ، أو الإدراك الذي به دَبَّرَتْ ذاتها ، لأنَّه الأقربُ إلى الاسمِ الموصول الذي يُعَدُّ صفةً ،
 ويجوز أن يكون في النصِّ سقطُ معطوف آخر كالجود أو غيره ، وأنَّ يُحمَلَ الكلامُ على التقديم
 والتأخير ، والتقدير : أفاضَ عليها الحياةَ التي بها دَبَّرَتْ ذاتها ، وَحَفِظَتْ وجودها ، والإدراك ، إذا
 لم ينو له صفة أخرى ، وأنَّ يُحمَلَ الموصول (التي) على الذي في إجازة كونه للمثنى والواحد
 والجمع ، كَمَنْ ، على الرغم من أنَّ (التي) يفيد التأنيث والإفراد والغيبة ، وَمَنْ يفيد عموم العدد
 والنوع ، ويمكن حمل (التي) على الموصول العامِّي (إللي) الذي يشبه مَنْ في المعنى .

ولستُ أُنَكِّرُ أنَّ أبا حيَّان النحويَّ قد ذكر أنَّ التغليبَ في هذه المسألة في موضع آخر - مُقَيِّدٌ

(٤٨٨) أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٣٨٦/٨ .

(٤٨٩) انظر الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني : ٥١/٢ .

(٤٩٠) الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني : ٥١/٢ .

(٤٩١) انظر : ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣/٣٩ ، د . عبد الفتاح الحموز، كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - وأصول النحو واللغة ومقاييسها ، مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ذو القعدة ، ١٤١٠ هـ ، حزيران ، ١٩٩٠ م : ٥٠ .

(٤٩٢) انظر د . عبد الفتاح الحموز، تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية . مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد السابع ، العدد ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م : ٢٥٧ .

يكون المؤنث مجازياً لا حقيقةً، أمّا إذا كان حقيقةً فلا بدّ من التأنيث إذا كان مجاوراً للفعل، نحو : قام زيدٌ وهنْدٌ، وقامت هندٌ وزيدٌ، ويقومُ زيدٌ وهنْدٌ، وتقوم هندٌ وزيدٌ (٤٩٣).

وفي القرآن الكريم شواهدٌ تتبع الفعل فيها مجاوره من حيث التذكير والتأنيث في هذه المسألة، وهي قوله تعالى : ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ...﴾ (٤٩٤)، و ﴿وَمَا أُنْزِلَتْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ﴾ (٤٩٥)، و ﴿حَرَّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ (٤٩٦)، و ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ (٤٩٧)، و ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٤٩٨). ومِمَّا جاء فيه المجاور مؤنثاً تأنيثاً حقيقةً قوله تعالى : ﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ (٤٩٩).

(٥) تذكير مجرور (ربّ) إذا كان ضميراً مميّزاً :

ذهب البصريون إلى أنّ الضمير في مثل قولنا : رَبُّهُ رجلاً، ورُبُّهُ امرأةً، ورُبُّهُ رجلين، أو امرأتين، ورَبُّهُ رجالاً، أو نساءً - يجب إفراده وتذكيره، وهو مذهبٌ يدلُّ بوضوح على تغليب المفرد المذكّر على غيره في هذه المسألة، على الرغم من أنّ المشهور تغليب الكثرة على القلة . أمّا الكوفيّون فجوّزوا مطابقة هذا الضمير لتمييزه تأنيثاً وتذكيراً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً : رَبُّهُ رجلاً، رَبُّهَا امرأةً، رَبُّهُمَا رجلين، وامرأتين، رَبُّهُم رجالاً، رَبُّهُنَّ نساءً (٥٠٠). وذكر الجاميّ أنّ هذا الضمير يعودُ على مبهم في الذهن قبل ذكره مؤخّراً تمييزاً؛ ولذلك سُمّي بالضمير المجهول لعدم عودته على مفسّر متقدّم (٥٠١).

(٦) تذكير فاعل (حبّذا) وإفراده :

للتحويّين في (حبّذا) مذاهب مختلفة :

(١) أنّ يكونَ (حبّ) فعلاً ماضياً من باب (فَعَلَّ)، على أنّ ضمة العين قد حُذفت للإدغام، والمعنى : صارَ حبیباً. ويكون (ذا) اسم الإشارة في هذا المذهب فاعلاً، وهو مذهب سيبويه

(٤٩٣) انظر أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٢/ ٢١٦ .

(٤٩٤) البقرة : ٢٥٥ .

(٤٩٥) آل عمران : ٦٥ .

(٤٩٦) المائدة : ٣ .

(٤٩٧) يونس : ٥٧ .

(٤٩٨) النور : ٣٧ .

(٤٩٩) البقرة : ٢٣٣ .

(٥٠٠) انظر الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني : ٢/ ٢٠٨، محمد النجّار، ضياء السالك : ٢/ ٢٧٥ .

(٥٠١) انظر الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني : ٢/ ٢٠٧-٢٠٨ .

وغيره، وهو أصحُّ المذاهب عند السيوطي : «والأصحُّ أنَّ (ذا) فاعله فلا تُتبعُ، وتلزمُ الأفراد والتذكير، وإنَّ كانَ المخصوصُ بخلاف ذلك ...» (٥٠٢). والقول نفسه مع ابن مالك : «والصحيحُ أنَّ (حبَّ) فِعْلٌ باقٍ على فعليّته، مَقْصُودٌ به المحبَّة والمدح، وجُعِلَ فاعِلُهُ (ذا)، ليدلَّ بذلك على الحضور القلبي، ولم يُعَيَّرْ لجريانها مجرى المثل ...» (٥٠٣) والمخصوص بالمدح في هذا المذهب فيه أوجهٌ من الأعراب (٥٠٤).

(٢) أن تكونَ (ذا) زائدة، وليست اسماً مشاراً به، ويدلُّ على ذلك حذفها، وهو قول نسبة السيوطي لدُرَيْدٍ (٥٠٥).

(٣) أن تكونَ (ذا) مع (حبَّ) فعلاً ماضياً فاعله المخصوص بالمدح، ويدلُّ على ذلك قولهم : لا تُحِبِّدْهُ، ويعزِّزه كونُ اسم الإشارة لا يتغيَّر بتغيُّر المشار إليه، وأنَّ العرب لا تفصل بين (حبَّ) و (ذا) بشيءٍ، وهذا يعزِّز أيضاً كونَ (حبَّذا) اسماً أو فعلاً، على أنَّ كونها فعلاً ماضياً قد غلبَ على كونها اسماً بأنَّ الفعل هو الأسبق والأكثر حروفاً (٥٠٦)، وهو مذهب أبي العباس المبرد وغيره كما في (مع الهوامع) : «وقيل صارت بالتركيب مع (حبَّ) فعلاً فاعله المخصوص، كقولهم فيما حُكي : لا تُحِبِّدْهُ، قاله المبرد والأكثر، ولعدم الفصل بين (حبَّ) و (ذا)، ولعدم تصرُّف (ذا) بحسب المشار إليه» (٥٠٧). ويتراءى لي أنَّ مذهب أبي العباس المبرد هوكون (حبَّ) و (ذا) اسماً، وهو مذهب نسبة السيوطي أيضاً إليه، واختاره ابن عصفور، جاء في (المقتضب) : «وأمَّا (حبَّذا) فإنَّها كانت في الأصل : حبَّذا الشيء؛ لأنَّ (ذا) اسمٌ مبهم يقع على كلِّ شيءٍ، فإنَّها هو : حبَّ هذا، مثل قولك : كرِّم هذا، ثمَّ جُعِلَتْ (حبَّ) و (ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفتُ لك في (نعم)، فتقول : حبَّذا عبدُ الله، وحبَّذا أمةُ الله، ولا يجوزُ : حبَّدُهُ؛ لأنَّهما جُعِلَا اسماً واحداً في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليهِ قبل التسمية ...» (٥٠٨). ولقد رُدَّ كونها فعلاً بجواز حذف المخصوص الذي عُدَّ فاعلاً، وهي مسألة لا تصحُّ عند جمهور النحويين (٥٠٩).

(٥٠٢) السيوطي، مع الهوامع : ٤٥/٥. وانظر د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣-

(٥٠٣) ابن مالك، عمدة الحافظ، وعدة اللافظ : ٨٠١

(٥٠٤) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣-

(٥٠٥) انظر السيوطي، مع الهوامع : ٤٦/٥.

(٥٠٦) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣-

(٥٠٧) السيوطي، مع الهوامع : ٤٦/٢.

(٥٠٨) المبرد، المقتضب : ١٤٥/٢.

(٥٠٩) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣-

(٤) أن تكونَ (حَبٌّ) و (ذا) اسماً واحداً مركباً، وهو قول أبي العباس المبرد، كما مرَّ، والخليل بن أحمد (٥١٠)، وابن السراج (٥١١)، والزجاجي (٥١٢)، واختيارُ ابن عصفور : «... إنَّ كثرة ذلك في (حَبِّذا) وقتلته مع غيرها من الأفعال - دليلٌ على أنَّها اسم، وهذا هو أصحُّ المذاهب في (حَبِّذا)» (٥١٣). ولقد عزَّز أنصار هذا المذهب إيَّاهُ بأنَّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل عليه؛ لأنَّ الأسماءَ أَصْلُ الأفعال، والأصولُ تُغْلَبُ على الفروع، إذا اجتمعت، وبأنَّ في العربية أسماءَ كثيرةً مركَّبة، وليس فيها من الأفعال ما هو مركَّب، وبأنَّ العرب تُدْخِلُ على (حَبِّذا) حرف النداء، إذا لم يُحْمَلِ الكلام على حذف المنادى، أو على أنَّ (يا) حرف تنبيه، وبأنَّ العرب تُدْخِلُ عليها أيضاً (مِنْ) من غير استحاش. وتعرب (حَبِّذا) في هذا المذهب مبتدأ خبره ما بعده، أو خبراً مبتدؤه ما بعده (٥١٤). ويردُّ ابن مالك هذا المذهب : «ولا يصحُّ كونُ (حَبِّذا) اسماً؛ لأنَّ زاعم ذلك معترفٌ بفعلية (حَبِّ) وفاعلية (ذا) قبل التركيب، وهما بعد التركيب لم يتغيَّرا معنى ولا لفظاً، فوجب بقاؤهما على ماكانا عليه كما بقيت حرفية (لا) واسمية (ما)، رُكِّب معها في نحو : لا غلامَ لك ...» (٥١٥).

(٧) عدُّ اللفظة التي تُشكِّلُ عليك من حيث التذكير والتأنيث مُدَكَّرَةً :

ذكر ابن جني (٥١٦) أنَّها تُعدُّ مُدَكَّرَةً، لكون المذكرِ أسهل وأصلاً : «ومتى أشكلت عليك مُدَكَّرَةٌ هي أم مؤنثة فذكرها، فإنَّ تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر، وذلك لأنَّ التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع، كما أنَّ القصر هو الأصل، والمد هو الفرع، وكما أنَّ كَتَبَ الألف في اللفظ ألفاً هو الأصل، وكتبها ياءً هو الفرع» (٥١٧).

(٨) عود الضمير مذكراً على مؤنث ومذكر :

ومن ذلك قولنا : كم رجلاً ونساؤهم جاءوك؟ إذ عطف (ونساؤهم) على معنى (كم)، على أنَّ

(٥١٠) انظر سيبويه، الكتاب : ١٨٠ / ٢ .

(٥١١) انظر ابن السراج، الأصول : ٧١ / ١ .

(٥١٢) انظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : ٦١٠ - ٦١١ .

(٥١٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : ٦١١ / ١ .

(٥١٤) انظر : ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : ٦١٠ - ٦١١، السيوطي، همع الهوامع : ٤٦ / ٥، د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣ -

(٥١٥) ابن مالك، عمدة الحافظ وعدة اللافت : ٨٠٢ .

(٥١٦) انظر عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ)، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق د. مازن المبارك، بيروت - دار الفكر

المعاصر، دمشق دار الفكر الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م : ٥٠ .

(٥١٧) ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمزة : ٥٠ .

فيه تغليباً للمذكر على المؤنث في عودة واو الجماعة في (جاءوك) على الرجال دون النساء (٥١٨).

(٩) اختصاص المذكر بجموع تزيد على تلك التي للمؤنث :

لعلَّ مما يدلُّ بوضوح على تغليب العربية للمذكر على المؤنث أنَّها اختصَّتْه بأبنية تكسيريَّة في الغالب، ولا سيَّما العاقل، وتصل هذه الأبنية إلى أربعة عشر بناءً من ثمانية وعشرين، أمَّا المؤنث فاختصَّتْه بخمسة منها، ولعلَّ ذلك يعودُ - كما يترأى لي - إلى تحقيقِ أَمْنِ اللبس، زيادةً على التغليب الذي يومية إلى كون المذكر أشرف وأهمَّ من المؤنث في تلك البيئات اللغويَّة التي كانت تخضع لسلطان الأعراف والمعتقدات والتقاليد وغيرها ممَّا كان يشيع فيها. ويعزِّز هذا التغليب أنَّ المذكر أصل والمؤنث فرع في العربية. ولتبدو هذه المسألة أكثر وضوحاً وإشراقاً؛ دونك هذه الأبنية.

(أ) أبنية المذكر التكسيريَّة صفةً أو اسماً :

لعلَّ أهمَّ الأبنية التكسيريَّة التي اختصَّتْ العربية بها المذكر صفةً أو اسماً - ما يأتي :

(١) أَفْعَلَةٌ : يطرد هذا البناء في كل اسم رباعيٍّ مذكر قبل آخره مدَّة، نحو : قضيب وأفضبة، وعمود وأعمدة، وطعام وأطعمة. وبذلك يتحقَّق أَمْنُ اللبس بين المذكر والمؤنث الذي تتوافر فيه القيود السابقة، إذ يكسَّرُ على (أفعل)، نحو : ذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وغيرهما.

(٢) فَعْلَةٌ : يطرد في كلِّ صفة للمذكر العاقل من باب (فاعِل) معتلِّ اللام، نحو : قاضٍ وقُضاة، وساع وسُعاة، وداع ودُعاة، وهادٍ وهُداة.

(٣) فَعْلَةٌ : يطرد في صفة المذكر العاقل من باب (فاعِل) صحيح اللام، نحو؛ كاتب وكتبة، وقارئ وقرأة، وساجر وسحرة.

(٤) فَعْلٌ : تُكسَّر عليه الصفات التي من باب (فَعِيل). بمعنى (مفعول)، وهي صفات يستوي فيها المذكر والمؤنث كما مرَّ، نحو : أسير وأسرى، وقتيل وقتل، وجريح وجرحى. ويتحقَّق اللبس في هذا البناء بين تكسير المذكر والمؤنث من هذا الباب (٥١٩).

(٥) فَعْلَةٌ : يكسَّر عليه الاسم المذكر من باب (فُعِل)، صحيح اللام، نحو : دُرَج ودِرْجة، وحُجْر وحِجرة. ويقلُّ هذا البناء في (فَعَل)، نحو : عَرَش وعِرْشة، وتيس وتَيْسة، و (فِعْل)، نحو : قَرَد وقِرْدَة، وعلج وعلجة.

(٦) فُعَال : يطرد في صفة المذكر من باب (فاعِل) صحيح اللام، نحو : قارئ وقرَّاء، وصائم وصوَّام، وكاتب وكتَّاب.

(٥١٨) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ٣١٨/١.

(٥١٩) سافرد هذه المسألة بحثاً عنوانه : اللبس وأمنه في جموع التكسير.

(٧) فُعُول : يختص هذا البناء بثلاثة أبنية من أبنية المفرد، وهي (فَعَلَ)، نحو : نَمِر ونُمور، و (فَعَلَ)، نحو : ضَرَس وضُرُوس، و (فُعِلَ)، نحو : بُرَج وبُرُوج. أمَّا بناء (فَعَلَ) فللمذكر المؤنث المعنوي، نحو : قلب وقلوب، وشمس وشموس، وفأس وفؤوس، وبذلك يتحقّق اللبس في تفسير هذا البناء، على الرغم من أنّ المؤنثات المعنويّة من هذا الباب تُعدّ مذكراتٍ في الأصل، لخلوّها من علامة التأنيث.

(٨) فِعْلَان : يختص في الغالب بالمذكر، نحو : غُلام وغلَمان، وجُرَذ وجِرَذان، وحُوتٌ وحيتان، وتاج ورتيجان، وقاع وقيعان.

(٩) فُعْلَان : يكسّر عليه مفرد مذكر من باب (فَعَلَ) صحيح العين، نحو : بطن وبُطنان، و (فَعَلَ) صحيح العين أيضاً، نحو ذَكَر وذُكران، و (فَعِلَ)، نحو : قَضِيب وقَضبان، وغيرها من الأبنية.

(١٠) فُعْلَاء : يطرد في صفات الذكور العقلاء من باب (فَعِلَ) بمعنى (فاعِل)، بقيد كونه دالاً على سجيّة ذمّ أو مدح، صحيح اللام، غير مضاعف، نحو : كريم وكُرماء، وبخيل وبُخلاء، وعليم وعُلماء.

(١١) أَفْعِلَاء : يطرد في صفات الذكور العقلاء التي لا تتوافر فيها يكسّر على الجمع السابق، نحو : غنيّ وأغنياء، وغبيّ وأغبياء، وعزيز وأعزّاء، وذليل وأذلاء.

(١٢) أَفْعُل : يطرد في كل اسم مفرد، صحيح الفاء، والعين، غير مُضَعَّف، نحو : كَلْب وأكْلَب، ونَهْر، وأنْهَر، وقَبْر وأقْبِر.

(١٣) أَفْعَال : يطرد في الغالب في كل اسم لا تتوافر فيه قيود ما يكسّر على (أَفْعُل)، نحو : يوم وأيّام، وسُور وأسوار، وجِيل وأجيال (٥٢٠).

(١٤) فُعْل : يطرد في كل وصف من باب (فَعُول) بمعنى (فاعِل)، وهو وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو : صَبُور وصُبْر، وشُكور وشُكْر، وبذلك يتحقّق اللبس بين جمع المؤنث والمذكر في هذه المسألة، وهو لبس يتوافر أيضاً في المفرد، ويتحقّق أمنه بذكر الموصوف، أو التاء علامة التأنيث، أو غير ذلك من القرائن الأخرى.

(١٥) ما يشبه (فعالِل) :

تكادُ الجموع التكريّة التي تُعدّ من هذا الباب - تختصّ بالمذكر في الغالب، إذ تبدو هذه المسألة فيما يكسّر عليه مزيد الثلاثي من الجموع التكريّة، نحو : أَفْضَل وأفاضِل، وأَكْرَم وأكارِم، ومَحْبَس ومحبّس، ومَكْتَب ومكاتب، ومِبْرَد ومبارِد، ومنشَار ومناشير، وسلطان وسلاطين، وتبريح وتباريح، ومُسْتَخْرَج ومخارج، ومُنْطَلِق ومطالِق، ومُسْتَعْفِر ومغافِر،

وَمُسْتَدْعٍ وَمَدَاعٍ، وَمُسْتَشْفَى وَمَشَافٍ، وَمُقْعَنَسٍ وَمَقَاعِسٍ، أَوْ قَعَائِسٍ عَلَى مَذْهَبِ الْمَبْرَدِ، وَحَبْنَطَى (عَظِيمُ الْبَطْنِ) وَحَبَانِطٌ أَوْ حِبَاطٍ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْجُمُوعِ الْمُخْتَلِفَةِ (٥٢١).

ب - الْأَبْنِيَّةُ الَّتِي يَكَادُ الْمُؤَنَّثُ يَخْتَصُّ بِهَا :

(١) أَفْعَلٌ : يَطْرُدُ فِي اسْمِ رَبَاعِيٍّ مُؤَنَّثٍ بِلَا عِلَامَةٍ تَأْنِيثٍ قَبْلَ آخِرِهِ مَدٍّ، نَحْوِ يَمِينٍ وَأَيْمُنٍ، وَذِرَاعٍ وَأُذْرُعٍ، وَعِنَاقٍ وَأَعْنَاقٍ، وَغَيْرَهَا، وَبِذَلِكَ يَتَحَقَّقُ أَمْنُ اللَّبْسِ بَيْنَ تَكْسِيرِ الْمَذَكَّرِ، كَمَا مَرَّ، وَالْمُؤَنَّثِ.

(٢) فَعَلٌ : يَطْرُدُ فِي اسْمٍ مِنْ بَابِ (فُعْلَةٍ)، نَحْوِ : غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، وَحُجْرَةٍ وَحُجْرٍ، وَاسْمٍ مِنْ بَابِ (فُعْلَةٍ)، نَحْوِ جُمُعَةٍ وَجُمَعَ، وَصِفَةٍ مِنْ بَابِ (فُعْلَى)، نَحْوِ كُبْرَى وَكُبْرٍ، وَصُغْرَى وَصُغْرٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ الَّتِي تَكْسَرُ عَلَيْهِ (٥٢٢).

(٣) فِعْلٌ : يَطْرُدُ فِي اسْمٍ مُؤَنَّثٍ مِنْ بَابِ (فِعْلَةٍ) تَامًّا، نَحْوِ : كِسْرَةٍ وَكِسَرٍ، وَخِرْقَةٍ وَخِرَقٍ، وَحِزْمَةٍ وَحِزَمٍ. وَجَعَلَهُ الْفَرَّاءُ مَطْرَدًّا فِي (فِعْلَى)، نَحْوِ : ذِكْرَى وَذِكْرٍ، وَ (فُعْلَةٍ) يَأْتِيَةُ الْعَيْنُ، نَحْوِ ضَيْعَةٍ وَضَيْعٍ، وَبَيْعَةٍ وَبَيْعٍ (٥٢٣).

(٤) فِعَالٌ : يَخْتَصُّ هَذَا الْبِنَاءُ بِالْمُؤَنَّثِ اسْمًا رَبَاعِيًّا ثَالِثَهُ حَرْفُ مَدٍّ، مَخْتُومًا بِالتَّاءِ كَانَ أَوْ غَيْرِ مَخْتُومٍ، نَحْوِ : سَحَابَةٍ وَسَحَابٍ، وَصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفٍ، وَرِسَالَةٍ وَرِسَائِلٍ، وَحِبَارَى وَحِبَائِرٍ، وَعَجَوزٍ وَعَجَائِزٍ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَلْفَافِ الْمَبْسُوطَةِ فِي مِثَالِهَا الْمُخْتَلِفَةِ (٥٢٤).

(٥) فَعَالَى وَفَعَالِي : يَكَادُ هَذَانِ الْبِنَاءُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْمُؤَنَّثِ سِوَاءَ أَكَانَ ذَلِكَ فِيمَا اطَّرَدَا فِيهِ أَمْ لَمْ يَطَّرَدَا، نَحْوِ : (فَعْلَاءَ) : صَحْرَاءَ وَصَحَارَى وَصَحَارٍ، وَوَرَقَاءَ وَوَرَاقِيٍّ وَوَرَاقٍ، وَ (فَعْلَى) : عَلَقَى (اسْمُ نَبَاتٍ) وَعَلَاقَى وَعَلَاقٍ، وَفَتَوَى وَفَتَاوَى وَفَتَاوٍ، وَ (فِعْلَى) : ذَفَرَى (الْعَظْمُ خَلْفَ الْأُذُنِ) وَذَفَارَى وَ ذَفَارٍ، وَ (فُعْلَى) حُبْلَى وَحَبَالَى وَحِبَالٍ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا يَتَفَرَّدُ بِهِ (فَعَالِي)، نَحْوِ : مُومَةٍ وَمَوَامٍ، وَسِعْلَةٍ وَسَعَالٍ، وَجَذْرِيَّةٍ وَجَذَارٍ، وَتَرْقُوعَةٍ وَتَرَاقٍ، وَقَلْنَسُوءَةٍ وَقَلَائِسٍ. وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّ بَعْضَ الْأَلْفَافِ الْمَذْكُورَةِ تَكْسَرُ عَلَيْهِ نَحْوُ ذِفَرَى الَّتِي تَعُدُّ الْأَلْفَ فِيهَا لِلْإِلْحَاقِ بِدَرَاهِمِ وَذَفَارَى وَذَفَارٍ، وَمَأْفَى وَمَأَقٍ، وَغَيْرَهَا (٥٢٥). أَمَّا (فَعَالَى) فَلَا يَتَفَرَّدُ بِالْمُؤَنَّثِ كَسَابِقِهِ، إِذْ تُكْسَرُ عَلَيْهِ صِفَةُ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثُ مِنْ بَابِ (فَعْلَانِ فَعْلَى)، نَحْوِ : غَضْبَانٍ غَضْبَى، وَغَضَابَى، وَسَكْرَانٍ سَكْرَى وَسَكَارَى، وَكَسْلَانٍ كَسْلَى وَكَسَالَى، وَغَيْرَهَا (٥٢٥).

(٥٢١) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٩٢ -

(٥٢٢) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٥٠ .

(٥٢٣) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٥٢ -

(٥٢٤) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٧٩ - ٥٠ .

(٥٢٥) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٩٢ ی

وبعدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنَا مَرَّةً أَنَّ الْمَذْكُورَ قَدْ غُلِبَ عَلَى الْمُؤَنَّثِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَاصُ الْعَرَبِيَّةِ إِيَّاهُ بِأَبْنِيَّةِ تَكْسِيرِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ تَزِيدُ عَلَى تِلْكَ الَّتِي اخْتِصَّصَتِ الْمُؤَنَّثَ بِهَا، وَلَسْتُ أَتَنَاسَى تِلْكَ الْجُمُوعَ التَّكْسِيرِيَّةَ الَّتِي يُكْسَرُ عَلَيْهَا الْمُؤَنَّثُ وَالْمَذْكُورُ، وَتَبْدُو هَذِهِ الْجُمُوعُ فِي (فُعْل) الَّذِي تَكْسَرُ عَلَيْهِ كُلُّ صِفَةٍ مِنْ بَابِ (أَفْعَلْ فَعْلَاءً)، نَحْوُ : أَحْمَرُ حُمْرًا وَحُمْرٌ، وَأَخْضَرُ خَضِرًا وَخُضْرٌ، وَأَشَقَرُ شَقْرًا وَشُقْرٌ، وَغَيْرِهَا، وَ (فُعْل) الَّذِي يَكْسَرُ عَلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ رِبَاعِيٍّ قَبْلَ لَامِهِ مَدًّا، صَحِيحُ الْآخَرِ، مَذْكُورًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، نَحْوُ : حِمَارٌ وَحُمُرٌ، وَأَتَانٌ وَأُتُنٌ، وَغَدِيرٌ وَغُدُرٌ، وَغَيْرِهَا، وَ (فَعَالَى) الَّذِي تَكْسَرُ عَلَيْهِ كُلُّ صِفَةٍ مِنْ بَابِ (فَعْلَانْ فَعْلَى)، نَحْوُ : غَضَبَانٌ غَضَبِيٌّ وَغَضَابِيٌّ، وَسَكْرَانٌ سَكْرِيٌّ وَسَكَّارِيٌّ، وَ (فَوَاعِل) الَّذِي يَكْسَرُ عَلَيْهِ الْمُؤَنَّثُ وَالْمَذْكُورُ مَا عَدَا صِفَتَهُ الَّتِي مِنْ بَابِ (فَاعِل) بِقَيْدِ كَوْنِهَا لِلْعَاقِلِ فِي الْغَالِبِ إِلَّا مَا شَذَّ، نَحْوُ : هَالِكٌ وَهُوَالِكٌ، وَفَارَسٌ وَفَوَارِسٌ، وَحَاجِبٌ وَحَوَاجِبٌ وَشَاهِدٌ وَشَوَاهِدٌ، وَغَيْرِهَا (٥٢٦). وَمِمَّا يَكْسَرُ عَلَيْهِ : فَاطِمَةُ وَفَوَاطِمُ، وَحَائِضٌ وَحَوَائِضُ، وَحَاجِبٌ اسْمًا وَحَوَاجِبٌ، وَحَامِدٌ عَلِيمًا وَحَوَامِدُ، وَشَاهِقٌ صِفَةً لَغَيْرِ الْعَاقِلِ وَشَوَاهِقُ، وَخَاتَمٌ وَخَوَاتِمُ، وَصَوْمُعَةٌ وَصَوَامِعُ، وَكَوْكَبٌ وَكَوَاكِبُ، وَ (فُعْل) الَّذِي يَطْرُدُ فِي (فَاعِل)، أَوْ (فَاعِلَةٌ) صِفَةً صَحِيحَ اللَّامِ، نَحْوُ : كَاتِبٌ وَكَاتِبَةٌ وَكُتِّبَ، وَقَارِئٌ وَقَارِئَةٌ وَقُرِّأَ، وَرَاكِعٌ وَرَاكِعَةٌ وَرُكِّعَ وَغَيْرِهَا.

(١٠) اخْتِصَاصُ الْمَذْكُورِ بِالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ وَالْمَنْسُوبِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ الْمُنْتَهِي بِالتَّاءِ وَالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ:

يَجِبُ حَذْفُ التَّاءِ فِي الْمَنْسُوبِ إِلَى مَا يَنْتَهِي بِهَا، نَحْوُ : فَاطِمَةُ وَفَاطِمِيٌّ، وَبَصْرَةٌ وَبَصْرِيٌّ، وَكُوفَةٌ وَكُوفِيٌّ، فَلَا يُقَالُ : فَاطِمَتِيٌّ، وَلَا بَصْرِيَّتِيٌّ، وَلَا كُوفِيَّتِيٌّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْأَلْفَاظِ قَدْ شَذَّتْ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ، نَحْوُ : بَنَتِيٌّ، وَكَلَّتِي وَأَخْتِي وَذَاتِيٌّ، وَغَيْرِهَا. أَمَّا قَوْلُ الْعَامَّةِ : دَرَهَمٌ خَلِيفَتِيٌّ، فَيَعْدُّ مِنْ بَابِ الْغَلَطِ (٥٢٧). وَقَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ فِي الْأُرْدُنِّ : فَرَوَاتِيٌّ (صَانِعُ الْفُرُوشِ).

وَقِيلَ إِنَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الْحَذْفِ يَعُودُ إِلَى أَلَّا تَقَعُ التَّاءُ حَشْوًا، وَأَلَّا تَجْتَمِعَ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ لَوْ زِدْنَا عَلَامَةً أُخْرَى لِتَأْنِيثِ الْمَنْسُوبِ. وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَعَزِّزُ تَغْلِيْبَ الْعَرَبِيَّةِ لِلْمَذْكُورِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ (٥٢٨).

(٥٢٦) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٧٥.

(٥٢٧) انظر بحثنا : اللبس وأمنه في النسب، وهو بحث أجير للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية في الأعداد القادمة.

(٥٢٨) انظر أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، القاهرة - مطبعة السعادة، الطبعة السادسة، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

: ٢٣٨.

والقول نفسه في المنسوب إلى ما ينتهي بالألف المقصورة، نحو : ذَكَرَ وَذَكَرَى وَذَكَرِيَّ، على الرغم من أنَّ في ذَكَرَى وأضرابها ثلاثة نَسَبِيَّة : ذَكَرِيَّ، وَذَكَرَوِيَّ، وَذَكَرَاوِيَّ.

(١١) اختصاص المذكر بالمبالغة في بعض الصفات :

اختصَّت العربية بعض الصفات بزيادة التاء للمبالغة على الرغم من أنَّ المؤنث ينتهي بها، وأنَّ هذه الصفات ممَّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهي مسألةٌ تومىء إلى أنَّ المؤنث لا مبالغة فيه، لتوافر هذه العلامة فيه لتأنيته. ومن ذلك : راوية، وطاغية، وداعية ونابعة، وفاهمة، وغيرها من الصفات التي لا بدَّ من تقييدها بالشيوع في البيئة اللغوية مكتسبة هذه السمة. وهُمَزَةٌ وَلُزَةٌ، وَضَحَكَةٌ، وَصُرْعَةٌ، وغيرها من الصفات التي تعدُّ من باب المبالغة في اسم الفاعل. وهُمَزَةٌ وَلُزَةٌ، وَضَحَكَةٌ، وَصُرْعَةٌ، وغيرها من الصفات التي تعدُّ من باب المبالغة في اسم المفعول. وعلامة وفهامة ونسابة، وغيرها ممَّا تعد فيه التاء لتوكيد المبالغة.

وبعدُ فيتبيَّن لنا بوضوح وجلاء تامين - أنَّ العربية تميلُ إلى تغليب المذكر على المؤنث في الغالب، لخضوعها لسلطان عادات مجتمع البيئات اللغوية وتقاليده وأعرافه ومعتقداته، وتأثرها بها. وهو تغليبٌ يكمن في مسائل مختلفة، كما مرَّ، كـ (أَفْعَل) التفضيل، وتسمية الإناث بما وُضِعَ للذكور من أبنية، وتغليب صفات الذكور على تلك التي للإناث في كل ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وجواز تذكير الفعل وتأنيته مع فاعله أو نائبه المؤنث حقيقياً أو مجازياً، أو وجوبه، وتذكير مجرور (ربُّ) وإفراده إذا كان ضميراً مفسراً بتمييز، واستيلاء المذكر على أبنية كثيرة من أبنية التكسير، واختصاصه بالمبالغة بالتاء، وبالمنسوب إليه والمنسوب إلى ما فيه إحدى علامتي التانيث، التاء، أو الألف المقصورة.

ولَسْتُ أُنَكِّرُ أنَّ في العربية مسائلَ يمكن عدُّها من باب تغليب المؤنث على المذكر، على الرغم من كونها قليلة بالإضافة إلى تلك المسائل التي غلبَ فيها المذكر على المؤنث، كما مرَّ، إذا لم تُحْمَلْ على التقدير والتأويل، ولعلَّ أهمَّها ما يأتي :

(١) إعادة الضمير مؤنثاً على مذكر :

الأصل في الضمير أن يطابق مفسره من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وعلى الرغم من هذا الأصل فإنَّ في العربية ما يمكن عدُّه على خلافه لعلَّة ما قد تدور في فلك الأهمية، أو أنَّ المفسر بعض الملفوظ به. ومن ذلك قراءة قوله تعالى : ﴿لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ فِتْنَتِهِمْ بَعْتَهُ...﴾ (٥٢٩) بالتاء في (فتأنيثهم) على أنَّ الضمير - لو حُمِلَ الكلام على ظاهره - عائِدٌ على

(العذاب الأليم) المذكّر، وقيل إنّه يعودُ على العقوبة التي هي بمعنى (العذاب)، كقول العرب :
أَتَتْهُ كِتَابِي، فغُلِبَ لفظ المؤنث غير المذكور على لفظ المذكّر المذكور، لتصحيح هذه العودة . وذكر
ابن جني (٥٣٠) أنّ هذا الضمير يعود على الساعة التي يدلُّ عليها العذاب الواقعُ فيها، لكثرة ذكرها
في القرآن الكريم . وذهب أبو الفضل الرازي إلى أنّ العذاب اكتسب التأنيث من الساعة لاشتراكه
عليها، وهو مذهبٌ مردودٌ عند النحويين، لأنّ هذا الاكتساب لا يكون إلّا في المتضايقيْن، كما
سيأتي . ويظهر لي أنّه لا مانع من المصير إليه للاحتجاج للقراءة القرآنية، على الرغم من أنّه ليس
الأصل، ولعلّ ما يشفعُ له أنّ من معاني العذاب الساعة التي يشيع استعمالها في القرآن، فغلب هذا
المعنى على غيره .

وقراءة الأعمش : ﴿ويقولون متى هذا الوعدُ إن كنتم صادقين لو يعلمُ الذين كفروا حينَ لا
يَكْفُون عن وجوههم النارَ ولا عَنْ ظهورِهِم ولا هُمْ يُنْصَرُونَ بل تأتيهم بغتَةً...﴾ (٥٣١) بالناء في
(تأتيهم) على أنّ الضمير المؤنث المستتر يعودُ على (النار)، أو (الوعد)؛ لأنّه في معناها، فغلبَ
المؤنث (النار) على المذكّر (الوعد)، لكثرة استعماله، ودوّره في القرآن الكريم وغيره . ولا مُحوَج إلى
مثل هذا التأويل؛ لأنّ لفظ النار أقرب إلى هذا الضمير من لفظ (الوعد) (٥٣٢) وغير ذلك من
الشواهد القرآنيّة الأخرى التي تدور في فلك الحملِ على المعنى الذي يُعَدُّ من باب تغليب المؤنث على
المذكّر، كما يظهر لي . ويعزّز هذه الشواهد ما حكاه الأصمعيّ عن أبي عمرو : «حكى الأصمعيّ عن
أبي عمرو أنّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلانٌ لغوبٌ، جاءته كتابي، فاحتقرها، فقلت له :
أتقول : جاءته كتابي؟! فقال : نعم، أليس بصحيفة؟! قلت : فما اللغوب؟ قال :
الأنحق . . .» (٥٣٣) . ومنه أيضاً ما حكاه عن بعض العرب : «كان ذلك دَوّخت الإسلام» (٥٣٤) على أنّ
الإسلام بمعنى الملة التي غلبت عليه، ويقال في عصرنا : خُذ هذا الكتابَ وقرأ ما فيها . ولا يُعَدُّ ممّا
مرّ قول بعض العرب : «صرعتني بعيري» (٥٣٥)؛ لأنّ البعير يُطلَقُ على الناقة والجمال .

(٥٣٠) انظر ابن جني، المحتسب : ١٣٣/٢، وانظر : أبو حيان النحويّ، البحر المحيط : ٤٢/٧-٤٣، محمد عبد الخالق
عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول : ٤٨٤ .

(٥٣١) الأنبياء : ٣٨-٤٠ .

(٥٣٢) انظر : أبو حيان النحويّ، البحر المحيط : ٣١٤/٦، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم،
القسم الثالث، الجزء الأوّل : ٤٨٤ .

(٥٣٣) انظر : ابن جني، الخصائص : ٤١٦/٢، وانظر عباس حسن، النحو الوافي : ٥٨٨/٤، ابن عصفور، ضرائر الشعر
: ٧٥ .

(٥٣٤) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٥ .

(٥٣٥) انظر ابن جني، الخصائص : ٤١٨/٢ .

ومما يمكن حمله من المنظوم على تغليب المؤنث على المذكر في هذه المسألة - تأنيث فعل المصدر المذكر، أو الاسم الذي يُشار به إليه ، ومن الأول قول الشاعر (٥٣٦) :

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بِالْحِجَازِ تَلَفَعْتُ بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ فِي كُلِّ جَانِبِ

فغلبت المخافة على الخوف ؛ لأنها بمعناه ، ويظهر لي تأويل آخر ، وهو أنَّ التأنيث يعود إلى المعطوف عليه (الخوف) ، والمعطوف (الأعداء) .
وقول لبيد (٥٣٧) :

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا

على أنَّ التقدمة غلبت على الإقدام ؛ لأنها بمعناه .
وقول الشاعر (٥٣٨) :

أَزِيدُ بَنَ مَصْبُوحَ فُلُو غَيْرِكُمْ صَبَا غَفَرْنَا وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغُفْرُ

على أنَّ المغفرة غلبت على الغفر الذي هي بمعناه .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تؤنث (كانَ) إذا كان اسمها مصدرا مذكراً مؤنثاً وخبرها مؤنثاً مقدماً على الاسم ، نحو : كَانَتْ رَحْمَةُ الْمَطَرِ الَّذِي أَصَابَنَا الْبَارِحَةَ ؛ لأنَّ تذكير المصدر وتأنيثه بمعنى واحد . ويظهر لي أنَّ ذلك يعود إلى الجوارِ زيادةً على ما ذكر الكوفيون الذين حملوا كلَّ ما يتوافر فيه هذان القيدان على هذا الأصل ، فإنَّ كَانِ الاسم غير مصدر لم يَجْزُ في (كانَ) التأنيث ، إذ لا يصحُّ أن يقال : كانت شمساً وَجْهَهُ (٥٣٩) . ولعلَّ ما يُعزِّز هذا المذهب قراءة أهل المدينة وعاصم وأبي عمرو بن العلاء : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا . . .﴾ (٥٤٠) بالتاء في (تكنُ) على أنَّ المصدر المؤوَّل من (أن) وما في حيِّزها مذكر . أمَّا البصريُّون فلا يميزون ذلك في الشر ، لأنَّ بابَه الضرورة الشعرية ، والقراءة محمولة عندهم على أنَّ المصدر المؤوَّل السابق يكون مذكراً أو مؤنثاً على حسب التقدير (٥٤١) .

ومما يمكن عدُّه من هذه المسألة قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنْثَىٰ﴾ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مَا تَرَكَ ... ﴿٥٤٢﴾ على أنَّ الضمير في (كُنَّ) عائد على (أولادكم) ،

(٥٣٦) انظر : ابن جني ، الخصائص : ٤١٥/٢ ، ابن منظور ، لسان العرب (خاف) ، ابن عصفور ، ضرائر الشعر : ٤٧٢ .

(٥٣٧) انظر : ابن جني ، الخصائص : ٤١٤/٢ ، ابن عصفور ، ضرائر الشعر : ٢٧٣ ، الزنجشري ، أساس البلاغة (قدم) .

(٥٣٨) انظر ابن عصفور ، ضرائر الشعر : ٢٧٤ .

(٥٣٩) انظر ابن عصفور ، ضرائر الشعر : ٢٧٤ .

(٥٤٠) الأنعام : ٢٣ .

(٥٤١) انظر ابن عصفور ، ضرائر الشعر : ٢٧٤-٢٧٥ .

(٥٤٢) النساء : ١١ .

وَأَنْتَ مُرَاعَاةً لِلخَبَرِ (نِسَاءً) فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَاتِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ (الأولاد) يَشْمَلُ الذَّكَورَ وَالْإِنَاثَ ، فَغُلِبَ الْمُؤَنَّثُ فِيهِ عَلَى الْمَذْكَرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ (٥٤٣).

وَمِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدِّهَا مِنْ بَابِ الْضَرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ (٥٤٤) - قَوْلُ رُوَيْشَدِ بْنِ كَثِيرٍ الطَّائِي (٥٤٥):

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَرْجِي مَطِيئَتُهُ
سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ: مَا هَذِهِ الصَّوْتُ؟
عَلَى أَنَّ الصَّرْخَةَ غُلِبَتْ عَلَى الصَّوْتِ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهَا بـ (هذه).

(٢) اكْتِسَابُ الْمُضَافِ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ :

لَقَدْ أَفْرَدَ بَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْكَنَةً فِي مِطَاطْنِهِمُ النُّحَوِيَّةِ (٥٤٦)، فَابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ (٥٤٧) يُدَوِّنُ فِي (مَغْنِيِّ اللَّيْبِ) مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكْتَسِبَهُ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَهِيَ :
التَّعْرِيفُ، التَّخْصِصُ، التَّخْفِيفُ، إِزَالَةُ الْقَبْحِ، تَذْكِيرُ الْمُؤَنَّثِ، تَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ، الظَّرْفِيَّةُ، الْمَصْدَرِيَّةُ، وَجُوبُ التَّصَدُّرِ، الْإِعْرَابُ، الْبِنَاءُ، وَزَادَ الصَّبَّانُ عَلَيْهَا التَّعْظِيمَ، نَحْوُ : بَيْتُ اللَّهِ، وَالتَّحْقِيرُ، نَحْوُ : بَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ (٥٤٨). وَأَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ (٥٤٩) يَفْرُدُ لَهَا بَابًا يَخْتَصُّهُ بِاِكْتِسَابِ الْمُضَافِ التَّذْكِيرِ أَوْ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ : «بَابُ مَا يُضَافُ مِنَ الْمَذْكَرِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ، فَيَحْمَلُ مَرَّةً عَلَى لَفْظِ الْمَذْكَرِ، فَيَذْكَرُ، وَمَرَّةً، عَلَى لَفْظِ الْمُؤَنَّثِ، فَيُؤَنَّثُ» (٥٥٠). وَالْقَوْلُ نَفْسَهُ مَعَ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْخَالِقِ عَظِيمَةَ، إِذْ يَفْرُدُ مَكَانًا لِاِكْتِسَابِ الْمُضَافِ التَّذْكِيرِ أَوْ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ (٥٥١). وَيَتَحَدَّثُ ابْنُ جَنِّي عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يُفْرَدُ

(٥٤٣) انظر : الصَّبَّانُ، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ : ١٦٢/٢، أَبُو حَيَّانٍ النُّحَوِيُّ، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ١٨٢/٣.

(٥٤٤) انظر : ابْنُ عَصْفُورٍ، ضَرَائِرُ الشَّعْرِ : ٢٧٢.

(٥٤٥) انظر : ابْنُ عَصْفُورٍ، ضَرَائِرُ الشَّعْرِ : ٢٧٢، ابْنُ جَنِّي، الْخَصَائِصُ : ٤١٦/٢، الْجَوْهَرِيُّ، الصَّحَاحُ (صَوْت)، ابْنُ يَعِيشٍ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٩٥/٥.

(٥٤٦) انظر : ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ، مَغْنِيُّ اللَّيْبِ : ٦٦٧، الصَّبَّانُ، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ : ٢٤٧/٢ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ، الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ : ٤٩٢، مُحَمَّدُ عَبْدِ الْخَالِقِ عَظِيمَةَ، دَرَسَاتُ لَأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الْقِسْمُ الثَّالِثُ : ٣٥٨-٣٧١، ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ، مَسْأَلَةُ الْحِكْمَةِ فِي تَذْكِيرِ قَرِيبٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبًا...) : ٤٠، الْفَرَّاءُ، الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ : ١١٢، ابْنُ جَنِّي، الْخَصَائِصُ : ٤١٧/٢.

(٥٤٧) انظر ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ، مَغْنِيُّ اللَّيْبِ : ٦٦٧-

(٥٤٨) انظر الصَّبَّانُ، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ : ٢٤٧/٢.

(٥٤٩) انظر أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ، الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ : ٥٩٢.

(٥٥٠) أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ، الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ : ٥٩٢.

(٥٥١) انظر مُحَمَّدُ عَبْدِ الْخَالِقِ عَظِيمَةَ، دَرَسَاتُ لَأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الْقِسْمُ الثَّالِثُ، الْجُزْءُ الثَّالِثُ : ٣٥٨-٣٧١.

له فصلاً : « فَصْلٌ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى » (٥٥٢)، وغيرهم من النحويين مَن تحدّثوا عنها في أثناء مظانهم وحناياها (٥٥٣).

ولقد قيّد هذا الاكتساب بقيودٍ، هي :

(١) أن يكون المضاف صالحاً للحذف، والاستغناء عنه بالباقي، وهو قول ابن مالك (٥٥٤).
(٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه في المعنى، أو كبعضه، ومن الأوّل : صَدْرُ الْقَنَاةِ، ومن الثاني : مَرُّ الرِّيحِ.

(٣) أن يكون المضاف كُلاًّ للمؤنّث، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ نَخِذُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾ (٥٥٥)، وهو قيدٌ ذكره أبو عليّ الفارسيّ (٥٥٦).

(٤) أن يكون المضاف لا بعضاً ولا مؤنّثاً، كقول العرب : اجتمعت أهلُ اليمامة.

(٥) أن يكون المضاف وصفاً في المعنى للمضاف إليه، كقول الأغلب العجليّ (٥٥٧) :

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

نَقْضُنْ كُلِّي وَنَقْضُنْ بَعْضِي

على أنّ (طُول) في المعنى من صفة (الليالي).

وحملًا على ما مرّ، لا يصحّ أن يُقال : قامتْ ابْنُ هِنْدَ، أو : قام امرأةٌ محمّدٍ، لعدم صلاحية المضاف إليه للاستغناء به عن المضاف لو حُذِفَ (٥٥٨). ومِمَّا يمكن عدّه على خلاف كون المضاف بعض المضاف إليه - قراءة أبي العالية وابن سيرين وابن عمر : « لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا » (٥٥٩) بالتاء في (تَنْفَع) على أنّ الإيمان ليس بعض النفس، على الرغم من احتمال كونه كذلك. وللنحويين في هذه القراءة تأويلات لإبعادها عمّا وسَمَها به ابن مجاهد من الغلط، إذ ذهب ابن جنّي (٥٦٠) إلى أنّه لا يصحّ وسَمَها بالغلط، لأنّها محمولة عنده على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه : « قال أبو الفتح : ليس ينبغي أن يُطلَقَ على شيءٍ له وجهٌ من العربيّة قائم - وإن كان غيره أقوى منه - أنّه

(٥٥٢) ابن جنّي، الخصائص : ٤١٧/٢ -

(٥٥٣) انظر : الفراء، المذكر والمؤنّث : ١١٢، ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير قريب : ٤٠ -

(٥٥٤) انظر ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، ١٩٥٧ م : ٨٥-٨٦، وانظر محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٣٥٨-، محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣٣٤.

(٥٥٥) آل عمران : ٣٠.

(٥٥٦) انظر الصّبّان، حاشية الصّبّان : ٢/٢٤٨، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح : ٢/٣٢، السيوطي، الأشباه والنظائر : ٣/١٤٠، ابن هشام، مغني اللبيب : ٦٦٧.

(٥٥٧) انظر محمد النجار، ضياء السالك : ٢/٢٣٦.

(٥٥٨) انظر محمد النجار، ضياء السالك : ٢/٢٣٦.

(٥٥٩) الأنعام : ١٥٨.

(٥٦٠) انظر ابن جنّي، المحتسب : ١/٢٣٦.

غلط . وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر، إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه، أو منه، أو به» (٥٦١). وهي عند أبي البقاء العكبري (٥٦٢) محمولة على أنَّ الإيَّان بمعنى العقيدة، كقول بعض العرب : جاءته كتابي، أو على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه، وهو اكتساب ينكره أبو حيَّان النحوي؛ لأنَّ المضافَ (الإيَّان) ليس بعض المضاف إليه (النفس) (٥٦٣).

وذهب أبو جعفر النحَّاس (٥٦٤) إلى أنَّها من باب كون المصدر ممَّا يجوز فيه التذكير والتأنيث، وغير ذلك من التأويلات (٥٦٥).

ويترأى لي أنَّ ما في المظانَّ المختلفة من شواهد تدور في فلك هذه المسألة - يُعدُّ من باب تغليب المضاف إليه (المؤنث) على المضاف (المذكر)، ويعزُّرُ ذلك قيْدُ الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف . ولست أنكر أنَّ في العربيَّة مواضع يمكنُ حملها على تغليب المذكر على المؤنث في هذه المسألة، وهي مواضع تعدُّ قليلةً أو نادرةً بالإضافة إلى ما يُغلبُ فيه المؤنث على المذكر، وهي مسألةٌ جعلت أبا عليَّ الفارسي يُنكرُ حمل قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٥٦٦) عليها : «وهذا الوجه قال فيه أبو علي الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه - رحمها الله - ما نصُّه : هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيدٌ كالفساد، إنَّما يجوز في ضرورة الشعر» (٥٦٧). وقد تبعه في ذلك الروذراوري : «وقال الروذراوري : إنَّ اكتساب التأنيث في المؤنث قد صحَّ بكلام مَنْ يوثق به، وأمَّا العكس فيحتاج إلى الشواهد، ومن ادَّعى الجواز فعليه البيان» (٥٦٨).

وممَّا يمكنُ حملُه على تغليب المذكر على المؤنث في هذه المسألة - قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٥٦٩)، كما مرَّ، وهو قول قد أفرد له ابن هشام الأنصاري وابن مالك كلاهما رسالةً خاصة (٥٧٠). ولتذكير (قريب) فيه تأويلات أوصلها بعضُ النحويِّين إلى خمسة عشر، أحدها

(٥٦١) ابن جني، المحتسب : ٢٣٦/١.

(٥٦٢) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ٥٥١-٥٥٢.

(٥٦٣) انظر أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٢٦٠/٤.

(٥٦٤) انظر أبو جعفر النحَّاس (ت : ٣٣٨ هـ) إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد - مطبعة العاني، ١٣٩٧ هـ -

١٩٧٧ م : ٥٩٤/١.

(٥٦٥) انظر : الشهاب، حاشية الشهاب : ١٤٢/٤، ابن مالك، شواهد التوضيح : ٨٥-٨٦، ابن هشام الأنصاري، مسألة

الحكمة : ٤٢-٤٧.

(٥٦٦) الأعراف : ٥٦.

(٥٦٧) ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة : ٤١.

(٥٦٨) انظر ابن مالك، مسألة تذكير (قريب) في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز،

مجلة الإكليل - صنعاء، العدد الأوَّل، السنة السابعة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ : ٢١٦.

(٥٦٩) الأعراف : ٥٦.

(٥٧٠) لقد نُشرنا بتحقيقنا.

تغليب المذكر (الله) على المؤنث (رحمة) في الإخبار عنه بـ (قريب) (٥٧١).

وقوله تعالى : ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (٥٧٢) على أَنَّ ضمير العقلاء في (أعناقهم) قد غُلِبَ على الأعناق في الإخبار عنه بجمع المذكر السالم (خاضعين) في أحد التأويلات (٥٧٣). وقراءة قوله تعالى : ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ (٥٧٤) بالياء في (لينوء) على أَنَّ ضمير قارون المذكر غُلِبَ على (المفاتح) في الإخبار عنه بـ (لينوء) في أحد التأويلات (٥٧٥).
ومنه قول أحد المولدين (٥٧٦) :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنَوِيرًا

على أَنَّ العقل قد غُلِبَ على الإنارة في الإخبار عنه بـ (مكسوف) صفة المذكر، وهو عند أبي علي الفارسي من باب الضرورة الشعرية.
وقول الآخر (٥٧٧) :

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَوُولُ لَهُ الْأَمُّ رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

على أَنَّ الفكر غُلِبَ على (رؤية) المؤنثة في الإخبار عنه بـ (معين) بدلاً من (مُعينة).
ومما يُعَدُّ من باب النثر قولهم : ذَهَبَ نَفْسُ عَبْدِ اللَّهِ، على أَنَّ النفس مؤنثة، فعُلِبَ عبد الله عليها في تذكير الفعل (ذهب)، على الرغم من أَنَّ التذكير قد يكون راجعاً إلى تأنيث النفس المعنوي (٥٧٨).
وبعدُ فهذه شواهدُ تُعَدُّ قليلةً بالإضافة إلى ما يطالعنا من شواهد في القرآن الكريم، وكلام العرب، نظمه ونثره، غُلِبَ فيها المؤنث على المذكر، أو اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه في

(٥٧١) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة : ٣٣-، ابن مالك، مسألة تذكير (قريب)، الإكليل : ٢١٦-

(٥٧٢) الشعراء : ٤.

(٥٧٣) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة، حواشي : ٤٣-

(٥٧٤) القصص : ٧٦.

(٥٧٥) انظر : أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ١٣٢/٧، ابن جني، المحتسب : ١٥٣/٢-١٥٤، محمد عبد الخالق

عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٣٦٣

(٥٧٦) انظر : ابن هشام، مسألة الحكمة : ٤١، البغدادى، خزنة الأدب : ١٦٩/٢، ابن هشام، مغني اللبيب : ٦٦٥،

خالد الأزهري، شرح التصريح : ٣/٢.

(٥٧٧) انظر الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان : ٢٤٨/٢.

(٥٧٨) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٥٩٢-

عرف النحاة، وعليه فإنها يمكنُ عدُّها من باب الشذوذ، على الرغم من أنَّ الأصل أن يُعَلَّبَ المذكَر على المؤنَّث إن لم يُلْتَمَس لها أوجهٌ من التأويل والتقدير.

ومَّا جاء في القرآن الكريم وقراءاته من تغليب المؤنَّث على المذكَر (تغليب المضاف إليه على المضاف) قوله تعالى : ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ (٥٧٩)، و ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ (٥٨٠)، وقراءة الحسن : ﴿وَالْقُوَّةُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (٥٨١)، بالتاء، وغيرها (٥٨٢).

ومن الكلام المشور في هذه المسألة قولُ العرب : بَعْضُ جَيْتِكَ مُتَخَرِّقَةٌ، وَمَطَرُ السَّاءِ تُؤْذِنِي (٥٨٣)، وألم السوطِ تُؤْذِنِي (٥٨٤)، واجتمعت أهلُ اليمامة (٥٨٥)، وقول ابن عباس : «قال : اجتمع عند البيت ثلاثة نفر، قرشيَّان، وثقفيَّ، أو ثقفِيَّانِ وقرشيٌّ، كثيرةٌ شحمٌ بطونهم، قليلةٌ فقهٌ قلوبهم» (٥٨٦)، وغيرها.

ويكثر هذا التغليبُ في الشعر، ومنه قولُ الأعشى (٥٨٧):

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ
وقول جرير (٥٨٨) :

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزَّيْبِرِ تَضَعُضَعَتْ سَوْرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْحَشَعُ
وتميم بن مُقْبَل (٥٨٩):

قَدْ صَرَحَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمَانَ وَابْتَدَلَتْ وَقَعُ الْمَحَاجِرِ بِالْمَهْرِيَّةِ الدُّقْنِ

(٥٧٩) آل عمران : ١٠٣ . وانظر في ذلك : أبو حيَّان النحوي ، البحر المحيط : ١٩ / ٣ .

(٥٨٠) الأنعام : ١٥٨ . وانظر في ذلك : أبو حيَّان النحوي ، البحر المحيط : ٢٥٩ / ٤ - ٢٦٠ ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث ، الجزء الثالث : ٣٦٠ .

(٥٨١) يوسف : ١٠ . وانظر في ذلك : أبو حيَّان النحوي ، البحر المحيط ٢٨ / ٥ .

(٥٨٢) انظر : النساء : ٤٠ ، النحل : ١١١ ، مريم : ٢٥ ، لقمان : ١٦ ، الروم : ٥٠ ، الأنعام : ١٥٨ ، ١٦٠ . وانظر في ذلك محمد عبد الخالق عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث ، الجزء الثالث ، ٣٦١ -

(٥٨٣) انظر أبو بكر الأنباري ، المذكَر والمؤنَّث : ٥٩٢ .

(٥٨٤) انظر الفراء ، المذكَر والمؤنَّث : ١١٣ .

(٥٨٥) انظر : سيبويه ، الكتاب : ٥٣ / ١ ، ابن هشام ، مسألة الحكمة : ٤٦ ، حاشية (٦) .

(٥٨٦) انظر ابن هشام ، مسألة الحكمة : ٤٦ ، حاشية (٧) .

(٥٨٧) انظر أبو بكر الأنباري ، المذكَر والمؤنَّث : ٥٩٣ ، الفراء ، المذكَر والمؤنَّث : ١١٥ .

(٥٨٨) انظر : الفراء ، المذكَر والمؤنَّث : ١١٢ ، السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو : ١٠٨ / ٣ ، ابن منظور ، لسان العرب (سور) ، ابن سيده ، المخصَّص : ٧٧ / ١٧ .

(٥٨٩) انظر أبو بكر الأنباري ، المذكَر والمؤنَّث : ٥٩٤ ، الفراء ، المذكَر والمؤنَّث : ١١٣ .

وغيرها من الشواهد الشعرية الأخرى التي يَشِيعُ فيها تغليبُ المضاف إليه المؤنث على المضاف المذكّر (٥٩٠).

وبعدُ فيتبيّن لنا ممّا مرّ من مسائل مثورة هنا وهناك - أنّ اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه بالقيود السابقة - يُعدُّ في رأيي من مسائل الظاهرة البيّنة، لأنّ فيه تغليب ثاني المتضامين، أو المتجاوزين على أوّلها، وقد مرّ أنّ تغليب المؤنث في هذه المسألة على المذكّر - أكثرُ شيوعاً في القرآن الكريم، وكلام العرب، نظم ونثره، على الرغم من أنّ الأصل أن يُغلبَ المذكّر، لكونه أصلاً، والمؤنث لكونه فرعاً : «وإذا كانت الإضافة على الوجه المذكور تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن له - فلاّن تُعطيه تذكيراً لم يكن له، كما في الآية الكريمة - أحقُّ وأوّلُ؛ لأنّ التذكير أوّلُ، والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه» (٥٩١). وقد مرّ أنّ بعض النحويّين قد أنكره.

(٣) مسائل أخرى متفرّقة :

في العربية مسائل أخرى زيادةً على ما مرّ يمكنُ عدّها من باب تغليب المؤنث على المذكّر، ولعلّ أهمّها ما يأتي :

(١) تغليب المؤنث على المذكّر في بعض المشتّات : ومن ذلك تشنية ضُبْعان (ذكر الضُبْع) على (ضُبْعان) تشنية ضَبْع المؤنث، على الرغم من أنّ القياس ضُبْعانان، أما جمع ضُبْعان التكسيري فهو ضَبَاعين (٥٩٢). وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة في الدورة الثلاثين تسييراً على أصحاب علم الحيوان وغيره - أن يكون كلّ مالا علامة تأنيث فيه مذكّراً، نحو ضُبْع، أمّا مؤنثه فيقال فيه : أنثى الضُبْع. والقول نفسه فيما فيه علامة تأنيث ولا مُدكّر له، إذ يقال في مذكّر الحمامة : ذكر الحمامة، أمّا ماله مذكّر كناقاة وبعير أو جمل فلا تغيير فيه (٥٩٣).

(٢) تغليب المؤنث على المذكّر إتباعاً : ومن ذلك قول الرسول ﷺ : «اللهم ربّ السموات السّبع، وما أظللنّ، وربّ الأرضين، وما أقللنّ، وربّ الشياطين وما أضللنّ» (٥٩٤) على أنّ القياس أن

(٥٩٠) انظر : أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنث : ٥٩٤، الفراء، المذكّر والمؤنث : ١١٢، ابن جني، الخصائص : ٤١١/٢، ابن هشام، مسألة الحكمة : ٤١-٤٧.

(٥٩١) ابن مالك، مسألة تذكير قريب، مجلة الإكليل : ٢١٦.

(٥٩٢) انظر : السيوطي، الأشباه والنظائر : ١/١٣٣، الفراء، المذكّر والمؤنث : ٨٨، ابن منظور، لسان العرب (ضبع)، الزبيدي، تاج العروس (ضبع)، أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة : ١٣٦.

(٥٩٣) انظر د. شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ١٩٢٤م-١٩٨٤م، القاهرة - مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م : ٨٩-٩٠.

(٥٩٤) انظر السيوطي الأشباه والنظائر في النحو : ١/١٢.

يقال : وربّ الشياطين، وما أَضَلُّوا؛ لأنّ الشياطينَ تُعاملُ معاملة المذكرين العقلاء، فأُنْثِ الفعل (أَضَلَّلْنَ) إِتِّباعاً لما قبله من أفعال مؤنّثة باتصالها بنون النسوة. ومنه أيضاً قوله عليه السلام في حديث المواقيت : «هُنَّ هُنَّ» (٥٩٥)، على أنّ القياس : هُنَّ لَهُمْ.

(٣) تغليب التأريخ بالليالي عليه بالأيام : ومن ذلك قول العرب : لثلاث أو خمس أو غيرهما خَلَوْنَ، وهو قول الزّجاج وابن السكّيت. ولقد مرَّ أن ابن مالك وابن هشام قد أنكرا توافُر التغليب في هذا القول، لعدم خضوعه لسلطان حدّه، وهو حدٌّ لا بدّ فيه من شيئين يُغلب أحدهما على الآخر، ولست أدري لم تناسيا أن يكون لفظ الأيام منوياً في هذه المسألة.

(٤) دلالة بعض الألفاظ المنتهية بالتاء المربوطة على المذكر والمؤنث : لعلّ هذه الألفاظ تومىء إلى تغليب المؤنث على المذكر فيها، ومنها : الحيّة التي تدلّ عليها في الغالب، ومن ذلك قول العرب : رأيتُ حيّةً على حيّةٍ (٥٩٦)، إذ لم يُقل : رأيتُ حيّةً على حيٍّ، وقولهم : «فلانٌ حيّة» (٥٩٧)، وقول الشاعر (٥٩٨) :

فما تزدري من حيّةٍ جبليّةٍ سُكاتٍ إذا ما عَصَّ ليس بأدردا

على أنّ (سُكاتٍ) و (عَصَّ) للمذكر، وهما يدلّان على أنّ حيّة مذكّر، أمّا (جبليّة) فتأنّسها لإتباع لفظ (حيّة). وقول الخطيئة (٥٩٩) :

فإيّاكم وحيّة بطنٍ وادٍ هموزِ النابِ ليس لكم بيّ

على أنّ (هموزٍ) من صفات الذكور، على الرغم من استواء المذكر والمؤنث فيها؛ لأنّها من باب فَعول بمعنى فاعِل، ولعلّ ما ينفي جواز كونها مؤنّثة (ليس)، إذ لو كانت (حيّة) مؤنّثة لوجب تاء التأنّث. ولستُ أنكرُ أنّ بعضهم قد ذكّر أنّ لفظة (حيّ) قد وردت عن العرب في قولهم : «رأيتُ حيّاً على حيّة» (٦٠٠)، أي : رأيت ذكراً على أنثى. ولعلّ ما يعزّز أنّ الحيّة وأضرابها للدلالة على المذكر والمؤنث، وأنّ بناء ما يجب أن يكون للأنثى قد غلب على بناء المذكر الذي تنوسي في الغالب - أنّ الفراء قد أفرد لهذه الأسماء باباً في كتابه (المذكر والمؤنث) : «ثمّ يأتي نوع آخر من الجمع، مثل :

(٥٩٥) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ١.

(٥٩٦) انظر الفراء، المذكر والمؤنث : ٧٠.

(٥٩٧) انظر : ابن منظور، لسان العرب (حيي)، الجوهري، الصحاح (حيي).

(٥٩٨) انظر : الفراء، المذكر والمؤنث : ٧٠، ابن منظور، لسان العرب (سكت)، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ٤٣٩،

ابن سيده، المخصّص : ١٦ / ١٠٧، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٣٨، الزبيدي، تاج العروس (سكت).

(٥٩٩) انظر البغدادى، خزنة الأدب : ٣٢٦ / ٢، الفراء، معاني القرآن : ٢ / ٧٤ -

(٦٠٠) انظر : ابن منظور، لسان العرب (حيي)، الجوهري، الصحاح (حيي).

الشاء، والبقرة، والحصى، فهذا اسمٌ موضوعٌ، فإذا أرادت العرب أفراد واحده قالوا : شاة، للذكر والأنثى، ، لم تُرد بالهاء، هاهنا، التأنيث المحض، لأنَّها أرادوا الواحدَ، فكروها أن يقولوا : عندي جرادٌ، وهم يريدون الواحد من الجراد، لأنَّهم لو فعلوا ذلك لم يُعرَف واحدٌ من جمع، فجعلت الهاء دليلاً على الواحد، فهذا قياسٌ مطَّرد، وربَّما فعلوا عند موضع الحاجة، فجعلوا الأنثى مفردة بالهاء، وجعلوا الذكر مفرداً بطرح الهاء، فيكونُ الذكر على لفظ الجمع، من ذلك : رأيتُ نعماً أقَرَّعَ، ورأيتُ حماماً ذكراً. ويقولون : رأيتُ جراداً على جرادة، وحاماً على حمامة، يريدون : ذكراً على أنثى... «(٦٠١)». ولست أرى محججاً إلى حذف التاء، علامة التأنيث؛ للدلالة على المذكر؛ لأنَّه لا بدَّ من ذكر صفة الذكر بعده، وغيرها من القرائن اللفظية أو المعنوية أو غيرها؛ ليتحقَّق أَمَن اللبس بين المفرد واسم الجنس الجمعي، نحو بطة وبطّ، ودجاجة ودجاج، وجرادة وجراد، وغيرها.

ومن الألفاظ التي يمكن عدُّها من هذه المسألة : حمامة، وشاة، ونملة، كما في قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ...﴾ (٦٠٢) على أَنَّ التاء في (قالت) لا تدل على تأنيث (نملة) عند أبي حيَّان النحوي : «لحوق التاء في (قالت) لا يدلُّ على أَنَّ (نملة) مؤنَّث، بل يصحُّ أن يُقال في المذكر : قالت نملة؛ لأنَّ نملة، وإنَّ كانت بالتاء هو ممَّا لا يتميَّز فيه المذكر من المؤنَّث، وما كان كذلك كالنملة والقملة ممَّا بينه في الجمع وبينَ واحده من الحيوانِ تاءُ التأنيث، فإنَّه يُخْبِرُ عنه إخبارُ المؤنَّث، ولا يدلُّ الإخبارُ عنه إخبارُ المؤنَّث على أَنَّهُ ذكر أو أنثى، لأنَّ التاء دخلت للفرق، لا دالة على التأنيث الحقيقي» (٦٠٣). ولستُ أنكرُ أَنَّ في العربية ألفاظاً تدلُّ على المذكر والمؤنَّث بلا علامة تأنيث، كالبعير، والجمل، والذراع، والولد، والقوس، وغيرها، وهي ألفاظٌ تعزَّز ما ذهب إليه أبو حيَّان من حيثُ إنَّ النملة للمذكر والمؤنَّث.

وممَّا يمكن عدُّه من هذه المسألة ما يستوي فيه المذكر والمؤنَّث من الصفات المنتهية بالتاء، علامة التأنيث، على الرغم من أَنَّ هذه التاء قد عُدَّت للمبالغة، كما في راوية ونابعة وطاغية، وهُمزة، ولمزة، وضُحكة وضُرعة، وهلباجة (أحمق)، ورَبعة (معتدل القامة من الرجال والنساء)، ويَفعة، وإمعة، وغيرها من الألفاظ الأخرى التي تطالعا في العربية.

ومنه التاء التي لتأكيد المبالغة، نحو : نَسابة، وفَهامة، وبَقاقة، وفَهامة، وصَخَّابة (كثير الصياح)، وغيرها من الألفاظ (٦٠٤).

(٦٠١) الفراء، المذكر والمؤنَّث : ٦٩ -

(٦٠٢) النمل : ١٨ .

(٦٠٣) أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٦١ / ٧، وانظر : ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل : ٥٦٢ / ١ .

(٦٠٤) انظر : السيوطي، المزهَر : ٢١٨ / ٢، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح : ٢٨٨ / ٢، المبرد، المقتضب :

١٥٥ / ٢، برجستراسر، التطوُّر النحوي : ١١٤، أبو علي الفارسي، التكملة : ٣٦٦ .

ومنه أيضاً قول العرب : فلان صَغْرُهُ أبويه، وصَغْرُهُ ولد أبويه (أصغرهم)، وهو كَبْرُهُ ولد أبويه (أكبرهم)، وعَجْزُهُ أبويه (آخرهم)، على أنَّ هذه الألفاظ المنتهية بالتاء مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ والمفرد والجمع، إذ غُلِبَ بناء المفرد المنتهي بالتاء على المذْكَرِ والمثْنَى والجمع. ومن ذلك قول صبيٍّ من صبيان العرب إذا تُمِّيَ عن اللعب : أَنَا مِنَ الصَّغْرَةِ (الصغار) (٦٠٥).

(٥) انتهاء بعض الجموع التَكْسِيرِيَّةُ بالتاء المربوطة، لعلَّ هذه المسألة تُوحي بتغليب المؤنث على المذْكَرِ، أو علامة التأنيث على غيرها، وقد تكونُ هذه التاء لتأكيد التأنيث، كبُعُولَةٍ، وَخُؤُولَةٍ، وَعُمُومَةٍ، وَذُكُورَةٍ، وَفُحُولَةٍ، وَحُظُولَةٍ (جمع حظٍّ)، وَذِكَارَةٍ، وَفِحَالَةٍ، وغيرها مِمَّا يَطَالِعُنَا فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْهَا بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ. وقيل إنَّها لتأكيد الجمع.

وتكون للدلالة على العجمة، كَطَيَالِسَةٍ، وَكِيَالِجَةٍ، وَمَوَازِجَةٍ (٦٠٦)، وَصَوَالِجَةٍ، وَجَوَارِبَةٍ، وغيرها من الجموع التَكْسِيرِيَّةِ. ويظهر لي أنَّ هذه التاء كسابقتها من حيث كونها لتأنيث الجمع أو تأكيده.

وتكون عَوْضاً من الياء المحذوفة في (فعاليل) كقنادلة وعبادلة، وعباهلة، وَزَنَادِقَةٍ، وَدَهَاقِنَةٍ، وغيرها. وإيثار التاء على غيرها يَوْمِيَّاً إلى تغليبها على غيرها (٦٠٧).

وللتفرقة بين الجمع ومفرده، نحو : كَوْفِيٌّ وَكَوْفِيَّةٌ، وَبَصْرِيٌّ وَبَصْرِيَّةٌ، وَحَمَّارٌ وَحَمَّارَةٌ، وَجَمَّالٌ وَجَمَّالَةٌ، وَسَيَّارٌ وَسَيَّارَةٌ، وهي جموع على خلاف اسم الجنس الجمعي الذي يَفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْرَدِهِ بالتاء، نحو : شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ، وَبَقْرَةٌ وَبَقَرٌ، وَبَطَّةٌ وَبِطٌّ.

وللنسب في كثير من هذه الجموع، نحو : أَشَاعِرَةٌ، وَأَزَارِقَةٌ، وَأَرَادِنَةٌ، وَمَغَارِبَةٌ، وَغَسَّاسِنَةٌ، وَمَنَازِرَةٌ، وغيرها مِمَّا خُتِمَ بِهَذِهِ التَّاءِ الَّتِي تُعَدُّ عَوْضاً مِنْ يَاءِ النِّسْبِ الْمَشْدَّدَةِ (٦٠٨).

أَمَّا تِلْكَ الَّتِي فِي (أَفْعَلَةٍ) كَأَطْعَمَةٍ، وَأَمْكِنَةٍ، وَأَحْمَرَةٍ، وَ (فِعْلَةٍ) كَصَبِيَّةٍ، وَغِلْمَةٍ، وَجِرَةٍ - فَهِيَ كِيَاءِ النِّسْبِ فِي كَرْسِيٍّ وَقَمْرِيٍّ، وَغَيْرُهُمَا مِمَّا فِيهِ الْيَاءُ الْمَشْدَّدَةُ لَيْسَتْ لِلنِّسْبِ، أَوْ مِمَّا تُنَوِّسُ فِيهِ هَذَا النِّسْبَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذِهِ التَّاءَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى كَغَيْرِهَا مِنَ التَّاءَاتِ السَّابِقَةِ فِي بَعْضِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ، وَيَتَرَاءَى لِي أَنَّهَا لِتَحْقِيقِ التَّعَادُلِ بَيْنَ (أَفْعُلٍ) الَّتِي يَطْرُدُ فِي كُلِّ اسْمٍ مَفْرَدٍ مُؤَنَّثٍ رِبَاعِيٍّ

(٦٠٥) انظر : ابن منظور، لسان العرب (صفر، كبر، عجز) الزبيدي، تاج العروس (صفر، كبر، عجز).

(٦٠٦) الموازنة : الموازج، وهي جمع مَوْزَجٍ، وهو الخُفُّ.

(٦٠٧) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية : ٢٠-٢٢، عباس أبو السعود، الفِصْلُ فِي أَلْوَانِ الْجُمُوعِ :

- ٢٩٠

(٦٠٨) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية : ٢٠-٢٢، عباس أبو السعود، الفِصْلُ فِي أَلْوَانِ الْمَجْمُوعِ :

- ٢٩

قبل آخره مدّة زائدة، وليس فيه علامة تأنيث، كَعَنَاقٍ وَأَعْتَقُ وغيرها، كما مرّ، وبين أفعلة الذي يطرّد في كلّ مفرد مذكّر رباعيّ قبل آخره مدّة زائدة، كحمار وأحمره، زيادةً على تحقيق أمن اللبس بين ما هو جمع لمفرد مذكّر في هذه المسألة ومفرد مؤنّث. ولعلّ التعادل المشار إليه يكمن في أنّ المؤنّث أثقل من المذكّر، ولذلك زيدت التاء على جمعه، ولم تُزد على جمع المؤنّث الذي يُعدّ ثقيلًا زيادةً على ثِقَلِ (أفعل) بضمّ عينه، فتقلّل لذلك جمع المذكّر وخُفّف جمع المؤنّث. ولعلّ حصر هذه التاء علامة التأنيث في جمع المذكر - يُعدّ من باب تغليب علامة المؤنّث على علامة المذكر، وهي خلوه من أي علامة تدلّ على تذكيره، لأنّه خلق في اللغة هكذا، لتوافره فيها قبل المؤنّث، فلم يَحْتَج إلى علامة ما كالمؤنّث الذي لا بدّ فيه من هذه العلامة لتحقيق أمن اللبس بينه وبين المذكر.

وبعد فيتبيّن لنا ممّا مرّ أنّ العربيّة تميل إلى تغليب المذكر على المؤنّث، لأنّه الأصل والأشرف على حسب ما في مجتمعات البيئات اللغوية من أعراف ومعتقدات وتقاليد إلّا في بعض المسائل التي يمكن أن تُعدّ من باب تغليب المؤنّث على المذكر، لعلّة ما، كما مرّ، وهي مسائل تعدّ قليلةً بالإضافة إلى تلك التي غلب فيها المذكر على المؤنّث.

ثانياً: الإفراد والتثنية والجمع

يُعدّ المفرد في العربيّة أصلاً والمثنّى والجمع فرعاً، وتميل العربيّة، في الغالب، إلى تغليب الكثرة على القلّة، كما مرّ، على الرغم من توافر بعض المسائل فيها يمكن وضع المفرد فيها موضع المثنّى والجمع، وهي مسألة يترأى لي منها تغليبه عليهما فيها. ويُعدّ المفرد أيضاً أخفّ منهما من حيث دلالته على الواحد، ودلالتهما على الاثنين والأكثر منهما، لأنّ الفكر في الواحد يحتاج إلى وقتٍ أقلّ منه في الاثنين والجماعة، وعليه فإنّ المثنّى يُعدّ أخفّ من الجمع للعلّة نفسها، وعلى الرغم من ذلك فإنّه يُعدّ أثقل من جمع المذكر السالم، لشيوعه في العربيّة، إذ يشمل العقلاء وغيرهم، وهي مسألة لا تتوافر في جمع المذكر السالم الذي يقيد ما يجمع عليه بقيود ليست بخفيّة، وهي قيود لا يخضع لسلطانها المؤنّث وغير العاقل علماً أو صفة. ولقد رأيت أنّ في العربيّة مسائل يمكن أن يُغلب فيها الإفراد، أو التثنية، أو الجمع.

(١) تغليب المفرد على المثنّى والجمع

لعلّ أهمّ ما يمكن عدّه من هذه المسألة - كما يترأى لي - أو من باب إثارة عليهما - ما يأتي :

(١) أنّ الأصل في النسب أن يكون للمفرد، لكونه أصلاً وأخفّ، على الرغم من أنّ في العربيّة ألفاظاً مجموعة نسب إليها، وهي ألفاظٌ يكاد يدور جمهورها في فلك ما سُمّي به منها، أو ما يُعدّ من باب الشذوذ عند القدامى. ولست أنكر أنّ بعض القدامى وكثيراً من المحدثين قد

أجازوا النسب إلى الجمع لتحقيق أمن اللبس في المعنى بين منسوبي المفرد والجمع في العربية. ولعلّ في شيوع النسب إلى المفرد في العربية، والدعوة إليه - تغليباً للمفرد على الجمع والمثنى على الرغم من أنّ في النسب إليهما إبقاءً لمعنى الكثرة التي في الجمع، والتشية التي في المثنى، وهي كثرة تختفي تماماً في النسب إلى المفرد (٦٠٩).

(٢) كون مجرور (ربّ) المميّز مفرداً مذكراً : لقد مرّ أنّ البصريّين أوجبوا أن يكون هذا الضمير مفرداً مجروراً لفظاً، وهي مسألة توحى بتغليبه على غيره من المثنى والجمع (٦١٠).

(٣) كون اسمي (ليس) و (لا يكون) في باب الاستثناء مفرداً مذكراً : أوجب النحويون قياساً على كلام العرب أن يكون اسم هذين الفعلين في هذه المسألة ضميراً مذكراً مستتراً وجوباً، ولهم في تأويل هذا الوجوب وجه، منها أنّ هذين الفعلين قائمان مقام (إلا) في هذا الباب، فأخذوا حكمها في عدم التغيّر (٦١١)، وأنّ الضمير أفرد ودُكر بعودته على (بعض) المدلول عليه بكلمة السابق (المستثنى منه)، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو على الفاعل المفهوم من الكلام السابق، على الرغم من أنّه قد لا يتوافر قبلهما فعل في بعض التراكيب اللغوية، نحو : القوم إخوتك ليس زيدا، أو لا يكون زيدا (٦١٢). ويتراءى لي أنّ هذه المسألة يمكن حملها على تغليب الأفراد على التشية والجمع، والتذكير على التأنيث، لما مرّ، في باب الاستثناء. والقول نفسه في (ما عدا)، و (ما خلا) زيادةً على أنّهما لم يُغيّرا، لقيامهما مقام (إلا).

(٤) كون (أيّ) وصلة نداء ما فيه (أل)، أو تلك التي في باب الاختصاص - للمفرد، المذكر والمثنى والجمع، و (آية) للمؤنثة ومثناها وجمعها : وهي مسألة تدل على تغليب المفرد مذكراً ومؤنثاً على غيره (٦١٣).

(٥) كون تمييز (كم) الاستفهامية مفرداً منصوباً : ذهب البصريّون إلى أنّ تمييزها يجب أن يكون مفرداً منصوباً قياساً على السماع؛ وأنها تشبه في ذلك تمييز العدد المركّب الذي يُنصبُّ تمييزه المفرد، أمّا الكوفيّون فأجازوا جمعه (٦١٤). ويظهر لي أنّ تغليب المفرد على غيره في هذه المسألة - يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين (كم) الاستفهامية والخبرية، والتعادل بينهما أيضاً، لأنّ الاستفهامية تُعدّ

(٦٠٩) انظر التفصيل في هذه المسألة في بحثنا : اللبس وأمنه في النسب، وهو بحث أجيّز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية في الأعداد القادمة، وانظر، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٣٧٨.

(٦١٠) انظر الصفحة : ٩٤.

(٦١١) انظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٢١٣.

(٦١٢) انظر الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني : ١٦٢/٢.

(٦١٣) انظر الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني : ١٨٦/٣.

(٦١٤) انظر : الصّبّان، حاشية الصّبّان : ٧٩/٣، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٤٢٣.

أكثر استعمالاً في العربية من الخبرية، ولا سيما في كلامنا في هذا العصر، وكذلك عُدَّت أثقل منها، فأعطيت ما يُخَفِّفُها، وأُعْطِيت الخفيفة (الخبرية) ما يثقلُها، فكان تمييز الاستهامية مفرداً منصوباً والخبرية مفرداً أو جمعاً مجروراً. ولَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّ تحقيق أمن اللبس بين عند الخاصة الذين يَتَّبِعُونَ مواضع اتِّفاقهما واختلافهما، وهي مسألة تكون خفيّة على العامة الذين لا يتوافر لهم ذلك.

(٦) أَنَّ الواوَ تُعَدُّ أصلاً لحروف العطف لدلالاتها على معنى واحد: الواو لا تدل إلا على الجمع والاشتراك، أما سائر حروف العطف فتدلُّ عليه وعلى معنى آخر، في الغالب (٦١٥)، فغلبَ بذلك ما يدلُّ على أمرٍ واحد على ما يدلُّ على أكثر منه، لأنَّه الأخفُّ، والأصلُّ في الدلالة أن تكون لمعنى واحد.

(٧) إضافة الأعداد من ٣-٩ إلى لفظ مئة :

الأصل في تمييز هذه الأعداد أن يكون جمعاً مجروراً (ثلاث مئتين)، وذكر أبو البركات الأنباري (٦١٦) أَنَّ ذلك يعودُ إلى أَنَّ العرب يكتفون بلفظ المئة ؛ لدلالاتها على الجمع . ويظهر لي أَنَّ هذا التغليب يعود إلى أَنَّ المفرد أصلٌ وأخفُّ من الجمع الذي يُعَدُّ فرعاً زيادة على أَنَّ مئة مفرد في اللفظ جمعٌ في الدلالة .

(٨) تغليب الجزء على الكلّ : ومما يمكن عدُّه من ذلك قول العرب : رَقَبْتُكَ حُرٌّ، وفرَجُكَ حُرٌّ، على أَنَّهما غُلِبَا على سائر الأعضاء على وَفْق تلك الأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات التي كانت تُسيطرُ على المجتمعات آنذاك (٦١٧).

(٢) تغليب المثني

يُعَدُّ المثني في منزلة بين المنزلتين (المفرد والجمع)، وتكاد المسائل التي يمكن إخضاعها لسلطان هذه الظاهرة تكون نادرة من حيث تغليبُه على غيره، إذا استثنينا ما يُسمَّى بالمثنى التغليبيّ، ولعلَّ أهمَّها ما يأتي :

(١) اختصاص العربية المثني بالألف في الرفع :

غَلَبَتِ العربيَّة الألف على الواو التي اختصَّت بها جمع المذكر السالم، لشيوعه وكثرة الالتجاء إليه فيها، لأنَّ كل اسم مفردٍ أيّاً كان صالحٌ للتثنية على خلاف هذا الجمع الذي لا بُدَّ من أن يتوافر في

(٦١٥) انظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٣٠٢ .

(٦١٦) انظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٢٢٣ .

(٦١٧) انظر أبو علي الفارسي، المسائل الحليّة : ٢٣ .

مفرده قيودٌ معروفةٌ، فكان في ذلك أثقل منه، وهي مسألةٌ تقتضي تخفيفه لتحقيق التعادل بينهما، فاختصَّ بالألف رفعاً، والجمع بالواو، لتخفيفه وتثقيل الجمع، أمّا الياء علامة النصب والجرّ فهما فيها سواءٌ^(٦١٨). والقول نفسه في فتح ما قبل الألف وكسر النون بعدها، وضّم ما قبل الواو وفتح النون بعدها.

(٢) المثني التغليبي :

لقد أفرد بعض النحويين والتصريفيين من القدامى لهذه المسألة أمكنةً في بعض تصانيفهم، جمعوا فيها تلك المثنيات التي تُعدُّ من باب التغليب^(٦١٩). وتحدّث عنه بعضهم في أثناء تأويل آية قرآنية^(٦٢٠)، ولعلَّ كتاب (المثنى) لأبي الطيّب اللغوي - يُعدُّ أوّل مُصنّفٍ في هذا الباب، وهو يحوي في أثناءه وحنياه أنواعاً لهذا المثني التغليبي. ولقد دوّن السيوطي في (المزهر) تلك الألفاظ التي من هذا الباب في تصانيف مَنْ هم قبله، كـ (إصلاح المنطق)، لابن السكّيت، و (المثنى) لأبي الطيّب، و (الصحاح) للجوهري، و (جوهرة اللغة)، لابن دريد، وغيرها. ويمكن أن يُعدَّ كتاب المحبّي (جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين) - أوفي ما صُنّف في هذه المسألة من حيث حصر كثير من المثنيات التغليبيّة^(٦٢١). ولعلَّ أهمّ ما يمكن عدّه من باب هذا المثني على حَسَب تقسيم أبي الطيّب اللغوي - ما يأتي :

(١) الاثنان اللذان غلب اسم أحدهما على صاحبه :

لعلَّ مسوِّغ التغليب فيهما يدور في فلك الشهرة والأهميّة والشرف، والقدّم، وغيرها ممّا يفرض سلطانه على مجتمع البيئات اللغويّة، على حسب أعرافه ومعتقداته وتقاليده، زيادةً على الخفّة التي لا بُدَّ من المصير إليها، ولا سيّما في تلك الألفاظ التي يكثر استعمالها ويشيع، وهي من سمات العربيّة البيّنة.

ومن هذه الألفاظ المثناة تغليبيّاً في هذه المسألة - العُمران، وهما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب، على أنّ عُمر قد غلب على أبي بكر لخفّته في اللفظ، لأنّ العربيّة تميلُ إلى إثثار الخفيف على

(٦١٨) انظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٤٩.

(٦١٩) انظر : السيوطي، المزهر : ١٨٥/٢ -، أبو الطيّب اللغوي، كتاب المثنى : ٤-١٧، ٢٧-٤٩، ٣٥-٣٧، ٥٣-٥٣.

- ٥٦، ابن السكّيت، إصلاح المنطق : ٤٥، الجامي، الفوائد الضبيّة : ١٧٢/٢، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب :

٢٩٠١، السيوطي، مع الهوامع : ١٣٦/١، المحبّي، جنى الجنتين، ١١٧-، الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير

البيضاوي : ٩٦/١، الصّبّان، حاشية الصّبّان : ٧٦/١.

(٦٢٠) انظر الشهاب، حاشية الشهاب : ٢٣٦/١.

(٦٢١) انظر المحبّي، جنى الجنتين : ١١٧-

الثقيل، فأبو بكر يُعَدُّ أثقل لكونه مركباً إضافياً. وقد يعود ذلك إلى أن عمر يُعَدُّ أقرب عهداً إلى أول من سُمِعَتْ عنه هذه التثنية، لأنَّ الأدنى والأقرب يُغَلَّب في الغالب على الأبعد، أو إلى طول المدة الزمنية التي قضاها عمر في الخلافة الإسلامية، لأنَّ الخفَّة يمكن أن تتوافر في (البكران)، تثنية أبي بكر أيضاً. ويظهر لي أنَّ هذه المسألة راجعة إلى أنَّ الدولة الإسلامية في عهد عمر - رضي الله عنه - قد استطاعت أن تقهر أعظم دولتين في تلك الفترة، دولة الفرس، ودولة الروم، فكان بذلك أكثر شهرةً في المجتمع الإسلامي في هذه المسألة آنذاك من أبي بكر، رضي الله عنه، ولعلَّ ما يُعزِّز ما أذهب إليه قول ابن منظور «وإذا كان أخوان، أو صاحبان، وكان أحدهما أشهر من الآخر - سُمِّيَا جميعاً باسم الأشهر. .» (٦٢٢)، وما ذهب إليه أبو عبيدة من أنَّه غُلِبَ للشهرة وطول المدة.

وقيل إنَّ العُمَريْن هما عمر بن الخطاب وعمر بن هشام (أبو جهل)، على أنَّ ابن الخطَّاب قد غُلِبَ، لكونه أشرف من أبي جهل، ويعزِّز ذلك قول الرسول، ﷺ: «اللَّهُمَّ اعِزَّ الإسلامَ بِأَحَبِّ العُمَريْن إليك» (٦٢٣). وقيل أيضاً إنَّهما عمر بن الخطَّاب وعمر بن عبد العزيز، ولعلَّ ما يردُّ ذلك قولهم لعثمان رضي الله عنه: «نطلب منك سنَّة العُمَريْن» (٦٢٤)، ولعلِّي كَرَّمَ الله وجهه يوم الجمل: «سنَّة العُمَريْن» (٦٢٥).

ولست أَتَّفَق مع مَنْ يذهب إلى أنَّ ذلك يعود إلى أنَّ العرب قد يقدِّمون الأقلَّ فضلاً على غيره: «وقال ابن السكيت: العامران في قيس: عامر بن مالك بن جعفر، وهو ملاعبُ الأسنة، وهو أبو براء، وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر قال: والعمران أبو بكر وعمر، فغلب عمر، لأنه أخفَّ الاسمين. قال: وقيل: سنَّة العُمَريْن، قبل خلافة عمر بن عبد العزيز وقال أبو عبيدة نحوه، قال: فإن قيل: كيف بُدِئَ بعمر قبل أبي بكر، وهو قبله، وهو أفضل منه، فإنَّ العرب يفعلون مثل هذا، يبدءون بالأخس، يقولون: ربيعة ومضر، وسليم وعامر، ولم يترك قليلاً ولا كثيراً. وقال أبو يوسف: قال الأصمعي: حدَّثنا أبو هلال الراسي عن قتادة أنَّه سُئِلَ عن عتق أمَّهات الأولاد، فقال: أَعَتَّقَ العُمَران فيمن بينهما من الخلفاء أمَّهات الأولاد. ففي قول قتادة العُمَران: عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز...» (٦٢٦). والعُمَران في قولهم: «سار في الناس سيرة

(٦٢٢) ابن منظور، لسان العرب (حرر)، وانظر: أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى: ٤ الأزهرى، تهذيب اللغة: ٢/ ٢٨٧، الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣١٣، ابن كمال باشا: رسالة في تحقيق التغليب: ٥٠، المحبِّي، جنى الجنتين: ٨١، الزبيدي، تاج العروس (حرر).

(٦٢٣) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان: ١/ ٧٦.

(٦٢٤) انظر أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى: ٤، ابن منظور، لسان العرب (عمر).

(٦٢٥) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣١٣، ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب: ٤٩.

(٦٢٦) الأزهرى، تهذيب اللغة: ٢/ ٣٨٧. وانظر: ابن منظور، لسان العرب (عمر)، الزبيدي، تاج العروس (عمر)، ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب: ٤٩.

العُمَريْن ...» (٦٢٧) هما عُمَرُ بن الخطاب وعُمَرُ بن عبد العزيز، لأنَّه لم يكن بين عُمَرَ بن الخطاب وأبي بكر خليفة. ومنه العُمَريان وهما عمرو بن جابر بن هلال، وبدر بن عمرو بن جؤية (٦٢٨).

والمشرقان، المشرق والمغرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ المَشرِقَينِ﴾ (٦٢٩)، على أَنَّ المشرق قد غُلِبَ على المغرب؛ لأنَّ الشرقَ يدلُّ على الوجود، أمَّا المغرب فعلى عدمه، والوجود أشرف من عدمه (٦٣٠). أمَّا قوله تعالى: ﴿رَبُّ المَشرِقَينِ وَرَبُّ المَغربَينِ﴾ (٦٣١) - فالمشرقان فيه مشرق الشتاء، ومشرق الصيف، والمغربان كذلك، عند أبي الطيب اللغوي (٦٣٢). وقيل إنَّهما المشرق والمغرب، فلا شاهد في تغليب الأشهر والأهمَّ على غيره في هذا القول إلَّا إذا كانا متساويين في هذه المسألة، وقيل إنَّهما المغرب والعشاء (٦٣٣)، ولعلَّ الأوَّل هو الأوَّل والأظهر، لأنَّ الآية عليه، وأنَّ الوجود يُغَلَّبُ على عدمه.

والمكَّتَانِ، مكَّةَ والمدينة (٦٣٤)، على أَنَّ مكَّةَ الأشهر والأهمَّ والأشرف في الجاهلية والإسلام؛ لتوافر الكعبة المشرفة والمسجد الحرام فيها.

والليلان، الليل والنهار (٦٣٥) على أَنَّ الليل غُلِبَ لكونه أهمَّ وأوَّلَ، من حيثُ إنَّ الإنسان يميل إلى الراحة والهدوء فيه، ويؤدِّي صلاة القيام، وغيرها، على الرغم من أَنَّ النهارَ يستطيع أن يُوفِّر فيه ما تحتاج إليه أسرته في عيشها.

والفُراتان، الفرات ودُجَيْل (٦٣٦)، على أَنَّ الفرات غُلِبَ لشهرته؛ لأنَّ دُجَيْلاً نهرٌ صغيرٌ ينساب من دجلة، وقيل إنَّهما دجلة والفرات.

والمَطَران، المطر والريح، على أَنَّ المطر غُلِبَ على الريح لأنَّه أكثر فائدة وأثراً في نفس الإنسان،

(٦٢٧) انظر أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى : ٤ .

(٦٢٨) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ٨١، الأزهرى، تهذيب اللغة : ٣٨٧/٢، السيوطي، المزهر : ١٨٦/٢ .

(٦٢٩) الزخرف : ٣٨ .

(٦٣٠) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣١٢، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٨ .

(٦٣١) الرحمن : ١٧ .

(٦٣٢) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٢٢-٢٣ .

(٦٣٣) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٧، حاشية (١) .

(٦٣٤) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٧، حاشية (١) .

(٦٣٥) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٧، أبو الطيب اللغوي، المثنى : ١٦ .

(٦٣٦) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنى : ١٦، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٦، السيوطي، المزهر : ١٨٧/٢، ابن منظور،

لسان العرب (فرت)، الزبيدي، تاج العروس (فرت) .

ومنه قولهم : « هاج المطران ، والبرد بالمطرين » (٦٣٧) ، وقول الشاعر (٦٣٨) :

وبالمطرين يأذى السَّفَرُ فيها ومنها يُوحِشُ البطلُ الأنيسُ

والطُّرْمَتَانِ ، الطُّرْمَةُ (وسط الشَّفة العليا) ، والثَّرْقَةُ (الشَّفة السفلى) ، ومنه قولهم : لفلان طُرْمَتَانِ ، لا تُرْقَتَانِ ، لأنَّ الطُّرْمَةَ غُلِبَتْ - كما يظهر لي - لكونها أعلى ، إذ يُعَدُّ الأعلى أَشْرَفَ وأَهَمَّ على وَفْقِ عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه (٦٣٩).

واللسانان ، اللسان والفم ، على أَنَّ اللسان قد غُلِبَ ؛ لأنَّه عضو النطق وغيره ، وهو أكثر تأثيراً في السامع ، إذ يبدو ذلك بيّناً فيما يُطالِعنا من تنغيم في كلام الخطباء وغيرهم (٦٤٠).

والعشاءان ، المغرب والعشاء (٦٤١) ، ومنه قوله ﷺ : « أحيوا ما بين العشاءين » (٦٤٢) ، ويظهر لي أَنَّ العشاء قد غُلِبَ على المغرب ، لكونه آخر الأوقات والصلوات المفروضة في اليوم ، وأنَّ المرء يستطع فيه أن يؤدِّي النوافل من الصلوات ، زيادةً على إراحة الجسم من عناء العمل في النهار.

والحرَّانِ ، وهما أخوان ، الحرُّ وأُبيُّ (٦٤٣) ، والحَسَنان ، الحسن والحُسَيْن (٦٤٤) ، السَّبْطان ، والمِرْبَدان ، المِرْبَدُ والطريق الذي وراءه (٦٤٥) ، ومنه قول الفرزدق (٦٤٦) :

عشيَّة سأل المِربدانِ كلاهما عجاظَةً مَوْتٍ بالسيفِ الصوارمِ

والعُصَيْنانِ ، العُصَيْنُ وأخوه ، على أَنَّ العُصَيْنَ أشهرُ ، فَعُلِّبَ على أخيه ، ويعزِّز ذلك ما طالعنا به المحبِّي : « سأل أعرابيٌّ عن رجل يقال له عُصَيْنٌ ، وأخ له ، فقال : ما فَعَلَ العُصَيْنانِ؟ فَعُلِّبَ

(٦٣٧) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ١٦ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ١٢٨ .

(٦٣٨) انظر أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ١٦ .

(٦٣٩) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ١٦ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ١٢٥ .

(٦٤٠) انظر المحبِّي ، جنى الجنتين : ١٤٧ ، حاشية (٢) .

(٦٤١) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٩ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ١٢٥ .

(٦٤٢) انظر أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٩ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ١٢٥ ، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر :

٤٧٦/١ .

(٦٤٣) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٩ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ١٢٥ .

(٦٤٤) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٩ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ١٢٥ .

(٦٤٥) انظر : الجوهري ، الصحاح (ربد) ، ابن منظور ، لسان العرب (ربد) ، الزبيدي ، تاج العروس (ربد) ، أبو الطيب

الغوي ، المثنى : ١١ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ١٢٧ .

(٦٤٦) انظر أبو الطيب اللغوي . المثنى : ١١ .

أحدهما على الآخر» (٦٤٧)، ففي هذا السؤال لم يُذكر اسم الأخ، لأنَّ الغُصَيْنَ أكثر شهرةً منه، كما يظهرُ لي .

والدَّرهَمَانِ، الدَّرْهَمُ والدينارُ، على أنَّ الدَّرْهَمَ غُلَّبَ لكثرة استعماله وتداوله (٦٤٨). وسورتا الإخلاص، وهما ﴿قل هو الله أحد﴾ (٦٤٩)، و ﴿قل يا أيُّها الكافرون﴾ (٦٥٠)، على أنَّ الإخلاص قد غُلِبَتْ، لأنَّ العقيدة الإسلامية تدور في فلكها. والحِرْجَانِ، وهما رجلان، أحدهما حِرْج من بني عمرو بن الحارث (٦٥١).

ويُغَلَّبُ المذكَّرُ على المؤنَّث في هذه المسألة بلا قيد؛ لما مرَّ في حديثنا عن مسوِّغات هذه الظاهرة، ودواعي المصير إليها، ومن ذلك الأخوان، الأخ والأخت (٦٥٢)، والزَّندان، الزَّندُ والزَّندة، وهما الأعلى والأسفل من عودي الاقتداح، وذكر المحبِّي أنه لا يُقال : زَندتان (٦٥٣)، ومنه المثل «زَندان في مِرْقَعَةٍ» (٦٥٤). والأبوان في قوله تعالى : ﴿فإن لم يكنْ له وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا مَمْلَئِثُ...﴾ (٦٥٥)، و ﴿فلما دخلوا على يوسف آوي إليه أبويه وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمينَ ورفع أبويه على العرش...﴾ (٦٥٦). والقول نفسه في الوالدين، ومنه قوله تعالى : ﴿للرجال نصيبٌ ممَّا ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيبٌ ممَّا ترك الوالدان والأقربون...﴾ (٦٥٧)، و ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَالَهُ فِي غَمَامِينَ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (٦٥٨) على الرغم من أنَّ الأم هي التي تلد حقيقةً.

والأَذَانان، الأَذَان والإقامة (٦٥٩)، على أنَّ الأَذَان مذكَّر والإقامة مؤنثة لفظاً، على الرغم ممَّا يُقال

(٦٤٧) المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٦ .

(٦٤٨) انظر : المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٣، حاشية (١) .

(٦٤٩) الإخلاص : ١ .

(٦٥٠) الكافرون : ١ .

(٦٥١) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٢، حاشية (١)، الزبيدي، تاج العروس (حرج) .

(٦٥٢) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ١١٩، حاشية (٢) .

(٦٥٣) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٣ .

(٦٥٤) انظر : المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٣، وانظر : ابن منظور، لسان العرب (زَند)، الزبيدي، تاج العروس (زند). المرقعة

: الخريطة التي رقت، ويُرْوَى : «زَندانٍ في وعاءٍ» يَضْرِبُ للمساويين في النَّدَالَةِ .

(٦٥٥) النساء : ١١ .

(٦٥٦) يوسف : ٩٩-١٠٠ .

(٦٥٧) النساء : ٧ .

(٦٥٨) لقمان : ١٤ .

(٦٥٩) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٨، المحبِّي، جنى الجنتين : ١١٩ .

إنَّ التاءَ المربوطةَ عوضَ من عينها، أو الألفُ الزائدةُ بعدها (إقوام)، زيادةً على أنَّ الأذانَ أهمُّ وأكثرُ تنبيهاً على أنَّ الصلاةَ قد حانَ وقتُها، أمَّا الإقامةُ فإشعارٌ للمصلين بأنَّ الصلاةَ قد بدأت. ويمكن أن يكونَ التغليبُ عائداً إلى أنَّ الإقامةَ أذانٌ بألفاظها، ومن ذلك قوله عليه السلام: «بين كلِّ أذنين صلاةً» (٦٦٠)، أي: بينهما السنن والرواتب. والقمران، الشمس والقمر، فغلبَ القمر، لكونه مذكراً، على الرغم من أنَّ الشمسَ مصدرُ نوره (٦٦١). والأبانان، وهما جبلان، أحدهما أبان، والآخر سلَمى، أو مُتَالع، وغيرهما (٦٦٢)، ويتراءى لي أنَّ سلَمى من ألفاظِ أعلام الإنان، لانتهائها بالألف المقصورة، على الرغم من كونها اسم جبل مذكراً، فغلبَ اللفظُ المذكرُ على المؤنث. وقيل إنَّ كليهما أبان، فلا تغليبَ فيهما.

ومنه قول العرب: «وَلَدَ فلان بين طَيِّبين» (٦٦٣)، وهما أبوه وأُمُّه، فغلبت صفة الأب المذكر الذي يُعدُّ أشرفَ وأهمَّ، كما مرَّ.

ويُغلبُ الأقدمُ على غيره، ومنه البَصْرَتان، البصرة والكوفة على أنَّ البصرة أقدمُ من الكوفة (٦٦٤). والحيرتان، الحيرة والكوفة؛ لأنَّ الحيرةَ أقدمُ أيضاً منها (٦٦٥).

ويطالعُنا تغليبُ المؤنثِ المجازيِّ على المذكرِ لفظاً في موضعٍ واحد، وهو المَروَتان، الصفا والمروة، وهما جبلان بين بطحاء مكة والمسجد (جبل المسعى)، وقيل إنَّهما أكمةتان (٦٦٦).

ويطالعُنا أيضاً تغليبُ اسمِ المؤنثِ على المذكرِ في هذه التثنية، ومِمَّا يمكنُ عدُّه من ذلك الضَّبْعان، وهما الضَّبْعُ والضَّبْعان، على أنَّ المؤنثَ (الضَّبْعُ) قد غلبَ لِحَفَّتِهِ، على الرغم من أنَّ النحويين قد ذكروا أنَّ الأَخْفَ يُغلبُ بقيد كونه غير مؤنث (٦٦٧). ويشيع على ألسنة كثير من العامة والخاصة أنَّ الضَّبْعَ مذكر، ويعزِّزه أنَّه يقال للمذكر أيضاً ضَبْعٌ (٦٦٨)، ولست أتناسى تطوُّرَ كثيرٍ من

(٦٦٠) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ٨، المحبِّي، جنى الجنتين: ١١٩.

(٦٦١) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ١٠، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٦.

(٦٦٢) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ١٢، المحبِّي، جنى الجنتين: ١١٨، ابن منظور، لسان العرب (أبن).

(٦٦٣) انظر المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٥.

(٦٦٤) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ١٢، السيوطي، المزهَر: ١٧٤/٢، ابن منظور، لسان العرب (بصر)، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢١.

(٦٦٥) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ١١، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٢.

(٦٦٦) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ٧، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٧، ١٢٤، ابن منظور، لسان العرب (صفا)، الزبيدي، تاج العروس (صفا).

(٦٦٧) انظر: المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٤، حاشية (٣).

(٦٦٨) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ضَبْع)، الزبيدي، تاج العروس (ضَبْع).

الألفاظ التاريخية ، الذي تنوسي فيه التأنيث تماماً في عصرنا ، كالذَّراع ، واليمين ، وغيرها .

وقد يستوي اللفظان في هذه المسألة من حيث ورود التثنية بلفظيهما ، ومن ذلك المحرَّمان والصَّفران ، تثنية محرَّم وصفر ، ومن العرب من يسمِّي محرَّماً صَفْراً الأكبر ، وصفراً محرَّماً الأصغر (٦٦٩) . والمسيان ، والصباحان ، تثنية المساء والصباح (٦٧٠) ، والأنفان والفَمان ، تثنية الأنف والفم (٦٧١) .

ويطالعنا في بعض المثنيات التَّعليقية بعض التغير اللفظي ، ومن ذلك المَسيان ، على الرغم من أنَّ الأصل المساءان (٦٧٢) ، والحيدان ، حَيْدَة ووازع ابنا مالك بن خفاجة بن عقيل ، وقياسه الحَيْدَتان (٦٧٣) . والشَّريفان ، الشرف والشُّريف مصغَّر الشرف . وقياسه الشُّريفان يَضُمُّ الشين ، وهما ماءان لعيس (٦٧٤) . والغَدوان ، الغدأة والعشي ، والقياس الغَداتان (٦٧٥) ، أمَّا الغَدوان فتثنية الغد ، على أن فيه تغليب المذكر على المؤنث .

(٢) الاثنان اللذان غُلب نعت أحدهما على الآخر :

يتراءى لي أنَّ النعت المغلَّب كالعلم المغلَّب في هذه المسألة ؛ لأنَّ النعت الذي يغلب على صاحبه يكاد يعامل معاملة العلم في الدلالة على منوعة ، إذا تنوسي . ومن ذلك الأسمران ، الخبز والماء (٦٦٦) ، على أنَّ صفة الخبز (الأسمر) قد غُلبت على صفة الماء ، وقيل إنها البُرُّ والماء ، أو الرمح والماء ، أو التمر والماء ، على أنَّ صفة التمر قد غُلبت ، كما في قول عائشة ، رضي الله عنها : «لقد رأيتُنا مع رسولِ الله - صلى الله عليه وسلَّم - وما لنا طعامٌ إلَّا الأسودان» (٦٧٧) . وقيل إنها الليل والحرَّة (الأرض السوداء) : «وضاف قومٌ مزيداً المدني ، فقال لهم ، ما لكم عندي إلَّا الأسودان ، قالوا : إن في ذلك لمَقْنَعاً ، التمر والماء ، قال : ما ذلكم عَنِيتُ ، إنَّها أردت الحرَّة والليل ، والحرَّة أرضٌ سوداء ، فيها حجارة سودٌ ، وهي مقبرة المدينة ، والقبور المُجَصَّصة ، بالليل موحشة ، فما ظنُّك بقبورِ

(٦٦٩) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ١٧ ، المحبي ، جنى الجنتين : ١٢٧ .

(٦٧٠) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ١٥ ، المحبي ، جنى الجنتين : ١٢٨ .

(٦٧١) انظر : المحبي ، جنى الجنتين : ١٢٠ ، حاشية (٣) .

(٦٧٢) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ١٥ ، المحبي ، جنى الجنتين : ١٢٨ .

(٦٧٣) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ١٥ ، المحبي ، جنى الجنتين : ١٢٩٨ .

(٦٧٤) انظر : المحبي ، جنى الجنتين : ٢٤ ، أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٨ .

(٦٧٥) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ١٦ ، المحبي ، جنى الجنتين : ١٢٦ .

(٦٧٦) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٢٧ ، ابن منظور ، لسان العرب (سود) ، الزبيدي ، تاج العروس (سود) .

(٦٧٧) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٢٧ ، المحبي ، جنى الجنتين : ١٢٠ ، ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر

سود البناء في أرض سوداء في ظلمة الليل ، كيف يكون حال من هذا قراءه؟ فهذا البلاء ...» (٦٧٨)، فلا تغليب فيها، لأن كليهما أسود. وقيل إنهما العسل والحرّة. والأولى عند ابن سيده أنها الحرّة والليل : «قال ابن سيده : وعندي أنها إنما أرادت الحرّة والليل ، وذلك أن وجود التمر والماء عندهم شبع ، وري ، وخضب لا شضب ، وإنما أرادت عائشة - رضي الله عنها - أن تبالغ في شدّة الحال ، وتنتهي في ذلك بأن لا يكون معها إلا الحرّة والليل أذهب في سوء الحال من وجود التمر والماء ...» (٦٧٩).

والأخضران ، البحر والليل ، على أن الأخضر صفة البحر، غلبت على الأسود صفة الليل (٦٨٠)، لما للبحر من فائدة وأثر في حياة المجتمعات. والأبيضان ، الخبز والماء ، على أن الأبيض صفة الماء، وبذلك يكونان قد استويا في هذه المسألة، إذ يقال فيهما : الأسودان والأبيضان (٦٨١)، وقيل إنهما الحنطة والماء ، أو الخبز والملح ، أو الشحم والشباب ، كما في قولهم : «اجتمع للمرأة الأبيضان» (٦٨٢)، فغلبت صفة الشحم (الأبيض) على صفة الشباب الذي لا لون له (٦٨٣)، وقيل إنهما الشحم واللبن ، وبذلك يستويان في هذه المسألة، لأن كليهما أبيض ، والماء واللبن ، وهما يستويان أيضاً في هذه الصفة ، فلا تغليب فيها .

والباكران ، الصبح والمساء ، على أن صفة الصبح قد غلبت، وقيل إنها الرائحة ، على أن الرائحة المساء ، فيستويان في تغليب صفة كليهما في هذه التثنية (٦٨٤).

(٣) الاثنان اللذان يستويان في النعت :

يتراءى لي أن أن النعت إذا شاع وكثر استعماله صار ملازماً كمنعوتيه ، مُغنياً عنه ، وحالاً محله ، ومن ذلك الأفهبان ، الفيل والجاموس (٦٨٥)، والأحمران ، الخمر واللحم (٦٨٦)، ومنه قولهم : «أهلك الرجال الأحمران» ، وقيل إنهما الزعفران والذهب ، ويعزّزه قولهم : «أهلك النساء الأحمران» ،

(٦٧٨) انظر : المحبّي ، جنى الجنتين : ١٢٠ ، ابن سيده ، المخصّص : ٢٢٣/١٣ ، ابن منظور ، لسان العرب (سود)، الزبيدي ، تاج العروس (سود).

(٦٧٩) ابن منظور ، لسان العرب (سود). وانظر : الزبيدي ، تاج العروس (سود)، ابن سيده ، المخصّص : ٢٢٣/١٣ .

(٦٨٠) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٢٨ ، المحبّي ، جنى الجنتين : ١١٩ .

(٦٨١) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٢٨ .

(٦٨٢) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٢٨ ، المحبّي ، جنى الجنتين : ١١٩ .

(٦٨٣) انظر : المحبّي ، جنى الجنتين : ١١٩ ، ابن منظور ، لسان العرب (بيض)، الزبيدي ، تاج العروس (بيض).

(٦٨٤) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٢٨ ، المحبّي ، جنى الجنتين : ١٢٣ .

(٦٨٥) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٢٩ ، المحبّي ، جنى الجنتين : ١٢٢ .

(٦٨٦) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٢٩ ، ابن منظور ، لسان العرب (صفر)، الزبيدي ، تاج العروس (صفر).

والأصفهان، الذهب والزعفران، ومنه قولهم : «أهلك النساء الأصفهان» (٦٨٦). وغير ذلك من الصفات التي استغني بها عن موصوفاتها.

والقول نفسه فيما غلب فيه اللقبان على الاسمين، ومن ذلك التوأمان، جشمُ وزيد ابنا الحزرج، وقيل إنهما عائدةٌ وتيم اللات ابنا مالك بن بكر بن ضبة، أو عمرو وعامر ابنا قطن بن نهشل (٦٨٧). والغمامتان؛ بُرد بن أفضى وغيلان بن دُعَمي (٦٨٨)، وغير ذلك من الألفاظ التي يمكن أن يُستغنى فيها باللقب الذي يشمل اللفظتين المراد تشيتهما (٦٨٩).

(٤) الاثنان اللذان غلب لقب أحدهما على الآخر :

لعل هذا النوع لا يختلف عما غلبت فيه صفة أحد المثنيين على صفة الآخر إلا في عدّ اللقب أكثر ملازمةً لمن لُقّب به، وشهرة وشيوعاً من تلك الصفة المغلب عليها، فاللقب صفة ملازمة تُنوسي بها الملقب في الغالب. ومنه البريكان، بُريكَ وبارك، على أن بُريكَاً قد غلب على اللقب الآخر، إمّا للفظه، وإمّا لسنّته، وإمّا لخفّة عند أبي عبيدة (٦٩٠)، ويظهر لي أن باركاً أخف في اللفظ من بُريكَ. والسنتان، وهب بن خالد من هوزان الذي يُلقّب بالسنته، والصديّ بن عزة (٦٩١).

(٥) الاثنان اللذان غلب فيهما اسم الأب أو الجد على الابن :

ولعل هذا النوع يدور في فلك تغليب الأقدم أو الأكبر على الأصغر، ومنه المصعبان، مُصعب ابن الزبير، وعيسى ابنه (٦٩٢)، والأخوصان، الأخوص بن جعفر وعمرو ابنه (٦٩٣)، والعمران، عمرو بن جابر وبدر ابنه (٦٩٤)، والأشتران، الأشتر النخعيّ وابنُه إبراهيم (٦٩٥).

(٦٨٧) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٣٧.

(٦٨٨) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٣٨.

(٦٨٩) انظر أبو الطيب اللغوي المثنى : ٣٨-٥٣

(٦٩٠) انظر : ابن منظور، لسان العرب (برك)؛ الزبيدي، تاج العروس (برك)، أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٣٥، المحيّي، جنى الجنتين : ١٢١.

(٦٩١) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٣٦، المحيّي، جنى الجنتين : ٦٢، ابن منظور، لسان العرب (شنّ)، الزبيدي، تاج العروس (شنّ). والسنته القرية الصغيرة الخلق.

(٦٩٢) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٥٤، المحيّي، جنى الجنتين : ٢٨.

(٦٩٣) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٥٤، المحيّي، جنى الجنتين : ١١٩.

(٥٩٤) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٥٤.

(٦٩٥) انظر المحيّي، جنى الجنتين : ١٢٠، حاشية (١).

ومن تغليب الجدّ في هذه المسألة المضرّان، قَيْسٌ وخِنْدِفٌ، على أَنَّ خِنْدَفَ امرأة إِيَّاس ابن مضر، وقيساً ابن الناس بن مضر (٦٩٦). والجَوْنان، معاوية بن شرحبيل بن أخضر بن الجون. وحسّان بن الجون (٦٩٧). وذكر ابن منظور (٦٩٨) أنَّهما معاوية وحسّان ابنا الجون. والمِسْمَعان، مالك وعبد الله ابنا مِسْمَع بن سفيان بن شهاب الجحدريّ، أو عامر وعبد الملك ابنا مالك بن مِسْمَع (٦٩٩). وغير ذلك ممَّا يُعَدُّ من باب ما غُلِبَ فيه اسم الأب أو الجدّ على الابن (٧٠٠).

ويطالعُنا في بعض هذه المثنيّات التعليليّة السابقة تغليب الابن على الأب، وهو على خلاف المشهور، لأنّ فيه تغليب الأصغر على الأكبر، أو الأحدث على الأقدم، والفرع على الأصل، ولعل ذلك يعود إلى أَنَّ الابن أكثرُ شهرةً من الأب. ومن ذلك السَّلْهَبان، سَلْهَبٌ وأبوه (٧٠١)، وهما من بني عجل بن جُلَيْم، ومنه قول رجلٍ من بني أسد (٧٠٢):

ونحنُ قتلنا السَّلْهَبَيْنِ كليهما أبا سَلْهَبٍ يوم الكَثيبِ وسَلْهَبَا

والخُثَيَّان، عبد الله بن الزبير وابنه خُثَيْبٌ، وقيل إنَّهما هو وأخوه مصعب (٧٠٣).

ومن ذلك تغليب الأحدث على الأقدم الذي يُعَدُّ مجهولاً، ومنه الجَمالان، وهما الجمال بن سلمة، والآخر جاهلي (٧٠٤).

وبعدُ فتبيّن لنا بجلاء ووضوح تامّين أَنَّ ظاهرة التغليب تبدو بيّنةً في المثنيّ التعليليّ الذي يدور في فلك تغليب لفظ على آخر، اسماً كان أو صفة أو لقباً ممَّا يُعَدُّ من باب الغالب أو اللازم، بأنواعه المختلفة، وأنّ مقياسَ التغليب فيها يكمن في تغليب الأشهر أو الأقدم كتغليب الجدّ أو الأب، والمذكّر على المؤنث، والأخفّ على الأثقل بقيد كونه مذكراً والآخر مؤنثاً، على الرغم من أَنَّ بعض المثنيّات قد تكون على خلاف هذا المقياس، كتغليب الابن على الأب، والمؤنث على المذكّر، وأنّ بعض المثنيّات قد أصابها بعض التغير الذي يكمن في الحذف كالحَيَدَيْنِ، والاستغناء بحركة عن

(٦٩٦) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثني: ٥٣، المحبّي، جنى الجنتين: ١٠٧.

(٦٩٧) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثني: ٥٣، جنى الجنتين: ١٢١، ابن منظور، لسان العرب (جون)، الزبيدي، تاج العروس (جون).

(٦٩٨) انظر: ابن منظور، لسان العرب (جون).

(٦٩٩) انظر أبو الطيب اللغوي، المثني: ٥٤.

(٧٠٠) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثني: ٥٤، الزبيدي، تاج العروس (شعثم).

(٧٠١) انظر أبو الطيب اللغوي، المثني: ٨.

(٧٠٢) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثني: ٨.

(٧٠٣) انظر: المحبّي، جنى الجنتين: ١٢٢، ابن منظور، لسان العرب (حَبب).

(٧٠٤) انظر المحبّي، جنى الجنتين: ١٢١، حاشية (١).

أخرى، كالشَّرِيفَيْنِ. وأنَّ بعضها قد سُمِعَ عن العرب بتغليب كلا اللفظين، وهي مسألة تدلُّ على أنَّهما يستويان في الشيوخ والشهرة، كالمحرَّمين والصفرين، والباكرين والرائحين، وغيرها.

ولست أُنْفِقَ مع السيوطي (٧٠٥) في أنَّ التغليب في هذه المثنَّيات مسموعٌ لا يقاسُ عليه، وكأنَّه يدعو إلى الاكتفاء بالسموع منها ومن غيرها من مسائل التغليب المختلفة، وهي مسألة تُؤَسِّمُ العربية بها بالجمود وعدم التطوُّر، وإنَّني لأدعو بلا تردُّد إلى عدِّ التغليب ممَّا يقاسُ عليه، إذا توافرت فيها يُغَلَّبُ قيود الشيوخ والاستعمال والكثرة وغيرها، لأنَّ فيه تخفيفاً في اللفظ والكتابة، زيادةً على إظهار المشهور في المثنَّيات التغليبيَّة، وبعض النكات الأخرى التي يرغب المتكلِّم العربي في أن يوصيَّ إليها، وغير ذلك ممَّا بسطنا فيه الحديث في مسوِّغات هذه الظاهرة، ودواعي المصير إليها. ولعلَّ ما يعزِّز ما أذهب إليه أنَّ هذه الظاهرة - كما مرَّ - اجتماعيَّة، للمجتمع بها فيه من أعرافٍ وعاداتٍ وتقاليد ومعتقدات - أثرٌ بيِّنٌ في كثير من مسائلها اللغويَّة أو النحويَّة، وعليه فلا ضيرَ في توافر بعض المثنَّيات التغليبيَّة في لغتنا المعاصرة، إذا تحقَّق أَمْنُ اللبس وتوافر، وغير ذلك ممَّا يمكن أن يدور في فلك عمليَّة التيسير والتسهيل والتخفيف، لفظاً وكتابةً، زيادةً على بعض المعاني التي يوصيَّ إليها كثير ممَّا يعدُّ من باب هذه الظاهرة.

(٣) وضع المثنى موضع المفرد في التسمية :

تطالعنا في العربيَّة ألفاظ بناؤها بناءً التثنية، ودلالاتها دلالة المفرد، وهي مسألة تُعدُّ - في رأيي - من باب تغليب بناء المثنى على ذلك الذي للمفرد لنكتة المبالغة فيمن يُسمَّى بهذا البناء من الأعلام.

ولقد أفرد المحبِّي (٧٠٦) لهذه المسألة مكاناً، وممَّا ذكره بابان (محلة بمرو، أو عين في البحرين)، والبركان (موضع)، وجابان (علم رجل، أو قرية في واسط)، وغيرها (٧٠٧). والقول نفسه مع أبي الطيب اللغوي : «هذا باب الاثنين في اللفظ يُرادُ بهما واحدٌ» (٧٠٨)، وممَّا ذكره قول العرب : مات حَتَفَ أَنْفِيهِ (أنفه)، ودَعَتِ الْمَرْأَةُ أَلْكِيَهَا (الأكل : رفع الصوت) (٧٠٩)، ونزل القوم عُيْزَتَيْنِ (اسم موضع)، وركب الرجل أَجْبَلِيَّه وأُخْرَقِيَّه (لم يثبت) (٧١٠)، وغير ذلك من الأقوال التي يبدو فيها وضع بناء المثنى موضع المفرد (٧١١). ومن الأعلام الشائعة في عصرنا في بعض البلدان العربيَّة : حسنين، وعوضين، ومحمَّدَين، وغيرها.

(٧٠٥) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١٣٦/٢. وانظر الجامي، الفوائد الضيائية : ١٧٢/٢.

(٧٠٦) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ٧.

(٧٠٧) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ٧.

(٧٠٨) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٦٣.

(٧٠٩) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٦٣.

(٧١٠) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٦٦.

(٧١١) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٦٣-٧٢.

(٣) تغليب الجمع أو الكثرة

لعلَّ أهمَّ ما يمكن عدُّه من باب التغليب في هذه المسألة ما يأتي :

(١) تغليب جمع الذكور العقلاء السالم أو التكريري على جمع الإناث :

لقد مرَّ أنَّ المذكر يُغلب على المؤنث في العربيَّة في مواضع كثيرة، ولعلَّ تغليب الجمع في هذه المسألة يُعدُّ امتداداً لتلك المواضع التي بسطنا الحديث فيها في هذا البحث. ولعلَّ حمل جمع الإناث على جمع الذكور يعود إلى إكسابه شرفاً ورفعة، وإعلاء شأنه وقَدْرِهِ، وغيرها من الأمور التي ليست متوافرة فيه، كما مرَّ، أو إكسابه صفةً ليست مستحبةً في الغالب.

ومن ذلك تكسير خليفة على خُلفاء، على الرغم من أنَّ هذا البناء مذكر معنًى مؤنَّث لفظاً، وفقهية وفقهاء، ومن الصفات غير المستحبة فقيرة وفقراء، وسفيهة وسُفهاء. وقياس ما مرَّ : خليفات، وفقهيات، وفقيرات، وسفهيَّات (٧١٢).

ومنه تغليب جمع المذكر السالم على جمع المؤنث السالم، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ (٧١٣)، على أنَّ (القانتين) غلب على القانتات، للإيماء إلى أنَّ طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال (٧١٤). وقوله تعالى : ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (٧١٥).

ومِمَّا يُعدُّ ممَّا مرَّ أيضاً على الرغم من بعده قولك لِمَنْ لَا تعجبك بعض صفاته : أنت من النساء، كما يقال أيضاً : أنت امرأة. ولعلَّ ما يعزِّز ذلك ما طالعنا به الزركشي : «ونظيره، ولكن بالعكس، قول عقبة بن أبي مُعَيْط لأُمَيَّة بن خلف، لما أجمع القعود عن وقعة بدر، لأنَّه كان شيخاً، فجاء بمجمرة، فقال : يا أبا عليّ، اسْتَجِمِرْ، فإنَّما أنت من النساء، فقال : قَبِّحَكَ اللهُ، وقَبِّحَ ما جئت به، ثُمَّ تَجَهَّرَ» (٧١٦). ويقال للمرأة تشبيهاً لها بالرجال : أنت من الرجال، أو أنتِ رجلٌ.

ومن ذلك تغليب جمع الذكور العقلاء على جمع الإناث، ؛ ليشمل النوعين، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (٧١٧) على أنَّ (أولي) الملحق بجمع المذكر السالم يشمل

(٧١٢) انظر : عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٧٢.

(٧١٣) التحريم : ١٢.

(٧١٤) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٢، ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب : ٤٤، المحتي، جنى الجنتين : ١١٧، الشهاب، حاشية الشهاب : ٢/ ٤١١، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٩٠١.

(٧١٥) الأعراف : ٨٣.

(٧١٦) الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٧١٧) البقرة : ١٧٩.

الذكور والإناث، وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٧١٨)، وغيره من الآيات القرآنية التي تشيع في القرآن الكريم، والتي غلب فيها الرجال على الإناث.

(٢) الجمع التغليبي :

تطالعنا في العربية قديماً وحديثاً بعض الجموع المنتهية بالتاء المربوطة، للتنبيه على أنها تدلُّ على النسب، نحو : الأزارقة، الأحامرة، الأشاعثة، الجعافرة، المهالبة، الأصافرة، الجعابرة، المسامعة، المساعدة، المناذرة، الغساسنة، الأصامعة، الأرادنة، وغيرها من الجموع التي تشيع فيمن يُنسبون إلى شخصٍ. ويتراءى لي أنَّ هذه الجموع تُعدُّ من مسائل هذه الظاهرة؛ لأنَّ فيها تغليب اسم الأب أو الجدَّ، لقدمه أو شهرته، على مَنْ ينتسبون إليه، إذ شملهم جميعاً، فصَحَّ بذلك الجمع على الرغم من أنَّ كلَّ مفردٍ من مفرداته يختلف في اسمه عن اسم هذا الجد أو الأب (٧١٩).

ويُعدُّ من ذلك أيضاً القُتَيَّات، والرَّقِيدَات (٧٢٠) والجَبَلَات (٧٢١)، والعبلات (نسبة إلى بني عبلة)، والسَّلَمَات (نسبة إلى أبيهم سَلَمَة) (٧٢٢). ومن هذه الجموع في الأردن : الحُمَيْدَات، والعُبَيْدَات، والنُصَيْرَات، والحَمَزَات، والقَطِيشَات، والطَّبِيشَات، والعَطِيطَات، وغيرها ممَّا ينتهي بالألف والتاء المزيديتين.

ومن الجموع التفسيرية في هذه المسألة زيادةً على ما مرَّ : النُسُور، والصُّقُور، والجُبُور، والشُّعُود، والحمُوز، وغيرها. ومنها قوله تعالى : ﴿سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينِ﴾ (٧٢٣) على أنَّ (الياسين) جمع إلياس من باب عدَّ كل فردٍ من أولاده وأعمامه إلياساً، تغليبيّاً له عليهم (٧٢٤). ومن جمع المذكر السالم أيضاً في هذه المسألة : الأشعرون، والأعجمون، والمهلبون، والحمزئون وغيرها.

(٣) تغليب الجمع أو الكثرة على المفرد أو القلة :

يُغلب في الغالب الجمعُ على المفرد، والكثرة على القلة، كما مرَّ في مسوِّغات هذه الظاهرة،

(٧١٨) آل عمران : ١٠٢.

(٧١٩) انظر السيوطي، المزهَر : ٢/ ٢٠٤، أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٣٩.

(٧٢٠) الرَّقِيدَات نسبة إلى رقيد بن ثور بن كلب.

(٧٢١) الجَبَلَات : نسبة إلى بني جبلة.

(٧٢٢) انظر السيوطي، المزهَر : ٢/ ٢٠٤.

(٧٢٣) الصافات : ١٣٠.

(٧٢٤) انظر : ابن منظور، لسان العرب (ليس)، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٧/ ٣٧٣، الزمخشري، الكشاف :

٣/ ٥٢، الشهاب، حاشية الشهاب : ٧/ ٢٨٤.

ودواعي المصير إليها (٧٢٥). ومن تغليب الجمع على الواحد قوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ (٧٢٦) على أَنَّ (إِبْلِيسَ) عُدَّ من المَلَائِكَةِ من باب تغليب الجمع (الكثرة) على الواحد، على الرغم من كونه من الجنّ، وبذلك يكون الاستثناء متّصلاً (المستثنى من جنس المستثنى منه)، في أحد التأويلات (٧٢٧). وقوله تعالى : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ (٧٢٨)، على أَنَّ شُعَيْباً أُذْخِلَ فِي مِلَّتِهِمْ من باب تغليب الكثرة على القلة، على الرغم من أَنَّهُ لم يَكُنْ فِي مِلَّتِهِمْ (٧٢٩) في أحد التأويلات.

ومِمَّا يُمْكِنُ عُدُّهُ من باب تَغْلِيْبِ الكثرة - تَغْلِيْبِ عضو على سائر الأعضاء، لكون أكثر الأعمال تَتِمُّ به، ومن ذلك تَغْلِيْبِ الأيدي على غيرها في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾ (٧٣٠)، وهو قول أبي القاسم الزمخشري (٧٣١). ومن تَغْلِيْبِ هذه الأيدي قولَ صَفِيَّةَ بنت عبد المطلب (٧٣٢):

فَلَا وَالْعَادِيَاتِ غَدَاةَ جَمْعٍ بِأَيْدِيهَا إِذَا سَطَعَ الْغُبَارُ

ويمكِنُ أَنْ يُعَدَّ هذا التَغْلِيْبُ في هذه المسألة من باب تَغْلِيْبِ الجزء على الكل (٧٣٣).

(٤) التعبير عن المثنى بالجمع بوضعه موضعه :

لعلّ ما جعلني أعدُّ هذه المسألة من باب التَغْلِيْبِ أَنَّ فيها إِيْثَارَ الجمع - على الرغم من أَنَّ الأصل المثنى ؛ لتصحَّ المطابقة اللفظية - على المثنى، إذ الجمع فيها يدلُّ على المثنى معنى وعليه هو لفظاً. ومن ذلك قولنا في التوكيد المعنوي : جاء الرجلان أنفُسُهُما، وهو أفصح عند

(٧٢٥) انظر الصفحة : ٣٥ -

(٧٢٦) ص : ٧٣، ٧٤.

(٧٢٧) انظر : أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ١٥٣/١، الشهاب، حاشية الشهاب : ١٣٣/٢، الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣١٠، ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب : ٥٤، الزمخشري، الكشاف : ٣/٣٨٢.

(٧٢٨) الأعراف : ٨٩.

(٧٢٩) انظر : ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل : ٥٥٠/٢، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٩٠١، السمين، الحلبي، الدر المنصون : ٥/٣٨١، الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣١٠.

(٧٣٠) آل عمران : ١٨٢.

(٧٣١) انظر الكشاف : ١/٤٨٤.

(٧٣٢) انظر : أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٥٠٣/٨، الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣١٢.

(٧٣٣) انظر أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيّة : ٢٣.

النحويّين من المفرد : جاء الرجلان نفسيهما ، ولقد جوّز ابن مالك وابنه التثنية : جاء الرجلان نفسيهما ، وهو تجويزٌ غلطه أبو حيّان النحوي . وقيل إنّ الجمع اختيرَ على الأفراد ، لأنّ المثنيّ جمعٌ في المعنى (٧٣٤) ، فهو أكثر قرباً إليه منه . ولست أنكر أنّ في العربية شواهدٌ وُضِعَ فيها الجمع موضع المفرد ، أو غلبَ عليه ، منها قولُ الشاعر (٧٣٥) :

فجيئوا بالروايا من بعيدٍ فرخوا الحزنَ بالماءِ العذابِ

أي : بالماءِ العذب .

وقولُ روبة (٧٣٦) :

بلاؤُ يا بنَ الحَسَبِ الأُمَحاضِ

أي : الحسبِ المحض .

وقوله أيضاً (٧٣٧) :

برّقُ سرى في عارضِ نَهاضِ
عُرُّ الذُرَى ضواحيك الإيماضِ

أي : ضاحِكِ الإيماضِ

وقول كثير عزة (٧٣٨) :

بأحسنَ منها مُقلّةٌ ومُقلّداً إذا ما بدت لبّاتها ونَظِيمُها

أي : إذا ما بدت لبّتها .

وقولُ الأعشى (٧٣٩) :

ومثلكَ بيضاءَ مكورةٍ صاكَ العبيرُ بأجسادِها

أي : صاكَ بجَسَدِها ، وغيرها (٧٤٠) .

(٧٣٤) انظر : الصّبّان ، حاشية الصّبّان : ٧٤ / ٣ ، السيوطي ، همع الهوامع : ١٩٧ / ٥ ، محمد النجار ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ١٥٢ / ٢ .

(٧٣٥) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٦٦ .

(٧٣٦) انظر أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٦٦ .

(٧٣٧) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٦٧ .

(٧٣٨) انظر أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٦٧ .

(٧٣٩) انظر أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٦٧ .

(٧٤٠) انظر أبو الطيب اللغوي ، المثني : ٦٧ .

ومن وَضَعَ الجمع موضع المثنى وتغليبه عليه قوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (٧٤١) على أَنَّ الأصل : إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَا قَلْبَاكُمَا ، وهي مسألة قد أجازها النحويون : «وقد صرَّح النحاة بأنَّ كلَّ مثنى في المعنى مضافٌ إلى متضمَّنه ، ويجوز فيه الإفراد والتثنية ، والمختارُ الجمعُ ...» (٧٤٢) . وذكر الصَّبَّانُ (٧٤٣) أَنَّهُمْ كَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ ، لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وهي مسألة تعزَّز ما نذهب إليه من حيث تغليبُ الجمع على المثنى الذي يُعَدُّ جَمْعاً في المعنى ، كما مرَّ ؛ لأنَّ الجمعَ أكثرُ دلالةً ، لما فيه من معنى المبالغة .

ولقد أفرد المحبِّي مكاناً في كتابه (جنى الجنتين) دوَّن فيه ألفاظاً وُضِعَ الجمعُ فيها موضع المثنى : «ومنها ما ورد بلفظ الجمع والمعنى به اثنان» (٧٤٤) ، وهي ألفاظٌ ذكر بعضها أبو الطيّب اللغوي (٧٤٥) . ومن هذه الألفاظ في هذه المسألة الثَّنَادِي في قول الشاعر (٧٤٦) :

صَخَمَ الثَّنَادِي نَاشِباً مِغْلَماً

أي : صَخَمَ الثُّنْدَوِيَّ (الثُّنْدَوِيَّةُ في الرجل بمنزلة الثدي في المرأة) .

وقول أبي النجم العجلي (٧٤٧) :

رُكِّبَ فِي صَخَمِ الدَّفَارَى قَنْدَلٍ

أي : في صَخَمِ الدَّفْرِيَّيْنِ (الدَّفْرَى : العظم الشاخِصُ خلف الأذن) .

وقول العجاج (٧٤٨) :

على كراسيعي ومِرْقَقِيهِ

أي : على كُرسُوعِي .

ومن الكلام المشثور في هذه المسألة : رجلٌ ذو أليّات ، ورجلٌ غليظُ الحواجب ، وشديدُ المرافق ، وضَخَمَ المناخر ، على أَنَّ الْمُتَخَرِّجَيْنِ ثُقُبَا الأنف ، وقُطِعَت أَيْدِيهِمَا ، وَضُرِبَ رُؤُوسُهُمَا (٧٤٩) وغيرها . ومما

(٧٤١) التحريم : ٤ .

(٧٤٢) الصَّبَّانُ ، حاشية الصَّبَّان : ٧٤ / ٣

(٧٤٣) انظر الصَّبَّانُ ، حاشية الصَّبَّان : ٧٤ / ٣ .

(٧٤٤) المحبِّي ، جنى الجنتين : ٨ .

(٧٤٥) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٦٨ - ٦٨ .

(٧٤٦) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٦٨ - ٦٩ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ٨ .

(٧٤٧) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٦٩ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ٨ .

(٧٤٨) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المثنى : ٦٩ ، المحبِّي ، جنى الجنتين : ٨ .

(٧٤٩) انظر : ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٥٣٤ / ١ .

ورد في كتاب الله تعالى زيادةً على ما مرَّ - قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (٧٥٠) على أنَّ الإنسان ليس له إلَّا مرفقان، ويعزَّز ذلك قوله : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (٧٥١). وقوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ (٧٥٢) على أنَّ المراد : له أخوان، لأنَّ المعنى عليه (٧٥٣)، وفي هذه الآية أيضاً تغليب المذكر (إخوة) على المؤنث (أخوات). ومما يمكن عدُّه من هذه المسألة زيادةً على ما مرَّ أشهر الحج . بدلاً من شهري الحج ؛ لأنَّهما شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة، فغلب الجمع على المثني .

(٥) التعبير بالجمع عن المفرد ووضعه موضعه :

القول في هذه المسألة كالقول في سابقتها من حيث عدُّها من باب التغليب ؛ لأنَّ فيها تغليب الجمع على المفرد، ووضعه موضعه، على الرغم من أنَّ الأصل المفرد؛ لأنَّ المعنى الحقيقي عليه، ومن ذلك زيادةً على ما مرَّ (٧٥٤) قولهم : غَسَلَ مذاكيره، على الرغم من أنَّه ليس للإنسان إلَّا ذكرٌ واحد .

ومما يمكن عدُّه منه أيضاً تسمية المفرد بالجمع، نحو : عواطف، وعطيَّات، وآيات، وعرفات، وبركات، ونجدات، وكواكب، وغيرها من أعلام الإناث، وخالدين، وعابدين، وغيرها من أعلام الرجال، إذ غُلب فيها بناء الجمع على بناء المفرد للمبالغة، كما يظهر لي، فالبناء للجمع، والدلالة على الأفراد .

ومن ذلك أيضاً وصف المفرد بالجمع، نحو : ثوبٌ أسْمَالُ، وقميصٌ أخلاق، وقلبٌ أعشار، وبردةٌ أعشار، ونطفةٌ أمشاج (جمع مَشِيج)، وبئرٌ أنشاط (جمع نشيط، وهي البئر التي لا تخرج منها الدلو حتَّى تُنْشَط كثيراً، أو القرية القعر. ويقال أيضاً : بئرٌ أنشاط)، وعامٌ أحامس (جمع أحمس، وهو الشديد)، وبلدٌ سباسب (جمع سَبَسَب، وهو الأرض المستوية)، وحبلٌ أرام (جمع رميم)، وجبةٌ شراذم (جمع شَرْدَمَة، وهي القطع المهلهلة)، وأرضٌ مُحول (جمع محل)، وغيرها من الألفاظ التي

(٧٥٠) المائدة : ٦ .

(٧٥١) المائدة : ٦ .

(٧٥٢) النساء : ١١ .

(٧٥٣) انظر : المحبِّي، جنى الجنتين : و السمين الحبي، الدر المصون : ٦٠٢/٣ .

(٧٥٤) انظر الصفحة : ٣٥ -

دَوَّنها عباس أبو السعود في كتابه (٧٥٥). وقيل إنَّ نعت المفرد بالجمع يعود إلى كثرة أجزائه، فيكون فيه أيضاً تغليب المعنى على اللفظ، على الرغم من أنَّ الأصل العكس.

وبعدُ فيتبيَّن لنا ممَّا مرَّ أنَّ في العربيَّة مسائل كثيرة تدورُ في فلك الأفراد والتشنية والجمع، وهي مسائل تعزَّز ظاهرة التغليب، ولا سيَّما ما يطالعنا في المثني والجمع التغليبيَّين، وغيرهما، ولست أنكر أنَّ بعض هذه المسائل يُحمَل على وضع واحدٍ من الثلاثة موضع الآخر لنكتة ما، وهو وضعٌ يترأى لي منه التغليب بيِّناً.

ثالثاً: الإعلال

الإعلال من سمات العربيَّة البيِّنة، إذ تصير إليه رغبةً في تسهيل عملية النطق وتيسيرها، وهو يدورُ في فلك حروف العلة والهمزة من حيثُ ما يعترها من قلبٍ أو حذف، أو نقلٍ، على الرغم من أنَّ التصحيح يُعدُّ أصلاً، والإعلالَ فرعاً، فغُلِبَ الفرعُ على الأصل لهذه النكتة. ومسائله المختلفة مبسوبة في مظانِّها الثَّرة (٧٥٦). وتطالعنا في العربيَّة بعض الألفاظ حافظت على هذا الأصل المعياريِّ المهجور مؤثِّرةً إيَّاه على الفرع الذي يُصارُ إليه في الغالب، على الرغم ممَّا فيه من ثقل في النطق أو التكلم، ويظهر لي أنَّ هذه الألفاظ غُلِبَ فيها الأصل (التصحيح) على الفرع (الإعلال). ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عدُّه من هذه المسألة - ما يأتي :

(١) تصحيحُ في موضع الإعلال على الرغم من توافر موجهه :

يبدو هذا التصحيح في المصادر المعتلَّة العين (الواو) المكسور ما قبلها، المتلوة بألف، نحو : جوار، حوار، قوام، لواذ، وغيرها : «نعم، قد دعاهم إيثارُهم تشبيه الأشياء بعضها ببعض - أنَّ حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يُعلِّون المصدر لإعلال فعله، ويصحِّحونه لصحِّته، وذلك نحو قولك : قمتُ قياماً، وقاومتُ قواماً...» (٧٥٧).

ويترأى لي أنَّ هذا التغليب يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين مصادر الثلاثي المجرد الأَجَوَف، التي تُعلَّ فيها العين، نحو : قامَ قياماً، وصام صياماً، وغاب غياباً، وصاح صياحاً، وغيرها، إنَّ

(٧٥٥) انظر عباس أبو السعود، الفیصل فی ألوان الجموع : ٢٧٩.

(٧٥٦) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٢٧٣/٦، الصبَّان، حاشية الصبَّان ٤٠/٣٤٠، د. شعبان صلاح، الإعلال والإبدال في الكلمة العربية : ٤، عبد العليم إبراهيم، الإعلال والإبدال : ٥، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك : ٣١/٦.

(٧٥٧) ابن جني، الخصائص : ١/١١٣.

جعلنا بناء (فعل) قياساً في هذه المسألة، ومصادر الأجوف المزيد بالألف من باب (فاعل)، نحو : جاور جواراً، وحاور حواراً، وقاوم قواماً، ولاوذ لواذاً، وبائع بيعاً، وغيرها، على الرغم من أنَّ بناء (مُفاعلة) أكثر شيوعاً واستعمالاً منه، إذ لو أُعلِّت العين في هذه المصادر لتوافر اللبس بينها وبين مصادر الأفعال الثلاثية المجردة، فيختفي به المعنى الذي يدلُّ عليه كلُّ بناء. وقد شدَّ من هذه المصادر الثلاثية في هذه المسألة قولهم : شارَ الدَّابةَ (ركبها، أو راضها عند العرض على مشتريها) شوراً، وشواراً، ونارت المرأة (نفرت) نواراً ونواراً، ونوراً (٧٥٨).

ويبدو هذا التصحيح أيضاً في بناء (أفعل) ممَّا عينه معتلة من الأفعال الثلاثية المجردة، نحو : أحور، أعور، أسود، أهيف، أبيض، وغيرها، إذ صحَّت العين في هذه الصفات بدلاً من إعلالها بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وقلبها ألفاً، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في العرض (أحار، أعار، أساد، أهاف، أباض)، وبذلك يتحقَّق اللبس بين الفعل والاسم من باب (أفعل) في هذه المسألة. والقول نفسه في بناء (ما أفعل)، نحو : ما أبينه، وما أصومه، وما أجوده، وما أقوده، وغيرها، ويظهر لي أنَّ اللبس يتوافر في تصحيح بناء التعجب هذا، إذ يلتبس بـ (أفعل) اسماً، ولعلَّ في كونه مُصحَّحاً تعزيزاً لمذهب الكوفيِّين من حيث عدُّهم إياه اسماً لا فعلاً جامداً فاعله مستتر وجوباً على مذهب البصريِّين.

ويبدو أيضاً في مصادر الأفعال الثلاثية الجوفاء التي بقيت عينها مصحَّحة محافظةً على الأصل، نحو : عور عوراً، وحول حولاً، وغيد غيداً، وغيرها، إذ صحَّت العين في هذه المصادر لصحة العين في أفعالها، على الرغم من أنَّ فيها تغليب الفرع (الفعل) على الأصل (المصدر). والقول نفسه في أسماء فاعليها، نحو : عاور، وحاول، وساود، وغايد، وغيرها، إن رُحنا نصوغها من تلك الأفعال وأضرابها، على الرغم من أنَّ الصفة المشبهة تدلُّ على هذا المعنى : أعور عوراً، وأحول حولاً، وأهيف هيفاً، وأسود سوداء، وغيرها. ولعلَّ ذلك يعود أيضاً إلى تحقيق أمن اللبس بين أسماء الفاعلين من هذه الأفعال المعتلة العين التي حافظت عينها على الأصل المعيارية المتوهم، وتلك التي اعتلت فيها، نحو : حائل، وعائر، وهائف، وسائد، وغيرها.

و في جموع التكسير التي من باب (فَعلة) بقيد كون مفردها من باب (فاعل) معتلَّ العين، نحو : جائل وجولة، وخائن وخونة، وحائك وحوكة، وغيرها (٧٥٩)، إذ لم تُعلَّ العين بقلبها ألفاً : جالة، وخانة، وحاقة.

(٧٥٨) انظر : الزبيدي، تاج العروس (شار، نار)، ابن منظور، لسان العرب (شار، نار).
(٧٥٩) انظر : عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٥٥، ٣٠٢. ابن منظور، لسان العرب (حوك).

وفي الأفعال التي من باب (افْتَعَلَ) مزيد الثلاثي، بقيد كونه واوياً العين، وفيه معنى المشاركة، محو: اجْتَوَرَ، اَزْدَوَجَ، اَعْتَوَنَ، واحْتَوَسَ، وغيرها من الأفعال التي لم تُعَلَّ فيها الواو على الرغم من تحركها وانفتاح ما قبلها، إذ لو أُعِلَّتْ لَقِيلَ: اجْتَارَ، اَزْدَاجَ، اَعْتَانِ، احتاسَ، فَغُلِبَ الأَصْلُ على الفرع لنكتة، يترأى لي أنها تحقيق أمن اللبس بين ما فيه معنى المشاركة من هذه الأفعال وما لا فيه ذلك من هذه الأفعال أنفسها. ومما أصابه الإعلال لخلوه من المشاركة في هذه المسألة: ارتادَ، اقتادَ، اجتاحَ، واختانَ في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ (٧٦٠)، وامتازَ، واجتازَ، وابتاعَ، وغيرها. ومما يُعَدُّ من باب الشذوذ تغليبا للأصل على الفرع: اسْتَحَوَذَ، اسْتَنَوَقَ، اسْتَرَوَحَ، اسْتَصَوَّبَ، اسْتَيْسَسَتِ الشاةُ، وغيرها، وقياسُها: استحاذَ، استنأقَ، استراحَ، استصابَ، استتاسَ. والقول نفسه في مصادرهما: استحواذَ، استنواقَ، استرواحَ، استصوابَ، استتياسَ. وقيل إنَّ هذا الباب يجوز أن يُتَكَلَّمَ به على الأصل، إذ يقال: استصابَ واستصوبَ، واستجابَ واستجوبَ (٧٦١)، فيستوي فيه تغليب الأصل والفرع. ويظهر لي أنَّ هناك نكتة يدورُ في فلكها هذا التغليب، ولعلَّها تحقيق أمن اللبس بين ما أُعِلَّ وما لم يُعَلَّ منها، وهو لبسٌ يكمن في الغالب في المعنى، ويبدو ذلك في اسْتَرَوَحَ واستراحَ، على أنَّ اسْتَرَوَحَ بمعنى وجدَّ، أما استراحَ فمن الراحة، على الرغم من جواز الوجهين، كما مرَّ، واستحوذَ واستحاذَ، على أنَّ استحوذَ بمعنى غلبَ، واستحاذَ بمعنى طلب الغلبة، واستنوقَ واستنأقَ، على أنَّ استنوقَ صارَ كالناقة في ذلِّها، أمَّا استنأقَ فطلب أن يصير مثلها في ذلك، كما يترأى لي، زيادةً على أنَّ هناك لغةً في (تَنَوَّقَ)، وهي (تَنَيَّقَ)، إذ يقال: تَنَيَّقَ الرَّجُلُ (بالغ في لبسه)، إذ لَوُزُخْنَا نصوغ (استفعل) من هذه اللغة لقلنا: استنأقَ (استنَيَّقَ) بالإعلال، ولَسْتُ أَنْكِرُ ما تنبَّه إليه بعض النحويين من حيث إنَّ الإعلال والتصحیح في بعض هذه الأفعال يعود إلى الأفعال المجردة في هذه المسألة: «وقال النحويون: اسْتَحَوَذَ خرج على أصله، فَمَنْ قال حاذَ يحوِذُ، لم يَقُلْ إِلَّا اسْتَحاذَ، ومن قال: أخوِذَ، فأخْرِجَهُ على الأصل، قال: اسْتَحَوَذَ» (٧٦٢). والقول نفسه في (استنوقَ): «قال ثعلب: ولا يُقال: استنأقَ الجمل، إنما ذلك لأنَّ هذه الأفعال المزيَّدة، اعني (افْتَعَلَ)، و (اسْتَفْعَلَ)؛ إنما تَعْتَلُّ باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التي لا زيادة فيها، كاستقام، إنما اعتلَّ لاعتلال قامَ،

(٧٦٠) البقرة: ١٨٧. انظر د. محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف: ٣٦، الرضي، شرح الشافية: ٩٩/٣، د. شعبان صلاح، الإعلال في الكلمة العربية: ٣٣، ابن جنى، المنصف: ٢٧٦/١، ابن عصفور، المتع في التصريف: ٤٨٢/٢، عبد الرحمن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، الوجيز في علم التصريف، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م: ٦١.

(٧٦١) انظر ابن منظور، لسان العرب (صوبَ، حوِذَ، روح، تيس).

(٧٦٢) ابن منظور، لسان العرب (حوِذَ): ٤٨٧/٣.

واستَقَالَ، إِنَّمَا اِعْتَلَّ لاعتلال قَالَ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ حَكْمُهُ أَنْ يَصِحَّ، لِأَنَّ فَاءَ الْفَعْلِ سَاكِنَةٌ، فَلَمَّا كَانَتْ اسْتَوْسَقَ وَاسْتَتَيْسَ وَنَحَوُهُمَا دُونَ فَعْلٍ ثَلَاثِيٍّ لَا زِيَادَةَ فِيهِ - صَحَّتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا» (٧٦٣).

وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي مِنْ بَابِ (أَفْعَلَ) مَعْتَلَّ الْعَيْنُ وَمَصَادِرُهَا الَّتِي صَحَّتْ فِيهَا هَذِهِ الْعَيْنُ، نَحْوُ :
أَغَيَمَتِ السَّمَاءُ إِغْيَامًا، وَأَغْوَلَتِ الْمَرْأَةُ إِغْوَالًا (رَفَعَتْ صَوْتَهَا)، وَأَخَيَلَتِ السَّمَاءُ إِخْيَالًا (تَهَيَّأَتْ لِلْمَطَرِ)، وَأَطْيَبَ إِطْيَابًا، وَأَطْوَلَ إِطْوَالًا، وَأَجَوَدَ إِجْوَادًا، وَقَدْ سُمِعَ الْإِعْلَالُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَا عَدَا (أَعْوَلَ) (٧٦٤).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ عَدَمَ الْإِعْلَالِ فِيهِ يَعُودُ إِلَى تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ (أَعَالِ) بِمَعْنَى كَثُرِ عِيَالِهِ وَ (أَعْوَلَ) بِمَعْنَى صَرَخَ (٧٦٥).

وَيَبْدُو لِي أَيْضًا أَنَّ مَصَادِرُهَا صَحَّتْ فِيهَا الْعَيْنُ، لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ هَاتَيْنِ اللَّغَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ وَالْإِعْلَالُ، إِذْ يُقَالُ : أَغَيِمَ إِغْيَامًا، وَأَغَامَ إِغَامَةً، وَأَخَيَلَ إِخْيَالًا، وَأَخَالَ إِخَالَةً، وَأَطْيَبَ إِطْيَابًا، وَأَطَابَ إِطَابَةً، وَأَجَوَدَ إِجْوَادًا، وَأَجَادَ إِجَادَةً، وَإِطْوَلَ إِطْوَالًا، وَأَطَالَ إِطَالَةً، عَلَى أَنَّ التَّاءَ عَوَّضَ مِنْ عَيْنِ الْمَصْدَرِ أَوِ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ الْمَحْذُوفَةِ لِتَوَالِي أَلْفَيْنِ (إِغَامِ) الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ وَعَيْنِ الْكَلِمَةِ الَّتِي قَلَبَتْ أَلْفًا بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، لِتَحْرُكِهَا فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فِي الْعَرْضِ .

وَفِي تَصْحِيحِ لَامِ (فُعَلَةٍ) مِثَالِ الْمَبَالِغَةِ بِأَيِّ السَّلَامِ أَوِ الْوَاوِ، نَحْوُ : رُمِيَتْ، قُضِيَتْ، سُعِيَتْ، مُشِيَتْ، دُعُوَتْ، رَنُوَتْ، لُهَوَتْ، غَزُوَتْ، لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (فُعَلَةٍ) جَمْعًا لِفَاعِلٍ مَعْتَلٍّ اللَّامِ، نَحْوُ : رَامَ وَرُمَا، وَقَاضٍ وَقُضَا، وَسَاعٍ وَسُعَا، وَمَاشٍ وَمُشَا، وَدَاعٍ وَدُعَا، وَرَانٍ وَرُنَا، وَلَاهِ وَلُهَا، وَغَازٍ وَغَزَا، وَهُوَ تَصْحِيحُ أَجَاذَهُ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ (٧٦٦).

وَفِي كُلِّ اسْمٍ أَوْ مَصْدَرٍ مِنْ بَابِ (فَعْلَانِ)، نَحْوُ : حَيَوَانَ، زَوْغَانِ، جَوْلَانِ، طَيْرَانِ، طَوْفَانِ، حَيْدَانِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْإِعْلَالَ قَدْ سُمِعَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ (٧٦٧).

(٧٦٣) ابن منظور، لسان العرب (نوق) : ١٠ / ٣٦٢، وانظر الزبيدي، تاج العروس (نوق، روح، جود، تيس، وسق).

(٧٦٤) انظر : ابن منظور، لسان العرب (جود، طيب، طول، خيل، غيم، عول، غيم)، ابن عصفور، الممتع في التصريف :

٢ / ٤٨٢، الفيروزبادي، القاموس المحيط (عول)، أبو البركات الأنباري، الوجيز في علم التصريف : ٦٠ .

(٧٦٥) انظر ابن منظور، لسان العرب (عول).

(٧٦٦) انظر د. إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة : ٣٥٠ .

(٧٦٧) انظر د. محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف : ٣٦ .

وفي كل موضع وقعت فيه الواو أو الياء لأمّا بعدها ألف ساكنة، نحو: رَمَيَا، دَعَوَا، فَتَيَانٍ، عَصَوَان، غَلَيَان، وغيرها، إذْ غُلِبَ التصحيح في هذه الألفاظ، وهو الأصل، على الإعلال، وهو الفرع، لثلاثاً تقلب كلتا هما ألفاً، وهو قلبٌ يؤدي إلى تجاور ساكنين (ألفين)، فلا بد فيه من حذف أحدهما (٧٦٨).

وفي مثل مَدَعَوْ وَمَغَزَوْ، وأضرابهما مِمَّا آخَرَهُ واو قبلها واو ساكنة قبلها ضم، إذْ غُلِبَ الأصل على الفرع؛ لأنَّ ما قبل الواو المتطرقة ساكنٌ بعد ضمٍّ، على الرغم من توافر الثقل الذي فرَّ منه بعض العرب بحمل هذه الألفاظ على أَذَلِّ (أَذَلِّ)، وأَجَرٍ (أَجَرُو) : مَدَعِيٍّ وَمَغَزِيٍّ، وقالوا أيضاً: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ فِي مَسْنُوَّةٍ، وَمَعْدِيٍّ فِي مَعْدُوَّةٍ، وَجَفِيٍّ فِي جَفْوَةٍ (٧٦٩). والقول نفسه فيما عُدَّ من باب الشاذِّ من المجموع التكميريَّة التي من باب (فُعُول)، نحو: نَحَوْ وَنُحُوْ، وَنَجُوْ وَنُجُوْ (السحاب)، وَبَهَوْ وَبُهَوْ (الصدر)، وَأَبْ وَأُبُوْ، وَأَخْ وَأُخُوْ، إذْ غُلِبَ الأصل (التصحيح) على الفرع (الإعلال) على الرغم من كون هذا الفرع قياساً في هذه المسألة، كما في عَصِيٍّ، وَقِنِيٍّ، وَقَفِيٍّ، وَأَضْرَابِهَا.

وفيما يُعَدُّ من باب الشذوذ من أسماء المفعولين من الأفعال الجوفاء، نحو: مَقْوُودٌ، وَمَصُوءٌ، وَمَدْوُوفٌ (مبلول)، وَمَقْوُولٌ، وغيرها. أمَّا تلك التي من الأجوف البياني فبنو تميم يُغَلِّبُونَ التصحيح فيها على الإعلال، نحو: مَطْيُوبٌ، وَمَبْيُوعٌ، وَمَسْيُولٌ، وغيرها (٧٧٠). ويظهر لي أنَّ ما أُلْجِأهم إلى ذلك تحقيق أمن اللبس بين اسم المفعول واسم المكان في هذه المسألة، إذْ يُعَدُّ مَبِيعٌ وَمَسِيلٌ وَمَصِيرٌ أسماء مفعولين وأمكنة. أمَّا مَصُوءٌ وأضرابه مِمَّا يُصَاغ من واويِّ العين فيتراءى لي أنَّ التصحيح فيها - على الرغم من توافر الثقل - يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين اسم المفعول و (مَفْعَل) لو رُحْنَا نصوغه من أفعالها.

وفي تثنية مَذَرَى على مَذَرَوَيْن، على الرغم من أنَّ القياس قلبُ الألف فيما ينتهي بألف مقصورة رابعة أو أكثر - ياءً، نحو: مَصْطَفَى وَمُصْطَفَيَيْنِ، وَمَلْهَى وَمَلْهَيَيْنِ، وَمُسْتَدْعَى وَمُسْتَدْعَيْنِ،

(٧٦٨) انظر: أبو البركات الأنباري، الوجيز في علم التصريف: ٤٦.

(٧٦٩) انظر: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، الكلام على عَصِيٍّ وَمَغَزَوْ، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض. العدد الثالث، رجب، ١٤١٠ هـ - فبراير ١٩٩٠ م:

١٣٣-١٦٦.

(٧٧٠) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٦/ ٢٧٥، الرضي، شرح الشافية: ٣/ ١٤٧-١٤٨، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٧٤، الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان: ٤/ ١١٣، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، تحقيق د. مازن المبارك، دمشق - دار أبو كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨: ٢٧-١٠٤.

وغيرها . وقيل إنَّ التصحيح في هذه اللفظة غُلب على الإعلال الذي يُعدُّ قياساً ؛ لأنها لم تُستعمل إلاّ مثناةً ، وكأنَّهم اسْتَعْنَوْا بها عن المفرد ، على أنَّ هذا التصحيح يُنبَّه به على ما له مفرد تقديراً ، كما مرَّ في نُحُوٍّ ، ونُجُوٍّ ، وهُوٍّ ، وغيرها ، أمَّا الإعلال فينبَّه به على ما له مفرد تحقيقاً (٧٧١) . والقول نفسه في ثنائيَّين الذي لم يُتكلَّم به إلاّ مثنيٍّ ، على الرغم من أنَّ القياس : ثناءان ، أو ثنائان (٧٧٢) . ولست أتناسى سماع مَذَرِيَّين عن العرب ، على القياس (٧٧٣) .

وبعدُ فيتبيَّن لنا ممَّا مرَّ أنَّ الأكثر في مسائل الإعلال المختلفة يدور في فلك تغليب الفرع العارض (الإعلال) على الأصل (التصحيح) ؛ لنكتة التخفيف ، وتيسير عملية النطق وتسهيلها ، وهي مسائل مبسطة في مظانها المختلفة ، وأنَّ تغليب الأصل على الفرع يدور في الغالب في فلك تحقيق أمن اللبس ، أو التنبيه على ما له مفرد تقديراً ، أو غيرها .

(٢) إعلالٌ على غير قياس :

في العربيَّة ألفاظٌ أُعلِّت على غير قياس قواعد الإعلال التي توصَّل إليها التصريفيُّون ، وهي ألفاظٌ توحى بتغليب هذا الإعلال غير المقيس على ما يجب أن يكون عليه القياس في أضرابها . وممَّا يمكن عدُّه منها قلب لام المقصور الثلاثي الواويّ ياءً في تكسيهه على (فُعول) ، نحو : عَصِيٍّ ، تكسير عصاً ، وقِنِيٍّ ، تكسير قنا ، وقِفِيٍّ ، تكسير قفا (٧٧٤) ، وغيرها . ولم يُزوِّدنا التصريفيُّون بعلَّة لهذا القلب يمكن أن يُطمأنَّ إليها ، إذ اكتفوا بأنَّ الواو - إن كانت لا مآلاً لجمع من باب فُعول - تُقلَّب ياءً ، على الرغم من أنَّ بعضهم قد ذكر أنَّ ذلك يعودُ إلى ثقل الجمع وخفَّة الاسم الذي من باب عُتُوٍّ وأضرابه . ويظهرُ لي أنَّ هذه المسألة تعودُ إلى تحقيق أمن اللبس بين هذه الجموع وتلك المصادر التي من باب (فُعول) ، أو إلى تحقيق التعادل بين هذه الجموع ونظيراتها ذوات المفرد اليائي اللام ، كالفتيِّ وأضرابه (٧٧٥) . ولستُ أنكر أنَّ بعضهم قد ذكَّر جواز التصحيح والإعلال فيها (٧٧٦) . والقول نفسه في اسم المفعول من الثلاثيِّ الواويِّ اللام ، نحو : مَرَضِيٍّ ، ومَدْعِيٍّ ، ومَعْدِيٍّ ،

(٧٧١) انظر الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان : ١١٣/٤ .

(٧٧٢) مفردها التقديري : ثناء .

(٧٧٣) انظر الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان : ١١٣/٤ . وانظر د . عبد الفتاح الحموز ، التعادل في العربيَّة ، مؤتة للبحوث

والدراسات ، المجلَّد السادس ، العدد الثاني ، ١٩٩١ م : ٦٧-٧٢ ،

(٧٧٤) انظر التفصيل في هذه المسألة : د . عبد الفتاح الحموز ، التعادل في العربيَّة : ٦٧-٧٢ .

(٧٧٥) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التعادل في العربيَّة : ٦٧-٧٢ .

(٧٧٦) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التعادل في العربيَّة : ٦٧-٧٢ .

وأضرابها، كما مرَّ، على الرغم من أنَّ التصحيح أقيس وأكثر عند كثيرٍ من النحويين في كل ما فيه الماضي من باب (فَعَلَ)، وفيما كان مصدراً من باب (تَفَاعَلَ)، نحو: تَدَانٍ، وتَدَاعٍ، وتَنَاهٍ، وأضرابها (٧٧٧). وفي قولهم: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ فِي مَسْنُوَّةٍ، وَالْعَلْيَاءُ فِي الْعُلُوِّ؛ لَأَنَّهُمْ تَوَهَّوْا بِنَاءَ مَا مَرَّ مِنْ: سُنِيَتْ، وَعُليَتْ، وَعُدِي عَلَيْهِ فِي مَعْدِيٍّ، وَجُفِي فِي مَجْفِيٍّ، والقياس بالواو، ويبدو في هذه المسألة تغليب التوهّم على الأصل أيضاً (٧٧٨).

ومما يمكن عدّه من ذلك حذف الواو في: تَعِدُ وَأَعِدُ وَنَعِدُ، تغليباً لـ (يَعِدُ) عليها؛ لأنَّ الواو حُذِفَتْ فيه لوقوعها بين ياء وكسرة (يُوعِدُ). والقول نفسه في حذفها من (يَلْغُ)، على الرغم من أنَّها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، بل بين ياءٍ وفتحة، فَعُلِبَ بِنَاءَ (يَفْعَلُ) في هذه المسألة على بناء (يَفْعَلُ)، لأنَّ الأصل: فَعَلَ يَفْعَلُ، وَفُتِحَتْ عَيْنُهُ لأجل حرف الحلق، وعليه، فإنَّ الفتحة عارضة، والعارض لا يُعْتَدُّ به في الغالب (٧٧٩)، ولذلك بُيِّ الحُكْمُ الصرْفِيُّ على الأصل المعياري (٧٨٠).

ومنه تكسير ما هو من باب دَلُوٍّ وَجَرُوٍّ على (أَفْعَلُ): أَذَلُّ وَأَجَرُ، بقلب اللام (الواو) ياءً، على أنَّ فيه تغليب الياء على الواو، إمّا لُحِقَتْهَا، وإمّا لتحقيق التعادل بين ما هو من هذا الباب وما هو من باب أَظُّ وأَهْدٍ وأضرابها (٧٨١).

ومنه عُلياً ودُنْيَا، وأضرابها مِمَّا قُلِبَتْ فِيهِ الواو ياءً (عُلُوٌّ وَدُونُ)، على أن فيها تغليب الفرع (الإعلال) على الأصل (التصحيح)، لتحقيق التعادل، كما يترأى لي، بينها وبين ما هو من باب: رُمِيَا وَمُسِيَا، وغيرهما مما فيه اللام ياء (٧٨٢).

ومنه تغليب الياء على الواو في مثل: قُدَيَّةٌ، وَجُدَيَّةٌ، وَأُسَيَّةٌ، وأضرابها من المصغرات، إذ لو حافظت على الأصل لقليل: قَدَيُّوَّةٌ، وَجُدَيُّوَّةٌ، وَأُسَيُّوَّةٌ، أو لو غُلِبَتْ الواو على ياء التصغير لَقِيلَ: قُدَوَّةٌ، وَجُدَوَّةٌ، وَأُسَوَّةٌ، على الرغم ممَّا فيها من اختفاء ياء التصغير التي جيء بها لغرض معنوي. ومن الشاذَّ قولهم: دُرَيُّودٌ بدلاً من دُرَيْدٍ، وَجُدَيُّولٌ بدلاً من جُدَيْلٍ، وغيرها.

(٧٧٧) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربية: ٦٧-٧٢.

(٧٧٨) انظر أبو البركات الأنباري، الكلام على عَصِيٍّ وَمَعَزُوٍّ: ١٥٦-١٥٧.

(٧٧٩) انظر د. عبد الفتاح الحموز، العارض في العربية من حيث الاعتدال به وعدمه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد: ٣٣، المجلد التاسع، شتاء ١٩٨٩ م.

(٧٨٠) انظر أبو البركات الأنباري، الوجيز في علم التصريف: ٣٧.

(٧٨١) انظر أبو البركات الأنباري، الوجيز في علم التصريف: ٣٨٧.

(٧٨٢) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربية: ٦٧-٧٢.

(٧٨٣) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربية: ٦٧-٧٢.

والإعلال غير المقيس لتحقيق المزاوجة، كقولهم : لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ ، والقياس : لا دَرَيْتَ ولا تَلَوْتُ ، على أَنَّ الياءَ في (تَلَيْتَ) غُلِبَتْ على الواو، لما مرَّ. وقولهم عَيْيٌ وشَيْيٌ ، على أَنَّ القياسَ : شَوِيٌّ ، فغُلِبَتْ الياءُ على الواو. وقولهم : رَجُلٌ غِيَّابٌ تِيَّابٌ ، والقياس : تَوَّابٌ ، وحيَّاكَ الله وبيَّاكَ ، على أَنَّ القياسَ : بَوَّأَكَ ، في أَحَدِ الأوجه (٧٨٣). وقول الرسول ﷺ : «ارْجِعْنَ مَازَوَاتٍ غير مَأْجُورَاتٍ» (٧٨٤) ، والقياس : مَوْزُورَاتٍ . وقولهم : جِيءَ به من حَوْثٍ بَوْثٌ (٧٨٥). والقياسُ : حَيْثُ بَوْثٌ ، على أَنَّ الواو قد غُلِبَتْ على الياء لتحقيق المزاوجة ، على الرغم من أَنَّ (حَوْثٌ) لغة طِيَّءٌ . وقول الرسول ﷺ : «وَمَنْ أَجَبًا فَقَدْ أَرَبَى» (٧٨٦) ، على أَنَّ القياسَ : أَجَبًا (من جَبَأَ الشيءَ : كَفَّ عنه) ، إذ صارت الهمزة ألفاً إِتْبَاعاً لـ (أَرَبَى) . وقولهم : الْغَدَايَا وَالْعَشَايَا ، على أَنَّ الغدَاة كُسِّرَتْ على غَدَايَا إِتْبَاعاً للعشَايَا ، وقياسها الْغَدَوَاتِ ، لأنَّ باب (فَعَائِلٌ) يُقَيَّدُ مَفْرَدَهُ بِأَنْ تكون لامه همزةً أو ياءً أَصِيلَةً أو زائدةً ، أو منقلبة عن واوٍ ، نحو : خَطِيئَةٌ وَخَطَايَا ، وَقَضِيَّةٌ وَقَضَايَا ، وَعَطِيَّةٌ وَعَطَايَا (٧٨٧). وقراءة الجمهور : «خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا» (٧٨٨) على أَنَّ (بُكِيًّا) جمع (بُكَاءٌ) بمعنى الْبُكَاءِ ، كما في (البحر المحيط) : «والذي يظهر أَنَّهُ جُمِعَ لمناسبة الجمع قَبْلَهُ ، قيل : ويجوز أن يكون مصدرُ الْبُكَاءِ ، بمعنى الْبُكَاءِ ، وأصله بُكُوٌّ ، وكجَلَسَ جُلُوسًا . وقال ابن عطية : و (بُكِيًّا) بكسر الباء ، وهو مصدر لا يحتمل غير ذلك . انتهى . وقوله ليس بسديد ، لأنَّ إِتْبَاعَ حركة الكاف لا تُعَيِّن المصدرية ...» (٧٨٩). وقولهم على مذهب ابن بَرِّي : خَسَا أو زَكَأ ، ومنه قول الكُمَيْت (٧٩٠) :

لَأَذْنَى خَسَاً أَوْ زَكَأً مِنْ سِنِّيكَ إلى أربع ، فتقول : انتظارا

على أَنَّ قياسَ خَسَاً هُوَ خَسَاً ، لأنه من يُخَاسِيء (يقامر) ، وقد تُرِكَتْ هَمْزَتُهُ لتحقيق الإِتْبَاعِ .

رابعاً : الرسم الإملائي

في العربية ألفاظٌ غُلِبَ فيها رسم لفظية على أخرى ، فكأنَّ الرسمَ الْمَغْلَبَ يَوْمِيٌّ إلى ذلك الْمَغْلَبِ

(٧٨٣) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التعادل في العربية : ٦٧-٧٢ .

(٧٨٤) انظر ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٧٩/٥ ، ابن منظور ، لسان العرب (وزر ، أجر) .

(٧٨٥) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التعادل في العربية : ٦٧-٧٢ ، ابن هشام الأنصاري ، مغنى اللبيب : ١٧٦ ، ابن فارس ، الإتياع : ٩١ .

(٧٨٦) انظر ابن الأثير ، منال الطلب : ٨٠ .

(٧٨٧) انظر : د . عبد الفتاح الحموز ، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣٢ .

(٧٨٨) مريم : ٥٨ .

(٧٨٩) أبو حيان النحوي ، البحر المحيط : ٢٠٠/٦ ، وانظر الشهاب ، حاشية الشهاب : ١٧٦/٦ ، د . عبد الفتاح الحموز ،

الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣ .

(٧٩٠) انظر ابن منظور ، لسان العرب (خسا) ، الزبيدي ، تاج العروس (خسا) .

عليه الذي تُنوسِي، ومن ذلك تغليب رسم أولئك على أولات، في زيادة الواو، إذ زيدت هذه الواو في (أولئك) لتحقيق أمن اللبس بين (أولى) اسم الإشارة المقصور، و (أُلّ) الاسم الموصول (بمعنى الذين)، وبينها وبين (إليك)، ولا سيما أن كثيراً من النسخ والكتّاب كانوا يهملون كتّيب الهمزة وإعجام الحروف. وتغليب زيادة الألف في (مائة) على زيادتها في (منه)، لأنّ الأسماء أحمل للزيادة من الحروف (٧٩١)، على المذهب البصري. وتغليب زيادة الألف في : ضَرَبُوا، ولم يَضْرِبُوا، على عدمها حملاً على زيادتها في : كفروا ولم يكفروا. ويمكن أن يُعدّ نظيراً لهذه المسألة أنّ الفاعل الذي عامله فعل متعَدُّ رُفِعَ؛ لتحقيق أمن اللبس بينه وبين المفعول به، وحُجِّل على هذا الرفع فاعل الفعل غير المتعدي في رفعه، على الرغم من عدم توافر المفعول به (٧٩٢).

ومنه تغليب الابتداء بالكلام على وصله في إثبات ألف الوصل لفظاً وكتّيباً، على الرغم من أنّها لا تُلقَظ في وصل الكلام.

ولعلّ ظاهرة التغليب تبدو بيّنة في هذه المسألة في رسم الألف اللينة، فأبو علي الفارسي يغلّب اللفظ في هذا الرسم على الأصل المعياري المتوهم، إذ يدعو إلى كتّيب هذه الألف اللينة أياً كان أصلها - ألفاً عَصَوِيَّةً، وهي دَعْوَةٌ يُعَدُّ الدوران في فلکها والتقيّد بها من أهمّ وسائل التيسير والتقريب في الكتابة العربيّة التي ينفر منها بعض الخاصّة وكثير من الطلبة والمريدين (٧٩٣): «وقالوا : إنّما كتّبناه بالياء، لنفصل بذلك بين ما كان منقلباً من الياء، وبين ما كان منقلباً من الواو، فيُعَلِّم بكتّيبنا (يسعى) بالياء - أنّ الألف منقلبة عن الياء، كما يُعَلِّم بكتّيبنا (رحى) أنّ الألف في الأصل ياء بدلالة (رحيت)، وقولهم في تننية (رحى) ... فقليل لهم : أرأيتم إنّ كتبتُم فيها كان من الياء بالياء، وإن لم يكن في اللفظ كذلك، لتدلّوا على أنّ الأصل فيها الياء، هلاًّ كتبتُم ما كان بالواو أيضاً بالواو، لتدلّوا على أنّ الأصل الواو. . . فإذا كان الأمر على هذا، فالقياس أن يُعتَبَر في ذلك اللفظ، فيُكتّيب على ما عليه اللفظ، ولا يُعتَبَر الأصل المنقلب عنه، كما فُعل ذلك في هذين الحرفين ...» (٧٩٤).

ولعلّ ما في هذا المذهب من تيسير وتقريب وتسهيل يدفعني إلى الدعوة إلى اتّباعه والكتّيب على وفقه بلا تردّد، لتخلّص من تعدّد الأوجه وكثرتها في هذه المسألة : دعا، رَمَا، سُها، فتا، دَعُوا،

(٧٩١) انظر كتابنا : فنّ الإملاء في العربيّة (تحت الطبع).

(٧٩٢) انظر كتابنا : فنّ الإملاء في العربيّة (تحت الطبع).

(٧٩٣) انظر التفصيل في هذه المسألة : فنّ الإملاء في العربيّة (تحت الطبع).

(٧٩٤) الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، المسائل الحليّات، تحقيق د. حسن هنيّداوي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م : ٩٣ - ٩٤.

وانظر التفصيل في كتابنا : فنّ الإملاء في العربيّة.

مُصْطَفَا، رُؤَا، مَشَا، يَسْعَا، يَرَا، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا الْكَتَبُ كِتَابَهُمُ الْأَسْمَاءُ الْأَعْجَمِيَّةُ وَالْمَبْنِيَّةُ الْمُنتَهِيَّةُ بِالْأَلْفِ اللَّيِّنَةِ بِالْعَصَوِيَّةِ إِلَّا تِلْكَ الْأَلْفَاظُ الْمُسْتَثْنَاةُ، وَهِيَ أَلْفَاظٌ أَدْعُو إِلَى إِخْضَاعِهَا لِسُلْطَانِهِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ : عِيسَا، مُوسَا، كِسْرَا، وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ الْمَعْرَبَةِ، وَمَتَا، وَلَدَا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدِّهَا مَبْنِيَّةً فِي كَثِيرٍ مِنْ مِطَازِ النُّحُو الْمُخْتَلِفَةِ، وَأَنَا، وَأَوَّلَا.

ومنه تغليب رسم يحيى، ويعبى، وأخى، وأعى واستخى، أعلاماً، بالياء المهملة على رسمها بالألف العَصَوِيَّةِ، لتحقيق أمن اللبس بين الأفعال من هذا الباب وما سُمِّيَ بها. والقول نفسه في رَبَّى وَذُنِّي، وَعُلِّي، وَأَضْرَبَهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُسَمَّيِّ بِهَا أَعْلَامٌ، لتحقيق أمن اللبس بين الأعلام والصفات في هذه المسألة.

وتغليب رسم كلا وكلتا الملحقين بالمشئى رفعاً ونصباً وجرّاً على رسمهما معاملتين معاملة المقصور، إذ رُسِمَ المرفوع بالألف، أمّا المنصوب والمجرور فبالياء، على مذهب ابن قتيبة وغيره. وَلَعَلَّ فِي رِسْمِ كِلْتَا بِالْعَصَوِيَّةِ تَغْلِيْباً عَلَى رِسْمِهَا بِالْيَاءِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْأَصْلُ الْإِمْلَائِي (٧٩٥).

وتغليب رسم ما جُهِلَ فِيهِ أَصْلُ الْأَلْفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ الْمُقْصُورَةِ الْمَعْرَبَةِ بِالْعَصَوِيَّةِ عَلَى رِسْمِهِ بِالْيَاءِ الْمَهْمَلَةِ، تَغْلِيْباً لِّلْفِظِ عَلَى الْكَتَبِ، نَحْوُ : الْخِسَا (الفرد)، وَالزَّكََا (الزوج)، وَالِدَدَا (اللعب) (٧٩٦). وَتَغْلِيْبِ رِسْمِ الْمَدْدُودِ الَّذِي قُصِرَ فِي الشَّعْرِ ضَرْبَةً بِالْأَلْفِ الْعَصَوِيَّةِ عَلَى رِسْمِهِ بِالْيَاءِ الْمَهْمَلَةِ، لِّلْدَلَالَةِ عَلَى مَدِّهِ (٧٩٧). وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ التَّغْلِيْبِ فِي كِتَابِ الْأَلْفِ اللَّيِّنَةِ (٧٩٨).

وَمِمَّا يُمْكِنُ إِخْضَاعُهُ لِسُلْطَانِ ظَاهِرَةِ التَّغْلِيْبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْضُ مَوَاضِعِ الْحَذْفِ، وَمِنْ ذَلِكَ تَغْلِيْبِ حَذْفِ الْأَلْفِ عَلَى اللَّامِ الَّتِي تُشَبِّهُهَا فِي الْكَتَبِ، فِي مِثْلِ : لِلْمَرْءِ، لِلرَّجُلِ، لِلَّهِ، لِلدَّارِ، وَغَيْرِهَا مِمَّا حُذِفَتْ فِيهِ أَلْفٌ (أَل) لِّلْتَخَلُّصِ مِنْ تَوَالِي الْأَمْثَالِ (لَامَانُ وَأَلْف) (٧٩٩). وَتَغْلِيْبِ حَذْفِ الْأَلْفِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ، نَحْوُ : الرَّمَامُونَ، وَالْقَاضُونَ، وَالسَّاعُونَ، عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فِي إِثْبَاتِهَا، نَحْوُ : الْقَاضِيَاتِ، وَالرَّامِيَاتِ، وَالسَّاعِيَاتِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ حَذْفِ لَامِهِ، أَمَّا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فَحُذِفَتْ فِيهِ ثَلَاثٌ يَتَوَالِي حَذْفَانِ (لَامُ الْجَمْعِ، وَأَلْفُ فَاعِلٍ) (٨٠٠). وَيَبْدُو تَغْلِيْبِ

(٧٩٥) انظر : ابن قتيبة، أدب الكاتب : ٢٦١، ابن ولّاد، المقصود والممدود : ١٤٩، د. عبد الفتاح الحموز، فن الإملاء في العربية (تحت الطبع).

(٧٩٦) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فن الإملاء في العربية (تحت الطبع).

(٧٩٧) انظر : مصطفى عناني، نتيجة الإملاء : ١٧.

(٧٩٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، فن الإملاء في العربية (تحت الطبع).

(٨٩٩) انظر : ابن درستويه، كتاب الكتاب : ٥٩.

(٨٠٠) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فن الإملاء في العربية (تحت الطبع).

جمع المؤنث السالم في جواز حذف الألف من مثل : الصالحات، والقانتات، والطالحات، وغيرها مما فيه ألفان، للتخلص من توالي الأمثال - على إثباتها في جمع المذكر السالم الذي لا تتوافر فيه ألفان، نحو : الصالحين، القانتين، والطالحين، وغيرها (٨٠١)، وغير ذلك من مسائل الحذف المختلفة التي بسطنا الحديث فيها في مؤلف آخر (٨٠٢).

ومنه تغليب كثير الاستعمال على قليله في بعض مسائل الرسم الإملائي، ومن ذلك أن (مَنْ) لا تُعامل معاملة (ما) في الوصل، لأنها أقل استعمالاً منها : «واعلم أنه لا يجوز أن يُوصل بمن شيء مما وُصلَ بـ (ما)؛ لأنَّ مَنْ لا تكون حرفاً من حروف المعاني، ولا تُلغى، ولا تكون اسماً لغير ما يعقل، فلا تكثر في الكلام كثرة ما، فلا يكتب : إنَّ مَنْ، وليت مَنْ، ولعلَّ مَنْ، وكأنَّ مَنْ، ولكنَّ مَنْ، وكيف مَنْ، وربَّ مَنْ، وفي مَنْ، وكلَّ مَنْ، ومعَّ مَنْ، وأيَّ مَنْ - إلاً مفصلاً، لما ذكرنا إلا أن يكون قبلها شيء من الحروف التي على حرفين يدغم فيها، مثل : مِمَّنْ، وعَمَّنْ، وأَمَّنْ، وإنَّا ذلك للإدغام، لا لغيره، ولا تُوصل بها لم...» (٨٠٣). ومن ذلك حذف الألف في البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم)، لكثرة استعمالها، إذ غلب الحذف العارض على الإثبات الأصل، وحذفها من لفظ الجلالة والرحمن، وذلك، وهؤلاء، وهذان، وغير ذلك من الألفاظ التي يكثر استعمالها والتي بسطنا الحديث فيها في موضع آخر (٨٠٤). ومما حُذِفَ فيه الفاء؛ لما مرَّ : يَتَّقِي، وَيَتَّخِذُ، وغيرها (٨٠٥). ومن حذف اللام الغدُّ، ويد، ودم، وعب الشمس في عبد الشمس، ومُ الله في : ائمن بالله، ومنه حذف آخر المنادى المرخَّم تخفيفاً، وغيرها. ومن حذف العين يرى في يَرَأَى، ومَلَك في مَلَأَك، وقولهم : لَمْ أَبَلْ في : لم أبال، وغيرها (٨٠٦) مما حُذِفَ منه حرف في اللفظ والكتب لكثرة استعماله، على أن هذه الكثرة قد غلبت على القلة فيها.

ومما يمكن عدُّه من باب ظاهرة التغليب في الرسم الإملائي زيادة على ما مرَّ - تغليب كُتِبَ الهمزة على ياء مهملة، إذا كانت مكسورة، أو كان ما قبلها مكسوراً - على غيرها، نحو : أَفْتَدَ، رَثَ، سُئِلَ، رُئِيَ، وغيرها مما غلبت فيه الكسرة على الضمة والفتحة. وتغليب الضمة على الفتحة في

(٨٠١) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فن الإملاء في العربية (تحت الطبع).

(٨٠٢) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فن الإملاء في العربية (تحت الطبع).

(٨٠٣) ابن درستويه، كتاب الكتاب : ٥٨.

(٨٠٤) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائنها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد :

٢٥، شتاء ١٩٨٧ م : ٣٧ -

(٨٠٥) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائنها في العربية : ٤٥.

(٨٠٦) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائنها في العربية : ٤٣ -

مثل : يُؤَجِّل ، وغيرهما ، والفتحة على السكون في مثل : يَسْأَل ، اسْأَل ، شَأْن ، وغيرها . ويمكن أن يُحْمَل على تغليب الأقوى على الأضعف .

ومنه تغليبُ كَتَب ما هو من باب طَلَحَتْ ورَأَفَتْ ، وعَضَمَتْ ، وحَكَمَتْ ، وغيرها من الأعلام المنقولة من المصادر بالتاء المفتوحة - على كَتَبْها بالمربوطة ، على الرغم من كونه الأصل . ولعل ذلك يعود إلى الرغبة في الوقف عليها بالتاء قياساً على ما روي عن العرب : السلام عليكم ورحمت ، وهذا طلحت ، وغيرها (٨٠٧) . ويمكن أن يكون هذا الكَتَب من باب أثر التركيبة في العربية ، أو تحقيق أمن اللبس بين المصادر المسمّى بها أعلام وغير المسمّى بها .

وتغليب الفك على الإدغام في مثل : عُدْتُ ، وقُدْتُ ، وجُدْتُ ، وغيرها مما ينبغي أن تقلب الدال فيها تاءً ، أو التاء دالاً ، ليتّم الإدغام ، حملاً على مِمَّنْ ، وعَمَّنْ ، ومِمَّا . وغيرها من مسائل الرسم المختلفة التي يمكن عدّها من هذه الظاهرة .

خامساً : مسائل لغويّة أخرى متفرقة

في العربية مسائل لغويّة أخرى زيادة على ما مرّ ، يمكن عدّها من باب هذه الظاهرة ، ولعلّها أهمّها ما يأتي :

(١) ضمّ عين المضارع في الغالبة وفعل التعجب (فعل) :

اختصّت العربية المضارع في مثل قولنا : ضارَ بني زيدٌ ، فَضَرَبْتُهُ ، فأنا أَضْرِبُهُ - بضمّ العين ، بقيد ألا يكون مثلاً واوياً الفاء ، أو أجوف يائيّ العين ، أو ناقصاً يائيّ اللام ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون من باب : ضَرَبَ يَضْرِبُ (فعل يفعل) . ومما يعدّ من ضمّ العين في هذه المسألة قراءة قوله تعالى : ﴿بل هم عبادٌ مُكْرَمُونَ لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ﴾ (٨٠٨) بضمّ الباء (٨٠٩) . ويتبيّن لنا في هذا الأسلوب العربيّ تغليب ضمّ العين على كسرها أو فتحها أيّاً كان المضارع ما عدا ما استثنى ، إذ يُغَلَّبُ فيه الكسر على غيره ، وهو تغليب طريف مُسْتَعْرَب عند ابن جني : «وفصل للعرب طريفٌ ، وهو إجماعهم على مجيء عين مضارع (فعلته) إذا كانت من (فاعلني) ، مضمومة البتّة ، وذلك نحو قولهم : ضارَ بني فَضَرَبْتُهُ أَضْرِبُهُ ، وعالمَني فَعَلِمْتُهُ أَعْلِمُهُ ، وعاقَلَني - من العقل - فَعَقَلْتُهُ أَعْقُلُهُ . وكارَمني فَكَّرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ ، وفاخَرَني فَفَخَّرْتُهُ أَفْخِرُهُ ، وشاعَرَني فَشَعَّرْتُهُ أَشْعُرُهُ . وحكى الكسائي :

(٨٠٧) انظر : د . عبد الفتاح الحموز ، فنّ الإملاء في العربية (نحت الطبع) .

(٨٠٨) الأنبياء : ٢٧ .

(٨٠٩) انظر : أبو حيّان النحوي ، البحر المحيط : ٣٠٧ / ٦ ، محمد عبد الخالق عزيمة ، المغني في تعريف الأفعال : ١٥١ .

فَاخْرَنِي فَفَخَرَّتْهُ أَفْخَرُهُ، بفتح الحاء، وحكاها أبو زيد: أَفْخَرُهُ، بالضم على الباب. كلُّ هذا إذا كُنْتُ أَقْوَمَ بِذَلِكَ الْأَمْرِ مِنْهُ. ووجهُ استغرابنا له أَنَّ خُصَّ مضارعه بالضم، وذلك أَنَا قد دَلَّلْنَا على أَنَّ قياسَ بابِ مضارع (فَعَلَ) أَن يَأْتِيَ بالكسر، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وبابه، وأَرَيْنَا وجهَ دخولِ (يَفْعُلُ) على (يَفْعِلُ) فيه، نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ، وَنَحَلَ يَنْحُلُ، فكان الأَحْجَى به هنا إذا أُريدَ الاقتصارُ به على أَحَدِ وجهيه - أَن يكونَ ذلك الوجه هو الذي كَانَ القياسُ مُقْتَضِيًا له في مضارع (فَعَلَ)، وهو (يَفْعِلُ)، بكسر العين، وذلك أَنَّ العُرْفَ والعَادَةَ - إذا أُريدَ الاقتصارُ على أَحَدِ الجائِزين - أَن يكونَ ذلك المُقْتَصَرَّ عَلَيْهِ هو أَقْسَمُهُما فيه، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ في تحقيرِ أَسْوَدَ، وَجَدُولَ: أَسِيدَ وَجُدَيْلَ، بِالْقَلْبِ، وَتُجِيزُ مِنْ بَعْدِ الإِظْهَارِ، وَأَنْ تَقُولَ: أَسِيدُ، وَجُدِيُولَ، فَإِذَا صَرْتَ إِلَى بَابِ مُقَامٍ وَعَجُوزِ اقْتَصَرْتَ عَلَى الإِعْلَالِ الْبَتَّةِ، فَقُلْتَ: مُقَيِّمٌ، وَعُجْيزٌ، فَأَوْجَبْتَ أَقْوَى الْقِيَاسَيْنِ. لا أضعفهما، وكذلك نظائره...» (٨١٠).

ولعلَّ هذا التغليبُ يعودُ إِلَى أَنَّ الضمَّ أَقْوَى الحركات، ويعزِّزه أَنَّ الغالبةَ أسلوبٌ يدورُ في فلكِ الغلبة والقهر والسيطرة، فَأُعْطِيَ ما يناسبُ هذا المعنى ويلائمه ويؤكِّده، وهو تغليب قريبٍ ممَّا طالعنا به ابن جني: «وعَلَّتْهُ عِنْدِي أَنَّ هَذَا مَوْضِعٌ مَعْنَاهُ الْإِعْتِلَاءُ وَالْغَلْبَةُ، فَدَخَلَهُ بِذَلِكَ مَعْنَى الطَّبِيعَةِ وَالنَّحِيزَةِ الَّتِي تَغْلِبُ وَلَا تُغْلَبُ، وَتَلَازِمُ، وَلَا تُفَارِقُ. وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ بِأُجُهَا: فَعُلَ يَفْعُلُ، نَحْوُ: فَتَقَّةٌ يَفْتَقُّهُ، إِذَا أَجَادَ الْفَقْهَ، وَعَلَّمَ يَعْلُمُ، إِذَا أَجَادَ الْعِلْمَ...» (٨١١).

أَمَّا الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلتَّعَجُّبِ (فَعُلَ) فَيَدُورُ فِي فِلْكَ الْعِلَّةِ نَفْسِهَا، إِذْ يَدُلُّ عَلَى التَّمَكُّنِ فِيهَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ، وَهَذَا التَّمَكُّنُ يَعُدُّ مِنْ بَابِ الْغَلْبَةِ سَوَاءً أَكَانَتْ حَسِيَّةً أَمْ مَعْنَوِيَّةً، فَأُعْطِيَ الضَّمَّ لِنِاسَبِهِ، وَيَتَحَقَّقُ أَمْنُ اللَّبَسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَّةِ، وَلَا سِيَّيَا أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ يَكَادُ يَكُونُ قَلِيلًا بِالإِضَافَةِ إِلَى فَعَلَ أَوْ فَعِلَ. وَقَدْ صَيَّغَ مِنْهُ (مَا أَفْعَلُهُ): «وَكَذَلِكَ نَعْتَقِدُ نَحْنُ أَيْضًا فِي الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ - أَنَّهُ قَدْ نُقِلَ - عَنْ (فَعَلَ) وَ (فَعِلَ) إِلَى (فَعُلَ)، حَتَّى صَارَتْ لَهُ صِفَةُ التَّمَكُّنِ وَالتَّقَدُّمِ، ثُمَّ بُنِيَ مِنْهُ الْفِعْلُ، فَقِيلَ: مَا أَفْعَلُهُ، نَحْوُ: مَا أَشْعَرُهُ، إِنَّهَا هِيَ مِنْ (شَعَرُ)، وَقَدْ حَكَاهَا أَيْضًا أَبُو زَيْدٍ. وَكَذَلِكَ: مَا أَقْتَلُهُ، وَمَا أَكْفَرُهُ، هُوَ عِنْدَنَا مِنْ: قَتَلَ، وَكَفَرَ. تَقْدِيرًا، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِي اللَّفْظِ اسْتِعْمَالُ (أَفْعُلَ ب) مَأْخُودٌ مِنْهُ أَيْضًا.

(٨١٠) ابن جني، الخصائص: ٢٢٣-٢٢٤.

(٨١١) ابن جني، الخصائص: ٢٢٥.

(٨١٢) ابن جني، الخصائص: ٢٢٥.

(٢) فك الإدغام :

ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عدُّه من باب تغليب فك الإدغام على الإدغام مع الإيحاء إليه - ما يدورُّ في فلك الإتياع، ويبدو ذلك بيّناً في قول الرسول ﷺ : «ليت شعري آتيتُكُنَّ صاحبةُ الجمل الأذَّب، تنبُّحُها كلابُ الحوَّاب» (٨١٣) على أنَّ فك الإدغام في الأذَّب (الكثير وبر الوجه) يعود إلى المزاوجة .

ومن فك الإدغام وجوباً بناءً (أفعل ب)، من المضعَّف الثلاثي، نحو : عَزَّ، شَدَّ، مَدَّ، إذ يُقال فيها : أَعَزَّزْ به، وأَمَدِّدْ به، وأَشَدِّدْ به . ويظهر لي أنَّ تغليب الفك على الإدغام يعود إلى تحقيق أَمْن اللبس بين فعل الأمر المزيد بالهمزة : أَعَزَّ، أَشَدَّ، أَمَدَّ، وفعل التعجُّب من هذه الأفعال (أفعل ب).
(ب).

(٣) تغليب مَنْ يَفْعِلُ على ما لا يَفْعِلُ :

ومِمَّا يمكن عدُّه من ذلك إعادة ضمير العقلاء (هم) عليهم وعلى غيرهم، ومنه قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ...﴾ (٨١٤)، و ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا سِيذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ (٨١٥) على أنَّ فيه تغليب المخاطبين على الغائبين والأنعام (٨١٦)، و ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (٨١٧) على أنَّ الضمير في (أتينا) للأرض والسماء، وجمع السلامة (طائعين) يشملهما ومنَّ فيهما من الخلائق، وهو للعقلاء الذين غلبوا على غيرهم في هذه الآية (٨١٨). وقوله تعالى : ﴿بَلْ لَهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهِ قَاتِنُونَ﴾ (٨١٩)، على أنَّ (قاتنون) من أوصاف الذكور العقلاء الذين غلبوا على غيرهم، وفي (ما) تغليب غير العقلاء على غيرهم (٨٢٠).

ومنه قوله تعالى : ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ (٨٢١) على أنَّ الأصنام هي المدعوَّة (٨٢٢)، و ﴿وَقَالُوا لَجُلُودُهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ (٨٢٣)، على أنَّ العقلاء قد غلبوا على غيرهم، ويعزِّز ذلك قراءة

(٨١٣) انظر : ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٩٦/٣، ابن منظور، لسان العرب (دبب).

(٨١٤) النور : ٤٥ .

(٨١٧) فصلت : ١١ .

(٨١٨) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣٠٥-٣٠٦/٣ .

(٨١٩) البقرة : ١١٦ .

(٨٢٠) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣٠٥-٣٠٦/٣ .

(٨٢١) الشعراء : ٧٢ .

(٨٢٢) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣٠٦/٣ .

(٨٢٣) فصلت : ٢١ .

انظر : أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٤٩٣/٧ .

زيد بن علي «لَمْ شَهِدْتَن» (٨٢٤). وقوله : «فَظَلَّتْ أَغْنَأُفُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ» (٨٢٥)، على أَنَّ العقلاء غُلبوا على غيرهم بالإخبار بجمع المذكر السالم (خاضعين) عن الأعناق، وقوله : ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (٨٢٦)، و ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ (٨٢٧)، و ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (٨٢٨) على أَنَّ الضمير في (رَأَيْتُهُمْ) للعقلاء الذين غُلبوا على غيرهم. والقول نفسه في (ساجدين) من حيث تغليب صفة العقلاء على غيرهم.

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ...﴾ (٨٢٩) على أَنَّ ضمير العقلاء في (عَرَضَهُمْ) قد غُلب به العقلاء على غيرهم، ويعزز ذلك قراءة عبد الله : ﴿ثُمَّ عَرَضَهُنَّ﴾ (٨٣٠). ولعل ما يؤكد هذا التغليب أَنَّ العربية قد اختصت المنادى بالعقلاء، وكل ما لا يخضع لهذا الاختصاص محمول على تنزيله منزلتهم.

ومما يمكن عدّه من ذلك حديث الهرة : «إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ» (٨٣١) على أَنَّهَا شُبِّهَتْ بِالْخَادِمِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى مَوْلَاهُ، وَأُتْبِعَ جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ يَجْمَعُ الْمُؤَنَّثَ، لِأَنَّ فِي الْهَرِّ زَكَوَرًا وَإِنَاءً، إِذْ لَوْ اكْتَفَيْ بِالطَّوَافِينَ لَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَغْلِيْبٌ لِلْعَاقِلِ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْمَذْكُورِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ. وتطالعنا بعض المواضع في العربية على خلاف ما مرّ، إِذْ يُغْلَبُ فِيهَا غَيْرُ الْعُقَلَاءِ عَلَى الْعُقَلَاءِ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٨٣٢) على أَنَّ (مَا) لغير العقلاء الذين غُلبوا بها على غيرهم (٨٣٣).

(٨٢٤) انظر أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٧—٧٩٣.

(٨٢٥) الشعراء : ٤.

انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣٠٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٦/٧، ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة : ٤٣، حاشية رقم (٧).

(٨٢٦) يس : ٤٠. انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣٠٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٧—٣٣٧.

(٨٢٧) الأنبياء : ٦٥.

وانظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣٠٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٦/٣٢٤.

(٨٢٨) يوسف : ٤.

وانظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣٠٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٥/٢٨٠.

(٨٢٩) انظر : أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ١/١٤٦، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ٤.

(٨٣٠) انظر : أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ١/١٤٦، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ٤.

(٨٣١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣/١٤٢.

(٨٣٢) النحل : ٤٩.

(٨٣٣) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/٣٠٦، ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة : ٣٢.

وقوله : ﴿لله ما في السموات والأرض وما فيهن﴾ (٨٣٤)، ويظهر لي أن ذلك يعود إلى تغليب الكثرة على القلة ؛ لأنَّ ما في السموات والأرض من غير العقلاء أكثر من غيرهم .

ومما يمكن عدُّه مما مرَّ قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٨٣٥) على أنَّ (ما) اسم موصول خبره (العلماء) ، وعائده الضمير المُستتر في (يخشى) ، فتكون قد أُطْلِقَتْ على العقلاء تغليباً لغيرهم عليهم ، على الرغم من عدم توافرهم . والأولى أن تكون كافةً للحرف الناسخ عن العمل (٨٣٦) .

(٤) تغليب ما وُجِدَ على ما لم يوجد :

ومن ذلك على مذهب أبي القاسم الزمخشري قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (٨٣٧) على أنَّ (ما) تشمل ما وُجِدَ وما لم يُوجَد (المنزل وغيره مما لم يُنزل) تغليباً للموجود على غيره مما يُتَوَقَّعُ إنزاله (٨٣٨) .

(٥) تغليب المعرفة على النكرة أو نظيرتها التي تُعدُّ أقلَّ تعريفاً منها :

لعلَّ هذا التغليب في هذه المسألة يبدو بيناً فيما يأتي :

- (١) اختصاص المبتدأ أو صاحب الحال ، وأضرابها بالمعرفة ، لأنها محطُّ الفائدة .
- (٢) اختصاص الترخيم بالتعريف : لعلَّ هذا الاختصاص يعود إلى ألاَّ يُؤدِّي حذف حرفٍ كما في : أُمَيْمٌ ، وفَاطِمٌ (أُمَيْمَةٌ ، وفَاطِمَةٌ) ، وغيرهما ، أو حرفين ، كما في : عِمْرٌ ، وكِرَا ، وَعُثْمٌ (عِمْرَانٌ ، وكِرْوَانٌ ، وَعُثْمَانٌ) ، وأضرابها - إلى توافر اللبس بين المرخَّم وغيره ؛ لأنَّ المعرفة أكثر شيوعاً واستعمالاً ، ودلالة على مسابها ، في مجتمع البيئات اللغويَّة .
- (٣) اختصاص المخاطب بالتغليب على الغائب : وتبدو هذه المسألة في أن أسماء الأفعال الماضيَّة ، نحو : هِيَهَاتَ ، وَشَتَانٌ - يكون فاعلها اسماً ظاهراً أو ضمير الغائب المستتر جوازاً ، أمَّا اسم الفعل ، مضارعاً كان أو أمراً ، فالغالب في فاعله أن يكون ضمير المخاطب المستتر وجوباً ، ولا يكون بارزاً ، ويدلُّ ذلك على تغليب الحضور (المعرفة) على الغيبة التي تُعدُّ أقلَّ تعريفاً (٨٣٩) .

(٨٣٤) المائدة : ١٥ .

(٨٣٥) فاطر : ٢٨ .

(٨٣٦) انظر : ابن هشام الأنصاري ، مغنى اللبيب : ٤٠٥-٤٠٦ ، البحر المحيط : ٣١٢/٧ .

(٨٣٧) البقرة : ٤ .

(٨٣٨) انظر : الزمخشري ، الكشاف : ١٣٦/١ ، الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : ٣١١/٣ .

(٨٣٩) انظر محمد النجار ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣٢٥/٣ .

وفي حصر أسماء الأفعال المنقولة في كاف الخطاب، لا هاء الغائب، في الغالب، نحو :
إِلَيْكَ (تَنَحَّ)، ودونك (خُذْ)، ومكانك (اثبت)، وأمامك (تقدّم)، ووراءك (تأخّر)، ولذلك
يعدّ قولهم : عليه رجلاً غيري - شاذّاً لا يقاسُ عليه (٨٤٠).

والمصادر المثناة في باب المفعول المطلق، إذ تختص هذه المصادر بالإضافة إلى ضمير
الخطاب، نحو : لَبَيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَحَنَانَيْكَ، ودوَالَيْكَ، وَهَذَا ذَيْكَ، وغيرها. أمّا إضافتها
إلى ضمير الغيبة والاسم الظاهر فتعدّ من باب الشذوذ، كقولهم : حَنَانِيهِ، وَلَبَّيْ زَيْدٍ، وقول
الشاعر (٨٤١) :

«لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لَمَنْ يَدْعُونِي»

وقوله (٨٤٢) :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُوراً فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ

(٤) اختصاص المتكلم والمخاطب بالتغليب على الغائب : ومن ذلك حصر المنادى في الحاضر
متكلماً كان أو مخاطباً، لأنّ الحضور أعلى درجات التعريف. ومنه كون الاسم المنصوب على
الاختصاص مسبوقاً بضمير المتكلم أو المتكلمين، أو المخاطب أو المخاطبين، نحو : نحنُ
العرب متحدون، وبِكَ اللهُ نرجو الفضلَ، على الرغم من أنّ سَبَقَهُ بضمير التكلم أكثر شيوعاً
واستعمالاً في العربيّة، لكونه أكثر تعريفاً من ضمير الخطاب. والقول نفسه في التحذير بـ (إِيَّا)،
والعطف، والتكرير، إذ يكون المُحَذَّرُ في الغالب مخاطباً، تغليباً له على الغائب، ويقلّ كونه
ضمير تكلم، لأنّ المتكلم لا يُحَذَّرُ نفسه في الغالب إلّا لغرض آخر. ويُعدّ كونه غائباً من باب
الشذوذ. ومِمَّا عُدَّ من باب الشذوذ في هذه المسألة قول عمر رضي الله عنه : «لِتَذَكُّ لَكُمْ الْأَسْلُ
وَالرِّمَاحُ وَالسَّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفُ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ» (٨٤٣)، على أنّ التقدير : إِيَّايَ باعدوا عن
حذف الأرب، وباعدوا أنفسكم أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ. وقول بعضهم : «إذا بلغ الرجلُ
الستين فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ» (٨٤٤). والقول نفسه في الإغراء بأسلوبيه، العطف والتكرير.

(٥) أنّ المعرفة إذا أُعيدَت نكرةٌ عُدَّتْ هذه النكرةُ معرفةً، أمّا النكرات المعادة فغير الأول، ولا تُعدّ
معارف (٨٤٥).

(٨٤٠) انظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣ / ٣٢٠.

(٨٤١) انظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢ / ٣٤٤.

(٨٤٢) انظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢ / ٣٤٥.

(٨٤٣) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسها،
مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأول، ١٩٩٠ : ٧٨-٠ وانظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك :

٣ / ٣١٠.

(٨٤٤) انظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣ / ٣٠٦.

(٨٤٥) انظر الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ١ / ١٠٤.

(٦) أَنَّ ضمير الغائب الذي يعودُ على مفسّر نكرة - يُعَدُّ معرفة مطلقاً على مذهب الجمهور: جاءني رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ (٨٤٦).

(٧) أَنَّ المعرفة تُغْلِبُ على النكرة في اختصاصها بالحال في مثل قولنا ، هذانِ رجلانِ وعبدُ الله منطلقين ، على أَنَّ (منطلقين) حال ، والحال لا يكون صاحبها إلّا معرفةً ، على الرغم من اجتماع النكرة والمعرفة ، فغُلِبَت المعرفة (عبد الله) على النكرة (رجلان) في هذه المسألة (٨٤٧).

وتطالعنا بعض الشواهد في العربيّة يمكن حملها على تغليب النكرة على المعرفة ، منها قول العرب : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان ، على أَنَّ (راتعان) صفة لـ (ناقة) و (فصيلُها) ، على الرغم من أَنَّ (فصيلها) معرفة ، إذا لم يُحمَل الكلام على أَنَّ الإضافة غير محضة ؛ لأنَّ (فصيل) بمعنى مَفْصُول . ولعلَّ ما يعزّز هذا التغليب قول سيبويه : «وتقول : هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين ، وقد يقول بعضهم : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان ، وهذا شبيهٌ بقول من قال : كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بِدِرْهَمٍ ، إنما يريد : كُلُّ شاةٍ وسَخْلَةٌ لها بِدِرْهَمٍ ، فجعله بمنزلة : كُلُّ رجلٍ وعبدُ الله منطلقاً ، لم يقل في الراتعين إلّا النصب ، لأنّه إنّما يريد حينئذٍ المعرفة ، ولا يريد أن يُدخل السخلة في الكل ؛ لأن (كُل) لا يدخل في هذا الموضع إلّا في النكرة ، والوجه : كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بِدِرْهَمٍ ، وهذه ناقةٌ وفصيلها راتعين ، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم ، وهو القياس ، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب» (٨٤٨) . ويبدو التغليب بيّناً في جعل (راتعان) صفة لـ (ناقة) النكرة ، وفصيلها المعرفة ، إذا لم يُحمَل على التأويل ، كما مرّ.

ومنها وقوع المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، كما في قراءة الأعمش وأبان بن تغلب وعاصم : ﴿وما كان صلاتُهُمْ عند البيتِ إلّا مُكَاءً وتَصْدِيَةً...﴾ (٨٤٩) بنصب (صلاتهم) ورفع (مُكَاءً وتَصْدِيَةً) ، وهي قراءةٌ وسمها قومٌ بالغلط ، لجعل المعرفة فيها خبراً ، والنكرة اسماً لـ (كان) ، وعدّها آخرون كُثْر من باب الضرورة الشعرية ، ولقد حملها ابن جني (٨٥٠) ، وأبو البقاء العكبري (٨٥١) على أَنَّ المُكَاء والتصدية اسماً جنس ، واسمُ الجنس يُعَدُّ تنكيره وتعريفه واحداً ، وذكر أبو البقاء أَنَّ معرفته قريبة من نكرته ، ونكرته قريبة من معرفته .

(٨٤٦) انظر الصّبّان ، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني : ١٠٨ / ١ .

(٨٤٧) انظر سيبويه ، الكتاب : ٨١ - ٨٢ .

(٨٤٨) سيبويه ، الكتاب : ٨١ - ٨٢ .

(٨٤٩) الأنفال : ٣٥ .

(٨٥٠) انظر ابن جني ، المحتسب : ٧٨ / ١ .

(٨٥١) انظر : أبو البقاء العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٦٢٢ / ٢ ، وانظر أبو حيّان النحوي ، البحر المحيط : ٤ / ٤٩٢ .

ويمكن عدُّ قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا .﴾ (٨٥٢) من هذه المسألة ، على الرغم من أنَّ تعريفَ الموصول مقيّدُ بصلته ، وأنَّ (أَوَّلَ) مضاف إلى نكرة موصوفة بجمللة فعلية ماضوية (٨٥٣) .

ومن الشعر قول حسان بن ثابت (٨٥٤) :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

على أَنَّ (عَسَلٌ) اسم (كان) ، و (مَزَاجَهَا) خبرها . وقول القطامي (٨٥٥) :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوِدَاعَا

على أَنَّ (مَوْقِفٌ) اسم (يَكُ) ، و (الْوِدَاعَا) خبرها .

ومِمَّا يمكنُ عدُّه من هذه المسألة أَنَّ النكرة تُعَلَّبُ على المعرفة في باب التثنية والجمع ، إذ تقلب المعرفة نكرةً ، لتصحَّ التثنية والجمع ، وعليه فإنَّ الأعلام المراد تثنيتها أو جمعها لا بدَّ لها من حرف التعريف ، لتبقى على ما هي عليه ، نحو : المحمّدين ، والحسينين ، والفاطميتين ، والهندات ، والمحمّدين ، وغيرها .

(٥) تكسير بناء على ما يكسر عليه غيره :

ويبدو ذلك في تكسير نحو : حُرَّةٌ وحرائرٌ ، ومُرَّةٌ ومرائرٌ ، على أنَّهما محمولتان في ذلك على نظيرتيهما اللتين تُكسَّران على (فعائل) ، وهما : عقيلة وعقائل ، وخبيثة وخبائث ، على أَنَّ فيهما أيضاً تغليب المعنى على اللفظ (٨٥٦) .

ويمكن إخضاع ما يعدُّ من باب الشذوذ في جموع التكسير لتغليب بناء على آخر ، نحو : هَادِرٌ وهُدرةٌ ، وباز وبُزاةٌ ، ورُهْنٌ ، وخُشْبٌ ، وغيرها (٨٥٧) .

(٨٥٢) آل عمران : ٩٦ .

(٨٥٣) انظر : أبو البقاء العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٢٨٠ / ١ ، ابن هشام الأنصاري ، مغنى اللبيب : ٥٨٩ ، د . عبد الفتاح الحموز ، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ١٠٢ -

(٨٥٤) انظر : ابن عصفور ، ضرائر الشعر : ٢٩٥ ، ابن جني ، المحتسب : ٢٧٩ / ١ ، الفراء ، معاني القرآن : ٢١٥ / ٣ ، البغدادي ، حزانة الأدب : ٤٠ / ٤ ، ٩٣ .

(٨٥٦) انظر : عباس أبو السعود ، الفيصل في ألوان الجموع : ٨٢ .

(٨٥٧) انظر عباس أبو السعود ، الفيصل في ألوان الجموع : ٥٠ ، ٥٤ .

وبعدُ فيتبيّن لنا ممّا في هذا البحث من مسائل لغويّة منشورة هنا وهناك - أنّ هذه الظاهرة يكثر المصير إليها في هذه المسائل التي تدور في فلك التذكير والتأنيث، إذ تُعدّ فيها أكثر شيوعاً واستعمالاً في العربية التي تميل إلى تغليب المذكر على المؤنث على حسب الأعراف والتقاليد والمعتقدات التي تسيطر على مجتمعات تلك البيئات اللغوية. ولست أنكر أنّ فيها مواضع غلب فيها المؤنث على المذكر، على خلاف المشهور، وهي مواضع تُنوسيت تماماً في مظانّ النحو والتصريف المختلفة، ولعلّ ما يعزّز ذلك أنّ السيوطي لم يذكر منها إلاّ ثنتية ضُبِع على ضُبُعَيْن، وتغليب الليلي على الأيام في التأريخ، وهو تغليب أنكره ابن مالك وغيره، كما مرّ، والإفراد والتثنية والجمع التي تتوافر في العربية مواضع تغليب لكلّ منها، على الرغم من أنّ الأفراد الأصل، والتثنية والجمع الفرع، وأنّ العربية تميل إلى تغليب الكثرة على القلة. ولعلّ هذه الظاهرة تبدو بوضوح وجلاء تامّين فيما يسمّى بالمشنّى والجمع التغليبيّين، والإعلال الذي يشيع في كثير من مسائل هذه الظاهرة، إذ يُغلب فيه التصحيح الذي يُعدّ أصلاً على الإعلال الذي يُعدّ فرعاً عارضاً، ولعلّ تغليب هذا الأصل يبدو بيّناً فيما يسمّى بالشواذ في هذه المسألة، على الرغم من أنّ تغليب الفرع العارض أكثر شيوعاً منه في الكلام العربي؛ لأنّه يدور في فلك نظرية التيسير والسهولة وتجنّب الثقل والتكلف في عملية النطق، والضماير التي يُغلب فيها المتكلم على المخاطب والغائب، والمخاطب على الغائب، بوضع أحدها موضع الآخر. والإتباع في المسائل اللغويّة، والرسم الإملائي الذي يكمن في تغليب رسم كلمة على ذلك الذي للأخرى، لعلّة ما، ومسائل لغويّة أخرى، كالإدغام، وفكّه، إمّا للمزاوجة وإمّا لتحقيق أمن اللبس بين بناءٍ وآخر، وتغليب العاقل على غيره، على الرغم من توافر بعض المواضع يمكن عدّها من باب ما جاء على خلاف الأصل، وما وُجِدَ على ما لم يوجَد، والمعرفة على النكرة، وضمّ عين المضارع في باب المغالبة، والماضي في باب التعجّب (فَعَلَ)، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي بسطنا الحديث فيها في هذا البحث.

الفصل الثاني

ظاهرة التغليب والمسائل النحوية

ظاهرة التغليب والمسائل النحوية

يبدولي أن أثر هذه الظاهرة في المسائل النحوية - يكاد يكون قليلاً بالإضافة إليه في نظيرتها المسائل اللغوية، ولعل ذلك يعود إلى أن المسائل النحوية تدور في فلك الحركات الإعرابية الثلاث، وغيرها مما يخضع لسلطان العامل والمعمول. ولعل أهمها - على الرغم من أن بعضها قد يوسم بأنه أخضع قسراً لسلطان هذه الظاهرة بالتأويل والتقدير - ما يأتي :

أولاً : التوابع

لعل هذه الظاهرة تبدو بيّنة - في الغالب - في التوابع، ولا سيما تلك التي يكون لمتبوعها موضعان، لفظي ومحلي، إذ يمكن تغليب اللفظي أو المحلي، على أن أحدهما يؤمى إلى الآخر فيه، وهي مسألة تخضع لسلطان حد هذه الظاهرة، كما مرّ.

ويُفهم من كلام السيوطي أنه إذا اجتمع الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ - بدئاً بالحمل على اللفظ، لأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه : «إذا اجتمع الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى بدئاً بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ مقدّم على المعنى؛ لأنك أوّل ما تسمع اللفظ، فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع؛ لأنك أوضحت المراد أولاً، ثم رجعت إلى غير المراد...» (٨٥٧). وذكر ابن الحاجب أنه إذا حُمِلَ على اللفظ جازَ الحمل بعد ذلك على المعنى (٨٥٨). ويُفهم ممّا مرّ أن الحمل على اللفظ يُغلب على الحمل على المعنى، إذا اجتمعا.

ولعل أهم ما يمكن عدّه من التوابع في هذه المسألة ما يأتي :

(أ) المعطوف

أهم ما يمكن عدّه فيه من باب هذه الظاهرة، أو من باب ما يُعزّزها - ما يأتي :

(١) العطف على المعنى :

لعل تسميته بالعطف على متوهم أولى، لأن المعطوف عليه يكون فيه متوهمًا، أو متصيّداً ممّا قبله. ومن ذلك قوله تعالى : «سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا...» (٨٥٩)

(٨٥٧) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ١٨٩.

(٨٥٨) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ١٨٩.

(٨٥٩) الفتح : ١٦.

بحذف النون، على أَنَّ المصدر المؤوَّل من (أَنَّ) المضمر وما في حيَّرها - معطوف على آخر مُتَّصِدٍ أو مُتَوَّهَم من الكلام قبله أي : ليَكُن قتالٌ أو إسلامٌ.

(ب) العطف على الموضع :

من ذلك العطف على موضع اسم (إِنَّ)، وهي مسألةٌ للنحويين فيها مذاهب، منها أَنَّ هذا العطف مُقَيَّدٌ بتمام الخبر، وهو مذهب البصريين. ولعلَّ ذلك يعودُ إلى أَنَّ اسم (إِنَّ) يكون عاملاً في الخبر، والقول نفسه في المعطوف عليه، كقولنا : إِنَّكَ وزيدٌ قاتِلان، إذ يعمل في الخبر (قاتِلان) عاملان، لو أجزِزَ هذا العطف ؛ لأنَّ (زيدٌ) يُعَدُّ مبتدأً على مذهبهم، أمَّا الكوفيون فلهم في ذلك مذهبان، مذهب الكسائي الذي يكمن في إجازة هذا العطف بلا قيد، ومذهب الفراء المقيَّد بعدم ظهور أثر (إِنَّ) في اسمِها، كقولنا : إِنَّكَ وزيدٌ ذاهبان (٨٦١). وممَّا احتجَّوا به قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.﴾ (٨٦٢) على أَنَّ (والصَّابِئُونَ) معطوفٌ على موضع اسم (إِنَّ)، وهو الرفع. وفي هذه المسألة خلافٌ مبسوطٌ في مظانِّه المختلفة (٨٦٣). ويتبيَّن لنا أَنَّ العطف على الموضع قد غُلِبَ على العطف على اللفظ، على الرغم من أَنَّ الإيحاء إليه بيِّن.

ومنه العطف على موضع المنادى، كما في قراءة السبعة : «يا جبالٌ أوَّي معه والطير...» (٨٦٤) بالنصب، على أَنَّ (والطير) معطوف على موضع المنادى (جبالٌ)، فيكون فيه تغليب العطف على الموضع على العطف على اللفظ مع الإيحاء إليه (٨٦٥). ومن العطف على اللفظ قولنا : يا زيدٌ وبشرٌ، بضَمِّ (بشرٌ) عطفاً على لفظ (زيدٌ)، لا غير، فغُلِبَ العطف على اللفظ على العطف على الموضع مع الإيحاء إليه (٨٦٦).

(ج) العطف على الجوار :

يكون المعطوف في هذه المسألة تابعاً للمجاور له مجاورةً مباشرة في اللفظ، وفي المعنى لغيره (٨٦٧)، ومن ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمة وغيرهم : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ

(٨٦١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٣٤ -

(٨٦٢) المائدة : ٦٩ .

(٨٦٣) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٣٤ -، الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان : ٢٨٤ / ١ -

(٨٦٤) سبأ : ١٠ .

(٨٦٥) انظر : الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان : ١٤٩ / ٣، عمَّد النجار، ضياء السالك : ٢٥٩ / ٣ .

(٨٦٦) انظر : الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان : ١٤٩ / ٣، عمَّد النجار، ضياء السالك : ٢٥٩ / ٣ .

(٨٦٧) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٥٠ .

فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴿٨٦٨﴾. بجرّ (وَأَرْجُلُكُمْ) على أنّه معطوف على مجاوره (برؤوسكم) في اللفظ، وعلى (وجوهكم وأيديكم) غير المجاور في المعنى، فَعُلِّبَ العطف على لفظ المجاور على العطف على غيره قبله، على الرغم من أنّه من حيث المعنى هو المعطوف عليه (٨٦٩). ويظهر لي أنّ العطف على اللفظ يؤول إلى المعطوف عليه في المعنى، لكون التركيب اللغوي عليه في المعنى.

ومنه قراءة الحسن الشاذّة: «وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أنّ الله بريء من المشركين ورسوله...» (٨٧٠) بخفض (ورسوله) عطفاً على المجاور لفظاً في أحد التأويلات، وغير ذلك من الشواهد القرآنيّة وغيرها من الكلام العربيّ نظمه ونثره (٨٧١).

(د) العطف على التوهم :

لعلّ أهمّ ما يمكن عدّه من مسائل التوهم - ما يأتي (٨٧٢) :

(١) عطف المجرور على خبر (ليس) أو ما يعمل عملها، المنصوب، على توهم جرّه بالباء الزائدة، كما في قولنا : ليس الرجل قائماً ولا قاعداً، فَعُلِّبَ العطف على توهم جر الخبر بالباء الزائدة (قائماً) على العطف على لفظه، على الرغم من كونه الأولى والأظهر. ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى (٨٧٣) :

بَدَّالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً

على أنّ (سابق) معطوف على (مُدْرِك) على توهم جرّه بالباء الزائدة.

وقول الآخر (٨٧٤) :

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلَا بَطَلٌ إِنَّ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلَاباً

على أنّ (بطل) معطوف على (مِقْدَاماً) على توهم جرّه بالباء الزائدة.

(٢) عطف مضارع مجزوم على آخر قبله منصوب على توهم جزمه : ومن ذلك قراءة غير أبي عمرو :

(٨٦٨) المائدة : ٦ .

(٨٦٩) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٥٠ -

(٨٧٠) التوبة : ٣ .

(٨٧١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٥٠ -

(٨٧٢) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٦١٩ .

(٨٧٣) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٦١٩ .

(٨٧٤) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٦١٩ .

﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٨٧٥) بجزم (وَأَكُنْ) على أَنَّهُ معطوف على موضع (فَأَصَّدَّقَ) المتوهم، إذ يُعَدُّ جوابَ أداة شرطٍ جازمة محذوفة هي وفعل الشرط : إنَّ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ (٨٧٥) بجزم (وَأَكُنْ) على أَنَّهُ معطوف على موضع (فَأَصَّدَّقَ) المتوهم، إذ يُعَدُّ جوابَ أداة شرطٍ جازمة محذوفة هي وفعل الشرط : إنَّ أَخَّرْتَنِي أَصَّدَّقَ وَأَكُنْ (٨٧٦).

(٣) عطف مضارع مجزوم على آخر مرفوع متوهم جزؤه : ومن ذلك قراءة قبل : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ...﴾ (٨٧٧) بإثبات الياء في (يَتَّقِ) وجزم (يَصْبِرْ) على أَنَّهُ معطوف على تَوْهَم (يَتَّقِ) مجزوماً؛ لِأَنَّ (مَنْ) الموصولة فيها معنى الشرط في أحد التأويلات (٨٧٨).

(٤) عطف اسم منصوب على آخر مجرور متوهم نصبه : من ذلك قوله تعالى : ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (٨٧٩) على أَنَّ (يعقوبَ) معطوفٌ على (إِسْحَاقَ) على تَوْهَم نصبه على أَنَّ (بَشِّرْنَاهَا) بمعنى (وهَبْنَاهَا)، أي : وهَبْنَاهَا إِسْحَاقَ، في أحد التأويلات (٨٨٠).

(٥) عطف مضارع منصوب على آخر قبله مرفوع على تَوْهَم نصبه : من ذلك قراءة بعضهم : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ (٨٨١) على أَنَّ (فَيُدْهِنُوا) منصوب عطفاً على تَوْهَم نصب (تُدْهِنُ) بـ (لو) الموضوع موضع (أَنْ) المصدرية : وَدُّوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا (٨٨٢). وقراءة حفص : ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَأَطَّلِعَ...﴾ (٨٨٣) بنصب (فَأَطَّلِعَ) عطفاً على تَوْهَم نصب (أَبْلُغُ)، أي : لَعَلِّي أَنْ أَبْلُغَ (٨٨٤)، وغير ذلك من الشواهد الأخرى في القرآن الكريم، وكلام العرب نظمه ونثره، ممَّا يَغْلَبُ فيه العطف على الموضع المتوهم على اللفظ مع الإيحاء إليه.

(٨٧٥) المنافقون : ١٠.

(٨٧٦) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢١٢-، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب :

٦١٩. وانظر شواهد أخرى في كتابنا : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢١١-

(٨٧٧) يوسف : ٩٠.

(٨٧٨) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢١٣. وانظر شواهد أخرى فيه، ابن هشام

الأنصاري، مغني اللبيب : ٦٢٢.

(٨٧٩) هود : ٧١.

(٨٨٠) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٠٠. وانظر شواهد أخرى فيه.

(٨٨١) القلم : ٥٥.

(٨٨٢) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢١٠، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب :

٦٢٣.

(٨٨٣) غافر : ٣٦.

(٨٨٤) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢١٠، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب :

٦٢٣.

(٦) ما يمكن حمله على الاستئناف والانقطاع عما قبله : ومن ذلك قراءة عبد الله بن يزيد الشاذة : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ...﴾ (٨٨٥) برُفَع (والأرحام) على القطع عما قبله ، على أنَّ في الكلام خبراً محذوفاً ، أي : والأرحام مما يُتَّقَى ، فَعَلَّبَ القطع الذي يُعَدُّ من باب عطف جملة على أخرى - على العطف على المجرور قبله ، على الرغم من نيته ، ويعززه قراءة الجر (٨٨٦) .

(٧) ما يُعْطَف على اسم (لا) النافية للجنس المبني : يجوز في هذا المعطوف الفتح والنصب والرفع ، على أنَّ النصب من باب العطف على الموضع ، والرفع من باب العطف على موضع اسمها قبل دخولها عليه ، أو على موضعه معها ، أمَّا الفتح فمن باب العطف على اللفظ . ويظهر لي أنَّ في هذا العطف وجهاً تغليبيّاً يُغَلَّب فيه الواحد على الآخر مع الإيحاء إلى هذا المَغْلَب عليه (٨٨٧) . ومن الفتح قراءة أبي عمرو وابن كثير : ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ (٨٨٨) . ومن الرفع قراءة سائر السبعة : ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ . ومن النصب قول أنس بن العباس بن مرداس السلمي (٨٨٩) :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

ومِمَّا يمكن عُدُّه من هذه الظاهرة في باب العطف ، زيادةً على ما مرَّ - تغليبه في مثل قولنا : جاء محمدٌ وزيدٌ ، على المفعول معه ، على الرغم من جوازه ؛ لأنَّ الأصل في الواو أنَّ تكون للعطف ، وكونها للمعية وغيرها فرع ، أو لأنَّ العطف أكثر شيوعاً واستعمالاً في العربية منه ؛ لأنَّ توافره فيها مقيّد بقيود (٨٩٠) .

(٢) النعت

لعلَّ أهمَّ ما يمكن عُدُّه من مسائل هذه الظاهرة فيه ما يأتي :

(أ) النعت المجرور على الجوار :

من ذلك قول العرب : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، غلى أنَّ جَرَّ (خَرِبٍ) الذي تقتضيه مجاورته لـ

(٨٨٥) النساء : ١ .

(٨٨٦) انظر : د . عبد الفتاح الحموز ، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ٣٤٦-٣٤٩ .

(٨٨٧) انظر محمد النجار ، ضياء السالك : ٣٥٨ / ١ -

(٨٨٨) البقرة : ٢٥٤ .

(٨٨٩) انظر محمد النجار ، ضياء السالك : ٣٦١ / ١ .

(٨٩٠) انظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ١٣٨ .

(ضَبٌّ) - قد غُلِبَ على رفعه الذي يقتضيه المعنى واللفظ، مع الإيحاء إلى ما غُلِبَ عليه، وهو الرفع على النعتِ لِـ (جُحْرٍ) (٨٩١).

ومما يمكن عَدُّه منه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وإني أخافُ عليكم عذابَ يومٍ محيطٍ﴾ (٨٩٢) على أَنَّ (محيط) جُرَّ لمجاورته (يوم)، وهو تابع في المعنى لِـ (عذاب) في أحد التأويلات (٨٩٣). وقوله : ﴿كرماً اشتدَّت به الرِّيحُ في يومٍ عاصِفٍ﴾ (٨٩٤) على أَنَّ (عاصِف) من صفة الريح لا من صفة اليوم في أحد التأويلات (٨٩٥)، وغيرهما من الشواهد الأخرى في القرآن الكريم وكلام العرب نظمته ونثره (٨٩٦).

(ب) النعت المقطوع :

لعلَّ ما ألجأ العرب إلى قَطْع النعت عن منعوته في اللفظ ولاسيما إذا كان المنعوت واحداً، على الرغم من وجوب الإتيان في المعنى، سواء أكان مجزواً، كما مرَّ في النعت الجوّاريّ، أم منصوباً، أم مرفوعاً - جذبُ الانتباه إليه وتأكيده. ويكون النعت المقطوع مرفوعاً أو منصوباً معمولاً لمحذوف وجوباً، فالمرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أمّا المنصوب فمفعول به لفعل محذوف وفاعله وجوباً. ومن الأوّل قول العرب : الحمدُ لله الحميدُ، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ، وقراءة الضحّاك الشاذّة : ﴿يُوقَدُ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ لا شرقيةٌ ولا غربيةٌ...﴾ (٨٩٧) برفع (لا شرقيةٌ ولا غربيةٌ) على النعت المقطوع الذي يتبع موصوفه في المعنى، إذ غُلِبَ فيه القطع في اللفظ على الإتيان في اللفظ والمعنى مع الإيحاء إليهما (٨٩٨). وقراءة نافع وغيره : ﴿سبحانَ الله عما يصفونَ عالمُ الغيبِ والشهادة . .﴾ (٨٩٩) برفع (عالمُ) (٩٠٠)، وقراءة ابن مُحيصن الشاذّة : ﴿اللهُ لا إلهَ إلاَّ هو ربُّ العرشِ العظيمِ﴾ (٩٠١) برفع (العظيم) على النعت المقطوع (٩٠٢)، وغير ذلك من الشواهد الأخرى.

(٨٩١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٤٧ -

(٨٩٢) هود : ٨٤ .

(٨٩٣) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٤٨ -

(٨٩٤) إبراهيم : ١٨ .

(٨٩٥) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٣٤ - ٥٠ .

(٨٩٧) النور : ٣٥ .

(٨٩٨) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ١٧٤ -

(٨٩٩) المؤمنون : ٩١ - ٩٢ .

(٩٠٠) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ١٧٤ .

(٩٠١) النمل : ١٦ .

(٩٠٢) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٦٦ -

ومن المنصوب قراءة قوله تعالى : ﴿سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (٩٠٣) بالنصب على أنَّ في الكلام فعلاً محذوفاً (أذم) (٩٠٤). ويُقَيَّد الحذف الواجب في هذه المسألة ، بإرادة المدح أو الذم ، أو الترحم ، فإن لم يكن كذلك جاز الحذف أو الإثبات ، كقولك : مررتُ بزيد التاجر (بتثليث الراء). ويتراءى لي أنَّ التغليب يبدو بيئاً في وجوب القطع أو جوازه - على الإتيان في اللفظ مع الإيحاء إليه .

ويدور في هذا الفلك أيضاً تلك النعوت المتعددة لنعوتٍ واحدٍ ، وهي نُعُوتٌ يجوز فيها الإتيان أو القطع ، والجمع بينهما ، فإن تعيَّن مسأله بدونها جاز فيها جميعاً الإتيان أو القطع ، أو الجمع بينهما (إتيان بعض وقطع بعض آخر) ، كما في قول خرنق بنت بدر (٩٠٥) :

لا يَعدَن قومي الذين هُم سُمُّ العداةِ وآفةُ الجزرِ
النازلونَ بكلِّ مُعترِكٍ والطيبونَ معاقِدُ الأزرِ

على أنه يجوز في (النازلون) و (الطيبون) الإتيان لقومي المرفوع ، أو القطع على الخبر لمبتدأ محذوف ، أي : هم النازلون ، وهم الطيبون ، والنصب بإضمار فعل (أمدح أو أذكر) ، ورفع الأوَّل ونصب الثاني ، ونصب الأوَّل ونصب الثاني ، ونصب الأوَّل ورفع الثاني على القطع لا على الإتيان ، لكونه مسبقاً بنعتٍ مقطوع ، إذ يُعَدُّ الإتيانُ بعدَ القطع ممنوعاً ؛ لأنَّ فيه رجوعاً إلى الشيء بعد تركه . وإن كان المنعوتُ مفتقراً إلى بعضها ومتعيناً به دون غيره - وجب إتيانه إيَّاه ، وجاز في غيره الإتيان والقطع ، كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي (٩٠٦) :

ويأوي إلى نسوةٍ عطلٍ وشُعناً مراضيعَ مثل السعالِ

على أنَّ (عطل) يجب فيه الإتيان ؛ لأنَّه نعت للنكرة (نسوة) ، أمَّا (شُعناً) فيجوز فيه القطع . وإن لم يُعرَف إلَّا بها كُلُّها وجب فيها الإتيان ، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد ، كقولك : مررتُ بزيد التاجر ، الفقيه ، الكاتب ، على أنَّ يكون الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة ، أحدهم تاجر ، والثاني تاجرٌ وفقيه ، والآخر فقيه وكاتب (٩٠٧) ، ولعلَّ ذلك يعودُ إلى تحقيق أمن اللبس في مثل هذا التركيب اللغوي .

وإن تعدَّد المنعوت واتَّحد النعت جاز الإتيان والقطع فيه بقَيِّد اتحاد العامل معنًى ، واتِّفاق المنعوتين

(٩٠٣) المسد : ٤ ، ٣ .

(٩٠٤) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٥٦٦-٥٦٧ .

(٩٠٥) انظر : الصبَّان ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٦٨ / ٣ ، محمد النجار ، ضياء السالك : ١٤٢ / ٣ -

(٩٠٦) انظر : الصبَّان ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٦٩ / ٣ ، محمد النجار ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك :

١٤٣ / ٣ -

(٩٠٧) انظر : الصبَّان ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٦٥ / ٣ ، محمد النجار ، ضياء السالك : ١٤٢ / ٣ -

تعريفاً وتنكيراً، وألاً يكون أولهما إشارة، لأنَّ نعته لا يُفصل عنه، وأنَّ يكونا فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين، عند بعضهم. ويكتفي ابن هشام من هذه القيود بالأوّل (اتّحاد معنى العامل) (٩٠٨). ومن ذلك: جاء زيدٌ وأتّى عمرو الظريفان، أو الظرفين، ورأيتُ زيداً، وأبصرتُ عمراً الظرفين، أو الظريفان. ويجب القطع إمّا على إضمار مبتدأ في الرفع، وإمّا على إضمار فعل وفاعله في النصب، لئلاً يُؤدّي الإتيان إلى إعمال عاملين مختلفي المعنى والعمل في معمولٍ واحد؛ لأنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع. وأجاز الفراء الإتيان في مثل قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عمراً الكريمان، وخاصم زيدٌ عمراً الكريمان، على أنَّ فيهما تغليب الرفع على النصب (٩٠٩). وفي هذه المسألة أوجه أخرى مبسطة في مظانّها المختلفة (٩١٠). ولعلَّ التغليب في هذه المسألة يبدو بيّناً في مذهب الفراء وغيره، من حيث القطع أو الإتيان؛ لأنَّ فيه تغليباً لوجهٍ على آخر مع الإيلاء إليه.

(ح) نعت المنادى المبني على ما يُرفع به:

أهمُّ ما يمكن أن يُحمل على هذه الظاهرة في هذه المسألة تغليبُ إتيان اللفظ على المحلِّ مع الإيلاء إليه، في مثل قولنا: يا أيُّها الرجلُ، على أنَّ (الرجُل) صفةٌ لـ (أي) وصلة نداء ما فيه (أل) في اللفظ وجوباً عند جمهور النحويّين؛ لأنَّ هذه الصفة المعرفة هي المنادى المقصود في الحقيقة. والقول نفسه في صفة اسم الإشارة المنادى، إذ يجب فيها الإتيان في اللفظ، نحو: يا هذا الرجلُ، ويا هذه المرأة؛ لأنّها المقصودة في الحقيقة في هذا الأسلوب؛ أو: يا أيُّها الرجلُ، على أنَّ اسم الإشارة صفةٌ لـ (أي)، والمعرّف بـ (أل) صفةٌ له (٩١١).

ومنه ما يجوز فيه الإتيان لفظاً ومحلاً، كقولنا: يا زيدُ الحَسَنُ الوجه، بالنصب محلاً على الموضع، والرفع محلاً على اللفظ، و: يا محمَّدُ العاقلُ، بالنصب والرفع. والقول نفسه فيما يجب فيه الإتيان لفظاً، كقولنا: يا محمَّدُ بشرٌ، على أنَّ (بشرٌ) بدل من (محمَّد)، و: يا محمَّدُ وبشرٌ، على أنه معطوفٌ عليه. ولعلَّ فيما مرَّ تغليباً لوجهٍ على آخر مع الإيلاء إلى المغلَّب عليه، وهو الإتيان محلاً.

(د) نعت اسم (لا) النافية للجنس المبني:

يجوز في هذا النعت ثلاثة أوجه: الرفع محلاً على محلّها ومحلَّ اسمها، والنصب على محلَّ اسمها،

(٩٠٨) انظر: محمد النجار، ضياء السالك: ١٤٢/٣، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٦٦-٦٧.

(٩٠٩) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٦٦/٣.

(٩١٠) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٦٦/٣، محمد النجار، ضياء السالك: ١٤٢/٣، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٥٦، السيوطي، همع الهوامع: ١٨١/٥، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ١١٤/٢.

(٩١١) انظر: محمد النجار، ضياء السالك: ٢٦٠/٣.

والفتح على اللفظ، نحو: لا رَجُلٌ ظريفٌ، وظريفًا، وظريفٌ، ولعلَّ في هذه الأوجه الثلاثة تغليباً لأحدها على الآخر، مع الإيحاء إلى المغلَّب عليه، كما يتراءى لي (٩١٢).

(٣) البدل :

لعلَّ أهمُّ ما يمكنُ إخضاعه لسلطانِ ظاهرة التغليب منه - ما يُطالِعنا في المنادى المبني، واسم (لا) النافية للجنس المبني، ومن الأول قولك : يا زيدُ بشرٌ على أنَّ (بشرٌ) بدل من (زيد)؛ يجب بناؤه؛ لأنَّ البدل على نيَّة إعادة العامل، أي : يا بشرُ، فَعَلَّبُ البناء فيه على الإِتباع على المحلِّ، مع الإيحاء إليه. أمَّا عطف البيان فيجوز فيه الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحلِّ، كقولنا : يا زيدُ بشرٌ، وبشراً، على أنَّ كليهما يَوْمىء إلى الآخر.

ومن الثاني البدل الصالح لعمل (لا) النافية للجنس فيه، كقولنا : لا أَحَدَ رَجُلٌ، وامرأةً فيها، إذ يجوز في (رجل) الرفع على البدل من (لا واسمها أحد)، والنصب على البدل من موضع اسمها، وفي كليهما تغليبٌ لوجهٍ على آخر، مع الإيحاء إلى المغلَّب عليه (٩١٣).

ومما يمكن عَدُّه من هذه المسألة زيادةً على ما مرَّ ما يطالِعنا في باب الاستثناء، كقولنا : ما جاء الرجالُ إلَّا رَجُلٌ، أو رجلاً، على أنَّ البدل أولى، لموافقته المبدل منه في اللفظ، لكَوْنِ المعنى واحداً، إذ تعدُّ الموافقة في اللفظ في هذه المسألة أولى من عدمها، ولكونه موافقاً للعامل من حيثُ العمل والتعلُّق به، أمَّا النصب على الاستثناء فعلى التشبيه بالمفعول به (٩١٤). وفي كلا الوجهين تغليب لأحدهما على الآخر مع الإيحاء إلى المغلَّب عليه.

(٤) التوكيد

يكاد ما يمكن عَدُّه من باب هذه الظاهرة في هذه المسألة - يكون محصوراً في المنادى المبني، كقولنا : يا زيدُ نفسُ، بالرفع على اللفظ، والنصب على المحلِّ، على أنَّ في كليهما إيحاءً إلى الآخر.

ثانياً : الإِتباع

تكاد ضالَّتُنا في هذا البحث في هذه المسألة تدورُ في فلك الحركتين البنائية والإعرائية، إذ يُعدُّ الإِتباع من مسائل الجوار الرئيسة، لأنَّه لا بدَّ فيما يُعدُّ من مسائله من التجاور تجاوراً مباشراً، إذ لم يكن بين المتجاورين حاجز حصين. ولعلَّ ما جعلني أعُدُّه من التغليب أنَّ الحركة الأصلية البنائية

(٩١٢) انظر : محمَّد النجَّار، ضياء السالك : ٣٦٤ / ١.

(٩١٣) انظر : محمد النجَّار، ضياء السالك : ٣١٥ / ١.

(٩١٤) انظر : أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٢٠٦.

أو الإعرابية قد حُذِفَتْ وحلَّ محلُّها حركةٌ أخرى على حرفٍ آخر مجاورٍ، فغُلِبَتْ عليها للتخفيف في الغالب، مع الإيحاء إلى تلك المغلَّب عليها.

ومِمَّا يمكن عَدُّه في القرآن الكريم من ذلك قراءة الحسن وزيد بن علي : ﴿الحمد لله﴾ (٩١٥) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام الخافضة في لفظ الجلالة (الله) (٩١٦). وقراءة أبي جعفر يزيد : ﴿للملائكة أسجدوا﴾ (٩١٧) بضم تاء (للملائكة) إتباعاً لضمة جيم (اسجدوا) ؛ لأنَّ الساكن حاجز غير حصين (٩١٨). وقراءة الكوفيَّين وابن عامر : ﴿وإنَّ تُصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً...﴾ (٩١٩) بضم الراء في (يَضُرُّكُمْ) إتباعاً لضمة الضاد المجاورة، على الرغم من كونه جواباً للشرط (٩٢٠) في أحد التأويلات. وقوله تعالى : ﴿يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ...﴾ (٩٢١) بضم الراء، كما مرَّ، على الرغم من كونه مجزوماً بحرف النهي والجزم (٩٢٢)، فغُلِبَتْ حركة الإتباع على الحركة العارضة الإعرابية التي جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين لحفَّتْها.

ومِمَّا يمكن عَدُّه من باب التخلص من التقاء الساكنين - قراءة أبي السمال : ﴿فُمُ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ (٩٢٣) بضم الميم إتباعاً لحركة القاف، إذ غُلِبَتْ الضمة على الكسرة حركة التخلص من التقاء الساكنين الأصلية، مع الإيحاء إليها (٩٢٤). وقراءة بعضهم : ﴿وقُلْ الحق﴾ (٩٢٥) بفتح اللام، على أنَّ حركة الإتباع (فتحة الحاء) قد غُلِبَتْ على الكسرة (٩٢٦).

ثالثاً: المناسبة

تُعَدُّ كسرة ما قبل ياء المتكلم، لمناسبتها - من الشواهد البيّنة على ظاهرة التغليب ؛ لأنَّها غُلِبَتْ على الحركة الإعرابية أيّاً كانت، مع الإيحاء إلى هذه الحركة المغلَّب عليها، كقولك : كتابي مفيدٌ، وإنَّ كتابي مفيدٌ، وقراءة كتابي مفيدة. وللنحويين في هذا الاسم الذي سُمِّي بالخصي في النحو - ثلاثة مذاهب، أوَّلها أنَّ الحركات الإعرابية الثلاث لم تظهر على آخر هذا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

(٩١٥) الفاتحة : ١.

(٩١٦) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣٧-١٣٩.

(٩١٧) الكهف : ٢٩.

(٩١٨) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٤٠.

(٩١٩) آل عمران : ١٢٠.

(٩٢٠) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٤٢.

(٩٢١) المائدة : ١٠٥.

(٩٢٢) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٤٣.

(٩٢٣) المزمل : ٢.

(٩٢٤) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣٩.

(٩٢٥) الكهف : ٢٩.

(٩٢٦) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٤٠.

لاشتغال المحل بحركة المناسبة (الكسرة)، وثانيها أنه مبني على الكسر، وأخيراً أن الضمة والفتحة مقدّرتان؛ لاشتغال المحلّ بحركة المناسبة، أمّا الكسرة في الجرّ فظاهرة. ولعلّ أولها أظهرها وأكثرها شيوعاً؛ لعدم توافر موجب البناء، أو مُحوج إلى كون الكسرة علامة إعراب، لأنها لازمة في الأوضاع الإعرابية الثلاثة.

رابعاً: الضرورة الشعرية

يتراءى لي أنّ ما يُطالعنا في مظانّ الضرورة الشعرية المختلفة (٩٢٧) من ضرائر شعرية ثرة - يمكن عدّه من باب تغليب لفظةٍ على أخرى، أو حركة على أخرى، أو غيرهما، ليستقيم الوزن الشعريّ، مع الإيحاء إلى تلك المغلّب عليها التي تُعدّ أصيلة. ولست أنكر أنّ يمكن عدّ هذه المسألة من باب المناسبة (مناسبة استقامة الوزن)، ولكنني أردتُ أفراد مكان خاص لها لتبدو بيّنة أكثر وضوحاً، أو أنكر أنّي أثرتُ أنّ أدوّن في هذا المكان بعض المسائل اللغوية والنحوية، على الرغم ممّا في هذا النهج من خلطٍ بينها، ولعلّ أهمّ ما يمكن عدّه من أنواع الضرائر الشعرية في العربية - ما يأتي (٩٢٨):

(١) الزيادة:

ومنها زيادة حركة صرفيّة، كما في قول رؤبة (٩٢٩):

وقاتم الأعماقِ خاوي المُخترقِ

مشتبه الأعلام لمساع الخفقِ

على أنّ فتحة (الخفق) زيدت للضرورة الشعرية إتباعاً لفتحة الخاء.

وزيادة حرفٍ كما في قول النابغة (٩٣٠):

فلتأتينك قصائدٌ ولتدفعنْ جيشاً إليك قوادمُ الأكوارِ

على أنّ (قصائد) زيد التنوين فيها للضرورة الشعرية.

وقول الأحمس (٩٣١):

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

(٩٢٧) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ١٧-، محمد بن جعفر التميمي القزاز القبرواني (ت: ٤١٢ هـ)، ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق د. محمد زغلول سلام، و د. محمد مصطفى هدارة، الإسكندرية - منشأة المعارف (بلا تاريخ طبع).

(٩٢٨) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ١٧.

(٩٢٩) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ١٧. وانظر فيه شواهد أخرى على هذه المسألة: ١٨.

(٩٣٠) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٢. وانظر شواهد أخرى فيه: ٢٢-٢٥.

(٩٣١) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٦.

على أَنَّ الاسم المنادى المبني نونٌ، لما مرَّ.
وقول يزيد الحارثي (٩٣٢) :

وما أدري وطني كلَّ ظنٍّ مُسَلِّمُنِي إلى قومي شراحي
على أَنَّ النون قد زيدت في اسم الفاعل (مُسَلِّمُنِي).
وقول الخطيئة (٩٣٣) :

فإنَّه لا يَكُنْ مالٌ يُثَابُ فإنَّه ستأتي ثنائي زيدا بن مهلهل
على أَنَّ التثنية زيد في (زيداً) الموصوف بلفظة (بن).
وقول رؤبة (٩٣٤) :

أَقَائِلُنَّ أَحْضَرِي الشَّهْودَا

على أَنَّ نون التوكيد الثقيلة قد زيدت في اسم الفاعل ، وغير ذلك من الشواهد الأخرى التي زيد فيها
حرف ليستقيم الوزن الشعري (٩٣٥).
وزيادة كلمة ، كما في قول الشاعر (٩٣٦) :

وما عليكِ أَنْ تقولي كلِّما صَلَّيْتُ ، أو سَبَّحْتُ : يا اللَّهُمَّ

على أَنَّ (يا) قد زيدت على الرغم من أَنَّ الميم المشددة في لفظ الجلالة عَوَّضَ منها ، فغَلَبَتْ (يا
اللهم) على (اللهم) لهذه الضرورة الشعرية . وغير ذلك ممَّا يُعَدُّ من باب زيادة الكلمة ، وهي زيادة
قد بسط الحديث فيها ابن عصفور (٩٣٧) في كتابه (ضرائر الشعر) ، كزيادة اللام المفتوحة (٩٣٨) ،
وَأَنَّ (٩٣٩) ، وَإِنْ (٩٤٠) ، وحروف الخفض (٩٤١) ، وما (٩٤٢) ، والواو والفاء وبل وأم (٩٤٢) ، وإدخال

(٩٣٢) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧ ، ابن جني، المحتسب : ٢ / ٢٢٠ ، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٣٦١ / ٧ .

(٩٣٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٨ ، ابن جني، الخصائص : ٤٩١ / ٢ .

(٩٣٤) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٣١ ، ابن جني، المحتسب : ١ / ١٩٣ ، الخصائص : ١ / ١٣٨ .

(٩٣٥) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٣١ - ٥٦ .

(٩٣٦) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٥٦ ، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٢٣٣ .

(٩٣٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٥٦ - ٧٩ .

(٩٣٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٥٩ .

(٩٣٩) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٥٩ - ٦١ .

(٩٤٠) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٦ - ٦١ .

(٩٤١) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٦٢ - ٦٣ .

(٩٤٢) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٧٥ - ٧٠ .

حرف على آخر، وهو ما يسمّى بالخزم (٩٤٣)، وإلا (٩٤٤)، ولا (٩٤٥) في غير مواضعها القياسية .
وزيادة الجملة في غير مواضعها القياسية (٩٤٦)، كقول حسّان بن ثابت (٩٤٧) :

وتكادُ تَكْسُلُ أَنْ تَحِيءَ فِرَاشَهَا في جسم خَرَعِيَّةٍ وَلَيْنِ قَوَامِ
على أَنَّ (تكاد) زائدة، لأنَّ الأَصْلَ أن يقال : وَتَكْسُلُ أَنْ تَحِيءَ فِرَاشَهَا، لأنَّ المرأة توصف بالكسل،
فَعَلَّبَ قوله (تكادُ تَكْسُلُ) على (تكسل) لِيَسْتَقِيمَ الوزن في أحدِ الأوجه .

(٢) الحذف :

ومنه حذف الحركة، كما في قول الأخطل (٩٤٨) :

وما كُلُّ مغبونٍ ولو سَلَفَ صَفْقُهُ يراجعُ ما قَدْ فَاتَهُ بَرْدَادِ
على أَنَّ الأَصْلَ (سَلَفَ)، وغير ذلك من الشواهد التي حُذِفَتْ فيها الفتحة، ليستقيم الوزن
الشعري (٩٤٩). ومن ذلك حذف فتحة آخر الماضي، كما في قول نهشل بن ضمرة (٩٥٠) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ غِبُّ أَمْرِي وَأَمْرِهِ وَوَلَّيْتُ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صَدُورُ
على أَنَّ فتحة (تَبَيَّنَ) قد حُذِفَتْ لما مرَّ. ومنه حذف الفتحة الإعرابية من آخر المضارع المنصوب،
كما في قول الراعي (٩٥١) :

تَأْبَى قِضَاعُهُ أَنْ تُعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا وابنا نزارٍ فَأَنْتُمْ بِيضَةُ الْبَلَدِ
على أَنَّ فتحة (تعرف) الإعرابية قد حُذِفَتْ للضرورة الشعرية، وغير ذلك من الشواهد
الأخرى (٩٥٢). ومن حذفها من آخر الاسم المعتل المنصوب قولُ طرفة (٩٥٣) :

فَإِنَّ الْقَوَائِيَّ يَتَلَجَّنَ مَوَالِجَا تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَجَّهَهَا الْإِبْرَ

(٩٤٣) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٦٩ -

(٩٤٤) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٧٥ - ٧٦ .

(٩٤٥) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٧٦ -

(٩٤٦) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٤٠٩ - ١٤٣٧ .

(٩٤٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٧٩ .

(٩٤٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٨٤ . وانظر ابن جني، الخصائص : ٣٣٨ / ٢ .

(٩٤٩) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٨٤ - ٨٧، ابن جني، الخصائص : ٣٢٨ / ٢ -

(٩٥٠) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٨٨ -، وانظر ابن جني، الخصائص : ٧٤ / ١، المحتسب : ٨٤ / ١ .

(٩٥١) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٨٩، ابن جني، الخصائص : ٧٤ / ١ .

(٩٥٢) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٨٩ - ٩١ .

(٩٥٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩١، ابن جني، الخصائص : ١٤ / ١، ابن سيده، المخصّص : ١٨٣ / ١٤ .

على أَنَّ (القوافي) اسم الحرف الناسخ قد سَكَّنَتْ للضرورة الشعرية، وغير ذلك من الشواهد الأخرى (٩٥٤).

ومن حذف الحركة الإعرابية حذف الضمة، كما في قول امرئ القيس (٩٥٥) :

فاليوم أَشْرَبَ غيرَ مُسْتَحِقِّ
إِثْمًا من الله ولا وَاغِلْ

على أَنَّ (أشرب) بالإسكان، قد غُلِبَ على (أشرب) بالرفع، وغيره من الشواهد الأخرى (٩٥٦).

ومن حذف الحرف، كما في قول أبي الأسود (٩٥٧) :

يا با المغيرة رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ
فَرَجَّتُهُ بالمكرِ مِنِّي والدَّهْا

على أَنَّ ألف القطع قد صارت ألف وصل، وغير ذلك من الشواهد المختلفة تعزّز وَصْل ألف القطع (٩٥٨).

ومن حذف تنوين ما ينصرف على الرغم من أَنَّ الكوفيّين وبعض البصريّين قد أجازوه، ومن ذلك قول عَبَّاس بن مرداس (٩٥٩) :

فما كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ
يفوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعٍ

على أَنَّ مرداساً تُرِكَ تنوينه للضرورة الشعرية، وغيره من الشواهد الأخرى (٩٦٠). ومن حذف التنوين في غير ما مرَّ في هذه المسألة حذفه لالتقاء الساكنين، كما في قول أبي الأسود (٩٦١) :

فَالْقَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتَبٍ
ولا ذَاكِرَ الله إِلَّا قليلاً

على أَنَّ التقدير : ولا ذَاكِرَ الله، وغيره من الشواهد الأخرى (٩٦٢).

(٩٥٤) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٢.

(٩٥٥) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٤، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ٢٤٥، الجوهري، الصحاح (وغل).

(٩٥٦) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٤-

(٩٥٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٨، المقرب : ١٩٩/٢.

(٩٥٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٨-١٠١.

(٩٥٩) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٢، البغدادى، خزانة الأدب : ٧١/١، ١٢٢.

(٩٦٠) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٢-١٠٥.

(٩٦١) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٥، ابن جني، الخصائص : ٣١١/١، البغدادى، خزانة الأدب :

٥٥٤/٤.

(٩٦٢) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨٣٢-، ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٥-١٠٧.

ومنه حذف نون التثنية أو الجمع في غير الإضافة ، ومنه قول الشاعر (٩٦٣) :

يقولون ارتحل قبلي قَرِيشاً وهم مُتَكَنِّفُو البيتِ الحراما

أي : متكنفون البيت الحرام ، وغير ذلك من الحروف التي حُذِفَتْ من بعض الألفاظ للضرورة الشعرية ، على أن فيها تغليباً للفظ على أخرى مع الإيحاء إلى تلك المغلَّب عليها ، لما مرَّ (٩٦٤).

ومنه حذف الكلمة ، ومن ذلك حذف حرف الحفْض وإبقاء عمله ، كما في قول ذي الإصبع العدواني (٩٦٥) :

لاه ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلْتُ في حَسَبِ عَنِّي ولا أَنْتَ دَيَّانِي فتخزوني

أي : لله ابنُ عمِّكَ ، وغير ذلك من الكلمات التي حُذِفَتْ على أن في تلك الشواهد التي تدور في فلكها هذه المحذوفات - تغليب لفظ على اثنتين ، ليستقيم الوزن الشعري (٩٦٦).

(٣) التقديم والتأخير :

ومن هذه المسألة تقديم الحركة ، كنقل حركة ضمير الغائب في : ضَرَبَهُ ، إلى الباء بعد حذف حركتها في الوقف (ضَرَبَهُ) (٩٦٧). ومن نقل الحركة الإعرابية قولُ أوس (٩٦٨) :

لنا صرْخَةٌ ثُمَّ إِسْكَاتَةٌ كما طَرَقَتْ بنفاسٍ بِكُرٍّ

أي : بِكُرٍّ.

ومنها تقديم حرف وتأخير آخر ، وهي مسألة قد أفرَدنا لها كتاباً ، إذ يبدو فيها تغليب اللفظ المآلي العارض على اللفظ الأصيل مع الإيحاء إلى المغلَّب عليه (٩٦٩) ، وتقديم بعض الكلام على بعض ، على أن في تلك الشواهد الشعرية التي يدور في فلكها هذا التقديم - تغليباً للرتب المآلية على تلك الأصلحة مع الإيحاء إليها ، للضرورة الشعرية . ومِمَّا يُعَدُّ من ذلك الفصل بين المتضايقين بالظرف ، كما في قول ذي الرمة (٩٧٠) :

(٩٦٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٧ .

(٩٦٤) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٧-١٤٤ .

(٩٦٥) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٤٤ ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق ، ٣٧٣ ، ابن عصفور، المقرب : ١٩٧/١ ،

البغدادى ، خزنة الأدب : ٢٢٢/٣ .

(٩٦٦) انظر : التفصيل في هذه المسألة : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٤٤-١٨٣ .

(٩٦٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٨٧ .

(٩٦٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٨٩ ، وانظر الجوهري ، الصحاح (نفس) .

(٩٦٩) انظر د . عبد الفتاح الحموز ، ظاهرة القلب المكاني في العربية .

(٩٧٠) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩١ ، ابن سيدة ، المخصّص : ٢٠٣/١١ . وانظر شواهد أخرى في ضرائر الشعر

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بَنَّا - أَوَاخِرِ الْمِيسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

أي : كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمِيسِ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بَنَّا أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ .
ومن الفصلِ بينهما بالجار والمجرور قول دُرْتَنِي بِنْتِ عَبَّعَةَ (٩٧١) :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْؤَةً فَدَعَاهُمَا

أي : هُمَا أَخَوَا مَنْ لَا أَخَالَهُ فِي الْحَرْبِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّوَاهِدِ الْآخَرَى الَّتِي فُصِّلَ فِيهَا بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ بِالظَّرْفِ أَوِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَدِ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الضَّرُورَاتِ الْحَسَنَةِ (٩٧٢) .

ومن الفصل الذي لَا يَجِيزُ أَكْثَرَ النُّحُويِّينَ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ الْفَصْلُ بغير ما مرَّ ، كالمفعول به ، كقول الشاعر (٩٧٣) :

فَزَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصِ - أَبِي مَزَادَةَ

أي : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقَلُوصِ . وَلَعَلَّ مَا يَعْزِّزُ هَذَا الْفَصْلَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ (٩٧٤) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَدِ الْبَصْرِيِّينَ إِيَّاهَا مِنْ بَابِ وَهُمْ الْقَارِئُ وَوَهِيَ الْقِرَاءَةُ (٩٧٥) . وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَطَالَعُنَا فِي الشَّعْرِ مِنْ شَوَاهِدٍ فُصِّلَ فِيهَا بَيْنَهُمَا بغيرِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَوِ الظَّرْفِ ، كالمفعول به (٩٧٦) .

ومن الفصل في هذه المسألة الفصل بين الجار والمجرور ، الذي يَعْذُّ أَقْبَحَ مِنْ سَابِقِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (٩٧٧) :

وَإِنِّي لِأَطْوِي الْكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى وَأَقْطَعُ بِالْخَرْقِ الْمَبُوعِ الْمَرَاجِمِ

أي : بِالْمَبُوعِ الْمَرَاجِمِ الْخَرْقِ . وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَطَالَعُنَا فِي الشَّعْرِ مِنْ فَصْلِ بَيْنِ الْخَرْفِ وَمَا يَلِيهِ (٩٧٨) ، وَالْأَعْدَادُ وَالتَّمْيِيزُ (٩٧٩) ، وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ ، بِمَا لَيْسَ مَعْمُولًا لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا (٩٨٠) ، وَالْمَعْطُوفُ

(٩٧١) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩٢ ، ابن جنى، الخصائص : ٤٠٥ / ٢ ، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٣٤ / ٢ .

(٩٧٢) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩٤ .

(٩٧٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩٦ ، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٢٧ / ٢ .

(٩٧٤) الأنعام : ١٣٧ .

(٩٧٥) انظر : التفصيل في هذه المسألة في : أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٢٧ / ٢ - ٤٣٦ ، ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٨ .

(٩٧٦) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩٧ .

(٩٧٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٠ ، ابن منظور، لسان العرب (مجمع) .

(٩٧٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٥ - ٢٠٣ .

(٩٧٩) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٣ .

(٩٨٠) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٤ .

والمعطوف عليه (٩٨١)، وحرف العطف والمعطوف (٩٨٢)، وأداة الشرط - ما عدا إن - وفعل الشرط بفاعله (٩٨٣)، وأداة الاستفهام - ما عدا الهمزة - والفعل بفاعله (٩٨٤).

ومن التقديم في هذه المسألة الذي يعدُّ من باب الضرورة الشعرية ليستقيم الوزن - تقديم المعطوف على المعطوف عليه، كقول متمم بن نويرة (٩٨٥):

وَإِنِّي مَتَى مَا أَدْعُ بِأَسْمِكَ لَا تُجِبْ وَكُنْتُ جَدِيرًا أَنْ تُجِيبَ فَتَسْمَعَا

أي : أَنْ تَسْمَعَ فَتَجِيبَ، وغيره مِمَّا قُدِّمَ فيه المعطوف على المعطوف عليه . ومنه تقديم النعت على المنعوت (٩٨٦)، وما بعدَ (إِلَّا) عليها (٩٨٧)، والمجرور على حرف الجر (٩٨٨)، وغيرها مِمَّا يُغَلَّبُ فيه التقديم على عدمه مع الإيحاء إلى هذا المِغْلَبِ عليه ؛ للضرورة الشعرية .

(٤) الإبدال :

وَمِمَّا يُعَدُّ فيه الإبدال للضرورة الشعرية على أَنَّ فيه تغليبَ الإبدال على عدمه مع الإيحاء إلى المِغْلَبِ عليه - إبدالُ الحركة من الحركة تغليباً للعارضة الطارئة على الأصل . ومنه إبدال كسرة مناسبة ياء المتكلم فَتَحَةً في غير النداء، كقول الشاعر (٩٨٩) :

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى أُمَّا وَيَرُونِي النقيعُ

أي : أُمِّي . وَيُعَدُّ الفراء قراءة قوله تعالى : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرٍ﴾ (٩٩٠) بالألف من هذا الباب في تَأْوِيلٍ مِنْ تَأْوِيلَيْنِ : «وإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا يَاءً إِضَافَةً، حُوِّلَتْ أَلِفًا لِرُؤُوسِ الْآيِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ...» (٩٩١) ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ : أَبَا وَأُمَّا، عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِبْدَالَ لَا يُعَدُّ عنده من باب الضرورة الشعرية .

(٩٨١) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٥ .

(٩٨٢) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٦ .

(٩٨٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٧ .

(٩٨٤) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٨ .

(٩٨٥) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١١ .

(٩٨٦) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١٢ .

(٩٨٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١٢ .

(٩٨٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١٣ .

(٩٨٩) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١٦، المقرب : ٢١٧/١، ابن منظور، لسان العرب (نقع)، الفراء، معاني

القرآن : ١٧٦/٢ .

(٩٩٠) طه : ١٤ .

(٩٩١) انظر الفراء، معاني القرآن : ١٧٦/٢ .

ومنه فَتَحُ نون التثنية بدلَ كسرهما، على الرغم من كون الفتح لغة من يجعل المثني بالألف مطلقاً (٩٩٢)، وكَسُرُ نون جمع المذكر السالم (٩٩٣).

ومن الإبدال في هذه المسألة إبدال حرفٍ من آخر، كإبدال الهمزة من الألف (٩٩٤)، والياء (٩٩٥)، والواو الساكنة المضموم ما قبلها (٩٩٦)، والهاء من الهمزة (٩٩٧)، والياء من حرف من الحروف الصراح (٩٩٨)، والجيم من الياء الخفيفة (٩٩٩). وغير ذلك (١٠٠٠).

ومنه إبدال كلمةٍ من كلمة، ويدور ذلك في فلك استعمال فعل موضع آخر لتصحّ التعدية، وهو ما يسمّى بالتضمنين، أو استعمال حرف خفضٍ موضع آخر، مع الإيلاء إلى ذلك المغلّب عليه (١٠٠١)، وهي مسألة قد بسطنا الحديث فيها. في موضع آخر (١٠٠٢). ومن ذلك قول القُحَيْفِ العُقَيْلِي (١٠٠٣):

إذا رَضِيتُ عليَّ بنو قُشيرٍ
لعمُرِ اللهِ أَعَجَبَنِي رِضاها

على أَنَّ (على) موضوعة موضع (عَنْ)، وعلى أَنَّ (رضي) موضوع أو مضمّن معنى (أَقْبَلَ). ولست أُنْفِقُ مع ابن عصفور في عدّ ما مرَّ من باب الضرورة الشعرية، لأنَّ في القرآن الكريم وكلام العرب نظمه ونثره شواهدٌ تُعَزِّزُ كونه قياساً يُتَّبَعُ.

ومن إبدال الكلمة من الكلمة إبدال اسم مفرد من آخر مفرد، ومنه أن يشتقَّ للمُسَمَّى من اسمه اسمٌ آخر بدل اسمه، كقول البعيث يخاطب جريراً (١٠٠٣):

أَبوكَ عطاءُ أَلَمَ الناسَ كلَّهم
فَقُبِّحَتْ من نَسْلِ وقُبِّحَ من كَهْل

على أَنَّ عطاءً أُبدِلَ من أبيه عطيةً واشتقَّ منه، وغيره من الشواهد التي أُبدِلَ فيها اسم مفرد من آخر

(٩٩٢) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١٨.

(٩٩٣) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١٩.

(٩٩٤) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢١.

(٩٩٥) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢٤.

(٩٩٦) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢٤.

(٩٩٧) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢٥.

(٩٩٨) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢٥.

(٩٩٩) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٣١.

(١٠٠٠) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٣٢-.

(١٠٠١) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٣٣-٢٣٩، ابن جني، الخصائص : ٣٠٦-٣١٥.

(١٠٠٢) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٤٥-١٢٦٣.

(١٠٠٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٤٠-، ابن جني، الخصائص : ٤٣٧/٢.

مفرد من باب الشذوذ، على أن فيها تغليب هذا المبدل على المبدل منه الأصيل للضرورة الشعرية، لِيَسْتَقِيمَ الوزن (١٠٠٤).

ومنه إبدال المفرد من الجمع، ووضعه موضعه، كما في قول الأسود بن يعفر (١٠٠٥):

تَبَيَّنَهُمْ ذُو اللَّبِّ حَتَّى يَرَاهُمْ بَسِيَاهُمْ بِيضاً لِحَاهِمِ وَأَصْلَعَا

على أن التقدير: بيضاً لحاهم وُصِّلَعَا (١٠٠٦).

وقول القطامي (١٠٠٧):

كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي، حِينَ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرْزًا وَمَعَى جِيَاعًا

على أن التقدير: وأمعاء، فغلب المفرد على الجمع، للضرورة الشعرية مع الإيحاء إلى المغلب عليه، وغير ذلك من الشواهد الشعرية التي وُضِعَ فيها المفرد موضع الجمع (١٠٠٨).

ومنه إبدال التثنية من الجمع ووضعتها موضعه، كما في قول الفرزدق (١٠٠٩):

وَمَا قُمْتُ حَتَّى كَادَ مَنْ كَانَ مُسْلِمًا لِيَلْبَسَ مُسَوِّدِي ثِيَابِ الْأَعَاجِمِ

على أن التقدير: مسودات ثياب الأعاجم، وإبدال الجمع من المفرد، كما في قول امرئ القيس (١٠١٠):

يَطِيرُ الْغَلَامُ الْخِفِّ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثْقَلِ

أي: عَنْ صَهْوَاتِهِ. وإبداله من التثنية، كما في قول الأسود بن يعفر (١٠١١):

أَتَانِي مِنَ الْأَنْبَاءِ أَنَّ مُجَاشِعًا وَآلَ فُقَيْمٍ وَالْكَرَادِيسَ أَصْفَقُوا

على أن المراد الكرَدوسان، وهما معاوية، وقيس ابنا مالك بن مربي بن زيد بن مناة. وغير ذلك من مواضع الإبدال المختلفة التي يُغْلَبُ فيها المبدل العارض على المبدل منه الأصيل، للضرورة الشعرية، مع الإيحاء إلى هذا المغلب عليه، وهو إبدال لا يجوز في النثر (سعة الكلام) عند ابن

(١٠٠٤) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٣٩-٢٥١.

(١٠٠٥) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ١٨٤، ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥١.

(١٠٠٦) يُرْوَى «وَأَصْلَعُ» بالجمع، فلا شاهد فيه في هذه الرواية.

(١٠٠٧) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٢، ابن منظور، لسان العرب (معا).

(١٠٠٨) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٢-٢٥٥.

(١٠٠٩) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٥.

(١٠١٠) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٥، المقرب: ٢/ ١٢٨-

(١٠١١) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٧.

عصفور، على الرغم من أنه قد يُراد منه غرضٌ بلاغيّ . وغير ذلك من مواضع الإبدال المختلفة التي يُعدُّ المصيرُ إليها من باب الضرورة الشعرية، وهي مواضع قد بسط الحديث فيها ابن عصفور (١٠١٢)،

وبعدُ فيتينّ لنا من مواضع الضرورة السابقة وأنواعها، الزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، بمسائلها المختلفة نحوية كانت أو لغوية - أنْ لظاهرة التغليب أثراً بيّناً فيها، كما يتراءى لي، إذ يبدو هذا الأثر في تغليب العارض المآلي غير القياسي على الأصل القياسي، لنكتة تدورُ في فلك استقامة الوزن الشعري، مع الإيلاء إلى المغلّب عليه. ولعلّي أذهب بلا تردّد إلى أنّ التجاء الشاعر إلى ارتكاب هذه الضرورة التي تكمن في مخالفة القياس والكلام العربي، نظمته ونثره - يوحى بعدم تمكّنه في هذه المسألة، إذ يجب عليه الإفلاتُ من أغلال هذه الضرورة وقيودها بإبدال موطن الضرورة بما يُبيّده عنها، ويخلّص شعره من الغلط النحويّ أو اللغويّ.

خامساً: البناء والمنع من الصرف

لعلّ منع الحركة البنائية الحركة الإعرابية من الظهور على حرف الإعراب فيما عدّ مبنياً من الأسماء والفعل المضارع - يمكن حمله على تغليب هذه الحركة على الأخرى مع الإيلاء إلى تلك المغلّب عليها. ويُعزّز ما نذهب إليه في هذه المسألة أساء الشرط، والاستفهام، والأسماء الموصولة ما عدا (أي) التي تُعرّب إلّا إذا حُذِفَ صَدْرُ صلتها على مذهب سيبويه، والمنادى المفرد علماً ونكرة مقصودة، واسم (لا) النافية للجنس المفرد (غير المضاف أو الشبيه به)، وأسماء الإشارة، وما رُكِبَ تركيباً مزجياً، نحو: أَحَدَ عَشَرَ، وأضرابها، حيَصَ بَيْضَ، وَبَيْتَ بَيْتَ، وصباحَ مساءً، وبينَ بَيْنَ، وغيرها ممّا رُكِبَ هذا التركيب من الظروف والأسماء والأحوال، وما بُنيَ من أعلام الإناث في لغة أهل الحجاز، نحو: حذام وقطام، ورقاش، وغيرها.

والظروف التي تُبنى بقيود، نحو: أمس، وحينَ، ويومَ، وغيرها، والأفعال المضارعة المبنية على الفتح لاتصالها بإحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً، وعلى السكون لاتصالها بنون النسوة، وغيرها من المبنيات المختلفة التي غُلِبَتْ فيها حركة البناء على حركة الإعراب مع الإيلاء إليها.

والقول نفسه في الممنوع من الصرف الذي غُلِبَتْ فيه الفتحة على الكسرة في الجر، لتحقيق التعادل مع غيره من المصروفات التي تُعدُّ نظيرةً له (١٠١٣)، وعَدَمَ التنوين عليه، مع الإيلاء إلى المغلّب عليه في هذه المسألة.

(١٠١٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٧ -

(١٠١٣) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربية: ٤٥ - ٥٥.

سادساً: الحكاية

لعلَّ الحكاية تكمن في إيراد المحكيِّ على ما هو عليه من حركات إعرابية، على الرغم من توافر العوامل قبله، كقولك لِمَنْ قال : رأيتُ محمّداً : مَنْ محمّداً؟ على أن (محمّداً) خبرٌ أو مبتدأ، ولم تظهر الضمة علامة الإعراب لمناسبة حركة الحكاية التي غلّبت عليها . والقول نفسه في المجرور (١٠١٤).

وللحكاية في العربية نوعان، حكاية المفرد، وحكاية الجملة، وللمفرد نوعان :

(١) الحكاية بـ (أَيِّ) و (مَنْ) اسمي الاستفهام :

تُقَيَّد الحكاية بـ (أَيِّ) وصلاً ووقفاً بِكَوْنِ المحكيِّ بها نكرةً مسؤولاً عنه . ويُحكى بها الإعراب، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، إذ يُقال في حكاية مَنْ قال، رأيتُ رجلاً، وامرأةً، وغلّامين، وجاريتين، وبنين، وبناتٍ (١٠١٥) : أَيَّا، وَأَيَّةً، وَأَيِّينَ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيَّاتٍ؟ . ويقال لِمَنْ وردت في كلامه هذه الألفاظ مرفوعةً : أَيُّ، وَأَيَّةً، وَأَيَّانَ، وَأَيَّتَانِ، وَأَيُّونَ، وَأَيَّاتٌ، والقول نفسه في الجرِّ أيضاً، إذ تَظْهَرُ الكسرةُ على أواخرِ ما يُعْرَبُ بالحركات الإعرابية، أمّا ما يعرب بالحروف فتكون حكايته بالياء . وقيل إنَّ جمعي التصحيح في اللغة الفصحى - الغالبُ فيها عدَمُ الحكاية إلّا إذا وُجِدَا في المسؤول عنه، أو كانا صالحين لأنَّ يُوصَفَ بهما، كقولك : رأيتُ رجلاً مسلمين، ورأيتُ نساءً مسلماتٍ، ولا يقال : أَيْيَنَ أو أَيْيُونُ، لمن قال : رأيتُ حميراً، وعندي حميرٌ (١٠١٦) . وللنحويين في حركة (أَيِّ) في هذه المسألة ثلاثة مذاهب .

(١) أنَّ الحركات والحروف فيها إعراب .

(٢) أنَّها حركات حكاية وحروفها، على أنَّ علامة الرفع في المفرد مذكراً ومؤنثاً، وجمع المؤنث السالم - ضمة مقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية (اشتغال المحل بحركة الحكاية) . وتكون في المثني مذكراً ومؤنثاً الألف المقدّرة التي منع من ظهورها حركة الحكاية، والقول نفسه في جمع المذكر السالم، إذ تكون فيه الواو . وفي حالتي الجرِّ والنصب تكون العلامات الإعرابية أو الحروف مقدّرة أيضاً، مَنَعٌ من ظهورها حركة الحكاية . ولعلَّ هذا المذهب يعزّز ظاهرة التغليب ؛ لأنَّ فيه تغليب حركة الحكاية على غيرها من علامات الإعراب وحروفه، مع الإيحاء إلى المغلّب عليها هذه .

(١٠١٤) انظر : أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٣٩٠، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٨٨/٤ .

(١٠١٥) انظر : أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٣٩٠، الصبّان، حاشية الصبّان : ٨٨/٤ .

(١٠١٦) انظر : الصبّان، حاشية الصبّان : ٨٩/٤ .

(٣) أن تكون الحركة والحرف في الرفع إعراباً، أمّا في الجر والنصب فحركة حكاية وحرفها .

وبعدُ فيظهر لي أنّ عدّها حركات إعراب أو حروفه في هذه المسألة - أقلُّ تكلفاً؛ لأنّ الأصل أن يحمل الكلام العربيّ والقرآن الكريم على ظاهره على وفق المنهج الوصفيّ، وهو مذهب لا تغليب فيه .

أمّا (من) الاستفهاميّة فللحكاية بها أسلوبان يدوران في فلك كون المُستفهم عنه نكرة أو معرفة . وحكاية النكرة بها فيها لغتان، الأولى مسايرة المسؤول عنه في علامات الإعراب، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، ويكون ذلك بأن تلحقها زيادات في هذه المسائل، إذ يُقال في حكاية المفرد المذكّر رفعاً ونصباً وجرّاً : منو، ومنّا، ومَنِي؟ وفي مُثَنّاه : مَنان، ومَنَيْن؟ وفي جمعه : منون، ومَنِين؟ ويُقال في حكاية المؤنثة رفعاً ونصباً وجرّاً : منّه، أو مَنَت؟ وفي مثنّاه : مَنَتان، ومَنَتَيْن؟ وفي جمعها : مَنات، ومَناتٌ (١٠١٧) . أمّا اللغة الأخرى فتكون (منو) فيها لحكاية المفرد المؤنث والمذكّر، والمثنّى مذكّراً ومؤنثاً، والجمع مُذكّراً ومؤنثاً، في الرفع، وفي النصب : منّا، والجرّ : مَنِي . وقيد ما مرّ بالوقف عند النحويّين، وأجاز يونس بن حبيب ذلك في الوصل أيضاً .

وتعدّ التغييرات السابقة عند أبي البركات الأنباري من آثار الوقف، لأنّ (من) مبنية، والمبني لا يلحقه الإعراب، وأنّ الإعراب يثبت في الوصل، ويسقط في الوقف، وما مرّ على خلاف هذا الأصل من حيث ثبوته في الوقف، وسقوطه في الوصل (١٠١٨) . وقيل إنّ هذه اللواحق جيء بها للحكاية، أو للبدل من التنوين (١٠١٩) .

ولعلّ التغليب في هذه المسألة يكمنُ في تغليب هذه اللواحق على حركات البناء التي غلبت على حركات الإعراب مع الإيحاء إلى المغلب عليها .

أمّا الحكاية بها في المعرفة فتكمن في حكاية العلم، أو الكنية، إذ يُذكرُ هذا العلم أو هذه الكنية بعدها بحركتهما الإعرابيّة، نحو : مَنْ زيدٌ؟ في الرفع، وَمَنْ زيداً؟ في النصب، وَمَنْ زيدٌ؟ في الجر، فغلبت حركة الحكاية على غيرها من الحركات الإعرابيّة مع الإيحاء إليها (١٠٢٠) .

(٢) الحكاية بغيرهما :

وهي في هذه المسألة تدور في فلك المفرد والجملة، فالمفرد تعدّ حكايته بغير (من)، و (أي)

(١٠١٧) انظر : الصبّان، حاشية الصبّان : ٩٠ / ٤ .

(١٠١٨) انظر : الصبّان، حاشية الصبّان : ٨٩ / ٤، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٣٩٢ .

(١٠١٩) انظر : التفصيل في هذه المسألة بقيودها : الصبّان، حاشية الصبّان : ٨٩ / ٤ .

(١٠٢٠) انظر : الصبّان، حاشية الصبّان : ٨٩ / ٤ -

الاستفهاميتين من باب الشذوذ عند النحويين، ولست أتفق معهم في ذلك، لأننا كثيراً ما نصير إليها ولا سيما في إعراب الجمل والتراكيب اللغوية، إذ تُحكى اللفظة المراد إعرابها كما هي، لتساير حركتها إعرابها، كقولنا في إعراب (رأيت زيداً) : زيداً : مفعول به منصوب، و (مررت بزيد) : زيد : مجرور بالباء. وتبدو هذه الحكاية بيّنة أيضاً في إعراب ما سُمّي بجمع المذكر السالم من الأعلام، نحو : زيدون، وعابدين، وخالدين، وغيرها، فلا بدّ من حكاية هذه الأعلام كما هي. والقول نفسه في المثنى المسمّى به أعلام، نحو : عوضين، وحسين، ومحمّدين، وذبيان، ونسرين، وغيرها. ولستُ إنكرُ أنّ من النحويين من عامل هذه الأعلام السابقة معاملة جمع المذكر السالم أو المثنى في الإعراب، على أنّها ملحقّة بهما، ويتراءى لي أنّ الأولى معاملتها معاملة الممنوع من الصرف، أو المصروف، لتبقى على ما هي عليه. وتبدو هذه المسألة أيضاً في الأسماء الخمسة المسمّى بها رفعاً أو نصباً أو جرّاً، من حيث إبقاؤها على ما هي عليه.

ولعلّ ما يُعزّز هذه الحكاية أيضاً تلك الأغلاط النحوية التي تطالعنا في بعض التآليف، أو الصحف، أو غيرها، وهي أغلاطٌ لا بدّ من كتّيبها على ما هي عليه للتنبيه على ما فيها من غلط، وتصويبه، ويحصرها بعض الكتاب بين قوسين، للإيحاء إلى أنّها من باب الغلط في بعض النصوص المقتبسة أو غيرها، وقد ينبّهون عليها في الحواشي. والقول نفسه في أسماء الكُتب، والكنى أو الألقاب، أو الأعلام المصدّرة بـ (ذو)، نحو : ذو الرمة، وذو الإصبع العدواني.

ومّا جاء في الكلام العربي من حكاية المفرد - قول بعضهم : دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ، لِمَنْ قِيلَ لَهُ : هَاتَانِ تَمْرَتَانِ، وليسا بقرشيّان، لِمَنْ قِيلَ لَهُ : إِنَّهُمَا قرشيّان، وليس بقرشيّاً، لِمَنْ قِيلَ لَهُ : أليس قرشيّاً؟، وغير ذلك (١٠٢١).

ويكمن التغليب فيما مرّ في إثارة حركة أو حرفٍ على غيرها أو غيره في وضع إعرابيٍّ، أو جميع الأوضاع، كما في الكنى، والألقاب، والأعلام المصدّرة بـ (ذو)، ومن سُمّي بالجمع السالم أو المثنى، أو الأسماء الخمسة زيادةً على (ذو). وتكادُ الواو تُغلب في جمع المذكر السالم في العربية، نحو : سورة المؤمنون، وسورة المنافقون، وخالدون، وعابدون، وزيدون. وقد تُغلب الياء، نحو : عابدين، وخالدين، وغيرها. أمّا المثنى فتُغلب فيه الياء، نحو : حسنين، وعوضين، ومحمّدين،

(١٠٢١) انظر : الصبّان، حاشية الصبّان : ٩٣-٩٤، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٣٩٠.

وبحرين، ونسرين. وقد تُغَلَّب الألف كما في : ذبيان (قرية في جنوب الأردن). وتُغَلَّب الواو في الأسماء الخمسة، نحو : أبو بكر، وأبو العنين، وأبو المكارم، وأبو بطنين، وذو الإصبع العدواني، وذو الرمة، وغيرهما. وقد تُغَلَّب الألف أحياناً، نحو : أبا الخيل، وأبا الطيور، وأبا خشوين، وأبا العين وغيرها. أمّا الألفاظ المحكيّة الأخرى التي تطالعنا في أقوال بعض - فتخضع لسلطان التراكيب اللغوية، إذ يحكيها المخاطب كما هي فيها.

والجمل المحكيّة نوعان، ملفوظة ومكتوبة، والملفوظة تلك التي تُسبق بالقول، كقوله تعالى : ﴿وقالوا الحمد لله﴾ (١٠٢٢)، أو غيره، كما في قول ذو الرمة (١٠٢٣) :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصِيدِحَ انْتَجِعِي بِلَالَا

على أن قوله (الناس يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا) جملة محكيّة واقعة موقع مفعول (سَمِعَ)، أو مفعوليه، والأصل أن يكون (الناس) مفعوله الأوّل، و (ينتجعون غيثاً) مفعوله الثاني على مذهب أبي علي الفارسي الذي قيّده بكونه صوتاً، أو يكون (الناس) مفعوله، والجملة الفعلية بعده في موضع نصب على الحال (١٠٢٤). ولعلّ هذا النوع يطالعنا كثيراً في كلام الخطباء الذين تشيع في خطبهم النصوص المقتبسة في أيام الجمع وغيرها.

أمّا الجمل المكتوبة فتشيع في الأبحاث العلميّة، والكتابات المختلفة، كقولك : قرأت في كتاب ما : أبوه كريم، وقرأت ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (١٠٢٥). والجمل التي في ألفاظها لحنٌ يَصَوِّبُ ما فيها منه مع التنبيه عليه، لئلاّ يُظنّ أنّه لحنٌ من الحاكي لا من الكاتب (١٠٢٦).

ولعلّ ممّا يمكن عدّه من هذه المسألة لفظاً وكتابةً - العلم المركّب تركيباً إسناديّاً، نحو : برّق نحره، وجاد المولى، وتباطئ شراً، ومحمدٌ مسافرٌ، وصالحٌ ناجحٌ مسمّى بها. ولعلّ تغليب حركة الحكاية على حركة الإعراب فيما مرّ - ضروريّ لتحقيق أمن اللبس بين من يُسمّى بالجملة (المركّب

(١٠٢٢) الزمر : ٧٤.

(١٠٢٣) انظر : الصّبّان، حاشية الصّبّان : ٩٤ / ٤، أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة : ٣٩٠.

(١٠٢٤) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، معجم الأفعال التي حُذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم : ١٥٥ -

(١٠٢٥) التوبة : ١٨.

(١٠٢٦) انظر : الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني : ٩٣ / ٤.

الإسنادي) ومن يُسمَّى بالمفرد، ولا سبباً فيها يُعدُّ من باب الجمل الاسميَّة، فتكون العلامة الإعرابيَّة غير ظاهرة لتغليب حركة الحكاية عليها مع الإيلاء إليها.

سابعاً : بعض المسائل النحويَّة المتفرقة

في العربيَّة مسائل أخرى - زيادةً على ما مرَّ - يمكنُ عدُّها من باب ظاهرة التغليب، منها ما يُطالعا في أبواب النحو المختلفة، من تقديم وتأخير في الرتب الأصلية سواء أكان جائزاً أم واجباً، ومن ذلك تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً أو جوازاً، أو خبر كان أو ما يعمل عملها على اسمها، أو عليها، وعلى اسمها، وخبر (إنَّ) أو ما يعمل عملها على اسمها بقيد كونه شبه جملة، والمفعول به على الفاعل أو الفعل وفاعله وجوباً أو جوازاً، والحال على صاحبها، أو عاملها، والتمييز على مُميِّزة، والمفعول المطلق على عامله وجوباً أو جوازاً، وغير ذلك من مسائل التقديم المختلفة التي تطالعا في العربيَّة (١٠٢٧). ولعلَّ التغليب فيما مرَّ يكمن في تغليب رتبةٍ على أخرى لنكتة ما، مع الإيلاء إلى تلك المغلَّب عليها.

ومن ذلك - كما يترأى لي - تغليب أحد العاملين في باب التنازع على الآخر، في الوصول إلى المعمول المُتنازع عليه، إمَّا للمجاورة، وإمَّا لكونه أسبق في الذكر من غيره، مع الإيلاء إلى ذلك المغلَّب عليه، كقولنا : قامَ وقعد الرجلُ، أو : قاما وقعد الرجلان، أو : قام وقعدا الرجلان. ويظهر لي أنه لا ضرورة إلى أن يكون الفاعل مستتراً، أو مظهراً؛ لأنَّ المغلَّب يوصف به إيهما. والقول نفسه في كون المعمول مفعولاً به، نحو : رأيتُ وقابلتُ الطالبَ، فلا مُحجَّج إلى تقدير مفعول به محذوف لأحد العاملين، لما مرَّ.

ومنه تغليب المنع من الصرف على الصرف في (سراويل) على الرغم من أنه مفردٌ في المعنى وجمعٌ في البناء، في الغالب، مع الإيلاء إلى الصرف المغلَّب عليه.

وتغليب عمل الظرف في الحال على ما يتعلَّق به، في مثل قولنا : هذا زيدٌ في الدارِ واقفاً؛ لأنَّ المذكور أَوْلَى من المحذوف، مع الإيلاء إلى هذا المغلَّب عليه (١٠٢٨).

وتغليب الجزم أو القطع على الآخر في المضارع الواقع جواباً لطلبٍ، أو نهيٍّ، كقولك : ادرُسْ تَنْجَحْ، أو تَنْجَحْ؛ لأنَّ لكليهما معنى يتوافر بتوافره، مع الإيلاء إلى الوجه المغلَّب عليه.

(١٠٢٧) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ١٢١-١٤٢، التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، العدد الأوَّل، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٤ م.
(١٠٢٨) انظر : السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ٢٤٦/١.

وتغليب المفعول معه على المعطوف في قول العرب : مَالَكْ وزيداً؟ وماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمس ، لأنَّ الاسم الظاهر لا يُعْطَفُ على الضمير المتَّصل الذي في محل جرٍّ إلَّا بإعادة العامل ، ولأنَّ المعنى عليه في الثاني ؛ إذ العطفُ يقتضي المشاركة . والقول نفسه في تغليب العطف على المفعول معه في مثلِ قولنا : اشتركَ زيدٌ وعمرو؛ لأنَّ ما بعد الواو ركنٌ أساسيٌّ ؛ لأنَّه معطوفٌ على (زيدٌ) ، والفعل (اشترك) يقتضي اثنين . والقول نفسه أيضاً في تغليب أحدهما على الآخر جوازاً ، نحو : جاءَ زيدٌ وعمرو، أو وعمراً ومالك وزيداً ، أو وزيدٌ؟ (١٠٢٩).

وتغليب العامل اللفظي على المعنوي في الابتداء والخبر على المذهب الكوفي وغيره . وغير ذلك من المسائل المختلفة التي يمكن أن تُحمَل على جواز النصب ، أو الجزم ، أو الرفع ، أو غيرها ممَّا يُعَلَّب فيه وجهٌ على آخر ، مع الإيحاء إلى المغلَّب عليه .

وبعدَ فيتبيَّن لنا ممَّا مرَّ من مسائل نحويَّة منشورة هنا وهناك - أنَّ لظاهرة التغليب أثراً بيِّناً في بعض المسائل النحويَّة ، وهو أثرٌ يكادُ يكون قليلاً بالإضافة إليه في المسائل اللغويَّة التي بسَّطنا الحديث فيها . ولعلَّه يبدو فيما يمكن عدُّه من باب التوابع ، كالمعطوف الذي يدور في فلك العطف على المعنى ، والموضع ، والتوهُّم ، والعطف الجوّاريّ ، والمقطوع ، رفعاً ، أو نصباً ، والنعت الذي يكمن في النعت الجوّاريّ ، والمقطوع رفعاً أو نصباً ، وتعدُّد المنعوت ، واتِّحاد النعت ، ونعت المنادى المبنيّ على ما يُرْفَعُ به ، ونعت اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ) ، والبدل الذي يطالعنا في المنادى ، و (لا) العاملة عمل (إنَّ) ، والاستثناء ، والتوكيد . ويبدو أيضاً في مسائلٍ أخرى كالإتباع ، والمناسبة ، والضرورة الشعريَّة ، والبناء ، والمنع من الصرف ، والحكاية بـ (أَيُّ) و (مَنْ) الاستفهاميّتين ، وبغيرهما ، كحكاية المفرد ، والجملة ملفوظة أو مكتوبة ، وغيرها من المسائل الأخرى كتغليب رتبة على أخرى جوازاً أو وجوباً في المبتدأ والخبر ، ومعمولي (كان) وأخواتها ، و (إنَّ) وأخواتها ، والمفعول به ، والمفعول المطلق ، والحال ، والتمييز ، وغيرها ، وتغليب أحد العاملين على الآخر في باب التنازع ، ومنع الصرف على عدمه فيما يُعدُّ جمعاً في البناء ، ومفرداً في الدلالة ، كسراويل ، والظرف على ما يتعلَّق به في العمل في الحال ، وجزم المضارع في جواب الأمر أو النهي ، أو قطعه ، على الآخر.

الخاتمة

لعلّ هذا البحث بمسائله الثرة المختلفة المثورة هنا وهناك - يسدُّ ثغرةً في مكتبتنا النحويّة الصرفيّة لما تُسدّ، إذ لم يحظ التغليب باهتمام النحويّين، قديمهم وحديثهم، كما حظيت به مسائل نحويّة أو صرفيّة أخرى، من حيث أفرادهم له مُصنّفًا خاصًّا، أو مكاناً، أو باباً في مظانهم المختلفة، إذا استثنينا ابن كمال باشا في رسالته الصغيرة (رسالة في تحقيق التغليب) التي اكتفى فيها بتلك الشواهد والأنواع والقيود التي في تصانيف من جاءوا قبله، ولا سيّما البلاغيّة منها، والسيوطي، وابن هشام الأنصاري، والزركشي، وغيرهم من القدامى الذين اختصّوا هذه الظاهرة باب، أو فصل، أو مكان في تآليفهم، يكاد يدور في فلك واحد. ولعلّ أوفاهم حديثاً الزركشي، كما مرّ.

ولعلّ ما يميّز هذا البحث عمّا طالعنا به القدامى والمحدثون - تلك المسائل النحويّة أو الصرفيّة التي يمكن أن تُعدّ من باب ما هو على خلاف الأصل في هذه الظاهرة، زيادةً على تلك المسائل المختلفة الثرة التي أخضعناها لسلطان هذه الظاهرة، إذ لم يذكر السيوطي إلاّ مسألتين في التأنيث والتذكير، الأولى تكمن في تنية ضُبُع على ضُبُعين، والأخرى في تغليب التأريخ بالليالي عليه بالأيّام، كما مرّ. أمّا هذا البحث فقد حرّضت فيه أن أتبع كلّ مسألة من مسائله بما يمكن أن يُعدّ على خلاف الأصل، إن توافر.

ولعلّ أهمّ ما انتهيت إليه في هذا البحث - ما يأتي :

(١) أنه يزوّد القارئ بحدّ لفظة التغليب لغويّاً واصطلاحيّاً، فاللغويُّ يدور في فلك القهر والغلبة حسباً ومعنوياً، أمّا الاصطلاحى ففي تغليب لفظة أو حكم، أو حركة بنائية أو صرفية أو غيرها - على آخر، مع الإيلاء إلى ما غلب عليه. وتبيّن لي فيه أن المعجمات اللغويّة المختلفة قد أهملت المعنى الاصطلاحى، وتناسته، ولست أرى في ذلك عيباً أو نقصاً، لأنّها ليست مظانّ لفنّ المصطلحات الذي له مظانّه الخاصّة، على الرغم من أنّها قد ذكرت مصطلحات أخرى، كالحزم والتصغير وغيرهما. ولقد تتبّعْتُ هذه اللفظة مصطلحاً فيما توافر في مكتبتى من تآليف مختلفة لتعرّف تطوّرهما التاريخي، من حيث الدلالة، وكونها مصطلحاً، وما يمكن أن يدور في فلكها من الألفاظ معنّى، إذ انتهيت كما انتهى غيري من القدامى إلى أنّ التغليب من باب المجاز، لأنّ ما يُعدّ من بابهِ يشمّل المغلب لفظاً، والمغلب عليه إيماً.

(٢) أنه يزوّد القارئ بإسهامات القدامى والمحدثين، من حيث تدوين ما يمكن أن يُعدّ من مسائل

هذه الظاهرة، أو ما يُخَصَّع لسلطانها، والقياسُ على ما توافر من شواهد في العربية. وانتهت فيه إلى الدعوة بلا تَرَدُّدٍ إلى عدِّ هذه الظاهرة قياساً يَتَّبِعُ بقيد شُيُوع ما يُوسَمُ بالتغليب، وكثرة استعماله في مجتمعاته، ليكونَ بَيِّنَ الدلالة على ما تَحْتَهُ، على الرغم من أنَّ كثيراً من النحويين لم يَعُدُّوها من باب ما يُقاسُ عليه، إذا استثنينا بعض مسائلها، كالتي تدور في فلك التأنيث والتذكير، وغيرها. ولقد تَبَعَتْ إسهامات هؤلاء العلماء، قديمهم ومحدثهم، نحويين وصرفيين وبلاغيين، ومن صَنَّفوا في علوم القرآن، وغيرهم، وانتهيتُ إلى أنَّ كثيراً من اللاحقين يكتفون بما ذَكَرَهُ مَنْ قبلهم بلا زيادةٍ عليه، وأنَّ المحدثين من الدارسين قد تناسوا هذه الظاهرة تماماً، إذا استثنينا الشيخ أحمد الحملاوي، وبعض مَنْ اکتفوا بالإيحاء إلى بعض مسائلها، أو إفراِدِ مكانٍ لحَدِّها اصطلاحياً، في أثناء معجم ما (معجم المصطلحات البلاغية، للدكتور أحمد مطلوب).

(٣) أَنَّهُ يُرَوِّدُ القارئ بأهمَّ مسوِّغات هذه الظاهرة، ودواعي المصير إليها، زيادةً على تلك النكتة التي يجب توافرها فيها. وانتهيت فيه إلى أَنَّها ظاهرةً اجتماعيةً لغويةً، للمجتمع بها فيه من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات أَثَرُ بَيِّنٍ في تغليب حكم على آخَر، أو لفظة على أخرى، أو حركة بنائية أو صرفية على أخرى، وَلَسْتُ أَتَكَبَّرُ أَنَّ مَنْ القدمات مَنْ أوماً إلى بعض هذا الأثر، أو بعض هذه المسوِّغات مُعَزِّزة ببعض الشواهد القرآنية أو غيرها. ولعلَّ ما يُعَزِّز ما أذهب إليه ما انتهت إليه من مسوِّغاتٍ، وهي : مكانتا المرأة والرجل، والكثرة والقلة، والحضور أو الوجود أو الاتصاف بأمر ما أو عدمهما، والقرب والبعد، زمانياً ومكانياً، والخفة والثقل، والشهرة والأهمية، والقوَّة والضعف، والأصل والفرع، والعقل وعدمه، والتعادل، وغيرها.

(٤) أَنَّهُ يُرَوِّدُ القارئ بفيض غزيرٍ ممَّا يمكن إخضاعه لسلطان هذه الظاهرة، من المسائل اللغوية المختلفة، وهي مسائل تناسى جمهورها القدامى والمُحدَثون، نحويين أو صرفيين، أو بلاغيين، أو غيرهم. ولقد انتهيت فيه إلى أَنَّ هذه الظاهرة تشيع في العربية في التأنيث والتذكير، ولعلَّ أهم ما يدور في هذا الفلك : تذكير (أَفْعَل) التفضيل، وتسمية الإناث بأسماءٍ وُضعت للذكور، وتغليب صفات الذكور على تلك التي للإناث لعدم توافرها فيهم، نحو : حائض، وطالق، وطامث، وناهد، وغيرها، وتلك التي يستوي فيها المذكر والمؤنث المقيَّدة بذكر الموصوف، أو غير المقيَّدة، وجواز تذكير الفعل وتأنيثه مع فاعله أو نائبه ووجوبه، وتذكير مجرور (رَبِّ) إذا كان ضميراً مميَّزاً، وغيرها.

ولعلَّ تلك المسائل اللغوية الثرة التي استطعنا التوصل إليها تشهد بأهمية هذه الظاهرة. وكثرة المصير إليها، وأَنَّها يمكن أن تُعدَّ من العلل البيئية في العربية. وهذه المسائل تدور في فلك

ما يأتي، زيادةً على ما مرّ: الأفراد والتثنية والجمع، والإعلال، والرسم الإملائي، ومسائل لغوية أخرى متفرقة، كفكّ الإدغام، وتغليب مَنْ يعقل على ما لا يعقل، وما وُجِدَ على ما لم يُوجَد، والمعرفة على النكرة، وغيرها من المسائل الأخرى التي بسَطْنَا الحديث فيها في هذا البحث.

(٥) أَنَّهُ يُزَوِّدُ الْقَارِءَ بما يمكن إخضاعه من مسائل نحويّة مختلفة لسلطان هذه الظاهرة، وهي مسائل تُعَدُّ قليلةً بالإضافة إلى تلك المسائل اللغوية، لأنّها تدور في فلك الحركات الإعرابيّة والبنائيّة وغيرها، وعلى الرغم من هذه القلّة فإنّ هذه المسائل تشهد بأثر هذه الظاهرة فيها. ولعلّ أهمّها تلك التي تدور في فلك التوابع بأنواعها، كالمعطوف الذي يبدو في العطف على المعنى، والموضع، والحوار، والتوهم. والنعته، كالنعت الجوّاريّ، والمقطوع، وتعدّد المنعوت، واتّحاد النعت، ونعت المنادى المبنيّ على ما يُرْفَعُ به، واسم (لا) النافية للجنس المفرد. والبدل، والتوكيد. ومنها الإتيان والمناسبة، والضرورة الشعريّة، والبناء، والحكاية بـ (أَيّ) و (مَنْ) الاستفهاميّتين، وغيرها، وبعض المسائل المتفرقة، كالتقديم والتأخير، وتغليب أحد العاملين في باب التنازع، والمنع من الصرف على عدمه في (سراويل)، والجزم أو القطع على الآخر في المضارع في جواب الطلب أو النهي، أو ما يُشَبِّهُهُمَا. ولستُ أَتَكْرُرُ أَنّني تناسيتُ القياس في بعض المسائل، على الرغم من كون التغليب فيه بيّنًا؛ لأنّها مبسّطة في مظانّ النحو المختلفة، كتغليب المنع من الصرف على عدمه لعلّة ما فيها يُعَدُّ من هذا الباب، والإعلال على التصحيح، وغيرها.

(٦) أَنَّهُ يُزَوِّدُ الْقَارِءَ بما غُلِبَ على غيره ممّا هو على خلاف القياس والمشهور، وهي مسألة قد تناسّتها المظانّ النحوية والصرفيّة المختلفة، كما مرّ، ولعلّ ما يعزّز ذلك ما يطالعنا في التأنيث والتذكير من حيث تغليب المؤنّث على المذكر في بعض المثنّيات التخليّة، والتأريخ بالليالي، ودلالة بعض الألفاظ المنتهية بالتاء المربوطة على المذكر والمؤنّث، وانتهاء بعض الجموع التكميريّة بها أيّا كان الغرض منها. ولقد حرّصتُ في نهاية كل مسألة أن أدوّن ما يمكن أن يُعَدَّ على خلاف الأصل التخليّبيّ مُعَزِّزًا بالشواهد والتأويلات التي تراءت لي.

تَبَّتْ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ الوَارِدُ ذِكْرُهَا فِي حَوَاشِي هَذَا البَحْثِ

إبراهيم، عبد العليم :

(١) تيسير الإعلال والإبدال ، القاهرة - مكتبة غريب (بلا تاريخ طبع).

ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت : ٦٠٦ هـ) :

(٢) منال الطالب في شرح طوال الغرائب ، تحقيق د. محمود الطناحي ، دمشق - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود الطناحي ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع).

الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت : ٢١٠ هـ) :

(٤) معاني القرآن ، تحقيق د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م (بلا مكان طبع).

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت : ٩٠٥ هـ) :

(٥) شرح التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية العلامة يس الحمصي العليمي ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ طبع).

الأزهري، محمد بن أحمد بن حاتم (ت : ٣٧٠ هـ) :

(٦) تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون (الجزء الأول والثاني) ، ومراجعة محمد علي النجّار ،

القاهرة - المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة ، ودار القومية للطباعة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

الاستر أباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت : ٣٨٦ هـ) :

(٧) شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد

الحميد ، بيروت - دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

الأصفهاني، الراغب (ت : ٥٠٢ هـ) :

(٨) المفردات في غريب القرآن ، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (بلا تاريخ طبع).

الألوسي، محمود شكري (ت : ١٣٤٢ هـ) :

(٩) إتحاف الأجداد فيما يصحُّ به الاستشهاد ، تحقيق عدنان الدوري ، بغداد - وزارة الأوقاف ، إحياء

التراث الإسلامي ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(١٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم ، والسبع المثاني ، بيروت - دار إحياء التراث العربي ،

الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات (ت : ٥٧٧ هـ) :

(١١) أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق - مطبعة الترقى، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

(١٢) الإغراب في جدل الإغراب، ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة - مطبعة السعادة، ١٣٨٠ هـ.

(١٤) الكلام على عصي ومغزو، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث، رجب ١٤١٠ هـ، فبراير ١٩٩٠ م.

(١٥) الوجيز في علم التصريف، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

الأنباري، محمد بن القاسم (ت : ٣٢٨ هـ) :

(١٦) المذكر والمؤنث، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، بغداد - مطبعة العاني، ١٩٧٨ م.

أنيس، د. إبراهيم :

(١٧) من أسرار اللغة، القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥ م.

برجستراسر، ج :

(١٨) التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصحّحه د. رمضان عبد التواب، القاهرة - مكتبة الخانجي، الرياض - دار الرفاعي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٢ م.

بركات، د. إبراهيم :

(١٩) التأنيث في اللغة العربية، المنصورة - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

البغداددي، عبد القادر (ت : ١٠٩٣ هـ) :

(٢٠) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية، القاهرة - المطبعة الميريّة ببولاق (بلا تاريخ طبع).

ثعلب، أحمد بن يحيى (ت : ٢٩١ هـ)

(٢١) مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٦٠ م. الجامي، نور الدين عبد الرحمن (ت : ٨٩٨ هـ) :

(٢٢) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د. أسامه طه الرفاعي، بغداد - مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

الجرجاني، الشريف علي بن محمد (ت : ٨١٦ هـ) :

- (٢٣) كتاب التعريفات، بيروت - دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ابن جنّي، عثمان** (ت : ٣٩٢ هـ) :
- (٢٤) الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار، بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبع).
- (٢٥) سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- (٢٦) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هنداي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- (٢٧) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، و د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩ هـ - ١٣٦٩ م.
- (٢٨) المذكّر والمؤنّث، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدّة - دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد** (ت : ٣٩٣ هـ، أو ٣٩٦ هـ) :
- (٢٩) الصحّاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت - دار العلم للملايين (بلا تاريخ طبع).
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر** (ت : ٦٤٦ هـ) :
- (٣٠) الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق د. موسى بناي العليلي، بغداد - مطبعة العاني (بلا تاريخ طبع).
- حسان، د. تمام** :
- (٣١) الأصول، دراسة أيبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه، بلاغة، القاهرة - الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٨٢ م.
- (٣٢) اللغة العربيّة معناها ومبناها، القاهرة - الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٧٣ م.
- حسن، عبّاس** :
- (٣٣) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الخامسة (بلا تاريخ طبع).
- الحلواني، د. محمّد خير** :
- (٣٤) الواضح في علم الصرف، دمشق - دار المأمون للتراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٩ م.
- الحملاوي، أحمد** :

(٣٥) زهر الربيع في المعاني والبيان والبدیع ، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة السابعة، ١٣٩١ هـ.

الحمون، د. عبد الفتاح :

(٣٦) باب التصغير في مظانّ النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس ، مؤتة للبحوث والدراسات ، جامعة مؤتة ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، كانون الأول، ١٩٨٨ م.

(٣٧) التأويل النحوي في القرآن الكريم ، الرياض - مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٣٨) التعادل في العربية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السادس ، العدد الثاني ١٩٩١ م.

(٣٩) تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ١٩٩٢ م.

(٤٠) الحذف في المثل العربي ، عمان - دار عمّار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

(٤١) الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، الرياض - مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٤٢) ظاهرة التعويض في العربية ، عمان - دار عمّار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٤٣) ظاهرة كثرة الاستعمال ومساثلها في العربية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٢٥ ، شتاء ١٩٨٧ م.

(٤٤) ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عمان - دار عمّار للنشر والتوزيع ، ومؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٠٧ م.

(٤٥) المعارض في العربية من حيث الاعتدال به وعدمه ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٣٣ ، المجلد التاسع ، شتاء ١٩٨٩ م.

(٤٦) كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - وأصول النحو واللغة ومقاييسهما ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ١٩٩٠ م.

(٤٧) المبتدأ والخبر في القرآن الكريم ، عمان - دار عمّار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٤٨) المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة ، مؤتة للبحوث والدراسات ، جامعة مؤتة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، حزيران ، ١٩٨٦ م.

(٤٩) معجم الأفعال التي حُذِفَ مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، عمّان - دار عمّار للنشر والتوزيع، ودار الفيحاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٥٠) مواضع اللبس في العربية وأمنُ لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد الثاني، العدد الأوّل، حزيران، ١٩٨٧ م.

(٥١) النظر وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٣٨، السنة العاشرة.

أبو حيّان، أثير الدين محمّد بن يوسف (ت : ٦٥٤ هـ)

(٥٢) البحر المحيط، الرياض - مكتبة ومطابع النصر الحديثة (بلا تاريخ طبع).

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت : ٣٧٠ هـ)

(٥٣) أسماء الأسد، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٥٤) ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة - الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

ابن دريد، محمّد بن الحسن (ت : ٣٢١ هـ) :

(٥٥) جمهرة اللغة، بغداد - مكتبة المثنى، طبعة بالأوفست (بلا تاريخ طبع).

ابن رشد، محمّد (ت : ٥٩٥ هـ) :

(٥٦) تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الثالثة (بلا تاريخ طبع).

الزبيدي، محمد بن عبد الرزّاق (ت : ١٢٠٥ هـ) :

(٥٧) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق نخبة من العلماء، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية، الكويت - مطبعة حكومة الكويت.

الزركشي، بدر الدين محمّد بن عبد الله (ت : ٧٩٤ هـ) :

(٥٨) البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية، ١٩٧٢ م.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت : ٥٣٨ هـ) :

(٥٩) أساس البلاغة، القاهرة - كتاب الشعب، ١٩٦٠ م.

(٦٠) الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، القاهرة - شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (بلا تاريخ طبع).

السامرائي، د. إبراهيم :

- (٦١) الأعلام العربيّة، دراسة لغويّة اجتماعيّة، بغداد - مطبعة أسعد، ١٩٦٥ م.
- (٦٢) عودٌ إلى التذكير والتأنيث ولوازمه، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، السنة الثانية عشرة، العدد ٣٤، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ابن السّراج، محمّد بن سهل (ت : ٣١٦ هـ) :
- (٦٣) الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- أبو السعود، عبّاس :
- (٦٤) الفيصل في ألوان الجموع، القاهرة - دار المعارف (بلا تاريخ طبع).
- السّكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمّد (: ٦٢٦ هـ) :
- (٦٥) مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، بغداد - مطبعة دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م.
- ابن السّكّيت، يعقوب بن يوسف (ت : ٢٤٤ هـ) :
- (٦٦) إصلاح المنطق، تحقيق عبد السلام هارون، وأحمد محمد شاكر، القاهرة - دار المعارف (بلا تاريخ طبع).
- ابن سلّام، أبو عبيد القاسم (ت : ٣٣٨ هـ) :
- (٦٧) كتاب الأمثال، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق - دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- السمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف (ت : ٧٥٦ هـ) :
- (٦٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد محمّد الخراط، دمشق - دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت : ١٨٠ هـ) :
- (٦٩) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٨ م - ١٩٧٥ م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت : ٤٥٨ هـ) :
- (٧٠) المخصّص في اللغة، تحقيق الشنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود، بولاق، ١٣١٨ هـ.
- السيوطي، جلال الدين (ت : ٩١١ هـ) :
- (٧١) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة - مكتبة الكليّات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- (٧٢) الاقتراح، حلب - دار المعارف (بلا تاريخ طبع).
- (٧٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، القاهرة - دار إحياء الكتب

العربيّة، (بلا تاريخ طبع).

(٧٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأوّل بالاشتراك مع عبد السلام هارون)، الكويت - البحوث العلميّة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

ابن الشجري، هبة الله علي بن حمزة (ت : ٥٤٢ هـ) :

(٧٥) الأملّي الشجرية، بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبع).

الشهاب، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت : ١٠٦٩ هـ) :

(٧٦) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، تركيا - المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، ديار بكر (بلا تاريخ طبع).

الشياني، إسحق بن مرار (ت : ٢١٣ هـ، أو : ٢١٦ هـ) :

(٧٧) كتاب الجيم، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مراجعة عبد الحميد حسن، القاهرة - الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

الصّبّان، محمّد علي (ت : ١٢٠٦ هـ) :

(٧٨) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة - دار إحياء الكتب العربيّة (بلا تاريخ طبع).

صلاح، د. شعبان :

(٧٩) الإعلال والإبدال في الكلمة العربيّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (بلا مكان طبع).

صفوت، أحمد زكي :

(٨٠) جمهرة خطب العرب، بيروت - المكتبة العلمية (بلا تاريخ طبع).

أبو الطيّب، عبد الواحد بن علي اللغوي (ت : ٣٥١ هـ) :

(٨١) كتاب المثني، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق - مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.

عبد الباقي، فؤاد :

(٨٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت - دار الفكر (بلا تاريخ طبع).

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت : ٦٦٩ هـ) :

(٨٣) شرح جمل الزجّاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(٨٤) ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م (بلا مكان طبع).

(٨٥) المقرَّب . تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري ، بغداد - مطبعة العاني ،
الطبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

عضيمة ، محمد عبد الخالق :

(٨٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القاهرة - مطبعة حسان (بلا تاريخ طبع) .

العكبري ، عبد الله بن الحسين (ت : ٦١٦ هـ)

(٨٧) التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق محمد البيجاوي ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربيّة ،
عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع) .

العمامرة ، د. إسماعيل :

(٨٨) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة ، دراسة لغويّة تاصيليّة ، عمّان - مركز
الكتاب العلميّ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

الفارابي ، إسحق بن إبراهيم (ت : ٣٥٠ هـ) :

(٨٩) ديوان الأدب ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، مراجعة د. إبراهيم أنيس ، القاهرة - الهيئة العامّة
لشؤون المطابع الأميريّة ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

ابن فارس ، أحمد (ت : ٣٩٥ هـ) :

(٩٠) الإتياع والمزاوجة (بلا تاريخ طبع ومكانه) .

(٩١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت -
مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ م - ١٣٨٣ هـ .

الفارسي ، الحسن بن عبد الغفار (ت : ٣٧٧ هـ) :

(٩٢) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمّى إيضاح الشعر ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق -
دار القلم ، ودار العلوم والثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

(٩٣) كتاب التكملة ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، بغداد ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ (بلا مكان
طبع) .

(٩٤) المسائل الحليّات ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق - دار القلم ، بيروت - دار المنارة ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت : ١٧٥ هـ) :

(٩٥) كتاب العين ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، بغداد - دار الرشيد
للنشر ، ١٩٨٢ م .

الفراء ، يحيى بن زياد (ت : ٢٠٧ هـ) :

(٩٦) المذكّر والمؤنّث ، تحقيق د. رمضان عبد التّوّاب ، القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥ م .

(٩٧) معاني القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطابع سجل العرب (بلا تاريخ طبع).
الفضلي، د. عبد الهادي :

(٩٨) فهرست الكتب النحويّة المطبوعة، الزرقاء - مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

الفيروزبادي، مجد الدين بن محمّد يعقوب (ت : ٨١٧ هـ) :
(٩٩) القاموس المحيط، القاهرة - مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع (بلا تاريخ طبع).
قباوة، د. فخر الدين :

(١٠٠) تصريف الأسماء والأفعال، بيروت - مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

القرطاجني، حازم (ت : ٦٨٤ هـ) :
(١٠١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه، تونس، ١٩٦٦ م (بلا مكان طبع).

القرطاجني، محمّد بن أحمد الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ) :
(١٠٢) الجامع لأحكام القرآن، القاهرة - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

القزّاز، محمّد بن جعفر القيروانيّ (ت : ٤١٢ هـ) :
(١٠٣) العشرات في اللغة، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م (بلا مكان طبع).

القزويني، الخطيب (ت : ٧٣٩ هـ) :
(١٠٤) الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت - دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

كحّالة، عمر رضا :
(١٠٥) معجم المؤلفين معجم مصنّفي الكتب العربيّة، بيروت - مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي (بلا تاريخ طبع).

الكردي، فرج الله زكي :
(١٠٦) شروح التلخيص، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع).
ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (ت : ٩٤٠ هـ) :

(١٠٧) رسائل ابن كمال باشا اللغوية، تحقيق د. ناصر بن محمد الرشيد، الرياض - النادي

الأدي، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت : ٦٧٢ هـ) :

(١٠٨) شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دمشق - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع).

(١٠٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - عالم الكتب (بلا تاريخ طبع).

(١١٠) عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد - مطبعة العاني، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

(١١١) مسألة تذكير قريب في قوله تعالى «إنَّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين»، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، مجلة الإكليل، صنعاء، العدد الأوّل، السنة السابعة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

المبرد، محمد بن يزيد (ت : ٢٨٥ هـ) :

(١١٢) كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي (بلا تاريخ طبع).

مجمّع اللغة العربيّة في القاهرة :

(١١٣) المعجم الوسيط، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع أو مكانه).

المحبّي، محمد أمين بن فضل الله (ت : ١٠٦١ هـ) :

(١١٤) جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، بيروت - دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

المرادي، حسن بن قاسم (ت : ٧٤٩ هـ) :

(١١٥) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، بغداد، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٥ م.

مطلوب، د. أحمد :

(١١٦) معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، بغداد - مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

المفضّل، ابن سلامة (ت : ٣٠٠ هـ) :

(١١٧) مختصر المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبد التّوّاب، القاهرة - الشركة المصريّة للطباعة والنشر، ١٩٧٥ م.

مندور، د. محمد :

(١١٨) النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة، القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر والتوزيع (بلا تاريخ طبع).

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت : ٧١١ هـ) :

(١١٩) لسان العرب، بيروت - دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ.

الميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت : ٥١٨ هـ) :

(١٢٠) مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة - مطبعة السنة المحمدية،

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

النجار، محمد :

(١٢١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م (بلا مكان طبع).

النجدي، عثمان (ت : ١٠٩٧ هـ) :

(١٢٢) رسالة أيّ المشددة، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، عمان - دار الفيحاء، ودار عمان، الطبعة

الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت : ٣٣٨ هـ) :

(١٢٣) إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بغداد - مطبعة العاني (بلا تاريخ طبع).

النكساري، شمس الدين محمد بن حسن (ت : ٩٠١ هـ) :

(١٢٤) رسالة على مسألة الكحل من الكافية، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، مؤنة للبحوث

والدراسات، المجلد الثاني، ١٩٨٧ م.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (ت : ٧٦١ هـ) :

(١٢٥) شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بلا

مكان طبع أو تاريخه).

(١٢٦) مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، تحقيق

د. عبد الفتاح الحموز، عمان - دار عمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ -

١٩٨٥ م.

(١٢٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة

سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش (ت : ٦٤٣ هـ) :

(١٢٨) شرح المفصل، إشراف مشيخة الأزهر، القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية (بلا تاريخ طبع).

فهرس الموضوعات

المقدمة : ٧-٣

الباب الأول

ظاهرة التغليب

معناها اللغوي والاصطلاحي ، ومُسَوَّغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها ،

ومواقف القدامى والمحدثين منها . ٦٤-٩

الفصل الأول : لفظة التغليب لغةً واصطلاحاً : ١٩-١٠

معناها اللغوي : ١٢-١١

معناها الاصطلاحي : ١٩-١٢

التغليب والمجاز : ١٥-١٤

الفصل الثاني : القدامى والمحدثون وظاهرة التغليب : ٢٧-٢٠

سيبويه : ٢٢-٢١

المبرد : ٢٢

الأخفش : ٢٢

الفراء : ٢٢

ابن هشام : ٢٣-٢٢

السيوطي : ٢٤-٢٣

الزركشي : ٢٥-٢٤

السكاكي : ٢٥

ابن كمال باشا : ٢٦-٢٥

المحدثون وهذه الظاهرة : ٢٧-٢٦

الفصل الثالث : مسوَّغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها في العربية : ٦٣-٢٨

(١) مكانتا المرأة والرجل : ٣٧-٣٠

(٢) الكثرة والقلّة : ٤٠-٣٧

(٣) الحضور أو الوجود أو الاتّصاف بأمرٍ ما وعدمها : ٤٤-٤٠

(٤) القرب والبعد مكانياً : ٤٧-٤٤

(٥) القرب والبعد زمانيّاً : ٤٨-٤٧

- (٦) الخفة والثقل : ٥٠-٤٨
 (٧) الشهرة والأهمية وعدمُهما : ٥١-٥٠
 (٨) القوَّة والضعف : ٥٤-٥١
 (٩) الأصل والفرع والعارض : ٥٩-٥٤
 (١٠) العقل وعدمُه : ٦١-٥٩
 (١١) التعادل : ٦٣-٦٢

الباب الثاني

ظاهرة التغليب ومسائل العربية

- ١٨١-٦٤
- الفصل الأوَّل : ظاهرة التغليب والمسائل اللغوية :** ١٥٥-٦٥
 المسائل اللغوية التي يمكن عدُّها من باب هذه الظاهرة : ١٥٥-٦٦
 أولاً : **التذكير والتأنيث :** ١١٥-٦٧
 (١) إفراد أفعال التفضيل المجرَّد من (أل) أو المضاف إلى نكرة : ٦٨-٦٧
 (٢) تسمية الإناث بأسماء الأصل فيها أن تكون مذكرة : ٦٩-٦٨
 (٣) تغليب صفات الذكور على صفات الإناث : ١٠٣-٦٩
 أهمُّ هذه الصفات : ١٠٣-٧٠
 (أ) صفات غير مقيَّدة بذكر الموصوف : ١٠٤-٦٩
 فاعِل : ٧١-٧٠
 مُفْعِل : ٧١
 مَفْعَل : ٧١
 مُفاعِل : ٧٢
 مُفْعَال : ٧٢
 مِفْعَال : ٧٣-٧٢
 فَيَعِل : ٧٣
 فَيَعِل : ٧٤-٧٣
 ب - صفات مقيَّدة بذكر الموصوف : ٨٥-٧٤
 فَعُول : ٧٧-٧٤
 فاعِل : ٨٠-٧٧
 فَعِيل : ٨١-٨٠

٨٢-٨١	فَعَلَ :
٨٢	فُعِلَ :
٨٢	فُعِلَ :
٨٣	فَعِلَ :
٨٣	فَعَّالَ :
٨٣	فَعَّالَ :
٨٤	فُعَّالَ :
٨٥-٨٤	فَعَّلَ، وَفُعِّلَ، وَفُعِّلَ :
٩٦-٨٥	(٤) جواز تذكير الفعل مع فاعله أو نائبه، أو وجوبه :
٩٦	(٥) تذكير مجرور (رَبِّ) إذا كَانَ ضميراً مميّزاً :
٩٨-٩٦	(٦) تذكير فاعِل (حَبَّذَا) وإفراده :
٩٨	(٧) عُدَّ اللفظة التي تُشكِل عليك من حيث التذكير والتأنيث مذكرةً :
٩٨	(٨) عودُ الضمير مذكراً على مؤنَّثٍ ومذكراً :
١٠٢-٩٩	(٩) اختصاص المذكر بجموع تكسيسيّة تزيد على تلك التي للمؤنَّث :
	(١٠) اختصاص المذكر بالمنسوب إليه والمنسوب إلى المؤنَّث المنتهى بالتاء والألف
١٠٣-١٠٢	المقصورة :
١١٥-١٠٣	مواضع تغليب المؤنَّث على المذكر :
١٠٦-١٠٣	(١) إعادة الضمير مؤنثاً على مذكر :
١١١-١٠٦	(٢) اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه :
١١٥-١١١	(٣) مسائل أخرى متفرقة :
١١١	(١) تغليب المؤنَّث على المذكر في بغض المثنيات :
١١١	(٢) تغليب المؤنَّث على المذكر إتباعاً :
١١٢	(٣) تغليب التأريخ بالليالي عليه بالأيام :
١١٤-١١٢	(٤) دلالة بعض الألفاظ المنتهية بالتاء المربوطة على المذكر والمؤنَّث :
١١٥-١١٤	(٥) انتهاء بعض الجموع التكريسية بالتاء المربوطة :
١٣٤-١١٥	ثانياً : الإفراد والتثنية والجمع :
١٢٩-١١٥	(١) تغليب المفرد على المثني والجمع :
١١٧-١١٥	مسائل تغليبية :

- (١) أنَّ الأصل في النسب أن يكون للمفرد : ١١٦-١١٥
- (٢) كون مجرور (ربّ) المميّز مفرداً مذكراً : ١١٦
- (٣) كَوْن اسم (ليس)، و (لا يكون) في باب الاستثناء مفرداً مذكراً : ١١٦
- (٤) كَوْن (أي) وصلة نداء ما فيه (أل)، أو تلك التي في باب الاختصاص للمفرد والمذكر والمثنى والجمع، وآية للمؤنثة ومثنّائها وجمعها : ١١٦
- (٥) كَوْن تمييز كم الاستفهاميّة مفرداً منصوباً : ١١٧-١١٦
- (٦) أنَّ الواو تُعَدُّ أصلاً لحروف العطف لدلالاتها على معنى واحد : ١١٧
- (٧) إضافة الأعداد من ٣-٩ إلى لفظ مئة : ١١٧
- (٨) تغليب الجزء على الكل : ١١٧
- (٢) **تغليب المثنى** : ١٢٩-١١٧
- مسائل تغليه : ١٢٩-١١٧
- (١) اختصاص العربيّة المثنى بالألف في الرفع : ١١٨-١١٧
- (٢) المثنى التغليبيّ : ١٢٨-١١٨
- (٣) وضع المثنى موضع المفرد في التسمية : ١٢٩-١٢٨
- (٣) **تغليب الجمع أو الكثرة** : ١٣٤-١٢٩
- مسائل تغليه : ١٣٤-١٢٩
- (١) تغليب جمع الذكور العقلاء السالم أو التكسيريّ على جمع الإناث : ١٣٠-١٢٩
- (٢) الجمع التغليبي : ١٣٠
- (٣) تغليب الجمع أو الكثرة على المفرد أو القلّة : ١٣١-١٣٠
- (٤) التعبير عن المثنى بالجمع بوضعه موضعه : ٣٤-١٣١
- (٥) التعبير بالجمع عن المفرد ووضعه موضعه : ١٣٥-١٣٤
- ثالثاً : الإعلال** : ١٤٢-١٣٥
- أهم مسائل التغليب فيه** : ١٤٢-١٣٥
- (١) تصحيح في موضع الإعلال على الرغم من توافر موجه : ١٤٠-١٣٥
- (٢) إعلال على غير قياس : ١٤٢-١٤٠
- رابعاً : الرسم الإملائي** : ١٤٦-١٤٢
- خامساً : مسائل لغويّة متفرقة** : ١٥٤-١٤٦

- (١) ضَمَّ عَيْنِ الْمُضَارِعِ فِي الْمَغَالِبَةِ وَفَعَلَ التَّعَجُّبَ (فَعَلَ) : ١٤٧-١٤٦
- (٢) فَكَّ الْإِدْغَامَ : ١٤٨
- (٣) تَغْلِيْبٌ مِنْ يَغْلِيْلُ عَلَى مَا لَا يَغْلِيْلُ : ١٥٠-١٤٨
- (٤) تَغْلِيْبٌ مَا وَجِدَ عَلَى مَا لَمْ يُوْجَدْ : ١٥٠
- (٥) تَغْلِيْبُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى النِّكَرَةِ أَوْ نَظِيرَتِهَا الَّتِي تُعَدُّ أَقْلَ تَعْرِيفاً مِنْهَا : ١٥٣-١٥٠
- أَهْمُ مَسَائِلُهَا : ١٥٣-١٥٠
- (١) اخْتِصَاصُ الْمُبْتَدَأِ وَصَاحِبِ الْحَالِ ، وَأَصْرَاهُمَا بِالْمَعْرِفَةِ : ١٥٠
- (٢) اخْتِصَاصُ التَّرْخِيمِ بِالتَّعْرِيفِ : ١٥٠
- (٣) اخْتِصَاصُ الْمُخَاطَبِ بِالتَّغْلِيْبِ عَلَى الْغَائِبِ : ١٥١-١٥٠
- (٤) اخْتِصَاصُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ بِالتَّغْلِيْبِ عَلَى الْغَائِبِ : ١٥١
- (٥) أَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نِكْرَةً عُدَّتْ هَذِهِ النِّكَرَةُ مَعْرِفَةً : ١٥١
- (٦) أَنَّ ضَمِيرَ الْغَائِبِ الَّذِي يَعُودُ عَلَى مَفْسَّرِ نِكْرَةٍ - يُعَدُّ مَعْرِفَةً مُطْلَقاً عَلَى
- مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ : ١٥٢
- (٧) أَنَّ الْمَعْرِفَةَ تُغَلَّبُ عَلَى النِّكَرَةِ فِي اخْتِصَاصِهَا بِالْحَالِ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا : هَذَانِ
- رَجُلَانِ وَعَبْدُ اللَّهِ مِنْطَلِقَيْنِ : ١٥٣-١٥٢
- بَعْضُ الشُّوَاهِدِ غُلِبَتْ فِيهَا النِّكَرَةُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ : ١٥٣
- (٥) تَكْسِيرُ بِنَاءٍ عَلَى مَا يُكْسَرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ : ١٥٤-١٥٣
- الفصل الثاني : ظاهرة التغليب والمسائل النحويّة :** ١٨١-١٥٥
- أوّلاً : التّوابع :** ١٦٤-١٥٦
- (١) **المعطوف :** ١٦٠-١٥٦
- أَهْمُ مَا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِيهِ : ١٦٠-١٥٦
- (١) العطف على المعنى : ١٥٧-١٥٦
- (٢) العطف على الموضع : ١٥٧
- (٣) العطف على الجوار : ١٥٨-١٥٧
- (٤) العطف على التّوهُّمِ : ١٦٠-١٥٨
- (٢) **النعت :** ١٦٤-١٦٠
- أَهْمُ مَا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ مَسَائِلِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ : ١٦٤-١٦٠
- (١) النعت المجرور على الجوار : ١٦١-١٦٠

١٦٣-١٦١ (٢) النعت المقطوع :
١٦٣ (٣) نعت المنادى المبني على ما يُرْفَعُ به :
١٦٤-١٦٣ (٤) نعت اسم (لا) النافية للجنس المبني :
١٦٤ (٣) البديل :
١٦٤ (٤) التوكيد :
١٦٥-١٦٤ ثانياً : الإتيان :
١٦٦-١٦٥ ثالثاً : المناسبة :
١٧٥-١٦٦ رابعاً : الضرورة الشعرية :
١٧٥-١٦٦ أهمُّ ما يمكن عدُّه من أنواع الضرورة الشعرية في هذه المسألة :
١٦٨-١٦٦ (١) الزيادة :
١٧٠-١٦٨ (٢) الحذف :
١٧٢-١٧٠ (٣) التقديم والتأخير :
١٧٥-١٧٢ (٤) الإبدال :
١٧٥ خامساً : البناء والمنع من الصرف :
١٨٠-١٧٦ سادساً : الحكاية :
١٧٧-١٧٦ (١) الحكاية بـ (أي) و (مَنْ) الاستفهاميتين :
١٨٠-١٧٧ (٢) الحكاية بغيرهما :
١٨١-١٨٠ سابعاً : بعض المسائل النحوية المتفرقة :
١٨٤-١٨٢ الخاتمة :
١٩٥-١٨٥ جريدة المراجع الوارد ذكرها في حواشي هذا البحث :
٢٠١-١٩٦ فهرس الموضوعات :

ما للمؤلف من كتب ومحققات وأبحاث

الكتب والمحققات المنشورة والتي تحت الطبع :

- (١) ظاهرة التعويض في العربية وما حُمِّلَ عليها من المسائل ، عمّان - دار عمّار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- (٢) معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصحيح في القرآن الكريم، عمان - دار عمّار، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٣) الحذف في المثل العربي، عمان - دار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- (٤) الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض - مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.
- (٥) التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرياض - مكتبة الرشد، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم / جامعة القاهرة، مرتبة الشرف الأولى، ١٩٨١ م.
- (٦) ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، رسالة ماجستير - جامعة الكويت، التوصية بطبع البحث على نفقة الجامعة.
- (٧) المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، عمّان - دار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٨) رسالة أيّ المشدودة، للشيخ عثمان النجديّ، شرح وتحقيق، عمّان - دار عمّار، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (٩) اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، عمّان - دار عمّار للنشر والتوزيع.
- (١٠) مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، عمّان - دار عمّار للنشر والتوزيع.
- (١١) ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها، عمّان - دار عمّار للنشر والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٩ م.
- (١٢) فنُّ الترقيم، أصوله وعلاماته في العربية، عمّان - دار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (١٣) ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغويّة اجتماعيّة. وهو هذا المؤلف.
- (١٤) فنُّ الإملاء في العربية: تطوّر الكتابة العربيّة رسماً ونقطةً وإعجاماً وإعراباً، محاولات التجديد والتيسير المختلفة، مسائل الإملاء تحليلاً وتعليلاً. تحت الطبع.

الأبحاث المنشورة وغيرها :

- ١٥ - كلام الإمام الشافعي - رضي الله عنه - والاحتجاج به وجهٌ من سعة العربية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، كانون الأول ، ١٩٨٦ م .
- ١٦ - تأويل ما له أكثر من وجه إملائي في العربية - مجلة الضاد ، العراق ، الجزء الثاني ، ١٩٨٩ م .
- ١٧ - المعارض في العربية من حيثُ الاعتداد به وعدمه ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد الثالث والثلاثون ، المجلد التاسع ، شتاء ١٩٨٩ م .
- ١٨ - رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس للشيخ يحيى المغربي ، شرح وتحقيق ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان ، العدد ٣٤ ، ١٤٠٨ هـ ، السنة الثانية عشرة ، ١٩٨٨ م .
- ١٩ - مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، حزيران ١٩٨٧ م .
- ٢٠ - باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة ، توسم العربية به بالتعمية والإلباس ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الثاني - العدد الثاني ، كانون الأول ١٩٨٨ م .
- ٢١ - رسالة على مسألة الكحل من الكافية للشيخ شمس الدين النكساري ، شرح وتحقيق ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الثاني ، كانون الأول ١٩٨٧ م .
- ٢٢ - المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الأول ، حزيران ١٩٨٦ م ، العدد الأول .
- ٢٣ - ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت ، المجلد السابع ، العدد ٢٥ ، شتاء ١٩٨٧ م .
- ٢٤ - مسألة تذكير قريب في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ لابن مالك ، شرح وتحقيق ، الأكليل - اليمن ، العدد الأول ، السنة السابعة ، ربيع ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٢٥ - النسب إلى المشتقات في العربية ، مجلة الضاد ، العدد الثالث ، ١٩٩٠ م .
- ٢٦ - كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه ، وأصول النحو واللغة ومقاييسهما ، مؤتة للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، ١٩٩٠ م .
- ٢٧ - التعادل في العربية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ١٩٩١ م .
- ٢٨ - تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢٩ - النظر وعدمه في العربية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد الثامن والثلاثون ، المجلد

العاشر، ١٩٩٠م.

٣٠- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي وأمثلة التصريفيين المصنوعة الثرة في مظان النحو والصرف. أجاز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية.

٣١- ملاحظات وتعليقات على كتاب العشرات في اللغة، لأبي عبد الله القزّاز، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٢- الهمزة التي ليس لها تُكَاة في الرسم الإملائي قديماً وحديثاً، أجاز للنشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني.

٣٣- لفظة النثر مصطلحاً وما يدور في فلكها من الألفاظ معني في مظان الأدب والنحو واللغة، أجاز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية.

٣٤- ملاحظات وتعليقات على كتاب مخطوط الفوائد العلميّة في فنون من اللغات، لشمس الدين النواجي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عبد الرحمن حماد.

٣٥- إسهام القراء الشاميين في العهد الأموي في النشاط اللغوي المبكر من خلال اختياراتهم القرائيّة، سينشر في مجلة الإكليل - اليمن.

٣٦- التدريس بالعربيّة الفصيحة لغة القرآن الكريم في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني والجامعة الأردنية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٣٧- عزوف الطلاب عن الاختصاص باللغة العربيّة، موسم جامعة مؤتة الثقافي الثاني، عمان - المطبعة الاقتصادية، ١٩٨٥-١٩٨٦م.

٣٨- اللبس وأمنه في جموع التكسير، أُرسِل إلى إحدى المجلات العلمية.

٣٩- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الإحساء، العدد الأول، ١٩٨١م.

٤٠- الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الإحساء، العدد الثاني، ١٩٨٢م.

٤١- رسالة كشف الضو عن معنى لو، للشيخ عثمان النجدي الحنبلي، شرح وتحقيق، العدد الثالث، ١٩٨٤م.

المؤلفات بالاشتراك :

٤٢- التطبيقات اللغوية للصف التاسع في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية ، بالاشتراك مع الدكاترة : عودة أبو عودة، جعفر عبابنة، محمد حسين عواد، عبد الحميد العبادي .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

